

التشريف

على مذاهب العلماء

لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر
النيسابوري ٣١٨هـ

المجلد الثامن

حققه وقدم له وخرج أحاديثه

د. أبو حماد صغير أحمد الأنصاري

حقوق الطبع محفوظة للناسر

الطبعة الأولى

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م

مكتبة مكة الثقافية

الناسر

مكتبة مكة الثقافية

هاتف : ٠٠٩٧١-٧-٢٣٦١٨٣٥

فاكس : ٠٠٩٧١-٧-٢٣٦٢٨٣٦

ص.ب. ٢٣٢٦

رأس الخيمة - الإمارات العربية المتحدة

الرموز والمصطلحات التي استعملت في الدراسة والتحقيق :

لقد استعملت خلال ترجمة ابن المنذر ، ودراسة الكتاب ، وفي تحقيق الكتاب رموزاً ومصطلحات للاختصار والتسهيل ، وهي ليست بجديدة إلا البعض ، وقد يتبادر الذهن إلى الأصول في أول نظرة ، لأن معظمها قد تستعمل في كثير من الكتب المحققة ، وهي كالتالي :

- ١- حرف "ح" قبل الرقم إشارة إلى الحديث النبوي .
- ٢- حرف "م" قبل الرقم إشارة إلى المسألة الفقهية ، سواء كانت مجمعا عليها أو مختلفا فيها .
- ٣- "الأصل" إشارة إلى النسخة الخطية من كتاب الإشراف .
- ٤- "ألف" إشارة إلى اللوحة الأولى من الورقة من المخطوطة المصورة .
- ٥- "ب" إشارة إلى اللوحة الثانية من الورقة من المخطوطة المصورة .
- ٦- وكذلك اختصرت أسماء الكتب ومؤلفيها عند ذكرها في الدراسة والتحقيق ، وهي كالتالي :

- | | |
|----------------------------------|--------------------------------|
| طف : ابن جرير الطبري في تفسيره . | بق : البيهقي في السنن الكبرى . |
| عب : عبد الرزاق في المصنف . | ت : الترمذي في جامعه . |
| قط : الدار قطني في السنن . | جه : ابن ماجه في سننه . |
| م : مسلم بن الحجاج في الصحيح . | حم : أحمد بن حنبل في مسنده . |
| مط : مالك بن أنس في الموطأ . | خ : البخاري في الصحيح . |
| مي : الدارمي في السنن . | د : أبو داود في السنن . |
| ن : النسائي في السنن . | شب : ابن أبي شيبه في المصنف . |
| | ط : طبقات . |



٩١ - كتاب المعاقلة

١- باب إثبات دية الخطأ على عاقلة القاتل دونه

قال أبو بكر :

(ح ١٥١٨) ثبت الأخبار عن رسول الله ﷺ " أنه قضى بدية الخطأ على العاقلة " (١) .

م ٥٠٩٢ - وأجمع أهل العلم على القول به (٢) .

وفي إجماع أهل العلم على [٢٩٠/٢ / ألف] أن الدية في الخطأ على العاقلة دليل على أن المراد من :

(ح ١٥١٩) قول النبي ﷺ لأبي رمثة - حيث دخل على النبي ﷺ ومعه ابنه : " لا يجني عليك ولا تجني عليه " (٣) .

جناية العمد دون الخطأ .

(١) أخرجه "خ" في الديات ، باب جنين المرأة وأن العقل على الوالد الخ ٢٥٢/١٢ رقم ٦٩٠٩ ، ٦٩١٠ ، و"م" في القسامة ، باب دية الجنين ، ووجوب الدية في قتل الخطأ وشبه العمد على عاقلة الجاني ١٣١٠/٣ - ١٣١١ رقم ٣٧ ، ٣٨ (١٦٨٢) ، من حديث أبي هريرة ، في حديث طويل وفيه " وقضى أن دية المرأة على عاقلتها " .

(٢) كتاب الإجماع / ١٧٢ رقم ٧٦٧ .

(٣) أخرجه "د" في الديات ، باب لا يؤخذ أحد بجريرة أخيه أو أبيه ٦٣٥-٦٣٦ رقم ٤٤٩٥ ، و"ن" في القسامة ، باب هل يؤخذ أحد بجريرة غيره ٥٣/٨ ، وابن حبان في صحيحه ، في الديات ، باب لا يجني أحد على أحد ، كذا في موارد الظمان / ٣٦٦ رقم ١٥٢٢ ، من حديث أبي رمثة .

قال أبو بكر : العاقلة ، العَصْبَة .

م ٥٠٩٣- وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن دية الخطأ على العاقلة ، وأن ولد المرأة إذا كانوا من غير عصبته لا يعقلون عنها شيئاً ، وكذلك الإخوة من الأم لا يعقلون عن أخيهام لأهمهم شيئاً^(١) .

وهذا قول مالك والشافعي وأحمد وأبي ثور والنعمان .

م ٥٠٩٤- وأجمعوا على أن المرأة والصبي الذي لم يبلغ^(٢) لا يعقلان مع العاقلة^(٣) ، هذا قول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي .

م ٥٠٩٥- وأجمعوا على أن الفقير لا يلزمه من ذلك شيء^(٤) .

٢- باب ما يلزم كل رجل من العاقلة^(٥)

قال أبو بكر :

م ٥٠٩٦- قال الشافعي : " أرى على مذهبه على^(٦) من كثر ماله إذا قُومت الدية نصف دينار ، ومن كان دونه ربع دينار ، ولا يزداد ولا ينقص منه " ^(٧) .

(١) كتاب الإجماع / ١٧٢ / رقم ٧٦٨ .

(٢) وفي الدار " الذين لم يبلغا " .

(٣) كتاب الإجماع / ١٧٢ / رقم ٧٦٩ .

(٤) كتاب الإجماع / ١٧٢ / رقم ٧٧٠ .

(٥) وفي الدار " من العقليين " .

(٦) وفي الأم " أن يحمل من كثر ماله " .

(٧) قاله في الأم ١١٦/٦ باب ما تحمّل العاقلة من الدية ومن يحملها منهم .

وقد حكى أبو ثور عن مالك بن أنس أنه قال : على كل رجل رُبْع دينار ، وبه قال أبو ثور .

وقال أحمد بن حنبل : يحملون بقدر ما يطيقون ^(١) .

وقال أصحاب الرأي : لا يؤخذ من الرجل إلا ثلاثة دراهم ، أو أربعة دراهم ^(٢) .

قال أبو بكر : يلزم كل رجل منهم أقل ما قيل ، وهو ربع دينار ، ويوقف عن إلزام أكثر من ذلك .

٣- باب اختلاف أهل العلم فيما يلزم العاقلة من الدية

قال أبو بكر :

م ٥٠٩٧- أجمع أهل العلم على أن دية الخطأ على العاقلة ^(٣) .

م ٥٠٩٨- وأجمعوا كذلك على أن ما زاد على ثلث الدية على العاقلة ^(٤) .

م ٥٠٩٩- واختلفوا في الثلث ، وفيما دون الثلث .

فكان الزهري يقول : الثلث فما دونه في ماله ^(٥) خاصة ،

وما زاد فهو على العاقلة ^(٦) .

(١) المغني ٣٩٤/٨ .

(٢) المبسوط ١٢٩/٢٧ .

(٣) كتاب الإجماع ١٧٢/ رقم ٧٧١ .

(٤) كتاب الإجماع ١٧٢/ رقم ٧٧٢ .

(٥) " في ماله " ساقط من الدار .

(٦) روى له "عب" من طريق معمر عنه قال : ٤١٠/٩ رقم ١٧٨١٨ .

وقيل ^(١) : الثلث فما فوقه على العاقلة ، وما دون الثلث في مال الجاني ، هذا قول سعيد بن المسيب [٢/٢٩٠ ب] وبه قال عطاء ، ومالك ، وعبد العزيز بن أبي سلمة .
وقال أحمد : لا تعقل العاقلة ما دون الثلث .
وقالت طائفة : تعقل العاقلة السن والموضحة فما فوق ذلك ، وما كان دون ذلك ففي مال الجاني ، هذا مذهب الثوري ، والنعمان .

وقال إسحاق : الغرة على العاقلة ، صح ذلك عن النبي ﷺ .
وقالت طائفة : عقل الخطأ على عاقلة الجاني ، قلّت الجناية أو كثرت ، لأن من غرم الأكثر غرم الأقل . كما عقل العمد في مال الجاني ، قل أو كثير .
هذا قول الشافعي .

قال أبو بكر : وقال الله جل ثناؤه : ﴿ ولا تنهر وانهره ونهر ﴾
أخرى ﴿ ^(٢) .

(ح ١٥٢٠) وقال النبي ﷺ " لا يؤخذ امرؤ بجريرة ^(٣) أبيه " ^(٤) .
م ٥١٠٠ - وأجمع أهل العلم على أن الدية على العاقلة . وثبت ذلك عن رسول الله ﷺ .
م ٥١٠١ - وأجمعوا على أن ما زاد على ثلث الدية على العاقلة .

(١) وفي الدار " وقال ابن المسيب " .

(٢) سورة الإسراء : ١٥ .

(٣) الجريرة : الجناية .

(٤) أخرجه "ن" في تحريم الدم ، باب تحريم القتل ١٢٧/٧ رقم ٤١٢٧ ، ٤١٢٨ ، من حديث عبد الله بن مسعود ، وعنده أطول .

(ح ١٥٢١) وثبت أن نبي الله ﷺ جعل الغرة على العاقلة ^(١) .

فما ثبت أن رسول الله ﷺ جعله على العاقلة فهو عليها ، وكذلك يلزمها ما أجمع أهل العلم عليه .

وما اختلف في ذلك من شيء لم يثبت عن رسول الله ﷺ فيه خبر ، فهو على الجاني ، على ظاهر الكتاب والسنة .

٤- باب الوقت الذي تحل فيه دية الخطأ

قال أبو بكر : لم نجد لتجيم دية الخطأ آيةً في كتاب الله عز وجل ، ولا خبراً عن رسول الله ﷺ .

م ٥١٠٢ - وقد روينا عن عمر ياسناد لا يثبت عنه ^(٢) أنه قضى بها في ثلاث سنين .

ووجدنا عواماً أهل العلم قد أجمعوا ^(٣) كما روي عن عمر رضي الله عنه ، رواه الشعبي عنه ولم يلقه : أن عمر جعل الدية في الأعطية في ثلاث سنين .

النصف في سنتين ، والثلاثين في سنتين ، والثلاث في سنة ^(٤) .

(١) أخرجه "خ" في الديات ، باب جنين المرأة وأن العقل على الوالد الخ ٢٥٢/١٢ رقم ٣٩٠٩ ، ٦٩١٠ ، و"م" في القسامة ، باب دية الجنين ، ووجوب الدية في قتل الخطأ وشبه العمد على عاقلة الجاني ٣/١٣١٠-١٣١١ رقم ٣٧ ، ٣٨ (١٦٨٢) من حديث أبي هريرة في حديث طويل .

(٢) " عنه " ساقط من الدار .

(٣) وفي الدار " قد قالوا " .

(٤) روى له "عب" من طريق مكحول عنه قال : ٤٢٠/٩-٤٢١ رقم ١٧٨٥٩ ، في حديث طويل ، وفيه هذا اللفظ ، وكذا عند "يق" ١٠٩/٨ .

وممن روينا عنه أنه قال : الدية في ثلاث سنين : الشعبي ،
والنخعي ، وقتادة ، وأبو هاشم ، وعبيد الله ^(١) بن عمر ^(٢) ،
ومالك بن أنس والشافعي ، وإسحاق ، وأبو ثور .
م ٥١٠٣ - وأجمع أكثر أهل العلم على أن العاقلة لا تعقل مهر المثل ، ولا
الجنائيات على الأموال . إلا العبيد فإنهم اختلفوا فيه ^(٣) .
وإلا شيئاً رويناه عن عطاء ، أنه قال - في رجل قتل دابة خطأ -
قال : هو [٢٩١/٢ ألف] على العاقلة .
وأبى ذلك سائر أهل العلم .

٥- باب ما لا تحمله العاقلة وما اختلف فيه منه

قال أبو بكر :

م ٥١٠٤ - أجمع أهل العلم على أن العاقلة لا تحمل دية العمد .
م ٥١٠٥ - وأجمعوا على أنها تحمل دية الخطأ .
م ٥١٠٦ - واختلفوا في الحر يقتل العبد خطأ .
فقال طائفة : لا تحمل العاقلة عمداً ولا عبداً ، ولا صلحاً ،
ولا اعتراًفاً ، كذلك قال ابن عباس ، والشعبي ^(٤) ، والثوري ،
والليث بن سعد .
وممن قال لا تحمل العاقلة عبداً : مكحول ، والنخعي ، والبتي ،
ومالك ، وابن أبي ليلى ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور .

(١) وفي الدار " عبد الله بن عمر " .

(٢) روى له "عب" عن معمر عنه قال : ٤٢١/٩ رقم ١٧٨٦١ .

(٣) كتاب الإجماع ١٧٢/ رقم ٧٧٣ .

(٤) روى له "عب" من طريق مطرف عنه قال : ٤٠٨/٩ - ٤٠٩ رقم ١٧٨١١ .

وقال الحسن البصري - فيمن أقر أنه قتل خطأ - قال : في ماله .
وبه قال عمر بن عبد العزيز ، والزهري ، وسليمان بن موسى ،
وأحمد ، وإسحاق .

وقال الزهري : لا تحمل العاقلة العمد وشبه العمد والاعتراف
والصلح ، هو عليه في ماله إلا أن تعينه العاقلة .

وقالت طائفة : تعقل العاقلة العبد ، كذلك قال عطاء ، والزهري ،
والحكم ، وحامد بن أبي سليمان .

وللشافعي فيها قولان :

أحدهما : كما قال ابن عباس .

والقول الثاني : كما قال عطاء .

م ٥١٠٧ - واختلفوا في المعترف بجناية خطأ .

فكان أبو ثور ، وابن عبد الحكم يقولان : لا يلزم ^(١) العاقلة ما أقر
به ، لأنه أقر به ^(٢) على غيره .

فأما في مذهب سفيان الثوري ، والأوزاعي ، والنعمان ، وصاحبيه
فالدية عليه في ماله دون عاقلته .

قال أبو بكر : النظر يدل على ما قاله أبو ثور .

٦- باب جناية الرجل على نفسه خطأ

قال أبو بكر :

م ٥١٠٨ - واختلفوا في جناية الرجل على نفسه خطأ .

(١) ولي الدار " لا يلزمه " .

(٢) " لأنه أقر به " ساقط من الدار .

فقال طائفة : لا تعقل العاقلة أحداً أصاب نفسه بشيء
عمداً ، أو خطأ .

كذلك قال مالك ، والشافعي . ولا أحسبه إلا قول الكوفي .
وقال الأوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق : ديته على عاقلته .
م ٥١٠٩ - وقال الثوري - في رجل وجد في بيته مقتولاً - قال : تضمن
عاقلته ديته .

٧- باب خطأ الإمام

قال أبو بكر :
م ٥١١٠ - واختلفوا فيما يخطيء به الإمام من قتل أو جراح ، وفيما يجري على
يديه من النظر فيما بين الناس .
فقال الثوري ، والنعمان : هو على بيت المال ، وبه قال أحمد
وإسحاق ، واحتج بحديث علي - رضي الله عنه - في حد الخمر .
وقال الأوزاعي ، والشافعي : هو على عاقلة الإمام .
قال أبو بكر : هذا أصح .

٨- باب من يجب عليه عقل ما لا قود فيه من جنایات العمد

قال أبو بكر :
م ٥١١١ - واختلفوا في المأمومة وما أشبهها .
فقال الحكم ، وقتادة في العمد الذي لا يستطيع أن يستقاد
منه : هو على العاقلة ، وبه قال مالك .

وفي قول النخعي ، وحماد بن أبي سليمان [٢٩١/٢ ب]
والشافعي : هو في مال الرجل دون العاقلة .
قال أبو بكر : هذا أصح .

٩- باب من يلزم دية^(١) شبه العمد

قال أبو بكر :

م ٥١١٢- واختلفوا في شبه العمد .

فقال الحارث العكلي ، وابن أبي ليلى ، وابن شبرمة ، وقتادة ،
وأبو ثور : هو عليه في ماله .

وقال الشعبي ، والنخعي ، والحكم ، والشافعي ، والثوري^(٢) ،
وأحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي : هو على العاقلة .

قال أبو بكر : قول الشعبي أصح :

(ح ١٥٢٢) حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ جعل دية الجنين على
عاقلة الضاربة^(٣) .

١٠- باب الرجل يكون مع غير قومه ، وجناية من لا عاقلة له

قال أبو بكر :

م ٥١١٣- واختلفوا في الرجل يكون مع غير قومه ، فيجني جناية

(١) " ديه " ساقط من الدار .

(٢) روى عنه "عب" قال : ٤٠٩/٩ رقم ١٧٨١٤ .

(٣) تقدم الحديث برقم ١٥٢١ .

خطأ : فقال مالك : يعقلون عنه .

وفي قول الشافعي : يكون ذلك على العاقلة .

قال أبو بكر : الدية على العاقلة حيث كانت ، كما
حكم النبي ﷺ .

م ٥١١٤ - واختلفوا في جناية من لا عاقلة له .

فقال الحسن البصري : جنايته على نفسه ، وميراثه لبيت مال
المسلمين .

وقال إسحاق : عقله على بيت المال .

وقال الزهري : عقله على المسلمين ، ويرثونه .

وقال أحمد : يهدر عنه ^(١) .

قال أبو بكر :

(ح ١٥٢٣) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " الولاء لمن أعتق " ^(٢) .

فإذا قتل من لا عَصَبَة له وله موالٍ قتل خطأ : عقل عنه مواله من
فوق كما يرثونه .

هذا قول عمر بن عبد العزيز ، والنخعي ، وحامد بن أبي سليمان ،
ومالك ، والشافعي .

م ٥١١٥ - واختلفوا في المعتق سائبة ^(٣) .

فكان عمر بن عبد العزيز يقول : إذا مات ولم يول ^(٤) أحداً

(١) وفي المعني عن أحمد روايتان ٣٩٧/٨ .

(٢) تقدم الحديث برقم ١٠١٥ ، ١٠٢١ ، ١٥٢٣ ، ١٥٦٤ .

(٣) السائبة : العبد يعتق ولا يكون لمعتقه عليه ولاء ، فيضع ماله حيث شاء . المصباح .

(٤) وفي الدار " ولم يوال " .

فميراثه للمؤمنين ^(١) ، وهم يعقلون عنه ، وبه قال مالك .

وفي قول الحسن البصري ، وابن سيرين ، والشعبي ، وراشد بن سعد ، وضمرة بن حبيب : ولاؤه لمن أعتقه .

قال أبو بكر : وبه أقول ، لدخوله في جملة قول النبي ﷺ : " الولاء لمن أعتق " .

م ٥١١٦- وفي قول الشافعي ، وأبي ثور : لا يعقل عن المسلم أهل الذمة .

م ٥١١٧- وإذا قتل الذمي خطأ لزم ذلك عاقبته في قول الشافعي وأبي ثور .

١١- جماع أبواب الأجنة

قال أبو بكر :

(ح ١٥٢٤) ثبت أن رسول الله ﷺ " حكم في الجنين غرة " ^(٢) .

م ٥١١٨- وبه قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وعطاء ، والشعبي ، والزهري [٢٩٢/٢ / ألف] ، والنخعي ، ومالك ، والثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي ، وعوام أهل العلم .

قال أبو بكر :

م ٥١١٩- ولا فرق بين ذكران الأجنة وإناثهم ، لأن السنة لم تفرق بينهم .

(١) وفي الدار " للمسلمين " .

(٢) أخرجه "خ" في الديات ، باب جنين المرأة ١٢/٢٤٦-٢٤٧ رقم ٦٩٠٤ ، و"م" في القسامة

باب دية الجنين الخ ٣/١٣٠٩-١٣١٠ رقم ٣٤-٣٦ (١٦٨١) من حديث أبي هريرة .

وإنما يجب أن يفرق بينهما إذا طرحت المرأة الجنين حياً ، وهذا
على مذهب عامة أصحابنا : الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي ثور ،
وبه قال أصحاب الرأي .

١٢- باب ما جاء في سن الغرة التي يجب قبولها في الجنين ومبلغ قيمتها

قال أبو بكر :

م ٥١٢٠ - واختلفوا في الغرة التي يجب قبولها في الجنين يسقط ميتاً .

فقلت طائفة : قيمتها خمسون ديناراً .

وقال آخرون : خمسمائة درهم .

وقصدهم في ذلك نصف عشر الدية .

ومن هذا مذهبه : الشعبي ، وقتادة ، وربيعه ، ومالك ،

والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي .

وقد روينا عن حبيب بن أبي ثابت أنه قال : قيمة الغرة

أربعمائة درهم .

وقال طاووس^(١) ، ومجاهد ، وعروة بن الزبير : الغرة : عبد ،

أو أمة ، أو فرس .

وقال ابن سيرين : غرة عبد ، أو أمة ، أو مائة شاة^(٢) .

وقال الشعبي : مائة من الغنم .

(١) روى له "عب" من طريق ابن طاووس عن أبيه قال : ٥٧/١٠ رقم ١٨٣٤٠ .

(٢) روى له "عب" من طريق أيوب عنه قال : ٥٩/١٠ رقم ١٨٣٤٥ .

وقد رويناه عن عبد الملك بن مروان " أنه قضى في الجنين إذا ملص ^(١) بعشرين ديناراً ، فإذا كان مضغة فأربعين ، فإذا كان عظماً فستين ، فإذا كان العظم قد كسي لحماً فثمانين ، فإن تم خلقه ونبت شعره فمائة دينار " ^(٢) .

وقال قتادة : " إذا كان مضغة فثلثا غرة ، وإن كان علقة فثلث " ^(٣) .

قال أبو بكر : فأما مالك ، والثوري ، والشافعي ، فإنهم يقولون : إذا استبان خلقه وعلم أنه ولد وجبت فيه الغرة .

١٣- باب ما جاء في جنين الأمة

قال أبو بكر :

م ٥١٢١- واختلفوا فيما يجب في جنين الأمة .

فقال طائفة : يجب فيه عشر قيمتها ، هذا قول الحسن البصري ، وقتادة ^(٤) ومالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي ثور .

قال أبو بكر : وبه نقول .

(١) يقال : أملص وملص ملصاً : انفلت الشيء من اليد ، واملصت المرأة والناقة رمت بولدها ، كذا في حاشية النسخة الخطية ، وانظر النهاية ١٠٦/٤ ، والقاموس ٣١٦/٢ .

(٢) روى له "عب" من طريق خالد الدمشقي عنه أنه قضى : ٥٥/١٠ رقم ١٨٣٣٣ .

(٣) روى له "عب" عن معمر عنه قال : ٥٦/١٠ رقم ١٨٣٣٥ .

(٤) روى له "عب" عن معمر عن قتادة في جنين الأمة : إذا كان حياً فثمنه ، وإن كان ميتاً فنصف عشر ثمن أمه ٦٤/١٠ رقم ١٨٣٦٥ .

وقال الزهري ^(١) ، والنخعي ، والحكم ، في جنين الأمة من قدر
ثمنها كما في جنين الحرة من قدر ديته .

قال أبو بكر : والمعنى واحد .

وقالت طائفة : إن كان غلاماً فنصف عشر قيمته لو كان حياً ،
وإن كانت جارية فعشر قيمتها لو كانت حية ، هذا قول النعمان ،
وابن الحسن ، وبه قال الثوري ^(٢) .

وفيه قول ثالث قاله النخعي قال : في جنين الأمة نصف عشر
ثمن أمه ^(٣) .

وفيه قول رابع [٢٩٢/٢ ب] : قاله سعيد بن المسيب قال : دية
جنين الأمة عشرة دنانير ^(٤) .

وقال حماد بن أبي سليمان : في جنين الأمة حكم .

١٤- باب في جنين الكتابية

قال أبو بكر :

م ٥١٢٢ - كان مالك يقول في جنين اليهودية والنصرانية عشر دية أمه ، وبه
قال الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي ،
ولم أحفظ فيه خلافاً لقولهم ^(٥) .

(١) كذا في "عب" ٦٤/١٠ رقم ١٨٣٦٥ .

(٢) روى له "عب" عن الثوري : إن خرج حياً ففيه ثمنه ، وإن خرج ميتاً فنصف عشر ثمن أمه ، لو

كان حياً ٦٤/١٠ رقم ١٨٣٦٦ .

(٣) "عب" ٦٤/١٠ رقم ١٨٣٦٦ .

(٤) "عب" ٦٤/١٠ - ٦٥ رقم ١٨٣٦٨ .

(٥) كتاب الإجماع / ١٧٣ رقم ٧٧٦ .

١٥- باب ما جاء في المرأة يجنى عليها فتطرح جنينها حياً ، ثم يموت

قال أبو بكر :

م ٥١٢٣- أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن في الجنين يسقط [حياً] ^(١) من الضرب الدية كاملة ^(٢) .

ومن حفظنا ذلك عنه : زيد بن ثابت ، وبه قال عروة بن الزبير ،
والزهري ، والشعبي ، وقتادة وابن شبرمة ، ومالك ، والشافعي ،
وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .
وبه نقول .

١٦- باب ما جاء في الصفة التي يستحق بها الجنين اسم الحياة

قال أبو بكر :

م ٥١٢٤- واختلفوا في المعنى الذي يستحق به الجنين اسم الحياة .
فقال طائفة : لا تكمل له الدية حتى يستهل صارخاً ، هذا
قول شريح ، والزهري ، وقتادة .
وقال ابن عباس ، والقاسم بن محمد ، والنخعي : الاستهلال ،
الصياح .
وكان الزهري يقول : العُطاس استهلال ^(٣) .

(١) ما بين المعكوفين من الدار .

(٢) كتاب الإجماع / ١٧٣ رقم ٧٧٧ .

(٣) "عب" ١٠ / ٦٣ رقم ١٨٣٥٩ .

ومن رأى أن حكم الحياة لا يقع إلا بالاستهلال ، مالك ، وأحمد ، وإسحاق .

وروينا معنى ذلك عن عمر بن الخطاب ، وجابر بن عبد الله ، وابن عباس ، والحسن بن علي .

وفيه قول ثان وهو : أن حياة الجنين إذا عرفت بتحريك أو صياح ، أو نفَس أو رَضاع : كانت أحكامه أحكام الحي ، هذا قول الشافعي .

وقال الثوري والأوزاعي : إذا ولد حيا ولم يستهل صُلي عليه .
وقال قائل : هذا الذي قاله الثوري ، والشافعي يحتمل النظر ، غير أن خبر رسول الله ﷺ يمنع منه ، وهو قوله :
(ح ١٥٢٥) " ما من مولد يولد إلا مسه الشيطان ، فيستهل صارخاً من مسه " (١) .

قال : فلا يجوز غير ما قاله النبي ﷺ ، لأن هذا خبر وليس بأمر .

١٧- باب ما جاء في المرأة تطرح أجنة

قال أبو بكر :

م ٥١٢٥- وإذا طرحت المرأة أجنة من ضربة ضُربت بها .

ففي كل جنين غرة ، وفي الجنين غرتان ، وفي الثلاثة ثلاث غرر [٢٩٣/٢ ألف] وهذا قول الزهري ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد ،

(١) أخرجه "خ" في الأنبياء ، باب قول الله تعالى : ﴿ واذكروا في الكتاب مريم ﴾ الآية ٦٩/٦ رقم ٣٤٣١ ، و"م" في الفضائل ، باب فضائل عيسى عليه السلام ١٨٣٨/٤ رقم ١٤٦ (٢٣٦٦) ، من حديث أبي هريرة .

وإسحاق ، ولم أحفظ عن غيرهم خلاف قولهم .

قال أبو بكر : وبه نقول .

م ٥١٢٦ - وإذا قُتِلَت المرأة وفي بطنها جنين فلا شيء في جينها ، إنما تجب ديتها هي ، كذلك قال قتادة ، ومالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

قال أبو بكر : وبه نقول .

وقال الزهري : دية ، وغرة وإن لم تلقه .

١٨- مسائل من هذا الباب

قال أبو بكر :

م ٥١٢٧ - اختلف مالك والشافعي في الجنين يخرج بعضه من بطن أمه .

ففي قول مالك : لا يجب فيه غرة .

وقال الشافعي : يجب فيه غرة .

قال أبو بكر : قول مالك صحيح ، لأن النبي ﷺ إنما أوجب

الغرة في الجنين الذي ألقته المرأة ، وهذه لم تلق شيئاً .

م ٥١٢٨ - وكان مالك ، والشافعي ، وأبو ثور يقولون : دية الجنين موروثه

على كتاب الله عز وجل .

قال أبو بكر : وبه نقول .

م ٥١٢٩ - وقال الزهري ^(١) ، والشافعي : إن كان الضارب الأب ، لم يرث من

تلك الغرة شيئاً .

(١) "عب" ١٠/٦٣ رقم ١٨٣٦١ .

م ٥١٣٠ - وقال الزهري في رجل اعتق ما في بطن جاريته ، فضربها رجل ، فوقع ولدها ^(١) ميتاً : ديته دية المملوك ^(٢) .

وبه قال الثوري ، وأحمد ، وإسحاق .

م ٥١٣١ - وإذا اختلف الجاني والمُجَنِّيَ عليها ^(٣) ، فقال الجاني : طرحتُ

جنينا ميتا ، وقالت هي : طرحته حيا ، فالقول قول الجاني مع يمينه ،

في قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

قال أبو بكر : وبه نقول .

١٩- أبواب الكفارات التي تلزم القاتل ^(٤)

قال أبو بكر :

م ٥١٣٢ - أجمع أهل العلم على أن على القاتل خطأ الكفارة ^(٥) .

م ٥١٣٣ - واختلفوا في الجماعة يقتلون الرجل خطأ .

فقال طائفة : على كل واحد منهم كفارة ، كذلك

قال الحسن البصري ، وعكرمة ، والنخعي ، والحارث العكلي ،

(١) " ولدها " ساقط من الدار .

(٢) روى له "عب" عن الزهري : في رجل اعتق جنين وليدته ، ثم قتلت الوليدة ، قال تعقل

الوليدة ، ويعقل جنيها عبداً ، إنما كان تمام عتقه أن يولد ويستهل صارخاً ٦٤/١٠

رقم ١٨٣٦٧ .

(٣) في الأصلين " واجني عليه " .

(٤) وفي الدار " جماع أبواب الكفارة التي لم تلزم القاتل " .

(٥) كتاب الإجماع / ١٧٣ رقم ٧٧٩ .

ومالك ، والثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ،
وأصحاب الرأي .

وقالت طائفة : عليهم كفارة واحدة ، هكذا قال أبو ثور ،
وحكي ذلك عن الأوزاعي .

وفيه قول ثالث قاله الزهري ، قال - في الجماعة يرمون
بالمُجنِّق - فيقتلون رجلاً - : عليهم كلهم عتق رقبة ، فإن كانوا لا
يجدون فعلى كل رجل منهم صوم شهرين متتابعين .

٢٠- باب ^(١) الكفارة في قتل العمد

قال أبو بكر :

م ٥١٣٤- كان مالك ، والشافعي يريان على قاتل [٢٩٣/٢ ب]
العمد الكفارة .

وقال الثوري ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي : لا تجب الكفارة
إلا حيث أوجبها الله تعالى .

قال أبو بكر : وكذلك نقول ، لأن الكفارات عبادات ،
ولا يجوز التمثيل عليها ، وليس لأحد أن يفرض فرضاً يلزمه
عباد الله إلا بكتاب ، أو سنة ، أو إجماع .

وليس مع من فرض على القاتل عمداً كفارة حجة ، من حيث
ذكرت .

(١) وفي الدار " باب ما جاء في الكفارة " .

٢١- باب وجوب الكفارة على قاتل الذمي

قال أبو بكر : قال الله تبارك وتعالى : ﴿ وإن كان من قوم

بينكم وبينهم ميثاق ﴾ ^(١) .

م ٥١٣٥- كان ابن عباس يقول : هو الرجل يكون معاهداً ، ويكون قومه من

أهل العهد ، فيسلم إليهم دينه ، ويعتق الذي أصابه رقبة ^(٢) .

وقال النخعي ، وأبو مالك ^(٣) - في هذه الآية - قالوا : هو

كافر ^(٤) .

وقال الحسن البصري ، وجابر بن زيد : هو مؤمن .

وقال الحسن البصري : إذا قتل المسلم الذمي فلا كفارة عليه .

وقال الشعبي : كفارتهما سواء .

٢٢- باب وجوب الكفارة مع الغرة في الجنين تطرحه

المرأة من الضرب

قال أبو بكر :

م ٥١٣٦- كل من نحفظ عنه من أهل العلم يوجب على الضارب بطن

المرأة تلقي جنينها مع الغرة الرقبة ^(٥) .

(١) سورة النساء : ٩٢ .

(٢) روى له "طف" ١٣١/٥ .

(٣) في الأصل " ومالك " والتصحيح من الدار .

(٤) راجع "طف" ١٣١/٥ - ١٣٢ .

(٥) كتاب الإجماع / ١٧٣ رقم ٧٨٠ .

وممن حفظنا ذلك عنه : الحسن البصري ، وعطاء ، والزهري ^(١) ،
والحكم ، والنخعي ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .
وقال الزهري ^(٢) ، والشافعي : إن كان الضارب الأب ، لم يرث
من تلك الغرة شيئاً ^(٣) .

٢٣- أبواب أحكام العبيد والإماء في الجراحات والديات

قال أبو بكر :

م ٥١٣٧ - أجمع أهل العلم على أن في العبد يُقتل خطأ قيمته ، إذا كانت القيمة
أقل من الدية ^(٤) .

م ٥١٣٨ - واختلفوا في العبد يقتل وقيمته أكثر من دية الحر .

فقاتل طائفة : قيمته يوم يُصاب بالغا ما بلغ ، وكذلك قال
سعيد بن المسيب ^(٥) ، وعمر بن عبد العزيز ، وابن سيرين ، والحسن
البصري ^(٦) ، وإياس بن معاوية ، والزهري ^(٧) ، ومكحول ، ومالك ،
والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

(١) "عب" ٦٣/١٠ رقم ١٨٣٦١ .

(٢) "وقال الزهري : إلى قوله : تلك الغرة شيئاً" ساقط من الدار .

(٣) تقدمت هذه الفقرة تحت ترجمة " مسائل من هذا الباب رقم ١٨ " .

(٤) كتاب الإجماع / ١٧٣ رقم ٧٨١ .

(٥) روى له "عب" من طريق "عب" من طريق قتادة عنه قال : ١٠/٩-١٠ رقم ١٨١٧٤ .

(٦) "والحسن البصري" ساقط من الدار .

(٧) روى له "عب" عن معمر عنه ١٠/١٠ رقم ١٨١٧٥ .

وقالت طائفة : لا يُبلغ به دية الحر ، وكذلك قال الشعبي ^(١) ،
والنخعي ^(٢) ، ومال إلى هذا القول الثوري .

وقال النعمان : لا يُجاوز به دية الحر ينقص منه ما تُقطع
فيه الكف .

وقد روينا عن سعيد بن العاص أنه حكم في عبد قُتل ، ثمنه
عشرة آلاف درهم ^(٣) أربعة آلاف درهم ، وقال : أكره أن أجعل
ديته مثل دية الحر .

واختلف فيه عن عطاء ، فأصح الروايات عنه أنه قال : إن زاد
على دية الحر رد إلى دية الحر ^(٤) [٢/٢٩٤/ألف] .

وقال حماد بن أبي سليمان : لا يُجاوز به دية الحر .

قال أبو بكر : بالقول الأول أقول ، لأنهم لما أجمعوا على أن
ديات الأحرار سواء ، وأجمعوا على اختلاف أثمان العبيد ، دل ذلك
على افتراق أحوالهم ، لأنهم أموال ، وليس كذلك الأحرار .

٢٤- باب جراحات العبيد

قال أبو بكر :

م ٥١٣٩- واختلفوا في جراحات العبيد .

فقالت طائفة : جراحات العبيد في أثمانهم كجراحات

الأحرار في دياتهم .

(١) روى له "عب" من طريق مغيرة عن إبراهيم والشعبي قالوا : ٩/١٠ رقم ١٨١٧٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) "درهم" ساقط من الدار .

(٤) روى له "عب" عن ابن جريج عنه قال : ٩-٨/١٠ رقم ١٨١٦٩ .

روينا هذا القول عن علي بن أبي طالب ، وبه قال محمد بن سيرين ، وعمر بن عبد العزيز ، والشافعي ، والنعمان ، وأبو ثور .

وقال سعيد بن المسيب ^(١) في عبد تقطع رجله فيه نصف ثمنه ^(٢) .
وفيه قول ثان وهو : " أن في موضحة العبد نصفَ عشرِ ثمنه ،
وفي منقلته عشراً ونصف العشر من ثمنه ، وفي مأمومته ، وجائفته في
كل واحدة منهما ثلث ثمنه ، وفيما سوى هذه الخصال الأربع مما
يصاب به العبد : ما نقص من ثمنه " هذا قول مالك ^(٣) .
وقال إياس بن معاوية : إذا قطع يد عبد عمداً ، أو فقأ عينه : هو
له وعليه ثمنه .

وقال سفيان الثوري : فإذا أصيب من العبد ما يكون نصف ثمنه
من يد أو رجل ، أخذ مولاه نصف ثمنه إذا كان قد برئ .

٢٥- باب العبد يجني ، ثم يعتقه سيده ، وهو عالم بجنايته ، أو لا يعلم ذلك

قال أبو بكر :

م ٥١٤٠ - واختلفوا في العبد يقتل الحر ، فيعتقه السيد .

فقال طائفة : يغرم السيد الدية ، والعق واقع ، وهذا قول

النخعي ، والشعبي .

(١) روى له "عب" من طريق الزهري عنه قال : ٥/١٠ رقم ١٨١٥٢ .

(٢) وفي الدار " قيمته " .

(٣) قاله في " مط " ٨٦٣/٢ ، باب ما جاء في دية جراح العبد .

وفيه قول ثان وهو : أن على السيد ثمنه ، هذا قول الزهري ،
والحكم ، وحماد .

وقال الحسن البصري : يسعى العبد في جنائته .

وفيه قول رابع : قاله مالك ، قال في العبد يجرح فيعتقه سيده
بعدهما جرح ، وعلم ذلك ، قال : إن أعطى سيد العبد صاحب الجرح
عقل جرحه تمت العتاقة للعبد ، وإلا حلف السيد ما أردت أن أعتقه
وأحمل الجرح ، ثم يسلم العبد إلى من جرحه .

وفيه قول خامس وهو : إن كان مولاه أعتقه وقد علم بالجنائية ،
فهو ضامن للجنائية ، وإن لم يكن علم بالجنائية فعليه قيمة العبد ، هذا
قول سفيان الثوري ، وأحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي .

وفيه قول سادس وهو : أن عتقه باطل ، علم بالجنائية السيد ^(١)
أو لم يعلم ذلك ، وذلك أن الجنائية في رقبة العبد ، وليس
للمولى إتلافه .

كذلك قال أبو ثور ، وقال : هو قياس قول الشافعي في العبد
المرهون .

٢٦- باب حكم ^(٢) العبد الجاني

قال أبو بكر :

م ٥١٤١ - واختلفوا في العبد يجني جنائية تأتي على نفس المجني عليه .

قالت طائفة : إن شاء مولاه فداه ، وإن شاء دفعه إلى المجني عليه ^(٣) .

(١) " السيد " ساقط من الدار .

(٢) " حكم " ساقط من الدار .

(٣) " إلى المجني عليه " ساقط من الدار .

روينا هذا القول عن علي بن أبي طالب ، وبه قال الشعبي ،
وعطاء ، والحسن البصري ، وعروة بن الزبير ، ومجاهد ،
والزهري ، وحماد بن أبي سليمان ، والثوري ، وأحمد ،
وإسحاق ، وابن الحسن .

م ٥١٤٢ - وقال النخعي ، وحماد بن أبي سليمان ، والحارث العكلي ،
والثوري ، والنعمان : إن كان القتل عمداً فلهم القود ، وإن شأوا
عَفَوْا ، ولا يسترقونه .

وفيه قول ثالث وهو : أن لهم أن يسترقوه إذا دفعه السيد إلى
أولياء المقتول ، هذا قول الحسن البصري ، وعطاء ^(١) ، وقتادة .
وقال مالك : " يَخَيَّرُ سيد العبد المقتول ، فإن شاء أخذ العقل
[٢/٢٩٤/ب] ، وإن شاء قتل .

فإن أخذ العقل أخذ قيمة عبده ، وإن شاء أرباب العبد القاتل أن
يعطوا ثمن العبد المقتول ، فعلوا .

وإن شاءوا أسلموا عبدهم ، فإذا أسلموه فليس عليهم إلا
ذلك ، وليس لأرباب العبد المقتول إذا أخذوا القاتل ورضوا به
أن يقتلوه ^(٢) .

وقال الشافعي : سيد العبد المقتول بالخيار : إما أن يقتل ، وإما
أن تكون قيمة العبد المقتول في عنق القاتل .

فإن أدى ذلك السيد فليس لسيد العبد إلا ذلك إذا عفا عن
القصاص ، وإن أبي بيع العبد القاتل ، فإن كان فيه فضل رُدَّ على سيد
العبد القاتل ، وإن كان نقصان فليس له غير ذلك .

(١) روى له "عب" عن ابن جريج عنه قال : ٩/١٠ رقم ١٨١٧٠ .

(٢) قاله في "مط" ٢/٨٦٣-٨٦٤ باب ما جاء في دية جراح العبد .

٢٧- باب العبد يجني على نفر شتى بعضهم قبل بعض

قال أبو بكر :

م ٥١٤٣ - واختلفوا في العبد يجني على نفر شتى بعضهم قبل بعض .
فقال الحسن البصري ، وحماد بن أبي سليمان ، وربيعة ، وأصحاب
الرأي : هو بينهم بالحصص .
وروينا عن شريح أنه قال : يقضي به لآخرهم ^(١) ، وبه قال
الشعبي ، وقتادة .

٢٨- باب العبد بين الرجلين يعتقه أحدهما ويقتله الآخر

قال أبو بكر :

م ٥١٤٤ - واختلفوا في العبد بين الرجلين ، يعتقه أحدهما - وهو موسر -
ويقتله الآخر خطأ قبل أن يقوم .
فكان ابن أبي ليلى ، وابن شبرمة ، والثوري يقولون : يعتق العبدُ
ساعة أعتقه ، ويغرم لشريكه حصته ، وعلى القاتل دية حر ، لورثته
الأحرار ، لأن العتق يتم بالقول ، وبه قال قتادة ^(٢) .
وفي قول مالك : لا يعتق العبد إلا بأن تؤخذ منه القيمة .
فقياس هذا القول : ألا يعتق من العبد إلا نصيبُ المعتق ، ويكون
على القاتل نصف دية الحر ، ولا شيء عليه في حصته إلا الأدب .

(١) وفي الدار " لأحدهم " .

(٢) "عب" ٤٨٧/٩ رقم ١٨١٢٥ .

٥١٤٥م - وإذا كان للرجل عبدان ، فقتل أحدهما الآخر عمداً : فللسيد القود
إن شاء في قول مالك ، والشافعي .

٢٩- باب جناية المكاتب

قال أبو بكر :

٥١٤٦م - واختلفوا في جناية المكاتب .

فقال طائفة : جنايته في رقبته ، هذا قول الحسن البصري ^(١) ،
والزهري ، والنخعي ، وحماة بن أبي سليمان ومالك .

وقال مالك : إن عَجَزَ عن أداء ذلك خَيْرَ سيده : فإن أحب أدى
عَقَلَ ذلك الجرح فعل ، وأمسك غلامه ، وصار عبداً له ، وإن أحب
أن يسلمه فعل ، وليس عليه أكثرُ من [٢٩٥/٢ ألف] ذلك ^(٢) .
وقال الشافعي : إن قدر على أدائها مع الكتابة فعل ، وإن لم يكن
معه ما يؤدي ، عجزه في مال الأجنبي .

فإذا عَجَزَ السيد ، خَيْرَ السيد بين أن يفديه بالأقل من أرش الجناية
وقيمته ، فإن لم يفعل بيع عليه ، وأعطى أهل الجناية جنائهم ^(٣) .
وقال النخعي : جناية المكاتب على سيده ، وكذلك المعتق
عن دُبُر ، وأم الولد ^(٤) .

قال أبو بكر : قول الشافعي حسن .

(١) روى له "عب" ٣٩٩/٨ رقم ١٥٦٩١ .

(٢) قاله "مط" ٧٩٥/٢ ، باب جراح المكاتب .

(٣) "جنايتهم" ساقط من الدار .

(٤) روى له "عب" من طريق أبي معمر عنه ٣٩٨/٨ رقم ١٥٦٨٦ .

قال أبو بكر :

م ٥١٤٧ - واختلفوا في جناية المكاتب .

فروينا عن شريح ، وعمر بن عبد العزيز أنهما قالوا : جناية المكاتب جناية عبد ، وبه قال مالك ، والثوري ، والشافعي .
وقال أكثر أهل العلم : المكاتب عبد ما بقى عليه درهم .
وفيه قول ثان وهو : أن ذلك على قدر ما أعتق منه . روي هذا القول عن علي ^(١) .

٣٠- باب جناية المدبر

قال أبو بكر :

م ٥١٤٨ - واختلفوا في جناية المدبر .

فقال طائفة : جناية المدبر كجناية سائر العبيد . هذا قول الحسن البصري ، وإبراهيم النخعي ^(٢) ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي ثور .

وقال عمر بن عبد العزيز ، والنخعي ، وحماد ، والثوري : جناية المدبر على مولاه ، وبه قال أصحاب الرأي .
وقال مالك في المدبر : " إذا جرح ، وله مال ، فأبى سيده أن يفديه أخذ المجروح مال المدبر في دية جرحه ، فإن كان فيه وفاء رجع المدبر إلى سيده ، وإن لم يكن فيه وفاء استعمل المدبر

(١) قد مر البحث في هذا منفصلاً في كتاب المكاتب .

(٢) روى له "عب" ٣٩٨/٨ رقم ١٥٦٨٦ .

بما بقي له من جرحه " (١) .

قال أبو بكر : الذي (٢) عندي أن أحكامه أحكام العبيد .

٣١- باب جنابة أم الولد

قال أبو بكر :

م ٥١٤٩ - قال كثير من أهل العلم : جنابة أم الولد على سيدها . كذلك قال

الحسن البصري ، وإبراهيم النخعي ، وبه قال مالك ، والشافعي ،
وأحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي (٣) .

وعلى هذا عوام المفتين ، لأن مذهبه المنع من بيع أمهات
الأولاد ، أتباعاً لعمر بن الخطاب حيث منع من بيعهن .
وفي هذه المسألة قولان آخران :

أحدهما : أن حكمها كحكم سائر الإماء . وهذا على مذهب
من كان يرى بيعهن من أصحاب النبي ﷺ .

والقول الثاني قاله أبو ثور ، قال : إن كان لأهل العلم إجماع
فهو على ما قالوا ، وإلا فالذي أراه أنه على بيت المال .

م ٥١٥٠ - وإذا جنت أم الولد جنابة بعد جنابة .

ففي قول [٢٩٥/٢ ب] مالك : كلما جرحت جرحاً غرم

(١) قاله "مط" ٨١٧/٢ ، باب جراح المدبر .

(٢) وفي الدار " المدبر عبد أحكامه " .

(٣) وقد مر هذا في كتاب الأمهات الأولاد .

السيد قيمتها ، إلا أن تكون دية الجرح أقل من قيمتها فلا يكون عليه أكثر من دية الجرح ^(١) .

وقال أصحاب الرأي في المدبرة وأم الولد : إذا جنتا جناية فدفع المولى القيمة ، ثم جنت إحداهما جناية أخرى تبع أهل الجناية الثانية أهل الجناية الأولى .

وقال الشافعي : فيها قولان ، أحدهما ^(٢) : كما ذكرنا عن مالك .

والآخر : كقول الكوفي .

ومال المزني إلى قول المدني .

م ٥١٥١ - واختلفوا في أم الولد تجني على سيدها جناية تأتي على نفسه .

فقال الثوري ، وأصحاب الرأي : لا شيء عليها .

وقال أحمد : فيها قولان :

منهم من يقول : تصير حرة ، لأنها إن جنت وسيدها حي كانت جنايتها على سيدها .

ومنهم من يقول : عليها قيمتها ، فإن لم يكن عندها يكن ديناً عليها .

قال : وهذا أعجب إلي .

قال إسحاق كما قال : إذا لم يكن عندها يكون ديناً عليها .

(١) "مط" ٨١٨/٢ باب ما جاء في جراح أم الولد .

(٢) وفي الدار "الواحد" .

٣٢- باب الجمل الصَّوُول

قال أبو بكر :

م ٥١٥٢ - واختلفوا في الدابة تريد الرجل فيدفعها عن نفسه ويقتلها .

قال طاووس : لا شيء عليه .

وكذلك قال مالك : إن قامت بذلك بينة ، فلا شيء عليه .

وبه قال الشافعي إذا لم يقدر على دفعها إلا بقتله لها ، كما

لا يكون عليه شيء في المسلم ^(١) ، يريده فلا يقدر على دفعه

إلا بضربه .

وقال ربيعة كما قال مالك .

وقال الحسن البصري ، وعطاء ، والزهري : يغرم قيمته .

وقال أبو هريرة : من أصاب العجماء غَرم . وحُكي هذا القول

عن النعمان ، ويعقوب .

٣٣- باب الجنائيات على الدواب

قال أبو بكر :

م ٥١٥٣ - واختلفوا في الرجل يجني على الدابة فتذهب عينها .

فقال طائفة : في عين الدابة ربع ثمنها . روي هذا القول

عن عمر بن الخطاب ^(٢) ، وبه قال شريح ^(٣) ، والشعبي ، وعمر بن

عبد العزيز .

(١) وفي الدار " المعتلم " .

(٢) روى له "عب" ٧٦/١٠ - ٧٧ رقم ١٨٤١٧ .

(٣) المصدر السابق .

وقال مالك ، والشافعي ، وأبو ثور : عليه ما نقص من ثمنها .

م ٥١٥٤ - واختلفوا فيما يجب في جنين الدابة .

فقال الحسن البصري : فيه عشر ثمن أمه .

وفيه قول ثان : وهو أن عليه قيمته . هذا قول النخعي .

وفي قول الشافعي : عليه ما نقص الأم .

تم كتاب المعامل والحمد لله كثيراً



٩٢ - كتاب القسامة

١- باب الحكم بالبينّة على المدعي واليمين على المدعى عليه [٢٩٦/٢ / ألف]

قال أبو بكر :

(ح ١٥٢٦) ثبت أن رسول الله ﷺ " جعل البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه " (١) .

م ٥١٥٥ - فقال بظاهر هذا الحديث عوام أهل العلم من علماء الأمصار ، والحكم بظاهر ذلك يجب إلا أن يخصّ الله عز وجل في كتابه أو على لسان نبيه ﷺ حكماً (٢) في شيء من الأشياء ، فيستثنى من جملة هذا الخبر ما دل عليه الكتاب والسنة .

فما دل عليه الكتاب : إلزام القاذف حدّ القذف إذا لم يكن معه أربعة شهود يشهدون له على صدق ما رمى به المقذوف .

وخص من رمى زوجته بأن أسقط عنه الحد إذا شهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين ، والخامسة أن لعنة الله عليه (٣) إن كان من الكاذبين .

وذكر هذا بتمامه في كتاب اللعان .

(١) تقدم الحديث برقم ١٤٦٠ ، ١٥٣٤ .

(٢) " حكماً " ساقط من الدار .

(٣) " عليه " ساقط من الدار .

(ح ١٥٢٧) وما خصته السنة حكم النبي ﷺ بالقسامة ^(١) .

م ٥١٥٦ - وقد اختلف أهل العلم في القسامة .

فقالت طائفة : القسامة ثابتة عن رسول الله ﷺ ، يبدأ فيها بالمدعين في الإيمان ، فإن حلفوا استحقوا ، وإن نكلوا حلف المدعى عليهم خمسين يمينا ، فإن حلفوا برئوا .

هذا قول مالك ، والشافعي ، وأبي ثور ، وهو مذهب يحيى بن سعيد ، وربيعه ، وأبي الزناد ، والليث بن سعد ، وأحمد بن حنبل .

وفيه قول ثان وهو : إن شهد ذوا عدل على قاتله قتل به ، وإن لم يشهد ذوا عدل استحلّف خمسون رجلاً من المدعى عليهم بالله ما قتلوا ولا علموا قاتلاً ، فإن لم يحلفوا استحلّف خمسون من المدعين أن دما لفيكم ، ثم يعطون الدية .

هذا قول الحسن البصري .

وفيه قول ثالث وهو : أن المدعى عليهم يُستحلّفون ويغرمون الدية .

روي هذا القول عن عمر ^(٢) ، وبه قال الشعبي ، والنخعي ، والثوري ، وأصحاب الرأي .

قالوا : والقسامة خمسون رجلاً يحلف كل واحد منهم ، بالله ما قتلْتُ ولا علمت قاتلاً ، ثم يغرمون الدية .

(١) فيه حديث سهل بن أبي حثمة ، أخرجه "خ" في الديات ، باب القسامة ٢٢٩/١٢ - ٢٣٠ .

رقم ٦٨٩٨ ، و"م" في القسامة ، والخبارين ، والقصاص ، والديات ١٢٩١/٣ - ١٢٩٢ .
رقم ١ ، ٢ (١٦٦٩) .

(٢) روى له "عب" ٣٥/١٠ رقم ١٨٢٦٦ .

وفيه قول رابع وهو : التوقف عن الحكم بالقسامة . هذا قول الحكم ، وروي ذلك عن النخعي .

قال أبو بكر : القول بالأخبار الثابتة عن رسول الله ﷺ في وجوب القسامة يجب .

٢- باب [٢٩٦/٢ ب] القود بالقسامة

قال أبو بكر :

٥١٥٧م - واختلفوا في وجوب القود بالقسامة .

فقال طائفة : القسامة توجب القود . فمن رأى ذلك عبد الله ابن الزبير ^(١) ، وعمر بن عبد العزيز ، ومالك ، وأحمد ، وأبو ثور . وفيه قول ثان وهو : أن القسامة توجب الدية ولا يقاد بها . روينا هذا القول عن ابن عباس ، ومعاوية ^(٢) ، وبه قال الحسن البصري ، وإبراهيم النخعي ، والثوري ، والشافعي ، وإسحاق ، والنعمان ، وأصحابه .

قال أبو بكر : وبالقول الأول أقول .

(ح ١٥٢٨) لقول النبي ﷺ : " تحلفون بالله وتستحقون دم صاحبكم " ^(٣) .

٥١٥٨م - واختلفوا في عدد من يجب أن يقتل به .

فكان الزهري ، ومالك ، وأحمد يقولون : لا يقتل بالقسامة إلا واحد .

(١) روى له "عب" ١٠/٣٢-٣٣ رقم ١٨٢٦١ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) حديث سهل بن أبي حثمة ، أخرجه الشيخان ، وقد تقدم برقم ١٥٢٧ .

وقال أبو ثور : إذا جاز أن يقسموا على واحد جاز أن يقسموا
على من يمكن أن يكون قتل .

٣- باب الأسباب التي إذا كانت موجودة وجب الحكم بالقسامة إذا ادعى ذلك المدعي

قال أبو بكر :

م ٥١٥٩ - واختلفوا في المعنى إذا وُجد ^(١) وجبَ الحكم بالقسامة .

فكان مالك ، والشافعي يقولان : إذا شهد شاهد واحد عدل على
رجل أنه قتله وجب الحكم بالقسامة .

وقال الشافعي : إذا كان بين قوم وقوم عداوة ظاهرة كالعداوة ،
التي كانت بين الأنصار واليهود ، ووجد قتل في أحد الفريقين ،
ولا يخلطهم غيرهم : وجهت فيه القسامة .

وقالت طائفة : إذا قال المجروح أو المضروب : دمي عند فلان
ومات ، كانت قسامة .

روي هذا القول عن عبد الملك بن مروان . وبه قال مالك ،
والليث بن سعد .

واحتج مالك بقتيل بني إسرائيل ، وأنه قال : قتلتني فلان ^(٢) .

(١) " وجد " ساقط من الدار .

(٢) احتج مالك في هذا بقصة بقرة بني إسرائيل ، وقوله تعالى : ﴿ فَنَلْنَا ضُرُّهُ بِبَعْضِهَا ﴾ كَذَلِكَ يَحْي

الله الموتى ﴿ سورة البقرة : ٧٣ ، ووجه الدلالة منها : أن الرجل المقتول حَيٍّ فَأَخْبِر
بقاتله . وتعقب ذلك بخفاء الدلالة .

أنظر شرح النووي لصحيح مسلم ١٤٤/١١-١٤٥ ، فتح الباري ٢٣٦/١٢ بداية
المجتهد ٣٦١/٢ ، والخلی ٧٢/١١ ، ٨٠ .

قال أبو بكر : قول المجروح : دمي عند فلان . بعيد الشبه
من قتيل بين إسرائيل ، لأن قتيل بني إسرائيل لم يقسم الورثة عليه ،
وهو ^(١) يوجب أن يقسم الورثة ، ولا يستحقون شيئاً إلا بالقسامة .
وفي قوله ^(٢) ، وقول جميع أهل العلم : أن أحداً لا يعطى
بدعواه شيئاً : بيان على أن قتيل بني إسرائيل غير جائز أن يكون لنا
أصلاً تبنى عليه المسائل ^(٣) .

(ح ١٥٢٩) وقال رسول الله ﷺ : " لو يُعطى الناسُ بدعواهم شيئاً
[٢/٢٩٧ ألف] لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ^(٤) .

٤. باب الأولياء الذين يحلفون في القسامة وكم أقلّ من ^(٥) يحلف منهم

قال أبو بكر :

م ٥١٦٠ - واختلفوا في الأولياء ، الذين يحلفون في القسامة .

فقال مالك : " لا يحلف في القسامة في العمد أحد من النساء ،
وإن لم يكن في ولادة الدم إلا النساء فليس للنساء في قتل
العمد قسامة .

(١) أي : مالك بن أنس يوجب .

(٢) أي في قول مالك .

(٣) قال ابن رشد : وما احتجت به المالكية من قصة بقره بني إسرائيل فضعيف ، لأن التصديق
هنالك أسند إلى الفعل الخارق للعادة . بداية المجتهد ٣/٣٦١ ، والخلّى ٨٠/١١ .

(٤) أخرجه "م" في الأفضية ، باب اليمين على المدعى عليه ٣/١٣٣٦ رقم ١ (١٧١١) ،
من حديث ابن عباس .

(٥) وفي الدار " ما يحلف " .

ويحلف العصبة والموالي ، ويستحقون الدم ، وليس لمن أن يعفون ،
والعصبة والموالي أولى بذلك منهم ^(١) .

وقال مالك : " يحلف من ولادة الدم خمسون رجلاً خمسين يميناً ،
وإن قل عددهم ، أو نكل بعضهم رُدَّت الأيمان عليهم إلا أن ينكل
أحد من ولادة المقتول ولادة الدم ، الذي يجوز لهم العفو عنه ، فلا سبيل
إلى الدم إذا نكل أحد منهم " ^(٢) .

وقال سفيان الثوري : ليس على النساء والصبيان قسامة ^(٣) .
وقال الليث بن سعد قول ربيعة : والأمر عندنا أنه ليس للنساء
عفو ، ولا قود ، ولا قسامة .

وكان الأوزاعي يقول : ليس للنساء قسامة ، ولا عفو ، ولا قود .
وقد روينا عن النخعي ، ليس للنساء قسامة ، ولا عفو ، ولا قود .
م ٥١٦١ - وقد روينا عن النخعي ، وعطاء إن عفو كل ذي سهم جائز ،
وهو مذهب الثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ،
وأصحاب الرأي .

م ٥١٦٢ - وفي قول الشافعي : لا يُقسَم إلا وارثٌ ، كان القتل عمداً
أو خطأ .

ولا يحلف على مال يستحقه إلا من له الملك لنفسه ، أو من
جعل الله له المال من الورثة ، والورثة يُقسَمون على قدر موارثهم ،
وبه قال أبو ثور .

قال أبو بكر : وبه نقول .

(١) قاله "مط" ٨٨١/٢ ، باب من تجوز قسامته في العمد من ولادة الدم .

(٢) قاله "مط" ٨٧٩/٢ ، ٨٨٠ ، باب تبدئة أهل الدم في القسامة .

(٣) "عب" ٤٩/١٠ رقم ١٨٣٠٩ .

٥- باب العدد الذين يقسمون من الأولياء

قال أبو بكر :

م ٥١٦٣ - واختلفوا في العدد الذين يقسمون ويستحقون الدم أو العقل .
فقال طائفة : " لا يقسم في قتل العمد إلا اثنان فصاعداً ،
تُرَدُّ الأيمان عليهما حتى يحلفا خمسين يميناً ، ثم قد استحقا الدم " هذا
قول مالك ^(١) .

وفيه قول ثان قاله الشافعي ، قال : ولا يجب على أحد حق
في قسامة حتى تكمل أيمان الورثة خمسين يميناً ، وسواء كثر
الورثة أو قلوا .

وإذا مات الميت وترك وارثاً واحداً استحق الدية ، بأن يقسم
خمسين يميناً ^(٢) .

ولو لم يترك إلا ابنته وهي مولاته حلفت خمسين يميناً [٢٩٧/٢ ب]
وأخذت الكل ، النصف بالنسب والنصف بالولاء .
وإذا ترك أكثر من خمسين وارثاً سواء في ميراثه حلف كل
واحد منهم يميناً ^(٣) ، وبه قال أبو ثور .

(١) قاله "مط" ٨٨١/٢ ، باب من تجوز قسامته في العمد من ولادة الدم .

(٢) قاله في الأم ٩٣/٦ باب عدد الأيمان على كل حالف .

(٣) قاله في الأم ٩٤/٦ باب عدد الأيمان على كل حالف .

٦- باب القتل يوجد في المحلة أو القرية مع فقد اللوث^(١) الذي يوجب القسامة

قال أبو بكر :

م ٥١٦٤ - واختلفوا في القتل يوجد في القرية أو المحلة ، فيدعيه أولياؤه على أهل المحلة ، ولا لوث معهم .

فقال مالك ، والشافعي : لا قسامة في هذا ، ويُستحلف المدعى عليهم .

وقال أصحاب الرأي . يختار الولي من أهل المحلة أو القرية خمسين رجلاً ، فيحلفون بالله ما قتلناه ولا علمنا قاتلاً . فإن لم يبلغوا خمسين كررت الأيمان عليهم حتى يحلفوا خمسين يميناً ، فإذا حلفوا غرموا الدية .

وكانت الدية على العاقلة . ولا يقسم فيهم صبي ولا امرأة ولا عبد .

وقال الثوري : إذا وجد القتل في قرية به أثر كان عقله عليهم . وإذا لم يكن به أثر لم يكن على العاقلة شيء إلا أن تقوم البينة على أحد .

قال أبو بكر : وبقول مالك ، والشافعي أقول ، وذلك

(ح ١٥٣٠) لأن النبي ﷺ جعل البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه^(٢) .

(١) وفي الدار " التوب " وهو خطأ .

(٢) تقدم الحديث برقم ١٢٩٥ ، ١٤٦٠ ، ١٥٣٢ .

(ح ١٥٣١) وَسَنُ الْقَسَامَةِ فِي الْقَتِيلِ الَّذِي وَجَدَ بِخَيْرٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ^(١) .
وقول أصحاب الرأي : خارج عن جمل هذه السنن .

٧- باب مسائل

قال أبو بكر :

م ٥١٦٥ - واختلفوا في القتل يوجد في دار قوم .

فقال الثوري : إن كان به أثر ففيه القسامة ، وإن لم يكن به أثر فلا قسامة فيه .

وقال حماد بن أبي سليمان : إذا وجد ميتاً لم يضمّنوا ، وإن وجد قتيلاً به أثر ضمّنوا .

وقال أصحاب الرأي : إذا وجد به أثر ضرب ، أو جراحة ، أو أثر خنق ^(٢) ، فإن هذا قتل وفيه القسامة على عاقلة رب الدار .

م ٥١٦٦ - واختلفوا في القتل يوجد في الحلة .

فقال أصحاب الرأي : هو على أهل الخطّة ، وليس على السكان شيء .

فإن باعوا دورهم ، ثم وجد قتل في محلّتهم فإن القسامة والدية على المشتري ، وليس على السكان شيء .

(١) تقدم الحديث برقم ١٥٢٧ ، ١٥٢٨ .

(٢) خَنَقَ : بكسر النون ، هو مصدر خنقه يخنقه . قاله ابن دريد في الجمهرة . ولا يقال بسكون النون . كذا في حاشية المخطوطة ، وأنظر الصحاح للجوهري ١٤٧٢/٤ .

وإن كان أرباب الدور ^(١) الغيب ، وليس على السكان الذين وجد ^(٢) القتل بين أظهرهم شيء .

ثم رجع يعقوب من بينهم عن هذا القول فقال : القسامة والدية على السكان في الدور .

وحكي هذا القول عن ابن أبي ليلي .

واحتج ابن أبي ليلي بأن أهل خير كانوا عمالاً يعملون سكاناً ^(٣) فوجد القتل فيهم ^(٤) .

قال الثوري : ونحن نقول : هو على أصحاب الأصل ، يعني أهل الدور ^(٥) .

وقال أحمد : القول قول ابن أبي ليلي في القسامة لا في الدية .

وقال الشافعي : ذلك كله سواء ، ولا عقل ولا قود إلا ببينة تقوم ، أو بما يوجب القسامة فيقسم الأولياء .

قال أبو بكر : هذا أصح .

م ٥١٦٧ - وكان مالك ، والشافعي ، والنعمان يقولون : لا ^(٦) قسامة فيما دون النفس .

قال أبو بكر : وهذا أصح ، وبه نقول .

م ٥١٦٨ - وقال الشافعي : " ومن أوجبت له دية نفس يمين أو أوجبت له أن يبرأ من نفس يمين ، لم يستحق هذا ولم يبرأ هذا بأقل من خمسين يمينا .

(١) وفي الدار " دورهم الغيب " .

(٢) وفي الدار " الذين وجدوا القتل " وهو خطأ .

(٣) وفي الدار " كانوا عمالاً لا يعملون سكاناً " .

(٤) روى له "عب" ٤٣/١٠ - ٤٤ رقم ١٨٢٩٤ .

(٥) روى عنه "عب" قال : ٤٤/١٠ رقم ١٨٢٩٤ .

(٦) وفي الدار " يقولون : قسامة فيها " .

والأيمان في الدماء خلافُ الأيمان في الحقوق ، وهي في جميع
الحقوق يمينٌ يمين ، وفي الدماء خمسون يميناً بما سن رسول الله ﷺ في
القسامة ^(١) .

وكان أبو ثور يقول : من ادَّعَى عليه جناية عمداً كانت عليه
يمين واحدة .

وحكي عن الكوفي أنه قال كقوله .

قال أبو بكر : وهذا أصح ،

(ح ١٥٣٢) لأن النبي ﷺ قال : " البينة على المدعي واليمين على
المدعى عليه " ^(٢) .

فذلك عام في كل شيء إلا في القسامة التي خصتها السنة .

٨- باب الفريقين يقتتلان ، ثم يفترقان عن قتيل لا يُدرى مَنْ قتله

قال أبو بكر :

٥١٦٩م - وقد اختلف أهل العلم في الفريقين يقتتلان ، فيفترقان عن قتيل لا
يُدرى مَنْ قتله .

فقال مالك : ديته على الذين نازعوه ، فإن كان القتيل أو الجريح
ابن عم الفريقين ، فعقله على الفريقين جميعاً .

وقال أحمد : عقله على عم عواقل الآخرين ، يريد الذي نازعوه ،
إلا أن يدعوا على رجل بعينه فتكون قسامةً ، وبه قال إسحاق .

(١) قاله في الأم ٩٢/٦ باب من يقسم ويقسم فيه وعليه .

(٢) تقدم الحديث برقم ١٢٩٥ ، ١٤٦٠ ، ١٥٣٢ .

وفيه قول ثان وهو : أن ديتة على عاقلة الفريقين جميعاً ، كذلك قال ابن أبي ليلى ، وبه يأخذ يعقوب .

وقال الثوري - في الرجلين يصطرعان ^(١) فيجرح أحدهما صاحبه - قال : يضمن كل واحد منهما صاحبه ^(٢) .

وقال النعمان : هو على عاقلة القبيلة التي وجد فيهم ، إذا لم يدع أولياء القتيل على غيرهم .

وقال الشافعي ، يقال لهم : إن جئتم بما يوجب القسامة على إحدى الطائفتين ، أو واحد بعينه ، أو أكثر ، قيل لكم : أقسموا على واحد ، فإن لم تأتوا بذلك فلا عقل ولا قود ، ومن شتم أحلفناه لكم .

٩- باب قتيل الجماعات في الزحام لا يدرى من قتله

قال أبو بكر :

م ٥١٧٠ - اختلف أهل العلم في المقتول في الزحام .

فقالت طائفة : ديتة على بيت المال ، رويناه هذا القول عن عمر ، وعلي ^(٣) ، وبه قال إسحاق ، والثوري .

كذلك قال : إذا وجد مقتولا على الجسر .

وفيه قول ثان وهو : أن ديتة على من حضر . هذا قول الحسن البصري ، والزهري ^(٤) .

(١) وفي الدار " يصطدمان " .

(٢) روى عنه "عب" قال : ٥٢/١٠ رقم ١٨٣٢١ .

(٣) "عب" ٥١/١٠ رقم ١٨٣١٧ .

(٤) "عب" ٥٠/١٠ رقم ١٨٣١٤ .

وفيه قول ثالث وهو : أن ديته هَدَرٌ ، هذا قول مالك .
وفيه قول رابع وهو : " أن يقال لوليه : ادَّعِ على مَنْ شئت ،
فإذا ادعى ^(١) على أحد بعينه ، أو جماعة كانت يمكن أن يكونوا قاتليه
في الجميع ^(٢) قُبلت دعواه ، وحلف واستحق على عواقلهم الدية
في ثلاث سنين " ، هذا قول الشافعي ^(٣) .

١٠- باب القسامة في العبد

قال أبو بكر :
م ٥١٧١ - واختلفوا القسامة في العبد .
فقال الزهري ، ومالك ، والثوري ، والأوزاعي ، وأبو ثور : لا
قسامة فيه .
وفيه قول ثان وهو : أن لسيد العبد القسامة . هذا قول الشافعي .
وقال أصحاب الرأي : في العبد القسامةُ على الذين وجد العبد بين
أظهرهم ، كما يكون في الحر .
م ٥١٧٢ - وكان مالك والشافعي يريان القسامة في قتل الخطأ .

١١- باب صفة اليمين في القسامة

قال أبو بكر :

-
- (١) وفي الدار " حلف " .
(٢) وفي الدار " الجمع " .
(٣) قاله في الأم ٩٨/٦ ، باب قتل الرجل في الجماعة .

(ح ١٥٣٣) ثبت أن نبي الله ﷺ هُي عن الحلف بغير الله ^(١) .

م ٥١٧٣ - وأجمعوا على أن من حلف بالله أنه حالف ^(٢) .

م ٥١٧٤ - واختلفوا في كيفية اليمين في القسمات .

قال مالك : اليمين في القسمات : والله الذي لا إله إلا هو هو ضربه
ولمَنْ ضَرَبَتْهُ ^(٣) مات .

وقال الشافعي : " يحلف بالله الذي لا إله إلا هو عالم خائفة
الأعين وما تخفي الصدور ، لقد قتل فلان فلاناً منفرداً بقتله ، ما
شركه في قتله آخر غيره " ^(٤) .

وقال [٢٩٩/٢ ألف] النعمان : يحلف بالله الذي لا إله إلا هو ،
فإن أتهمه القاضي غلظ عليه اليمين فقال له : والله الذي لا إله إلا هو
عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم ، الذي يعلم من السر ما يعلم
من العلانية ، الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور .

قال أبو بكر : والذي يجب أن يُستحلف به المدعى عليه
بالله ، ولو استحلفه الحاكم بالله الذي لا إله إلا هو لكان
مذهباً حسناً .

واختلف مالك والشافعي في الأيمان يكون فيها الكسور .

فقال مالك : إذا قُسمت بينهم نُظِر إلى الذي يكون عليه أكثرُ تلك
اليمين فتجبر عليه تلك اليمين .

(١) تقدم الحديث برقم ١٣٨٦ ، ١٥٣٣ .

(٢) كتاب الإجماع / ١٧٣ رقم ٧٨٥ .

(٣) وفي الدار " ولمن ضربه " .

(٤) قاله في الأم ١٠٠/٦ باب يمين المدعى على القتل .

وقال الشافعي : من وقع عليه أولُ كسرٍ يمينٍ جبرها .
وسواء كانت زوجة أو غير زوجة تجبر الكسور كلها في مذهبه
على مَنْ وقع عليه كسرُ يمين .



٩٣ - كتاب المرتد

قال أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري :
قال الله جل ذكره : ﴿ ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو
كافر ﴾ إلى قوله ﴿ خالدون ﴾ ^(١) .
وقال تعالى : ﴿ ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت
ليحبطن عملك ﴾ ^(٢) .
وقال عز وجل : ﴿ كيف يهدي الله قوما كفروا بعد إيمانهم
وشهدوا أن الرسول حق ﴾ إلى قوله ﴿ ولا هم ينظرون ﴾ ^(٣) .

١- باب حكم ^(٤) المرتد والمرتدة

قال أبو بكر :
(ح ١٥٣٤) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " من رجع عن دينه فاقتلوه ، ولا
تعذبوا بعذاب الله " ^(٥) .

(١) سورة البقرة : ٢١٧ .

(٢) سورة الزمر : ٦٥ .

(٣) سورة آل عمران : ٨٦-٨٧-٨٨ .

(٤) " حكم " ساقط من الدار .

(٥) أخرجه "عب" ١٦٨/١٠ رقم ١٨٧٠٦ ، وذكره المتقي الهندي ، ورمز لكوله مخرجا عند

ابن حبان في صحيحه . كثر العمال ٩١/١ رقم ٣٩٣ ، من حديث ابن عباس .

(ح ١٥٣٥) وثبت عنه ﷺ أنه قال : " لا يحل دم امرئ ^(١) يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا إحدى ثلاث ^(٢) نفر : النفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة ، والشيب الزاني " ^(٣) .

م ٥١٧٥ - واختلفوا في استتابة المرتد .

فقالت طائفة : يستتاب فإن تاب وإلا قتل ، روينا هذا القول عن عمر ، وعثمان ، وعلي ^(٤) .

وبه قال عطاء بن أبي رباح ، وإبراهيم النخعي ، ومالك ، وسفيان الثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي .

وفيه قول ثان وهو : أن يقتل ولا يستتاب ، هذا قول عبيد بن عمير ^(٥) وطاووس ^(٦) .

وقد اختلف فيه عن الحسن .

وقد روينا عن عطاء قولاً ثالثاً قال : إذا كان مسلماً ممن ولد في الإسلام ، ثم ارتد لم يستتب ويقتل . وإذا كان مشركاً ثم أسلم ، ثم ارتد يستتاب .

والرواية الأولى عن عطاء أثبت [٢/٢٩٩ ب] .

م ٥١٧٦ - واختلف الذين رأوا أن يستتاب المرتد .

(١) وفي الدار " دم رجل " .

(٢) وفي الدار " أحد ثلاثة نفر " .

(٣) تقدم الحديث برقم ١٤٧٥ ، ١٤٨٤ ، ١٥٤٤ .

(٤) "عب" ١٠/١٦٤ رقم ١٨٦٩١ .

(٥) "عب" ١٠/١٦٤ رقم ١٨٦٩٤ .

(٦) "عب" ١٠/١٦٦-١٦٧ رقم ١٨٧٠٠ .

فقلت طائفة : يستتاب ثلاثة أيام ، روينا ذلك عن عمر ، وبه قال أحمد بن حنبل ^(١) ، وإسحاق ^(٢) .

وقال مالك : إنه ليقال ثلاثة أيام ، وأرى ذلك حسناً ، وما يأتي من الاستظهار إلا خيراً ^(٣) .

واستحسن ذلك أصحاب الرأي .

واختلفوا قول الشافعي في هذا الباب .

فقال في كتاب المرتد : يقتل مكانه ^(٤) .

وقال في مكان آخر : والقول الثاني أن يحبس ثلاثاً .

ومال المزني إلى القول الأول ^(٥) .

وفيه قول ثالث قاله الزهري ، قال : يُدعى إلى الإسلام ثلاث مرات ^(٦) ، فإن أبي ضربت عنقه .

وروينا عن علي بن أبي طالب قولاً رابعاً ^(٧) وهو : أنه استتاب رجلاً كفر بعد إيمانه شهراً ، فأبى فقتله .

وقال النخعي : يستتاب أبداً .

وقال الثوري : " هذا ^(٨) الذي نأخذ ^(٩) به " .

(١) المغني ٥/٩ .

(٢) " وإسحاق " ساقط من الدار .

(٣) انظر المنتقى ٢٨٢/٥ ، ٢٨٤ .

(٤) قاله في الأم ١٥٩/٦ باب تفرغ المرتد .

(٥) مختصر المزني / ١٦٠ مع الأم .

(٦) وفي الدار " ثلاث مرار " .

(٧) في الأصلين " قولاً ثالثاً " .

(٨) روى عنه "عب" قال : ١٦٦/١٠ رقم ١٨٦٩٧ .

(٩) " نأخذ به ... إلى قوله : وهو قوله : من " ساقط من الدار .

قال أبو بكر : وقد اختلفت الأخبار عن عمر في هذا الباب .

واستعمال ما أمر به النبي ﷺ يجب ، وهو قوله :

(ح ١٥٣٦) " من بدل دينه فاقتلوه " (١) .

وحسن أن يستتاب ، فإن تاب مكانه وإلا قتل .

٢- باب ارتداد المرأة المسلمة

قال أبو بكر :

(ح ١٥٣٧) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " من بدل دينه فاقتلوه " (٢) .

قولاً عاماً يدخل فيه الرجال والنساء ، لأنه لم يخص امرأة

دون رجل .

م ٥١٧٧ - وقد اختلف فيه .

فقال طائفة : في المرأة إذا ارتدت : تقتل إن لم ترجع

إلى الإسلام .

كذلك قال الحسن البصري ، والزهري ، ومكحول ، والنخعي ،

وحمد ، ومالك (٣) ، والليث بن سعد ، والأوزاعي ، والشافعي (٤) ،

وأحمد (٥) ، وإسحاق .

(١) أخرجه "خ" في الجهاد ، باب لا يعذب بعذاب الله ١٤٩/٦ رقم ٣٠١٧ ، وفي كتاب

استتابة المرتدين ، باب حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم ٢٦٧/١٢ رقم ٦٩٢٢ ،

من حديث ابن عباس .

(٢) تقدم الحديث برقم ١٥٣٦ .

(٣) المنتقى ٢٨٣/٥ .

(٤) الأم ١٤٨/٦ .

(٥) المغني ٣/٩ .

وفيه قول ثان وهو : أنها تُسرق ولا تقتل ، يُروى هذا القول عن علي بن أبي طالب . وبه قال قتادة ، والحسن البصري ^(١) .

وفيه قول ثالث وهو : أنها تسجن ولا تقتل ، روي هذا القول عن ابن عباس ولا يصح ذلك عنه ^(٢) .

وقال النعمان : ^(٣) تجبر على الإسلام ولا تقتل تحبس المرأة الحرة وتجبر على الإسلام .

قال أبو بكر : بظاهر قول رسول الله ﷺ نقول .

م ٥١٧٨ - واختلفوا في الأمة ترد عن الإسلام .

ففي قول مالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق : تقتل إن لم تب .

وفي قول أصحاب الرأي : تدفع إلى مولاهما ، ويؤمر مولاهما أن يجبرا على الإسلام .

قال أبو بكر : دخل في ظاهر قول رسول الله ﷺ [٢/٣٠٠/الف]

ﷺ : " من بدل دينه فاقتلوه " الرجال والنساء ، والعبيد والإماء .

٣- باب النصرانيين يسلم أحدهما

قال أبو بكر :

م ٥١٧٩ - أجمع أهل العلم على أن النصرانيين إذا أسلم أحدهما ولهما

(١) المصنف ١٧٦/١٠ رقم ١٨٧٢٧ .

(٢) المصنف ١٧٧/١٠ رقم ١٨٧٣١ .

(٣) المبسوط ١٠٨/١٠ .

أولاد بالغون رجال ونساء ، أنهم لا يكونون مسلمين بإسلام
أيهما أسلم منهما ^(١) .

م ٥١٨٠ - واختلفوا في النصرانيين يُسلم أحدهما ولهما أولاد أطفال لم يبلغوا .
فقال طائفة : يكونون على دين الأب نصرانياً كان
أو مسلماً . هذا قول مالك .

وفيه قول ثان وهو : أن يكون حكم الأولاد حكم المسلم منهما .
هذا قول الشافعي ، وأحمد .

وفيه قول ثالث وهو : إذا بلغ فهو بالخيار : إن شاء دين أبيه ، وإن
شاء دين أمه . هذا قول الثوري .

وقال أصحاب الرأي : إذا أسلم أبواه ، أو أحدهما ، ثم أدرك
وأبى الإسلام ، أجبر على الإسلام ، ولم يقتل .

وقال الأوزاعي : إذا أبى الأولاد الأطفال أن يسلموا بإسلام أبيهم
حتى بلغوا ، تركوا وأولياؤهم من أهل دينهم .

م ٥١٨١ - واختلفوا في صبي لم يبلغ ، ابن عشر سنين ارتد عن الإسلام ، وتحت
امرأة مسلمة .

فقال الشافعي ، وزُفر : لا تبين منه امرأته .

وقال يعقوب : رده ردّة ، وقد بانت منه امرأته .

وقال أحمد ، وإسحاق : أجبره على الإسلام .

وقال النعمان : إذا عَقَلَ الصبي ارتداده ارتداداً ، إلا

أنه لا يقتل ، ويجبر على الإسلام ، وإسلامه إسلام ، ولا يرث

(١) كتاب الإجماع / ١٧٤ رقم ٧٨٦ .

أبواه ^(١) إن كانا كافرين ، وبه قال محمد .
وقال يعقوب : ارتداده ارتداد ، وإسلامه إسلام .

٤- باب من انتقل من كفر إلى كفر

قال أبو بكر :

م ٥١٨٢ - واختلفوا فيمن انتقل من اليهود إلى دين النصارى ، أو من دين النصارى إلى دين اليهود والجوس .
فكان الشافعي يقول : إن رجّع إلى دينه ، وإلا بلغ أي بلاد الحرب شاء الإمام من أهل دينه ، ثم حارب .
وفي قول مالك ، وأبي ثور : ذلك كفر كله ، ولا يجب عليه شيء .

٥- باب المغلوب على عقله يتكلم بالردة ، والسكران يتكلم بالكفر

قال أبو بكر :

م ٥١٨٣ - أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن المجنون إذا ارتد في حال جنونه ^(٢) أنه مسلم على ما كان قبل ذلك ، ولو قتله قاتل عمدا [٣٠٠/٢ ب] كان عليه القود إذا طلب أولياؤه ذلك ^(٣) .

(١) وفي الدار " لا يرث أبويه " .

(٢) وفي الدار " حال حياته " .

(٣) كتاب الإجماع / ١٧٤ رقم ٧٨٧ .

م ٥١٨٤ - واختلفوا في السكران يرتد .

فكان الشافعي ، ويعقوبُ يلزمانه الارتداد .

وقال النعمان في السكران يرتد : ليس رده ردةً . هذا هَذَيَان ،
لم يكن كفره كفراً لأن قلبه لم يعقد عليه .
قال أبو بكر : لست أجد دلالة توجب على السكران الذي
تكلم بالكفر كفراً يوجب قتله .

٦- باب ارتداد العبد والأمة وجنابتهما في حال ارتدادهما

قال أبو بكر :

(ح ١٥٣٨) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " من بدل دينه فاقتلوه " (١) .

دخل في ظاهر قوله الأحرارُ ، والعبيد ، والرجال ، والنساء .

م ٥١٨٥ - ومن قال بأن العبد إذا ارتد فاستيب فلم يتب يجبُ قتله : مالك (٢)
والأوزاعي ، والشافعي ، والنعمان ، ومن تبعهم ، ولا أحفظ
عن غيرهم خلاف قولهم .

م ٥١٨٦ - وقال النعمان في العبد إذا جنى وهو مرتد فجنايته كجناية غير
المرتد ، فإن جُنِيَ عليه وهو مرتد فليس على الجاني شيء لأن
دمه حلال .

وقال الأوزاعي : جنايته هدر ، فإن رجع إلى الإسلام كانت جنايته
في رقبته .

(١) تقدم الحديث برقم ١٥٣٦ ، ١٥٣٧ .

(٢) المنتقى ٢٨٣/٥ .

وكان الشافعي ، يجعل جناية العبد المرتد في رقبته ، فإن فداه السيد قتل على الردة ، وإن لم يفده قتل على الردة ولا شيء للمجني عليه على مولى العبد شيء^(١) .

٧- باب ما يجب على من سب نبي الله ﷺ

قال أبو بكر :

م ٥١٨٧ - أجمع عوام أهل العلم على أن من سب النبي ﷺ القتل^(٢) .
ومن قال ذلك : مالك ، والليث بن سعد ، وأحمد ، وإسحاق ،
وهو مذهب الشافعي .

وقد حكى عن النعمان أنه قال : لا يقتل من سب النبي ﷺ من
أهل الذمة ، وما هم^(٣) عليه من الشرك أعظم .

قال أبو بكر : وما يحتج به في هذا الباب قصة كعب بن
الأشرف .

(ح ١٥٣٩) وأن النبي ﷺ قال : " من لكعب بن الأشرف فإنه قد آذى الله
ورسوله " فانتدب له جماعة يأذن النبي ﷺ فقتلوه^(٤) .

(١) " على مولى العبد شيء " ساقط من الدار .

(٢) كتاب الإجماع / ١٧٤ / رقم ٧٨٩ .

(٣) وفي الدار " فإنهم عليه " .

(٤) أخرجه "خ" في المغازي ، باب قتل كعب بن الأشرف ٣٣٦/٧ - ٣٣٧ رقم ٤٠٣٧ ، و"م"

في الجهاد ، باب قتل كعب بن الأشرف طاغوت اليهود ١٤٢٥/٣ - ١٤٢٦ رقم ١١٩

(١٨٠١) من حديث جابر بن عبد الله في حديث طويل .

وتغيظ أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - على رجل ، فقال من أصحابه أبو هريرة : أضرب عنقه ؟ فقال : ما كانت لأحد بعد رسول الله ﷺ (١) .

قال أبو بكر : فأما من بعد رسول [٣٠١/٢ / ألف] الله ﷺ ، فلا أعلم أحدا يوجب قتل من سب من بعد رسول الله ﷺ .

٨- باب المكره على الكفر

[(٢) قال أبو بكر : قال الله جل ثناؤه : ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقُلُوبُهُ مَطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ (٣)] .

م ٥١٨٨ - واختلفوا في المكره على الكفر أو الإسلام .

فقال طائفة : إذا أكره على الكفر لم تبين منه زوجته ، ولم يحكم عليه بحكم الكفر ، هذا قول مالك بن أنس ، والشافعي ، والنعمان ، ويعقوب .

وقال ابن الحسن : إذا أظهر الشرك كان مرتدداً في الظاهر ، وهو فيما بينه وبين الله عز وجل على الإسلام إن كان مخلصاً للإسلام بقلبه ، وتبين منه امرأته ، ولا يُصلى عليه إن مات ، ولا يرث أباه إن مات مسلماً .

(١) روى له "د" في الحدود ، باب الحكم فيمن سب النبي ﷺ ٥٣٠-٥٣١ رقم ٤٣٦٣ ،

و"ن" في تحريم الدم ، باب الحكم فيمن سب النبي ﷺ ١٠٩/٨ رقم ٤٠٧٢ .

(٢) ما بين المعكوفين من الدار .

(٣) سورة النحل : ١٠٦ .

م ٥١٨٩ - ولو أن نصرانياً أجبره والٍ على الإسلام ، فأسلم لم يكن ذلك إسلاماً ، في قول النعمان ، وهذا على مذهب الشافعي .

وفي قول محمد : يكون إسلاماً في الظاهر ، فإن رجع عنه استُيب فإن تاب وإلا قتل .

قال أبو بكر :

(ح ١٥٤٠) قال الله عز وجل : ﴿ إِنْ مِنْكُمْ أَكْثَرٌ مُطْمَئِنِّينَ بِالْإِيمَانِ .. ﴾^(١)

الآية نزلت في عمار وغيره ، قال لهم كلمة أعجبتهم تقية ، فاشتد على عمار الذي كان تكلم به ، فقال رسول الله ﷺ : " كيف كان قلبك حين قلتَ الذي قلت ؟ أكان منشرحاً بالذي قلت أم لا ؟ " فأنزل الله عز وجل : ﴿ إِنْ مِنْكُمْ أَكْثَرٌ مُطْمَئِنِّينَ بِالْإِيمَانِ .. ﴾ الآية^(٢) .

(ح ١٥٤١) وقد روينا عن النبي ﷺ أنه قال : " إن الله جل ذكره تجاوز لي عن أمي الخطأ ، والنسيان ، وما استكرهوا عليه " ^(٣) .

م ٥١٩٠ - وقد روينا عن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ أنهم كانوا لا يرون طلاق المكره شيئاً .

منهم عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وابن عمر ، وابن عباس^(٤) ، وابن الزبير^(٥) - رضي الله عنهم - .

(١) سورة النحل : ١٠٦ .

(٢) أخرجه "طف" ١٢٢/١٤ ، من حديث ابن عباس ، وقد أشار الحافظ إلى اختلاف الروايات ، وإلى رواية ابن المنذر . فتح الباري ٣١٢/١٢ .

(٣) تقدم الحديث برقم ١٤٥٤ ، ١٥٤١ .

(٤) روى له "عب" من طريق يحيى بن أبي كثير عنه ٤٠٧/٦ رقم ١١٤٠٨ .

(٥) روى له "عب" من طريق أيوب عنه ٤٠٧/٦ - ٤٠٨ رقم ١١٤٠٩ .

وبه قال طاووس ، وعطاء ، وجابر بن زيد ، وشريح ، والحسن البصري ، وعبيد الله بن عمير ، وأيوب السخيتاني ، ومالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور .

٩- باب استتابة الزنديق ^(١)

قال أبو بكر :

م ٥١٩١- واختلفوا في الزنديق يُظهر عليه ، هل يستتاب أم يقتل ، ولا يقبل منه الرجوع ؟ .

(١) الزنديق : هذا اللفظ ليس من كلام العرب ، وهو فارسي معرّب ، معناه : من يقول بدوام الدهر . وإذا أرادت العرب معنى ما تقوله العامة قالوا : ملحد ، ودهري بفتح الدال ، وإذا أرادوا معنى السن قالوا : دهري بضم الدال . قال الحافظ ابن حجر :

وأصل الزنادقة أتباع ديّسان ثم ماني ثم مزدك ، وحاصل مقالاتهم : إن النور والظلمة قديمان ، وإنهما امتزجا . فحدث العالم كله منهما . فمن كان من أهل الشر فهو من أهل الظلمة ، ومن كان من أهل الخير فهو من النور .

وكان بهرام جد كسرى قد قتل ماني وأصحابه ، وبقيت منهم بقايا اتبعوا مزدك . وقام الإسلام والزندق يطلق على من يعتقد ذلك . وأظهر جماعة منهم الإسلام خشية القتل ، ومن ثم أطلق الاسم على كل من أسر الكفر وأظهر الإسلام ، وعلى من لا يؤمن بالآخرة أو لا يؤمن بوحداية الخالق .

حتى قال مالك : الزندقة ما كان عليه المنافقون وكذا أطلق الشافعية وغيرهم لفظ الزندق على كل من يظهر الإسلام ويخفي الكفر ، فإن أرادوا اشتراكهم في الحكم فهو كذلك ، وإلا فأصلهم ما ذكرت . فتح الباري ١٢/٢٧٠-٢٧١ .

وانظر : تهذيب اللغة للأزهري ٩/٤٠٠ ، المعرب للجواليقي ١٦٦ ، والمغرب ١/٢٣٥ ، والقاموس ٣/٢٣٥ ، ومشارك الأنوار لعبّاض ١/٣١١ ، والأم ٦/١٥٦ .

فقال طائفة : تقبل توبته إن تاب ، ويقتل إن لم يتب . يُروى
هذا القول عن علي بن أبي طالب ^(١) ، وبه قال عبيد الله بن الحسن ،
والشافعي .

وكان مالك ^(٢) ، والليث بن سعد ، وأحمد ^(٣) ، وإسحاق
يقولون : لا يستأبون .

وقال مالك : يقتل الزنادقة ، ولا يستأبون .

وقال أحمد [٣٠١/٢ ب] بن حنبل : الزنديق لا يستأب ، روى
ذلك عنه إسحاق بن منصور ^(٤) .

وذكر الأثرم أنه ذكر لأحمد الزنديق فقال : لا أدري .

قال أبو بكر : كما قال الشافعي أقول . وقد احتج

بقول الله تعالى في المنافقين : ﴿ اتخذوا أيمانهم جنة فصدوا عن سبيل

الله ﴾ ^(٥) قال : وهذا يدل على أن إظهار الإيمان جنة من القتل .

(ح ١٥٤٢) وقال المقداد لرسول الله ﷺ : " أرأيت إن اختلفت أنا ورجل من

المشركين ضربتين بالسيف ، فضربني فقطع يدي ، فلما أهويت إليه

لأقتله قال : لا إله إلا الله ، أأقتله أم أدعه ؟ قال : بل دعه " ^(٦) .

(١) روى له "عب" ١٧٠/١٠-١٧١ رقم ١٨٧١٢ .

(٢) المتقى شرح الموطأ ٢٨٢/٥ .

(٣) المغني ٦/٩ .

(٤) وفي الدار " وذكر ذلك إسحاق بن منصور عنه " .

(٥) سورة المنافقين : ٢ .

(٦) أخرجه "خ" في المغازي ، باب حدثني خليفة ٣٢١/٧ رقم ٤٠١٩ ، وفي الدييات ١٨٧/١٢

رقم ٦٨٦٥ ، و"م" في الأيمان ، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال : لا إله إلا الله ٩٥/١

رقم ١٥٥ (٩٥) من حديثه ، وعندهما أطول مما هنا .

١٠- باب مال المرتد المقتول على رده

قال أبو بكر :

م ٥١٩٢ - واختلفوا في مال المرتد المقتول على رده .

فقالت طائفة : ميراثه لورثته من المسلمين . هذا قول الليث بن

سعد ، وإسحاق بن راهويه ، والنعمان .

وروينا هذا القول عن علي بن أبي طالب ^(١) ، والحسن البصري ،

والشعبي ، والحكم .

وقال الأوزاعي : إذا كان في دار الإسلام قتل وقسم ماله

بين ورثته .

وقالت طائفة : لا يرث المرتد ورثته من المسلمين ولا يرثهم ،

لأنه كافر .

(ح ١٥٤٣) وقد ثبت أن النبي ﷺ قال : " لا يرث الكافر المسلم ولا

المسلم الكافر " ^(٢) .

هذا قول ربيعة ، وابن أبي ليلى ، ومالك ^(٣) ، والشافعي ،

وأبي ثور .

وبه نقول .

وفي هذه المسألة قول ثالث وهو : أن ماله لورثته من

المسلمين ، وما أصاب في ارتداده فهو فيء للمسلمين ، هذا

قول سفيان الثوري .

(١) "عب" ١٠٥/٦ رقم ١٠١٣٨ .

(٢) تقدم الحديث برقم ١٥٤٣ .

(٣) المدونة ٢٢١/٢ .

واختلف فيه عن أحمد .

فحكى إسحاق بن منصور عنه أنه قال : ماله للمسلمين ،
وحكى الأثرم عنه أنه قال : كنت أقول به ، ثم جئت عنه ، قال : هو
كما ترى قتل على الكفر فكيف يرثه المسلمون ؟ ، وقال : هو في
بيت المال .

وضعف أحمد حديث علي .

١١- باب ما يفعل المرتد في ماله من هبة ، وعتق ، وعطية ، وغير ذلك

قال أبو بكر :

م ٥١٩٣ - واختلفوا في المرتد يعتق عبداً من عبيده ، أو يهب شيئاً من ماله .
فقالت طائفة : " كل ما فعله في ماله فهو جائز إذا رجع
إلى الإسلام ^(١) ، كما كان يصنع قبل الردة .

فإذا وقف فلا سبيل له على إتلاف شيء من ماله بعوض
ولا غيره ما كان موقوفاً [٣٠٢/٢ / ألف] فإن أعتق ، أو كاتب ،
أو دبّر ، أو اشترى ، أو باع : فذلك موقوف لا ينفذ منه شيء
في حال رده ، فإن رجع إلى الإسلام لزمه ذلك كله إلا البيع فإذا
فسخ بيعه انفسخ .

هذا قول الشافعي ^(٢) .

(١) " إذا رجع إلى الإسلام " ساقط من الدار .

(٢) قاله في الأم ١٦٢/٦ ، باب ما أحدث المرتد في حال رده في ماله .

وقال النعمان : كل شيء صنع المرتد من عتق ، أو بيع ،
أو شراء : فهو جائز إذا رجع إلى الإسلام ، وإذا لحق بدار الحرب ،
أو مات على رده ، فكل شيء صنع فهو باطل ^(١) .

وقال يعقوب : كل شيء صنع من ذلك فهو جائز .

وقال محمد : هو جائز كما يجوز للمريض ، لأنه يقتل .

م ٥١٩٤ - وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن المرتد لا يزول ملكه
عن ماله ^(٢) بارتداده ^(٣) .

م ٥١٩٥ - وأجمعوا كذلك أنه برجوعه إلى الإسلام مردودٌ إليه ماله ما لم يلحق
بدار الحرب .

وإنما اختلفوا فيما يجوز له أن يفعله في ماله ، وقد بينا ذلك .

قال أبو بكر : ليس يخلو فعله في ماله في حال ارتداده من
أحد وجهين :

إما أن يكون جائزاً فعله في ماله كما كان قبل أن يرتد .

أو يكون ممنوعاً من ماله كما ارتد أن يحدث فيه حدثاً .

وأنا استخير الله تعالى فيه .

١٢- باب لحوق المرتد بدار الحرب

قال أبو بكر :

م ٥١٩٦ - أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن المرتد إذا تاب ورجع
إلى الإسلام : أن ماله مردود إليه .

(١) المبسوط ١٠٤/١٠ .

(٢) "عن ماله" ساقط من الدار .

(٣) كتاب الإجماع / ١٧٤ رقم ٧٩٠ .

م ٥١٩٧ - واختلفوا في مال المرتد اللاحق بدار الحرب .

فقلت طائفة : إذا قتل المرتد ، أو مات فماله للمسلمين دون ورثته . لم يفرقوا في ذلك بين من مات منهم أو قتل في دار الحرب ، أو دار الإسلام ، هذا قول مالك ، والشافعي .

وقال الأوزاعي : ماله بمنزلة دمه إذا لحق بدار الحرب .

وقال الثوري : إذا قتل المرتد فماله لورثته ، فإذا لحق بدار الحرب فماله للمسلمين .

وقال النعمان : يقسم ماله بين ورثته على سهام الله وفرائضه ، مات أو لحق بدار الحرب .

وقال الحسن البصري : ما حمل معه من ماله فهو مغنم إذا أصيب ، وما خلف فهو لورثته .

١٣- باب حكم ولد المرتد

قال أبو بكر :

م ٥١٩٨ - واختلفوا في ولد المرتد ، وولد المعاهد [٣٠٢/٢ ب] اللاحق بدار الحرب .

فكان الشافعي ^(١) يقول : حكم أولاد المرتد حكم الإسلام ، فإن بلغ وأبى الإسلام استتيب ، فإن تاب وإلا قتل . ولا تسي للمرتد ذرية " ^(٢) .

(١) في الأصل " فكان مالك والشافعي يقول " والتصحيح من الدار ، والأوسط المخطوط .

(٢) قاله في الأم ٢٥٨/١ ، في كتاب الاستسقاء ، باب المرتد عن الإسلام .

وقال الأوزاعي : إن كان تزوج في دار الحرب وولد له ، ثم رجع إلى الإسلام ألحقت به ذريته ، ووضعت امرأته في المقاسم ، وإن أبي إن يسلم وضعت امرأته وولدها في المقاسم .

وقال النعمان : إن ارتد الرجل وامرأته عن الإسلام جميعاً معاً فهما على النكاح ، فإن لحقا بدار الحرب ، فحملت في دار الحرب فولدت ، ثم ظهر على ولدها فإنه فيء ، ويجبر على الإسلام إذا سُبِيَ صغيراً .

وإن ولد لولدهما ولدٌ ، ثم ظهر على ولد الولد ، كان فيئاً ، ولم يجبر على الإسلام .

إنما يجبر على الإسلام المرتدون وأولادهم لأصلاهم ، فأما أولاد أولادهم الذين ولدوا في دار الحرب فهم فيء ولا يجبرون على الإسلام .

١٤- باب قتل المرتد وجرحه

قال أبو بكر :

(ح ١٥٤٤) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : كفر بعد إيمان ، أو زنى بعد إحصان ، أو قتل نفس بغير نفس " (١) .

قال أبو بكر :

م ٥١٩٩ - فإذا عدا رجل على مرتد فقتله بغير إذن الإمام ، فلا شيء عليه من

(١) تقدم الحديث برقم ١٥٣٥ ، ١٥٤٤ .

عقل ، ولا قَوْدَ ، لأنه قتل نفساً مباحةً الدم ^(١) .
غير أن الإمام ينهاء عن ذلك ، لأنه تولى ما ليس إليه ، ويعزّره
إن رأى ذلك .
وإذا قطع بعض أطراف المرتد ، أو جرح كان كذلك .
م ٥٢٠٠ - وقد اختلفوا فيمن جرح مرتداً ، ثم أسلم المرتد .
فكان الأوزاعي يقول : إن راجع الإسلام عُقِلَتْ جراحته ^(٢) ، وإن
قتل على كفر ، فجراحته هُذِرَ .
وكان الشافعي لا يجعل له عقلاً ولا قوداً .
وقال الثوري كما قال الشافعي ، ولكن يعزّر لأنه فعل ذلك
دون الإمام .

١٥- باب ما يحدثه ^(٣) المرتد في حال ارتداده

قال أبو بكر :

م ٥٢٠١ - كان الليث بن سعد يقول في الحر والعبد المرتدين يجنيان : أما
الحر فإن هو رجع إلى الإسلام وتاب من الكفر اقتُصَّ منه
[٣٠٣/٢ ألف] إن كان تعمد ، وكانت الدية على عاقلته في
الخطأ ، وإن لم يرجع وكان مقتولاً على كفره فالقتل يقطع كل جناية
لأنه يأتي على نفسه .

(١) " الدم " ساقط من الدار .

(٢) وفي الدار " جراحه " .

(٣) وفي الدار " بجني المرتد " .

والعبد إن جَنَى على حر ورجع إلى الإسلام ، اقتصر منه ، وإن كره ذلك فداه سيده أو بيع فيه رقبته ، وإن لم يتعمد فالعقل في رقبته ولا قصاص عليه .

وقال في الرجل المرتد يقتل رجلاً خطأ ، ثم يلحق بدار الحرب ، أو يقتل على رده ، فالدية فما اكتسبت في حال الإسلام .

وقال يعقوب : فما اكتسبت في حال الإسلام وحال الردة .

وقال قائل : لا يؤخذ بشيء مما أحدثه في حال ارتداده إذا حارب ونابذ المسلمين .

وقال الشافعي : " إذا عرضت الجماعة لقوم من مارة الطريق بعد أن يرتدوا عن الإسلام ، ثم فعلوا وهم مرتدون لم يقيم عليهم شيء من هذا بأنهم فعلوه وهم مشركون " ^(١) .

وقال في كتاب جراح العمد : " إن الجنايات تلزم المرتدين في حال الارتداد ، وإن الحكم عليهم كالحكم على المسلمين ، لا يُخْتَلَف في العقل والقود ، أو ضمان ^(٢) ما يضمنون ^(٣) ، وسواء قبل أن يُقْهَرُوا أو بعدما قُهِرُوا ، فتابوا أو لم يتوبوا ، لا يختلف ذلك " ^(٤) .

١٦- باب مسألة

قال أبو بكر :

م ٥٢٠٢ - واختلفوا في المسلم يصيب حداً أو حدوداً ، ثم يرتد ، ثم

(١) قاله في الأم في كتاب سير الواقدي ، باب المرتد ٢٩١/٤ .

(٢) وفي الدار " ولا ضمان " .

(٣) وفي الأم " ما يصيون " .

(٤) قاله في الأم ، باب ما أصاب المسلمون في يد أهل الردة من متاع المسلمين ١٦٢/٦ - ١٦٣ .

يرجع إلى الإسلام .

فقال طائفة : تُقام عليه تلك الحدود ، لأنه فعلها وهو ممن يلزمه ذلك ، هذا قول الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

وفيه قول ثانٍ وهو : أنه إذا أحدث في الإسلام حدثاً ، ثم لحق بأرض الروم ^(١) ، ثم قدر عليه الإمام ، إن كان ارتد عن الإسلام كافراً ذُرئاً عند الحد ، وإن لم يرتدّ أقيم عليه ، هذا قول قتادة .

وقال الثوري : إذا سرق وزنى ، ثم ارتد عن الإسلام ، ثم تاب : هدم الإسلام ما كان قبل ذلك إلا حقوق الناس بعضهم لبعض .

١٧- باب زوجة المرتد والحكم فيها

قال أبو بكر :

م ٥٢٠٣- واختلفوا في حكم زوجة المرتد .

فقال طائفة : أي الزوجين ارتد انفسخ النكاح بينهما ساعة يرتد أحدهما ، [٣٠٣/٢ ب] هذا قول مالك ، والثوري ، وأبي ثور ، والنعمان ، وأصحابه .

وبه قال الحسن البصري ، وعمر بن عبد العزيز ^(٢) .

وفيه قول سواه وهو : أنها محبوسة على العدة ، فإن انقضت العدة قبل أن يرجع الزوج إلى الإسلام فقد بانت منه ، وإن رجع إلى

(١) وفي الدار " بأرض الحرب " .

(٢) "عب" ٨٢/٦ - ٨٣ رقم ١٠٠٧٨ .

الإسلام وهي في العدة فهما على النكاح . هذا قول النخعي ،
والشعبي ، والحكم ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

قال أبو بكر : القول الأول أصح ، لقوله عز وجل : ﴿ ولا
تمسكوا بعصم الكوافر ﴾ ^(١) .

١٨- باب ذبيحة المرتد

قال أبو بكر :

م ٥٢٠٤ - واختلفوا في ذبيحة المرتد .

فقال مالك ، والشافعي ، والنعمان ، ويعقوب ، وابن الحسن ،
وأبو ثور : لا تؤكل ذبيحته .

وقال إسحاق : ذبيحة المرتد إذا ذهب إلى النصرانية جائزة .

وحكي ذلك عن الأوزاعي ، واحتج بقول علي : من تولى قوماً
فهو منهم .

١٩- باب استتابة القدرية ، وسائر أهل البدع

قال أبو بكر :

م ٥٢٠٥ - واختلفوا في استتابة أهل البدع ، مثل القَدْرِيَّة ^(٢) ،

(١) سورة الممتحنة : ١٠ .

(٢) قال النووي : اعلم أن مذهب أهل الحق : إثبات القدر ، ومعناه إن الله تبارك وتعالى قدر
الأشياء في القدم ، وعلم سبحانه أنها ستقع في أوقات معلومة عنده سبحانه وتعالى ، وعلى
صفات مخصوصة ، فهي تقع على حسب ما قدرها سبحانه وتعالى .
=

= وأنكرت القدرية هذا ، وزعمت أنه سبحانه وتعالى لم يُقدِّرْها ، ولم يتقدم علمه سبحانه بها ، وأنها مُستأنفة العلم ، أي : إنما يعلمها سبحانه بعد وقوعها . وكذبوا على الله سبحانه وتعالى وجلَّ عن أقوالهم الباطلة وتعالى علواً كبيراً . وسميت هذه الفرقة قدرية لأنكارهم القدر . قال أصحاب المقالات من المتكلمين : وقد انقضت القدرية القائلون بهذا القول الشنيع الباطل ، ولم يبقَ أحد من أهل القبلة عليه .

وصارت القدرية في الأزمان المتأخرة تعتقد إثبات القدر ، ولكن يقولون : الخير من الله ، والشر من غيره ، تعالى الله عن قولهم . ١هـ كلام النووي في شرحه لصحيح مسلم ١/١٥٤ ، وانظر فتح الباري ١١/٤٧٧ ، ٤٩٠ .

وقال الخطابي : وخلق الله تعالى الشر شراً في الحكمة كخلقه الخير خيراً . فالأمران معاً مضافان إليه بإجماداً ، وإلى الفاعلين لها من عباده فعلاً واكتساباً .

ثم قال : قد يحسب كثير من الناس أن معنى القدر من الله والقضاء معنى الإيجاب والقهر للعبد على ما قضاه وقدره ، وليس الأمر في ذلك على ما يتوهّمونه ، وإنما معناه الإخبار عن تقدم علم الله سبحانه بما يكون من أفعال العباد وإكسابهم صدورهم عن تقدير منه وخلق لها خيرها وشرها . ١هـ . معالم السنن ٤/٣١٧ ، ٣٢٢ ، وانظر فتح الباري ١١/٥٠٩ ، ٥١٢ .

وانظر : تهذيب اللغة للأزهري ٩/١٨ ، تاج العروس ٣/٤٨٢ . والمغرب للمطرزي ١/١٠٢ ، ولفظ القدرية تتلقب به المعتزلة . أنظر الملل والنحل للشهرستاني ١/٥٤ .

(١) الإباضية : أصحاب عبد الله بن إباض التميمي . الذي خرج في أيام مروان بن محمد ، فوجه إليه عبد الله بن محمد بن عطية فقاتله بنبالة .

والإباضية من الخوارج . وهم قوم من الحرورية . كفّروا عياً كرم الله وجهه وأكثر الصحابة . وقالوا : إن مخالفهم من أهل القبلة كفار غير مشركين ، ومناكحتهم جائزة . وقالوا : إن دار مخالفهم من أهل الإسلام دارٌ توحيد ، إلا معسكر السلطان فإنه دار بغي . وانظر : مقالات الإسلاميين للأشعري ١٧٠-١٧٦ ، الملل والنحل للشهرستاني ١٨٠/١-١٨١ ، تاج العروس ٥/٢ .

فكان مالك يقول : " أرى أن يستتابوا ، فإن تابوا
وإلا قتلوا " (١) .

وفي قول الشافعي : لا يستابون . وكان يذم الكلام ذمّاً
شديداً (٢) .

وكان يقول : لأن يلقى الله العبدُ بكل ذنب ما خلا الشرك خير له
من أن يلقاه بشيء من الأهواء (٣) .

وقال شبابة ، وأبو النضر .

المريسي كافر جاحد ، يستتاب ، فإن تاب وإلا ضربت عنقه (٤) .

وقال يزيد بن هارون : جهّم كافر قتله سالم بن أحوز بأصبهان
على هذا القول (٥) .

٢٠- باب صفة كمال وصف الإيمان

قال أبو بكر :

م ٥٢٠٦ - أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الكافر إذا قال : أشهد
أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وأن كل ما جاء به

(١) قاله في المدونة الكبرى ٤٧/٢ .

(٢) أنظر أقوال الشافعي في ذم الكلام وأهل الأهواء في : الأم ٢١٠/٦ ، السنن
الكبرى ٢٠٢/١٠ - ٢٠٨ ، آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم ١٨٢ - ١٩٢ ، مناقب
الشافعي لليهقي ٤٥٢/١ - ٤٧٠ ، حلية الأولياء ١١١/٩ - ١١٥ .

(٣) آداب الشافعي ومناقبه ١٨٧/ ، السنن الكبرى ٢٠٦/١٠ .

(٤) تاريخ بغداد ٦٣/٧ .

(٥) تاريخ بغداد ٣٤٢/١٤ - ٣٤٣ ، الكامل لابن الأثير ٢٩٢/٤ .

محمد حق ، وأتبرأ من كل دين خالف دين الإسلام . وهو بالغ صحيح يعقل : أنه مسلم ^(١) .

فإن رجع بعد ذلك فأظهر الكفر كان ^(٢) مرتداً يجب عليه ما يجب على المرتد .

م ٥٢٠٧ - واختلقوا فيمن شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، ولم يزد على ذلك .

فكان الشافعي يقول : " إن كان من أهل الأوثان ومن لا دين له يدعي أنه دين نبوة ولا كتاب ، فإذا أقر بهذا فقد أقر بالإيمان ، ومتى [٢/٣٠٤/ألف] رجع عنه قتل .

وإن كان على دين اليهودية أو النصرانية فهؤلاء يدعون دين موسى وعيسى ، وقد بدلوا منه ، فقد قيل لي ^(٣) : إن فيهم من هو ^(٤) مقيم على دينه يشهد أن لا إله إلا الله ويشهد أن محمداً رسول الله ، ويقول : لم يبعث إلينا .

فإن كان فيهم أحد هكذا لم يكن هذا مستكمل الإيمان حتى يقول : وأن دين محمد حق أو فرض ، وأبرأ مما خالف دين محمد ﷺ ، أو دين الإسلام .

فإذا قال هذا فقد استكمل دين الإسلام الإقرار بالإيمان ، فإذا رجع عنه استتيب ، فإن تاب وإلا قتل ^(٥) .

(١) كتاب الإجماع / ١٧٥ رقم ٧٩٣ .

(٢) وفي الدار " على مرتداً " .

(٣) " لي " ساقط من الدار .

(٤) " من هو " ساقط من الدار .

(٥) قاله في الأم ٦/١٥٨-١٥٩ ، باب تفريع المرتد .

وقال أصحاب الرأي في النصراني يقول : أشهد ^(١) أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ، ولم يقل : إني داخل في الإسلام ، ولا يتبرأ من النصرانية لم يكن ذلك مسلماً إلا أن يصلي مع المسلمين في جماعة ، أو يؤذن لهم .

وقال أحمد في رجل قال : أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله : يجبر على الإسلام .

وأنكر على من قال : لا يجبر .

٢١- باب المرتد مرة بعد مرة

قال أبو بكر :

م ٥٢٠٨ - واختلفوا فيمن ارتد مرة بعد مرة .

فقال طائفة : يستتاب ، ليس له حد ينتهي إليه ، هذا قول الشافعي ، وأحمد ، وابن القاسم صاحب مالك ^(٢) .

وقال أصحاب الرأي ^(٣) : إذا ارتد ثم تاب ، ثم ارتد ، ثم تاب ، ثم أتى به في الثالثة ، استتبناه أيضاً فإن لم يتب قتلناه ، ولا نؤجله .

وإن تاب ضربناه ضرباً جيعاً ، ولا نبلي به الحد ، ثم حبسناه ، ولم نخرجه من السجن حتى نرى عليه أثر خشوع التوبة . فإن فعل ذلك خُلِّي سبيله .

(١) " أشهد أن لا إله إلا الله ... إلى قوله : وقال أحمد في رجل قال " ساقط من الدار .

(٢) " وابن القاسم صاحب مالك " ساقط من الدار .

(٣) " الرأي " ساقط من الدار .

وقالت طائفة : يستتاب ثلاثاً ، فإن ارتد الرابعة قتل . هذا قول إسحاق .

قال أبو بكر : قول الشافعي صحيح ^(١) .

٢٢- باب تأديب المرتد إذا رجع إلى الإسلام

قال أبو بكر :

م ٥٢٠٩ - لا نعلم أحداً أوجب على المرتد مرة واحدة أدباً إذا رجع إلى الإسلام ^(٢) .

وهذا على مذهب مالك ، والشافعي ، والكوفي .

٢٣- مسائل من هذا الكتاب ^(٣)

قال أبو بكر :

م ٥٢١٠ - أجمع أهل العلم على أن شهادة شاهدين يجب قبولهما على الارتداد ، ويقتل المرتد [٣٠٤/٢ ب] بشهادتهما إن لم يرجع إلى الإسلام ^(٤) .

هذا قول مالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأصحاب الرأي .

(١) وفي الدار " أصح " .

(٢) كتاب الإجماع / ١٧٥ رقم ٧٩٤ .

(٣) في الأصل " الباب " والتصحيح من الدار .

(٤) كتاب الإجماع / ١٧٥ رقم ٧٩٥ .

ولا نعلم أحدا خالفهم في ذلك إلا الحسن البصري فإنه
كان يقول : لا يقبل في القتل ^(١) إلا شهادة أربعة شهداء .

م ٥٢١١ - وقال الشافعي : " وإذا كان على المرتد دين تدينه ^(٢) قبل الردة ،
ثم ارتد : قُضِيَ عنه إن كان حالاً ، وإن كان إلى أجل فهو
إلى أجله ، إلا ^(٣) أن يموت فيحل بموته ^(٤) وإقراره بالدين جائز
بعد الردة " ^(٥) .

وقال أصحاب الرأي : يُقضى دينه من ماله الذي كان له ، وما
بقي يكون لورثته .

وقال الحسن : يقضى دينه من ماله الذي اكتسبه قبل أن يرتد ،
فإن لم يف بدينه لم يقض مما أفاد في حال ارتداده شيء ، وكان ذلك
فَيْئاً للمسلمين .

وقال يعقوب : الدين في المالين جميعاً .

قال أبو بكر :

م ٥٢١٢ - وإن كان للمرتد دين أُخذ دينه فوُفِّعَ مع ماله . وإن كان إلى أجل
فهو إلى أجله ، فإذا حل قبض .

م ٥٢١٣ - وليس له أن ينكح امرأة مسلمة ، ولا ذمية ، لأنه كافر لا ينعقد
نكاحه على مسلمة ، ولا يُقرُّ على دينه فينكح ذمية .

(١) وفي الدار " في القتال " .

(٢) وفي الدار " بيعة " .

(٣) وفي الدار " إلى " .

(٤) وفي الدار " بموته في الدار " .

(٥) قاله في الأم ١٦٣/٦ ، باب الدين على المرتد .

م ٥٢١٤- وإن ارتد عن الإسلام فقتل رجلاً خطأً ، ثم ^(١) لحق بدار الحرب : كانت الدية في ماله وفيما اكتسبه في حال الإسلام وحال الردة في قول الشافعي ، ويعقوب ، ومحمد ^(٢) .

وقال النعمان : الدية فيما اكتسبت في حال الإسلام .

قال أبو بكر : وبقول الشافعي أقول .

قال أبو بكر :

م ٥٢١٥- إذا تكلم المراهق الذي لم يبلغ من المسلمين بالكفر ، فقتله رجل ، فعلى قاتله القَوْدُ ، في قول الشافعي ، والكوفي ^(٣) .

م ٥٢١٦- وميراثه لورثته من المسلمين ، في مذهبه جميعاً .



(١) " ثم " ساقط من الدار .

(٢) فتح القدير لابن الهمام ٨٨/٦ .

(٣) مختصر الطحاوي / ٢٦٠ .

٩٤ - كتاب العتق

قال أبو بكر : قال الله جل ذكره : ﴿ فلاقتحم العتبة . وما

أدراك ما العتبة فك رقبة ﴾ الآية ^(١) .

(ح ١٥٤٥) وثبت أن رسول الله ﷺ " قيل له : أي الرقاب أفضل ،

قال : أعلاها ثمناً وأنفسها عند أهلها " ^(٢) .

ودل خبر كعب بن مرة الهزلي على أن عتق الذكران من الرقيق

أفضل للرجل من عتق الإناث .

(ح ١٥٤٦) قال كعب : سمعت رسول الله ﷺ يقول : " أيما رجل مسلم أعتق

رجلاً مسلماً كان فكأكه من النار ، يجزي بكل عظم من عظامه عظماً

من عظامه ، وأيما رجل مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كانتا فكأكه من

النار [٣٠٥/٢ ألف] يجزي بكل عظمين ^(٣) من عظامها عظماً من

عظامه ، وأيما ^(٤) امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة كانت فكأكها من

النار تجزي بكل عظم من عظامها عظماً من عظامها ^(٥) .

(١) سورة البلد : ١١-١٣ .

(٢) أخرجه "خ" في العتق ، باب أي الرقاب أفضل ١٤٨/٥ رقم ٢٥١٨ ، و"م" في الإيمان ، باب

بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال ٨٩/١ رقم ١٣٦ (٨٤) ، من حديث أبي ذر ،

وعندهما أطول مما هنا .

(٣) وفي الدار " بكل عظم " .

(٤) " وأيما امرأة مسلمة ... إلى قوله ... من عظامها " ساقط من الدار .

(٥) أخرجه "بق" ٢٧٢/١٠ ، و"ج" في العتق ، باب العتق ٨٤٣/٢ رقم ٢٥٢٢ ، وللحديث

مختصر في الصحيحين .

١- باب الحكم في المعتق شركاً له في عبد

قال أبو بكر :

(ح ١٥٤٧) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " من أعتق شركاً له في عبد ، فكان له مال يبلغ ثمن العبد قُوم عليه قيمته فأعطى شركاءه حصصهم [في العبد] ^(١) وعتق عليه العبد ، وإلا فقد عتق منه ما عتق ^(٢) .

م ٥٢١٧ - واختلفوا في العبد يكون بين رجلين يعتق أحدهما نصيبه منه .

فقالت طائفة : إن كان موسراً حين أعتقه عتق العبد كله وصار حراً ، وغرم لشريكه قيمة نصيبه في ماله والولاء كله له . هذا قول ابن أبي ليلى ، وابن شبرمة ، وسفيان الثوري .

وقال الثوري : إذا أعتق أحدهما وكان موسراً يومئذ ، ثم أفلس ، فهو ذين عليه يتبع به . وبه قال أحمد ، وإسحاق .

وفيه قول ثان في العبد يكون بين الرجلين يعتقه أحدهما ، ثم يعتقه الآخر بعد : أن الميراث والولاء بينهما نصفان ، ولا ضمان عليه .

هذا قول الزهري ، وعمرو بن دينار ، وبه قال مالك .

وفيه قول ثالث وهو : أن أحد الشريكين إذا أعتق نصيبه وهو موسر فشريكه بالخيار : إن شاء أعتق كما أعتق ، وكان الولاء بينهما نصفين . وإن شاء استسعى العبد في نصف قيمته ، فإذا أدى عتق وكان الولاء بينهما نصفين . وإن شاء ضمن شريكه نصف قيمته

(١) ما بين المعكوفين من الدار .

(٢) أخرجه "خ" في العتق ، باب إذا أعتق عبداً بين اثنين أو أمة بين الشركاء ١٥١/٥

رقم ٢٥٢٢-٢٥٢٥ ، و"م" في الأيمان ، باب من أعتق شركاً له في عبد ١٢٨٦/٣

رقم ٤٧-٤٩ (١٥٠١) ، من حديث ابن عمر .

ورجع شريكه بما ضمن على العبد فاستسعاها فيه ، فإذا أداه كَلَّه ^(١)
عتق ، وكان الولاء كله للمعتق . هذا قول النعمان .

وكان الشافعي - إذ هو بالعراق - يقول بقول مالك في هذه
المسألة ، ثم قال بمصر : فيها قولان :
أحدهما : كما قال مالك .

والقول الثاني : كما قال الثوري ، ومال إلى قول الثوري ،
وقال : هو الذي يصح فيه القياس .

قال أبو بكر : وكان قول الثوري أصح لأنهم لما قالوا : إنَّ المعتق
بعد دفع القيمة لا يحتاج إلى تجديد قول ثان فإن العتق إنما وقع على
الحصة التي للشريك بالقول الأول ، والقيم إنما تكون للأشياء المتلفة .
ولما منعوا الذي لم يعتق من بيع حصته بعد عتق شريكه ، ولم يمنعه
قبل أن يعتق شريكه من البيع : بان ^(٢) أن ذلك [٣٠٥/٢ ب] يدل
على الفرق بين الحالتين ، وأنهم إنما منعه من بيع ما قد وقع عليه
العتق .

وفي المسألة قول رابع قاله عثمان البتي : إذا أعتق أحدهما نصيبه
فالباقى منهما على حقه ^(٣) ، وليس على المعتق شيء سوى عتق ما
عتق منه ، إلا أن تكون جارية نفيسة يغالى فيها . فإذا كان كذلك فهو
بمترلة الجنابة من المعتق ، للضرر الذي أدخله على شريكه .

وقد روي عن محمد بن سيرين أنه قال في العبد يُعتَق منه
الشقص : كان يقضي فيه ثلاث قضايا .

(١) " كله " ساقط من الدار .

(٢) " بان " ساقط من الدار .

(٣) وفي الدار " على حصته " .

منهم من يعتقه من مال الذي أعتقه .
ومنهم من يستسعيه .
ومنهم من يعتقه من بيت المال . وبارك الله في ذلك الأمير .

٢- باب العبد بين الرجلين يعتق أحدهما ^(١) وهو معسر

قال أبو بكر :

م ٥٢١٨ - اختلف أهل العلم في العبد يكون بين الرجلين ، يعتق أحدهما نصيبه وهو معسر .

فقالت طائفة : لا يعتق منه إلا ما أعتق ، وليس على المعتق سعاية ،
لأنه لم يُجَن ولم يتعدّ ، ولم يضمن ضمانا يجب أن يؤخذ به .
ولا يجوز أخذ أحد بجنابة غيره .

(ح ١٥٤٨) وقد قال النبي ﷺ للرجل الذي دخل مع ابنه عليه : " لا تجني عليه ولا يجني عليك " ^(٢) .

إلا ما خص النبي ﷺ من أمر العاقلة في قتل الخطأ ، فإن ذلك مخصوص .

وليس مع من أوجب السعاية على العبد حجة .
هذا قول مالك ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وأبي عبيد .
وحجتهم مع ما ذكرنا .

(١) وفي الدار " باب الحكم في العبد بين الرجلين يعتق أحدهما نصيبه وهو معسر " .

(٢) تقدم الحديث برقم ١٥١٩ .

(ح ١٥٤٩) حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال : " إن كان موسراً ضمن ، وإن كان معسراً عتق منه ما عتق " (١) .

وقالت طائفة : إن كان المعتق موسراً ضمن حصة شريكه في ماله ، وإن كان معسراً سعى العبد في حصة شريكه حتى يؤدي (٢) قيمته ، هذا قول سفيان الثوري ، وابن أبي ليلى ، وابن شبرمة ، والأوزاعي ، وإسحاق بن راهويه (٣) .

٥٢١٩م - واختلفوا في رجوع العبد بما سعى فيه على المعتق إذا أيسر : فكان ابن أبي ليلى ، وابن شبرمة يوجبان للعبد الرجوع بما سعى فيه على المعتق لأنه إنما أدى عنه ما لزمه ضمانه بالجناية التي جناها .

ولم يذكر سفيان الثوري ، ويعقوب ، ومحمد رجوع العبد على المعتق بما سعى فيه .

وقد احتج بعض أهل الكوفة في إيجابهم [٣٠٦/٢ / ألف] الاستسعاء .

(ح ١٥٥٠) بحديث لا يصح (٤) .

قد ذكرنا علته في كتبنا (٥) .

(١) تقدم الحديث برقم ١٠١٠ .

(٢) وفي الدار " حتى يوفي " .

(٣) حكى عنه وعن غيره ابن حزم في المحلى ١٩٤/٩ - ١٩٥ ، وابن قدامة في المغني ٣٠٣/١٠ ، وراجع "عب" ١٥٢/٩ - ١٥٤ .

(٤) هو حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : " من أعتق نصيباً - أو شقصاً - في مملوك فخلاصته عليه في ماله إن كان له مال ، وإلا قُوم عليه فاستسعى به غير مشقوق عليه " ، أخرجه "خ" في العتق ، باب إذا أعتق نصيباً في عبد الخ ١٥٦/٥ رقم ٢٥٢٧ ، و"م" في العتق ، باب من أعتق شركاً له في عبد ١٢٨٨/٣ رقم ٥٤ (١٥٠٣) .

(٥) لا يوجد " كتاب العتق " في كتاب الأوسط للمؤلف .

وذكر هَمَام أن ذكر الاستسعاء من فُتيا قتادة ، وفَرَّق بين الكلام الذي هو من قول رسول الله ﷺ ، وبين قول قتادة ، قال بعد ذلك : فكان قتادة يقول : إن لم يكن له مال استسعى^(١) .

وبقى في المسألة قولان شاذان ، لا أعلم أحداً قال بواحد منهما . أحدهما : إن الشريك إذا أعتق وهو معسر فالتعق باطل ، لأنه لا يكون إنساناً بعضه حر وبعضه عبد .

والقول الثاني : إن المعتق إن كان موسراً أخذت منه قيمة^(٢) حصة شريكه ، وإن كان معسراً كانت ديناً عليه يؤديها إذا أيسر . هذا قول قاله بعض أهل البصرة^(٣) .

فهذان القولان مع قول النعمان الذي ذكرناه عنه أقاويل شاذة لا نعلم أحداً من أهل العلم قال بشيء منها .

م ٥٢٢٠ - وإذا كان العبد بين ثلاثة أنفس ، فاعتق أحدهم نصيبه ، ثم اعتق الثاني ، ثم أراد الثالث مطالبة الذي يجب حقه عليه من المعتقين : ففي قول أهل المدينة : يطالب الأول . قال مالك : إنما تكون القيمة على الأول ، فأما من أعتق بعده فلا يلزمه القيمة لأنه زاده خيراً^(٤) .

(١) راجع للمزيد شرح معاني الآثار ٦٣/٢ ، شرح النووي لصحيح مسلم ١٣٦/١٠ ، معالم السنن ٧١-٧٠/٤ ، عارضة الأحوذى ٩٧/٦ ، والسنن الكبرى ٢٨٠-٢٨١/١٠ ، مسائل أحمد لأبي داود ٢١٧/٩ ، وأخلى ١٩٩/٩ ، وإحكام الأحكام ٢٦٠/٤ ، نصب الراية ٢٨٢/٣-٢٨٣ ، وفتح الباري ١٥٦/٥-١٥٩ .

(٢) " قيمة " ساقط من الدار .

(٣) ومن قال بهذا القول زُفَر بن الهذيل صاحب النعمان . شرح النووي لصحيح مسلم ١٣٨/١٠ .

(٤) المدونة ٣٧٩/٢ .

وفي قول الثوري : إذا كان المعتق الأول موسراً فقد عتق العبد كله ، وعليه قيمة حصص أصحابه ، ولا يقع عليه عتق الثاني .
والفرق بين القولين : أن مالكا يوقع عتق الثاني ، والثوري لا يجعل لعتق الثاني - إذا كان الأول موسراً - معنى .

م ٥٢٢١ - واختلفوا في المعتق يكون موسراً يوم أعتق ، ثم أعسر بعد ذلك .
ففي قول مالك : ليس على المعتق شيء ، وباقي العبد رقيق على حاله لمالكه .

وفي قول الثوري : يكون العبد حراً ، وتكون قيمة حصته الذي لم يعتق ديناً على المعتق يتبع به ، لأن ذلك لزمه وقت العتق .

م ٥٢٢٢ - واختلفوا في الجارية بين الرجلين ، تكون حاملاً ، فيعتق أحدهما نصيبه ، ثم يغفل عن ذلك حتى تأتي الجارية بولد .
ففي قول مالك : تقوم بولدها حتى ^(١) تعتق .

وفي قياس قول الثوري : يكون على المعتق نصف قيمتها حاملاً وقت أوقع عليها ^(٢) العتق قبل أن تلد .

م ٥٢٢٣ - وقال مالك - في الرجل يعتق شركاً له في عبد ، فلما أراد أن يقوم عليه قال : إنه سارق آبق - قال : أرى أن يقوم بريئاً بلا عيب إلا أن يأتي المعتق ببينة .

وبه قال الشافعي غير أنه قال : يستحلف ، فإن حلف قوم بريئاً [٣٠٦/٢ ب] من الإباق ، والسرقه ، وإن نكل ردنا اليمين على المعتق فإن حلف قومناه آبقاً سارقاً ، وإن نكل قومناه صحيحاً .

م ٥٢٢٤ - وإذا أعتق الرجل شركاً له في عبد ، عند الموت خاصة .

(١) وفي الدار " حين " .

(٢) " عليها " ساقط من الدار .

ففي قول الأوزاعي : لا يضمن لصاحبه شيئاً ، قال : لأن الميت لا يضار ^(١) .

وفي قول الشافعي : تقوم عليه حصة شريكه في ثلث ماله إن خرج من الثلث .

٣- باب الرجل يعتق عبده أو عبيده

قال أبو بكر :

م ٥٢٢٥ - أجمع أهل العلم على أن الرجل إذا أعتق عبداً له في صحته وهو موسر أن عتقه ماض عليه ^(٢) .

م ٥٢٢٦ - واختلفوا في الرجل يعتق عبده وهو صحيح .

فقال طائفة : يعتق العبد كله ، روينا هذا القول عن عمر بن الخطاب ، وابن عمر ^(٣) ، رضي الله عنهما .

وبه قال الحسن البصري ^(٤) ، والحكم بن عتيبة ، والأوزاعي ، والثوري ^(٥) ، والشافعي ، ويعقوب . وروي ذلك عن الشعبي .

وفيه قول ثان : وهو أن منه ما أعتق ويسعى في الباقي .

روي ذلك عن علي رضي الله عنه ^(٦) وليس بثابت عنه .

وبه قال الحسن البصري خلاف القول الأول عنه .

(١) وفي الدار " لا يعطي " .

(٢) كتاب الإجماع / ١٧٥ رقم ٧٩٦ .

(٣) روى له "عب" ١٤٩/٩ - ١٥٠ رقم ١٦٧٠٨ .

(٤) "عب" ١٥٠/٩ رقم ١٦٧٠٩ .

(٥) " والثوري " ساقط من الدار .

(٦) روى له "عب" من طريق الحكم عنه ١٤٩/٩ رقم ١٦٧٠٧ .

وقال حماد بن أبي سليمان ^(١) ، والنعمان كما روينا عن علي .
وفيه قول ثالث قاله مالك ، سئل مالك عن رجل أعتق نصف عبد
له وهو صحيح ، فلم يعتق عليه بقيته وعقل عنه حتى مات ، أترى
نصفه الذي لم يعتق حراً أو رقيقاً ؟ قال : أراه رقيقاً ^(٢) .
وقال طاووس - في رجل أعتق نصف عبد له - قال : يعتق في
عتقه ، ويرق في رقه .

قال أبو بكر : بالقول الأول أقول ، لأن النبي ﷺ لما ألزمه قيمة
حصّة شريكه الذي لم يملك ، قبل العتق إذا كان موسراً ، وأوقع العتق
على جميع العبد .

ووجب إذا كان العبد له بكماله ، فأعتق شقصاً منه بأن يعتق جميعه
عليه من حيث دلت السنة على وجوب عتق ما لا يملك من العبد
عليه ، لأنه أعتق ما يملكه منه .

م ٥٢٢٧ - واختلفوا في الرجل يعتق عبداً له في مرضه الذي مات فيه . ولا مال
له غيره .

فقال مسروق : أجيزه برمته ، شيء جعله الله لا أردّه .
وقالت طائفة : يعتق ثلثه ، ويسعى في ثلثيه ، هذا قول
شريح ، وسعيد ابن المسيب ، والحسن البصري ، والشعبي ،
وقتادة ، والنخعي .

وفيه قول ثالث وهو : أن يعتق ثلثه . روينا هذا القول عن ابن
مسعود [٣٠٧/٢/ألف] وليس يثبت ذلك عنه .

(١) المصدر السابق .

(٢) قاله في المدونة الكبرى ٣٨١/٢ .

قال أبو بكر : وبه نقول . وهو مذهب الشافعي . وذلك
لأن المريض ممنوع مما زاد على ثلث ماله . ولا نعلم مع من أوجب
الاستسعاء حجةً .

٤. باب الرجل يعتق من عبده يده أو رجله أو ما شبه ذلك

قال أبو بكر :

م ٥٢٢٨ - واختلفوا في الرجل يقول لعبده : إصبعك حر .

فكان قتادة يقول : عتق العبد كله . وبه قال أحمد ، وإسحاق .

وروي عن الشعبي أنه قال : إذا أعتق عضواً منه عتق كله .

وقال الليث بن سعد : إذا قال : رجلك حر . فهي حرة .

وهذا قياس قول الشافعي ، لأنه قال ، ولو قال لامرأته : بدنك ^(١) ،

أو رأسك ، أو فرجك ، أو رجلك ، أو سمى عضواً من جسدها ،

أو طرفاً ما كان منها طالقاً ، فهي طالق .

وفيه قول ثان وهو : أن الرجل إذا قال لعبده : يدك حر ،

أو رجلك حر ، أو اصبع من أصابعك ، أو سن من أسنانك ،

أو عضو من أعضائك ، وما أشبه هذا حر ، فإن هذا كله

لا يقع به العتق .

ولو وقع العتق عليه بهذا لكان إذا قال له : دمك أو ما أشبه

ذلك مما في جسده من المِرّة أو البلغم ، وأشباه ذلك عتق ، فهذا كله

باطل لا يُعتق .

هذا قول أصحاب الرأي .

(١) وفي الدار " يدك " .

قالوا : وإذا قال لأتمته : فرجك حر ، أو قال لعبده رأسك حر ،
أو بدنك حر ، وجسدك حر ، أو نفسك حرة ، فإن هذا كله يقع به
العتق عليه . ولا يُدَيَّنُ في القضاء .

م ٥٢٢٩ - واختلفوا في الرجل يقول لعبده : ظفرك حر .

فكان قتادة يقول : يعتق ، وبه قال الليث بن سعد .

وفي قول أصحاب الرأي : لا يعتق ، وبه قال أحمد ^(١) ، وإسحاق .

قال أحمد : لأن الظفر يسقط ويذهب .

٥- باب إذا ملك الرجل ولده أو والده

قال أبو بكر :

م ٥٢٣٠ - أجمع أهل العلم على أن الرجل إذا ملك والده ، أو ولده أنه يعتق
عليه ساعة يملكهم ^(٢) .

م ٥٢٣١ - وأجمعوا على أن من ملك من كل من ذكرناه جزءاً : أن الجزء الذي
يملكه يعتق عليه ^(٣) .

م ٥٢٣٢ - واختلفوا فيمن ملك شخصاً ممن يعتق عليه إذا ملكه بشراء ،

أو هبة ، فقال مالك ^(٤) والشافعي ، ويعقوب : يعتق عليه ما يملكه

بشراء أو هبة ، ويُقَوِّم الباقي فيعتق عليه ، إلا الميراث فإنه لا يعتق

عليه إلا ما ورث ، لا يقوم عليه الباقي [٣٠٧/٢ ب] لأن الذي

(١) المغني ٣٠٧/١٠ .

(٢) كتاب الإجماع / ١٧٥ رقم ٧٩٧ .

(٣) كتاب الإجماع / ١٧٥ رقم ٧٩٨ .

(٤) المدونة ٣٨٣/٢ .

ورث غير مختار للميراث ، والذي اشترى ، أو قبل الهبة بفعله ملك الشيء .

وفيه قول ثان وهو : أن يعتق عليه ما اشترى أو وهب له ، ولا يعتق عليه الباقي ، ولا ضمان عليه في ذلك ، ولعل من حجته أن النبي ﷺ إنما ضمّن المعتق حصص أصحابه ، لأنه أحدث العتق ، والذي اشترى لم يحدث عتقاً ، إنما عتق عليه ، وليس من أعتق كمن لم يعتق .

م ٥٢٣٣ - وقال مالك : يعتق عليه أبواه ، وأجداده لأبيه وأمه ، وجداته لأبيه وأمه ، وولده ، وولد ولده . وهذا قول الشافعي .

قال أبو بكر : وهذا قول كل من نحفظ عنه من أهل العلم إلا رجلاً كان في زماننا فإنه بلغني عنه أنه قال ^(١) :

لا يعتق عليه الوالد والولد إلا أن يعتقه المالك الذي اشتراه .

(ح ١٥٥١) وبلغني أنه احتج بحديث سهل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : " لا يجزي ولد والده إلا أن يجده مملوكاً فيشتريه فيعتقه " ^(٢) .

وقد تكلم في سهل يحيى القطان فقال : محمد بن عمرو أعلا منه ، وقال يحيى بن معين : سهل بن أبي صالح صويلح وفيه لين ^(٣) .

(١) قال هذا القول أبو سليمان داود بن علي الأصهباني الظاهري (الفقيه الذي تفقه على أبي ثور وإسحاق . وسمع القعبي وطبقته . وتوفي سنة سبعين ومائتين . انظر العبر ٤٥/٢ واغلى لابن حزم ٢٠١/٩ - ٢٠٢ ، وشرح النووي لصحيح مسلم ١٥٣/١٠ .

(٢) أخرجه "م" في العتق ، باب فضل عتق الوالد ١١٤٨/٢ رقم ٢٥ (١٥١٠) ، من حديث أبي هريرة .

(٣) راجع شرح النووي ١٥٢/١٠ - ١٥٣ ، تأويل مشكل الآثار للطحاوي ١٤١/٢ ، قذيب التهذيب ٢٦٣/٤ - ٢٦٤ .

٦- باب اختلاف أهل العلم فيمن يعتق على المرء إذا ملكهم غير الوالد والولد من سائر القربات

قال أبو بكر :

م ٥٢٣٤ - اختلف أهل العلم في الرجل يملك ذوي أرحامه .

فقال طائفة : يعتق عليه كل ذي رحم محرم منه ، كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول : إذا ملك ذا رحم فهو حر ^(١) ، وبه قال جابر بن زيد .

وقد روينا عن ابن مسعود أن رجلاً قال له : إن عمي أنكحني وليدته ، وإنها ولدت لي ^(٢) ، وأنه يريد أن يسترقهم قال : ليس ذلك له ^(٣) .

وقال الحسن البصري : من ملك ذا رحم محرم فهو حر ، وبه قال الزهري .

وقال عطاء ، والشعبي : من ملك ذا رحم محرم فهو حر ، العمة والخالة وبنات الأخ ، وبنات الأخت ، وكذلك قال الحكم ، وحماد .

وقالت طائفة : يعتق عليه الوالد ، والولد والإخوة . هذا قول يحيى الأنصاري ، ومالك ^(٤) ، وقال مالك : ولا يعتق من سواهم .

(١) روى له "عب" من طريق قتادة عنه ١٨٢/٩ رقم ١٦٨٥٦ ، و"بق" ٢٨٩/١٠ .

(٢) في الأصلين " ولدت له " والتصحيح من "عب" .

(٣) روى له "عب" من طريق مسعود بن الأخنف عنه قال : ١٨٤/٩ رقم ١٦٨٦١ ، وكذا "بق" ٢٩٠/١٠ .

(٤) المدونة ٣٨٦/٢ .

وقال أصحاب الرأي : إذا ملك الرجل أخاه لأبيه أو أمه ، أو لأبيه وأمه ، أو ولدَه ، وولد ولده ، أو أباه ، أو أمه ، أو جده ، أو جدته من قبل الرجال والنساء ، أو عمّاً [٣٠٨/٢ / ألف] أو خالاً ، أو عمة ^(١) ، أو خالة ، أو ابن أخت ، أو بنت أخت ، فهو حر يعتق حين يقع في ملكه ، صغيراً كان أو كبيراً ، الذي يعتق أو الذي يعتق عليه .

وكل من لا يحل نكاحه له من ذوي الرحم المحرم فهو محرم يعتق عليه إذا ملكه ، وعم جده مثل عمه في هذا .

ولو ملك الرجل ابن عمه ، أو ابن خاله ، لم يعتق عليه واحد منهما لأنه ليس بذوي رحم محرم .

وقال أحمد بن حنبل : إذا ملك ذا رحم محرم أرجو أن يكون عتق كُله ^(٢) عليه ^(٣) .

وقال إسحاق بن راهويه : كل من ملك ذا رحم محرم ^(٤) فهو حر وإن لم يعتقه ، فأما ذو الرحم فلا يعتقون إلا أن يعتقهم . قلت : وما المحرم ؟ قال : من حرم عليك نكاحه .

وقالت طائفة : لا يعتق إلا الوالد والولد ، أو ولد الولد ، أو الأجداد أو الجدات من قبل الآباء والأمهات . هذا قول مالك ^(٥) ، والشافعي ، والمزني .

وقد يلزم من قلد أصحاب النبي ﷺ إذا لم يخالفهم غيرهم قول

(١) " أو عمة " ساقط من الدار .

(٢) " كله " ساقط من الدار .

(٣) المغني ٣١٤/١٠ .

(٤) " محرم " ساقط من الدار .

(٥) المدونة ٣٨٥/٢ .

عمر بن الخطاب ، وابن مسعود رضي الله عنهما فيما لا كتاب فيه ،
ولا سنة ، ولا اتفاق ، فهذا يلزم من مذهبه ما ذكرت .

وقد يجوز أن يحتج محتج بقول الشافعي ومن قال بمثل قوله أن
يقول : اعتقوا من أجمعوا على أن العتق يقع عليه ، ووقفنا عن أن
نوجب عتق من اختلفوا في وقوع العتق عليه ، لأن أملاك الناس لا
تزال عما ملكوا إلا بسنة أو إجماع .

وليس مع من أوجب العتق على ذوي الأرحام سنة تثبت .
وقد تكلم الناس في الحديثين اللذين رويانا في هذا الباب .

(ح ١٥٥٢) حديث ابن عمر لم يروه عن الثوري غير ضمرة ^(١) .

(ح ١٥٥٣) وحديث الحسن عن سمرة ^(٢) .

وقد تكلم فيه ، وليس منهما ثابت ^(٣) .

م ٥٢٣٥ - واختلفوا في وجوب العتق على ذوي المحارم من الرضاة .

ففي قول الزهري ^(٤) ، وقتادة ^(٥) ، ومالك ، والثوري ، والليث
ابن سعد ، والشافعي ، وأصحاب الرأي ، لا يجب عتقهم .

(١) حديث ابن عمر : أخرجه "ت" في الأحكام عن ضمرة بن ربيعة عن الثوري عن عبد الله بن

دينار عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : " من ملك ذا رحم محرم فهو حر " وقال : ولم يتابع
ضمنة على هذا الحديث وهو حديث خطأ عند أهل الحديث ، ٨١/٣ رقم ١٣٧٠ .

(٢) حديث الحسن أخرجه "ت" في الأحكام من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن عن سمرة
عن النبي ﷺ : " من ملك ذا رحم محرم فهو حر " وقال لا نعرفه مسنداً إلا من حديث
حماد ٨٠/٣ رقم ١٣٧٠ ، و"د" في العتق ، وقال : لم يحدث ذلك الحديث إلا حماد ، وقد
شك حماد في ذكر سمرة في إسناده ٢٦٠/٤ رقم ٢٩٤٩ .

(٣) انظر "بق" ٢٨٩/١٠ ، وسبل السلام ١٤٢/٤ .

(٤) روى له "عب" ١٨٥/٩ رقم ١٦٨٦٦ .

(٥) روى له "عب" من طريق معمر عنه قال : ١٨٥/٩ رقم ١٦٨٦٧ .

وقد اختلف فيه عن الحسن ^(١) ، وابن سيرين ^(٢) .
فروينا عنهما أنهما قالوا : يعتق الأخ من الرضاعة على أخيه .
وروينا عنهما أنهما قالوا : لا يعتق .
وقد اختلف عن الثوري فيه :
فذكر عبد الرزاق عن الثوري أنه قال في الأم من الرضاعة : " هو
في القضاء جائز ويكره له . والأخ من الرضاعة يستخدمه
أخوه ويستغله " ^(٣) .
وذكر الأشجعي ^(٤) عنه أنه قال : يستخدمه ويبيعه إن شاء ، هو
مملوك يعني من ملك ذا محرم من قبل الرضاعة .
وقال شريك : لا يسترق الرجل الأخ والأخت من الرضاعة .
قال أبو بكر : بالقول الأول أقول ، لأني إذا لم أجد حجة
أوجب بها عتق ذوي الأرحام من القربات ، [٣٠٨/٢ ب] فإننا من
وجودها في باب الرضاع آيس .

٧- باب مال العبد المعتق

قال أبو بكر :

م ٥٢٣٦ - اختلف أهل العلم في مال العبد إذا أعتق .

-
- (١) روى "عب" من طريق أيوب عن ابن سيرين والحسن قالوا : ١٨٥/٩ رقم ١٦٨٦٨ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) روى عنه "عب" قال : ١٨٥/٩ رقم ١٦٨٦٩ .
(٤) هو عبيد الله بن عبد الرحمن الأشجعي ، أو عبد الرحمن . الكوفي الحافظ الثقة الثبت المتقن .

فقال طائفة : المال للسيد ، روينا هذا القول عن ابن مسعود ^(١) .
وبه قال قتادة ، والحكم ، والثوري ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن
راهويه ، وأصحاب الرأي .

وقد علق أحمد بن حنبل مرة القول على خبر ابن عمر ^(٢) ، الذي
رواه عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير عن نافع عن ابن عمر ^(٣) .

وقالت طائفة : إذا أعتق العبد تبعه ماله ، روينا هذا القول عن
عمر ، وعائشة ، وبه قال الحسن البصري ، وعطاء بن أبي رباح ،
والزهري ، والشعبي ، والنخعي ، ومالك ، وأهل المدينة .

قال أبو بكر : وبه أقول .

(ح ١٥٥٤) لحديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال : " من أعتق عبداً فماله له إلا
أن يشترط السيد ماله فيكون له " .

٨- باب الاستثناء في العتق

قال أبو بكر :

م ٥٢٣٧ - أجمع أهل العلم على أن من قال لعبده : أنت حر وقد أعتقتك ،

(١) روى "جه" في العتق من طريق عمير مولى ابن مسعود أن عبد الله بن مسعود قال له : يا عمير
إني أعتقتك عتقاً هنيئاً . إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : " أيما رجل أعتق غلاماً ، ولم يسم
ماله ، فالمال له " فأخبرني ما مالك ؟ ٨٤٥/٢ رقم ٢٥٣٠ .

(٢) المغني ٣٣١/١٠ - ٣٣٢ .

(٣) والحديث هو ما رفعه ابن عمر عن النبي ﷺ قال : " من أعتق عبداً فما له " الحديث
وسيدكره المؤلف في آخر الباب .

وأنت عتيق ، أو أنت معتق ينوي به عتقه : أن مملوكه ذلك يعتق
ولا سبيل له إليه ^(١) .

م ٥٢٣٨ - واختلفوا في الرجل يقول لعبده : أنت حر إن شاء الله .
فقال طائفة : يعتق العبد ، وليس في العتاق استثناء ، هذا قول
الحسن البصري ، والأوزاعي ، ومالك ^(٢) .
وقالت طائفة : لا يقع العتق ، والاستثناء جائز ، هذا قول عطاء
ابن أبي رباح ، وطاووس ، وحماد بن أبي سليمان ، والشافعي .
ووقف أحمد عن الجواب فيه .

٩- باب عتق الرجل أمته ويستثنى ما في بطنها

قال أبو بكر :

م ٥٢٣٩ - أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الرجل إذا أعتق ما في
بطن أمته ، فولدت ولداً حياً مكافئاً : أن الولد حر دون الأم ^(٣) .
ومن حفظنا ذلك عنه : مالك بن أنس ، وسفيان الثوري ^(٤) ،
وأحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي . ولا نحفظ عن غيرهم
خلاف قولهم .

قال أبو بكر : ولم يجعلوه في هذا الوجه كعضو من أعضائها ،
بل جعلوهما نفسين متفرقين .

(١) كتاب الإجماع / ١٧٦ رقم ٨٠٠ .

(٢) المدونة ٣٧٢/٢ .

(٣) كتاب الإجماع / ١٧٦ رقم ٨٠١ .

(٤) روى عنه "عب" ١٧٢/٩ رقم ١٦٨٠٠ .

م ٥٢٤٠ - واختلفوا في الرجل يعتق أمته ويستثنى ما في بطنها .

فقالت طائفة : له ثياه . كذلك قال ابن عمر ^(١) [٣٠٩/٢ ألف]

ولا نعلم أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ خالفه .

وبه قال عطاء بن أبي رباح ^(٢) ، ومحمد بن سيرين ، والشعبي ^(٣) ،

والنخعي ^(٤) ، والحكم ، وحماد بن أبي سليمان ، وأحمد ، وإسحاق .

وقالت طائفة : هما حران ، كذلك قال الزهري ^(٥) ،

والثوري ، والشافعي .

وفيه قول ثالث وهو : أن الاستثناء يجوز في البيع ولا يجوز في

العتق وهذا قول الحسن البصري .

وقال النخعي : الاستثناء فيهما جائزهما سواء فيما قد بانَ خلَّقه .

قال أبو بكر : الاستثناء في البيع والعتق جائز ، ولا يقع البيع

إلا على المبيع دون المستثنى .

وإذا قال قائل : إن الحمل إذا أُعتق ثم بيعت الأم دون الولد أن

البيع جائز ، لأن المبيع معلوم ، ولا يضر المتبايعين أن يجهلا ما لم يقع

عليه البيع .

فالجواب في الأم تباع دون الولد هذا الجواب بعينه ، لأن

المبيع معلوم ولا يضرهما أن يجهلا ما لم يقع عليه البيع .

(١) روى عنه "عب" قال : ١٨٥/٩ رقم ١٦٨٦٩ .

(٢) روى "عب" عن ابن جريج عن عطاء ، والثوري عن جابر عن الشعبي قالوا : شرطه جائز

مثل قول إبراهيم ١٧٢/٩ رقم ١٦٨٠٢ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

(٥) روى "عب" عن معمر عن الزهري وقناة قالوا : ١٧٢/٩ رقم ١٦٨٠١ .

وهم يقولون : لا يجوز خلاف الرجل من أصحاب رسول الله ﷺ
إذ لم يخالفه غيره .

وهذا قول ابن عمر . وقد ذكر إسحاق ذلك عن أبي هريرة ^(١)
والنظر دال عليه .

١٠- باب اشتراط الخدمة على المعتق

قال أبو بكر :

م ٥٢٤ - رويانا عن سفينة ^(٢) أنه قال : " كنت مملوكاً لأُم سلمة رضي الله عنها ،
فأعتقتني واشترطت علي أن أخدم رسول الله ﷺ ما عشت " ^(٣) .
وقد رويانا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه " أنه أعتق كل من
صلى من رقيقه " ، وأعتق رقيقاً من رقيق بيت المال كانوا يحفرون
للناس القبور ، وشرط عليهم أنكم تخدمون الخليفة بعدي ثلاث
سنين ، وأنه يصحبكم بمثل ما كنت أصحبكم به " ^(٤) .
وقد رويانا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه " أنه أعتق عبداً له
واشترط عليهم أن يعملوا في أرضه ست سنين " ^(٥) .

(١) اخلى ١٨٩/٩ .

(٢) سفينة : مولى رسول الله ﷺ ، اختلف في اسمه على أحد وعشرين قولاً ، وأصله من فارس .

فاشترته أم سلمة رضي الله عنها ثم أعتقته على أن يخدم رسول الله ﷺ . الإصابة ٥٦/٢ .

(٣) رواه "د" في العتق ، باب في العتق على الشرط ٢٥٠/٤ - ٢٥١ رقم ٣٩٣٢ ، و"جه" في

العتق ٨٤٤/٢ رقم ٢٥٢٦ فذكره مختصراً ، وعند "د" : قال سفينة : إن لم تشرطي على ما

فارقت رسول الله ﷺ ما عشت .

(٤) روى "عب" من طريق عبد الله بن عمر عنه ١٦٨/٩ رقم ١٦٧٨١ ، ورقم ١٦٧٨٠ .

(٥) روى له "عب" من طريق عمرو بن دينار عنه ١٦٩/٩ رقم ١٦٧٨٤ ، ١٦٧٨٥ ، وعنده :

خمس سنين .

وقال أحمد ، وإسحاق يحدث سَفينة ، وروينا ذلك عن الحسن ، وابن سيرين ، وهو مذهب الثوري ، وقال أصحاب الرأي : إذا قال الرجل لعبده : اخدم ولدي سنة ، ثم أنت حر ، فخدمهم فهو حر .

م ٥٢٤٢ - واختلفوا في الرجل يقول لأَمته : أنت حرة على أن تؤديَ إلي كل شهر خمسة دراهم .

فروينا عن شريح أنه أبطل الشرط وأجاز العتق ^(١) .

م ٥٢٤٣ - وقال سفيان الثوري : إذا قال الرجل لعبده : اخدمني عشر سنين وأنت حر ، فمات السيدُ قبله . قال : هو عبد ^(٢) ، [٣٠٩/٢ ب] وبه قال أصحاب الرأي ، وهو يشبه مذهب الشافعي ، لأن الصفة لم تأت .

قال أبو بكر : وبه أقول .

م ٥٢٤٤ - واختلفوا في شراء المعتق بهذا الشرط خدمته من الذي له الخدمة . فذكر الزهري قصة عمر بن الخطاب حين أعتق رقيقاً من رقيق الإمارة ، قال : فابتاع الخيار خدمته من عثمان الثالث سنين ، بغلامه أبي فروة ^(٣) .

وبه قال الزهري .

وقال أحمد بن حنبل ، يشتري خدمته من صاحبه الذي اشترط له ، ويكون ولاؤه للذي أعتقه أولاً ^(٤) .

(١) روى له "عب" ١٧٠/٩ رقم ١٦٧٩١ .

(٢) روى له "عب" ١٦٩/٩ رقم ١٦٧٨٣ .

(٣) روى له "عب" ١٦٧/٩ رقم ١٦٧٧٩ .

(٤) معالم السنن ٦٨/٤ .

١١- باب مسائل

قال أبو بكر :

م ٥٢٤٥ - واختلفوا في الرجل يقول لأُمته : أول ولد تلدينه حرّ ، فولدت ولدين .

فقال الحسن البصري ، والشعبي ، وقتادة : هما حران .

وقال مالك ^(١) ، والثوري ، وأبو هاشم : يعتق ^(٢) الأول منهما .

قال أبو بكر : وبه نقول . وهو يشبه مذاهب الشافعي ، والكوفي .

فإن ولدت ولدين ولم يُدرَ الأول منهما : ففيه ثلاثة أقاويل :

أحدهما : إنهما يُستَسعيان . هذا قول سفيان الثوري .

والقول الثاني قول أحمد ، وإسحاق : أن يقرع بينهما ، فمن أصابته منهما القرعة عتق .

والقول الثالث : أن يُوقف أمرهما حتى يتبين الأول منهما . هذا يشبه مذهب الشافعي .

قال أبو بكر : وبه أقول . على أن الشافعي قد كان يقول مرة فيما يشبه هذا بالقرعة .

قال أبو بكر :

م ٥٢٤٦ - فإن ولدت ولداً ميتاً .

(١) المدونة ٣٨٨/٢ .

(٢) " يعتق " ساقط من الدار .

ففي قول الثوري : ليس بشيء حتى تلد بطناً آخر ، فإن ولدت
غلاماً فهو حر ^(١) .

م ٥٢٤٧ - واختلفوا في الرجل يقول : أول مملوك أملكه فهو حر ،
فملك اثنين جميعاً .

فكان النخعي يقول : يُعتق أيُّهما شاء .

وقال النعمان : لا يعتق واحد منهما ، لأنه ليس لهما أول ^(٢) .

ولا يعتق في قول الشافعي منهما شيء ، ولو ملك عبداً ، ثم عبداً
لم يعتق ، لأنه لم يرَ العتق قبل الملك .

م ٥٢٤٨ - وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الرجل إذا
قال لأُمته :

كل ولد تلدينه فهو حر ، فولدت أولاداً : أنهم أحرار ^(٣) .

ومن حفظت هذا عنه : مالك ، والأوزاعي ، والليث بن
سعد ، وسفيان الثوري ، والشافعي ، ولا أحفظ عن غيرهم
خلاف قولهم .

قال أبو بكر :

م ٥٢٤٩ - فإن باع الأمة ، ثم ولدت بعد زوال ملكه عنها أولاداً ، فالأولاد
ممالك لأنهم وُلدوا بعد خروجها من ملكه .

(١) روى عنه "عب" قال : ١٧٠/٩ رقم ١٦٧٩٣ .

(٢) رواه عن النعمان "عب" ١٧١/٩ رقم ١٦٦٩٤ .

(٣) كتاب الإجماع ١٧٦/ رقم ٨٠٢ .

١٢- باب الرجل يعاتب غلامه [٢١٠/٢/أنف] يقول : ما أنت إلا حر

قال أبو بكر :

م ٥٢٥٠ - واختلفوا في الرجل يقول لغلامه : ما أنت إلا حر .

فقال الحسن البصري ، والشعبي : لا شيء عليه ، وبه قال مالك ،
والأوزاعي ، وقال النخعي : هو حر .

وقال حماد بن أبي سليمان - في رجل مر على عشار ومعه رقيق ^(١)

فقال له العشار : ما هذا قال : هم أحرار - قال : أخشى أن
يدخل عليه شيء .

وقال الحكم : لا يدخل عليه شيء .

قال أبو بكر : وبالنقول الأول أقول ، هو قول أكثر أهل العلم .

(ح ١٥٥٥) لقول النبي ﷺ : " الأعمال بالنية " ^(٢) .

وهذا لم يرد عتقاً ، كأنه قال : إنك تشبه الأحرار في أفعالهم
وتتخلق بأخلاقهم .

١٣- باب تقديم العتق قبل الملك

قال أبو بكر :

م ٥٢٥١ - اختلف أهل العلم في الرجل يقول : كل مملوك أملكه فهو حر .

(١) وفي الدر " مر على رقيق ومعه عشار " .

(٢) تقدم الحديث برقم ١١٩ ، ٥٩١ ، ٧٢٥ .

فقال طائفة : لا عتق إلا من بعد الملك . ثبت هذا القول عن ابن عباس ^(١) .

وبه قال سعيد بن المسيب ، وعطاء بن أبي رباح ، والحسن البصري ، وعروة بن الزبير ، وجابر بن زيد ، وسوار القاضي ، والشافعي ، وأبو ثور .

وفيه قول ثان قاله مالك ، قال : إن كان اختص جنساً من الأجناس ، أو شيئاً بعينه فإنه يعتق عليه ما ابتاع من أولئك ، وإذا قال : كل عبد أملكه فهو حر فلا شيء عليه ^(٢) .

وفيه قول ثالث وهو : أن يعتق عليه كل مملوك يملكه بشراء ، أو هبة ، أو ميراث ، أو غير ذلك . والموقت وغير الموقت فيه سواء . هذا قول أصحاب الرأي ^(٣) .

وكان أحمد ، وإسحاق يجنبان عنه .

قال أبو بكر : بالقول الأول أقول ، لأن الخبر والنظر

يدلان عليه ، فأما الخبر :

(ح ١٥٥٦) فحديث عبد الله بن عمرو ^(٤) .

(١) روى له "عب" من طريق سبعم بن جبير عنه قال : ٤١٦/٦ رقم ١١٤٤٩ ، وسعيد بن منصور في السنن ٢٤٩/١ رقم ١٠٢٧ .

(٢) المدونة ٣٦١/٢ - ٣٦٢ .

(٣) بدائع الصنائع ٦٧/٤ .

(٤) أخرجه "د" في الطلاق ، باب في الطلاق وقبل النكاح ٦٤٠/٢ - ٦٤١ رقم ٢١٩٠ ، و"ج" في الطلاق ، باب لا طلاق قبل النكاح ٦٦٠/١ رقم ٢٠٤٧ ، مختصراً على الطلاق ، و"ت" في الطلاق ، باب ما جاء لا طلاق قبل النكاح ٣٩٨/٢ رقم ١١٨٤ ، وقال : حديث عبد الله بن عمرو حديث حسن صحيح ، وهو أحسن شيء روي في هذا الباب ، وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم .

(ح ١٥٥٧) وابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال : " لا عتق فيما لا تملك ، ولا بيع فيما لا تملك " (١) .

فلما لم أعلمهم يختلفون أن بيع ما لا يملك لا يجوز ، كان كذلك المقرون إليه عتق ما لا يملك مثله .

ولما أجمع أهل العلم على ثبوت ملك المشتري على العبد الذي قال : إن اشتريته فهو حر ، واختلفوا في زوال ملك المشتري عن العبد المشتري بكلام يقدم منه قبل الشراء : لم يجز إزالة ملكه عما ملكه ، إلا بإجماع مثله ، أو سنة عن رسول الله ﷺ .

وقد ثبت ذلك عن ابن عباس ، ولا أعلم أحداً يخالفه من أصحاب رسول الله ﷺ .

ومن خالفنا من أهل المدينة ، وأهل الكوفة يرون [٣١٠/٢ ب]
تقليد الواحد من أصحاب رسول الله ﷺ إذا لم يخالف غيره منهم .

١٤- باب قول الرجل لعبده : إن بعتك فأنت حر

قال أبو بكر :

م ٥٢٥٢ - واختلفوا في الرجل يقول لعبده : إن بعتك فأنت حر .

(١) أخرجه "ت" من حديث عبد الله بن عمرو ، وقال : وفي الباب عن ابن عباس ٣٩٨/٢ ، وقال المباركفوري في شرح الترمذي : حديث ابن عباس أخرجه الحاكم ، وهو ضعيف ، وله طريق أخرى عند الدارقطني ، وهي أيضاً ضعيفة ، تحفة الأحوذى ٢١٣/٢ ، وذكر الحاكم حديث ابن عباس ، مختصراً على قوله ﷺ : لا طلاق لمن لا يملك . المستدرک ٤١٩/٢ ، وسكت عليه الذهبي في مختصره .

فقال طائفة : يعتق من مال البائع ، كذلك قال الحسن البصري ^(١) ، ومالك بن أنس ، والليث بن سعد ، وابن أبي ليلى ، وابن شبرمة ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل .

وفيه قول ثان وهو : أن العتق لا يقع عليه إذا باعه ، لأن البيع يتم بالقول ، فإذا زال ملكه لم يجز أن يقع العتق على المشتري ، هذا قول الثوري ^(٢) ، والنعمان ^(٣) ، وأصحابه .

قال أبو بكر : بالقول الأول أقول ، لأن البيع يلزم من باع المشتري بيعاً صحيحاً ، فلما باع لزمته الحرية لأفهما بالخيار ما لم يتفرقا ، وإذا وقعت الحرية انفسخ البيع .
وكان أصح على مذهب مالك أن يكون قوله موافقاً لقول الكوفي ، لأنه لا يجعل للمتابعين الخيار ما لم يتفرقا .

١٥- باب العبد يدس المال إلى من يشتريه من مولاہ

قال أبو بكر :

م ٥٢٥٣ - واختلفوا في العبد يدفع المال إلى من يشتريه من مولاہ فيعتقه .
فقال طائفة : إذا اشتراه فأعتقه بطل العتق ، والعبد لمولاہ ، هذا قول الحسن البصري .
وقال الشعبي : لا يجوز ذلك ، ويعاقب مَنْ فعله ^(٤) .

(١) هذا القول رواه الحسن : سَحَنُونُ بِسَنَدِهِ عَنْهُ فِي الْمَدُونَةِ ٣٦١/٢ وابن حزم في

المُحَلَّى ١٨٤/٩-١٨٥ ، وفيه عن الحسن قول آخر .

(٢) روى عنه "عب" ١٧٣/٩ رقم ١٦٨٠٦ .

(٣) بدائع ٥٨/٤ .

(٤) "عب" ١٧٤/٩ رقم ١٦٨١٢ .

وفيه قول ثان وهو : أن البيع جائز ، والعتق ماضٍ ، ويرد المشتري على سيد العبد مثل الثمن الذي ابتاعه به ، هذا قول إبراهيم النخعي ، والثوري .

وقال أحمد بن حنبل ^(١) : شراؤه جائز ، وعتقه جائز ، ويرجع السيد على المشتري بالثمن الذي اشتراه به له ، ويكون الولاء للمشتري . وبه قال إسحاق بن راهويه .

وفي قول الشافعي : إن كان المشتري العبد بعين المال الذي دفعه العبد إليه ، فالشراء فاسدٌ ، والعتق باطل ، لأن الذي قبض من العبد إنما هو مال السيد .

وإن اشتراه بغير عين المال ، جائز ، والعتق ماضٍ ، ويدفع إلى السيد ما قبض من العبد ، ويزن للسيد الثمن من ماله ، أعني من مال المشتري .

قال أبو بكر : وبه أقول .

١٦- باب عتق من عليه دين

قال أبو بكر :

م ٥٢٥٤ - واختلفوا في عتق من عليه دين [٣١١/٢ ألف] يحيط بماله .
فقالت طائفة : عتقه باطل ، كذلك قال مالك بن أنس ^(٢) ،
والليث بن سعد .

(١) مسائل أحمد لأبي داود ٢٠٨ .

(٢) المدونة ٣٧٥/٢ - ٣٧٦ .

وقال الثوري : رد ابن أبي ليلي عبداً أعتقه سيده عند الموت ،
وعليه دينٌ .

وقال أحمد : أحسن ابن أبي ليلي .

وفي كتاب ابن الحسن عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -
ياسناد لا يثبت ، أنه قال في رجل أعتق عبداً له عند الموت وعليه
دين ، قال : يسعى العبد في قيمته ^(١) .

وبه قال قتادة ، وإسحاق .

وفي قول الشافعي : إذا كان العتق والسيد صحيح ولم يكن
القاضي أوقف ماله ، فالعتق ماض . وإذا كان في المرض ، فكما قال
ابن أبي ليلي ، إذا كان الدين يحيط بماله .

١٧- باب أحكام العبد المعتق بعضه

قال أبو بكر :

م ٥٢٥٥ - واختلفوا في العبد المعتق نصفه ، مَنْ يرثه إذا مات وترك مولاه الذي
أعتقه والمولى الذي له النصف .

فقال طائفة : ميراثه للذي له النصف . هذا قول الزهري ،
ومالك بن أنس .

وقال مالك في خدمة هذا العبد يصطلحان على الأيام ، وتكون
حدوده ، وطلاقه ، وأموره أمور عبداً ما دام فيه رق .

وقال أبو بكر : ومن حجة من قال هذا القول : أن الله عز وجل
قد حكم على الأحرار بأحكام ، وحكم على العبيد بأحكام ، ولم نجد

(١) ورواه "عب" عن علي رضي الله عنه من طريق حسن عنه ١٦٤/٩ رقم ١٦٧٦٦ .

لله تعالى حكماً ثالثاً ، فلم يُجَزْ أن نوجب على هذا المعتق نصفه إلا أحد هذين الحكمين ، فأوجبنا عليه الأقل ، لأن ذلك لازم بالإجماع ، وأسقطنا عنه ما زاد على ذلك للاختلاف .

وقد كانت أحكام العبيد لازمة له قبل أن يحدث في بعضه الحرية . ولا يجوز أن تُترك تلك الأحكام عنه حتى يُجمعوا ، أو تدلّ سنة على ذلك .

وقالت طائفة : ما ترك هذا المعتق بينهما شطران . هذا قول عطاء بن أبي رباح ، وعمرو بن دينار ، وطاووس^(١) ، وإياس بن معاوية ، وأحمد بن حنبل .

وقد روينا عن الشعبي أنه سئل عن عبد أُعتق نصفه ، ثم فجّر ؟ قال : يضرب خمسة وسبعين سوطاً .

وكان إسحاق يقول في العبد يعتق نصفه نصف حر ونصف مُسْتَرْق ، فيموت ، إن الميراث لا يكون إلا الذي أعتقه .

ولعل مَنْ حجة من قال هذا القول أن يقول : قد كان الذي لم يَعْتَقْ يقبض خراج يومه ، ويقبض المعتق نصف حصة يومه ، فوجب لما مات [٣١١/٢ ب] أن يكون الذي اكتسبه في اليوم الذي كان له لمولاه ، لأنه كسبه في يومه ، وقد قبض الذي ملك النصف حصته .

وقد كان الشافعي يقول : المعتق بعضه يورث ولا يرث ، وادعى الإجماع على أنه لا يرث .

وحكى العراقيون عنه أنه قال : لا يرث ولا يورث .

(١) راجع "بق" ١٠/٢٨٠ .

١٨- باب الشريكين في العبد يشهد أحدهما على صاحبه أنه أعتق حصته من العبد

قال أبو بكر :

م٥٢٥٦ - واختلفوا في العبد يكون بين الرجلين ، فيشهد أحدهما على صاحبه أنه أعتق العبد ، وصاحبه منكر لذلك .

فكان حماد بن أبي سليمان يقول : إن كان المشهود عليه موسراً سعى له العبد ، وإن كان معسراً سعى لهما جميعاً ^(١) ، وبه قال الثوري ^(٢) .

وقال ابن شبرمة : يعتق العبد ، وليس عليه سعاية ^(٣) .

وزعم النعمان " أن المشهود عليه إن كان معسراً سعى العبد ، وكان الولاء بينهما ، وإن كان المشهود عليه موسراً ، فولأؤه نصفه موقوف فإن اعترف أنه أعتق استحق الولاء ، وإلا كان ولأؤه لبيت المال " ^(٤) .

وقياس قول الشافعي : أن المشهود عليه منهما إن كان موسراً فردت شهادته ، فإنه يعتق منه حصة الشاهد في الحكم ، بأن الشريك لما أعتق أعتق عليه حصته ، وإن له عليه قيمة حصته .

ولا تعتق حصة المشهود عليه ، ويستحلف ^(٥) الشاهد شريكه

(١) روى له "عب" عن معمر عنه قال : ١٦٦/٩ - ١٦٧ رقم ١٦٧٧٦ .

(٢) روى عنه "عب" قال : ١٦٧/٩ رقم ١٦٧٧٧ .

(٣) روى عنه "عب" عن معمر عنه قال : ١٦٧/٩ رقم ١٦٧٧٧ .

(٤) روى "عب" عن محمد بن عمار أنه سمع أبا حنيفة يقول : ١٦٧/٩ رقم ١٦٧٧٨ .

(٥) " ويستحلف الشاهد شريكه على ما يدعى " ساقط من الدار .

على ما يدّعي عليه من القيمة ، وولاء حصة الشاهد موقوفٌ على إقرار المشهود عليه .
وإن كان المشهود عليه معسراً ، فرُدّت شهادته فكل واحد منهما على ملك حصته من العبد .

١٩- باب مسائل

م ٥٢٥٧ - وإذا شهد رجلان على رجل أنه أعتق عبده ، فرُدّت شهادتهما ، ثم اشتراه أحدهما أو اشترياه جميعاً .
عتق على من اشتراه منهما ، في قول مالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وقياس قول الكوفي .
قال أبو بكر : وبه نقول .
م ٥٢٥٨ - واختلفوا في الشاهدين يشهدان على رجل أنه أعتق أحد عبديه ، ولا يدريان أيهما هو .
فكان سفيان الثوري يقول : يستسعيان في النصف من قيمتهما .
وفي قول أصحاب الرأي [٣١٢/٢ ألف] شهادتهما باطلة ، من قبل أنهما لم يتثبتا الشهادة ^(١) .
م ٥٢٥٩ - قال زفر - في رجل شهد عليه شهود أنه طلق إحدى امرأتيه ، ونسوها وله نسوة ، فشهدوا عليه بذلك ، وهو يجحد - قال زفر : يجبره القاضي على أن يوقع الطلاق على أيتهما شاء .

(١) هذا قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ، ومحمد : الشهادة مقبولة ويجب على المالك التعيين . الهداية ٦٣/٢ .

قال المُرَبِّي : القياس ما قال زفر من قَبْلِ إجماعهم على أنه إذا
شهد عليه أنه أقر أنه طلق إحدى امرأته : إن الطلاق عليه ، وعليه أن
يجبر أَيْتَهُمَا هي .

وقال سفيان الثوري في عبد شهد رجلان أن سيده أعتقه وقد مات
سيده ، فسئلا : أفي صحته أعتق أو في مرضه ؟ قالا : لا ندري ،
قال : هو من الثلث ^(١) .

٢٠- باب عِتْقِ الصَّبِيِّ ، وَالْمَجْنُونِ ، وَالْمَوْلَى عَلَيْهِ ، وَالسَّفِيهِ ، وَالسَّكَرَانِ

قال أبو بكر :

(ح ١٥٥٨) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ : عَنْ
الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ ، وَعَنْ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنْ الْمَجْنُونِ ، وَالْمَعْتَوَةِ
حَتَّى يُفِيقَ " ^(٢) .

م ٥٢٦٠ - وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن عتق الصبي
لا يجوز ^(٣) ومن حفظنا ذلك عنه : الحسن البصري ، والشعبي ،
والزهري ، ومالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأصحاب الرأي .
ولا يجوز عتق المجنون ^(٤) استدلالاً بالسنّة ، ولا أعلم فيه اختلافاً
بين أهل العلم .

(١) روى عنه "عب" قال: ١٦٥/٩ رقم ١٦٧٧٠ .

(٢) تقدم الحديث برقم ٣١٦ ، ٣٩٦ ، ١٤٢١ .

(٣) كتاب الإجماع ١٧٦/ رقم ٨٠٣ .

(٤) في الأصل " لا يجوز عتق العبد المجنون " وهذا خطأ ظاهر ، والتصحيح من الدار .

م ٥٢٦١ - واختلفوا في عتق السكران .

فقال الزهري ، والشعبي ، ومالك ، والشافعي : عتقه جائز .

م ٥٢٦٢ - وقال عثمان بن عفان ، وطاووس ، وعطاء بن أبي رباح ، والقاسم

ابن محمد ، وعمر بن عبد العزيز ، وحמיד بن عبد الرحمن ، وربيعه بن

أبي عبد الرحمن ، ويحيى الأنصاري ، وعبيد الله بن الحسن ،

وإسحاق بن راهويه .

لا يجوز طلاق السكران .

فقياس قول هؤلاء : أن عتقه لا يجوز .

م ٥٢٦٣ - واختلفوا في عتق المولى عليه .

فكان مالك ^(١) ، والشافعي يقولان : لا يجوز عتقه .

م ٥٢٦٤ - وقال مالك - في السفية يعتق أم ولده - قال : يعجبني أن

يُجاز عتقه .

قال أبو بكر : عتق الصبي ، والمجنون ، والسكران ، والمولى

عليه لا يجوز .

٢١- باب إذا قال الرجل : كل مملوك لي حر وله عبيد وإماء

(وأمهات [٢/٣١٢ ب] أولاد) ومكاتبون وغير ذلك

قال أبو بكر :

م ٥٢٦٥ - اختلف أهل العلم في الرجل يقول : كل مملوك لي حر ، وله عبيد ،

وإماء ، وأمهات أولاد ، ومُدَبَّرُون ، ومكاتبون .

(١) المدونة ٣٩١/٢ .

فقلت طائفة : هم أحرار جميعاً إلا المكاتبين فإنهم لا يعتقون ،
وإن نواهم عتقوا ، هذا قول الشافعي ، وأصحاب الرأي ،
والثوري ، وإسحاق .

وقال أحمد بن حنبل : إذا قال : كل مملوك لي حر ، وله مكاتب
ومدبر ، قال : ما أرى ألا يجزى عليهما .

قال أبو بكر : قول أحمد هذا صحيح ، وبه قال المزني ،
وحفظي عن أبي ثور أنه قال كذلك .

والقياس على الأغلب من المعاني ، فإذا كان المكاتب أحكامه
أحكام العبيد في شهادته وجراحته ، والجراحة عليه ، والموازيث ،
ولا سهم له في المغنم ، وفي النكاح ، والطلاق ، ولا ينكح إلا اثنتين ،
وطلاقه ثنتان ، وعدة الأمة حيضتان ، ولا يجبر على نفقة من
يجبر الحر على النفقة عليه ، ويمنع من إتلاف الأموال ، والعتق ،
والهبات ، والعطايا .

وإن أعتقه سيده عتق عليه كما يعتق عليه سائر عبيده . ولا يرث ،
ولا ترثه ورثته الأحرار .

وأعلى من ذلك كله أن مَنْ نحفظ عنه من أصحاب رسول الله ﷺ
منهم عمر بن الخطاب ، وزيد بن ثابت ، وابن عمر ، وعائشة رضي
الله عنهم قالوا : المكاتب مملوك ما بقي عليه درهم .

وبه قال جماعة من التابعين يكثر عددهم .

وهو قول مالك ، والثوري ، والشافعي .

وإذا قال أصحابنا : إن القياس على الأكثر من المعاني ،
وأكثر أحكام المكاتب أحكام العبيد ، وجب أن يعتق إذا قال : عبيدي

أحراراً ، كما يعتق إذا قال له ولعبد له آخر : أنتمأ حران .
ما بين ذلك فرق .

ولا يعتلن معتل بل ممنوع من بيعه ، لأنه ممنوع من بيع العبد الآبق
ولو قال له وللاّبق : أنتمأ حران ، عتقا . فليس المنع من بيعه يمنع من
عتقه إذا أعتقه في جملة رقيقه ، والله أعلم .

٢٢- باب اختلاف أهل العلم في استرقاق أولاد الإمام من العرب

قال أبو بكر :

م٥٢٦٦ - اختلف أهل العلم في أولاد العرب من الإمام .

فقال طائفة : يقوم على أبيه ولا يسترق [٣١٣/٢ / ألف] كذلك
قال سفيان الثوري ، وإسحاق ، وأبو ثور .

واحتجوا بأخبار رويت عن عمر رضي الله عنه أنه قال
لابن عباس : اعقل عني ثلاثاً : الإمارة شورى ، وفي فداء العرب
مكان كل عبد عبد ، وفي ابن الأمة عبدان ^(١) .

وفي حديث غاضرة ^(٢) عن عمر رضي الله عنه في نساء ساعين ^(٣)

(١) روى له "عب" من طريق طاووس عنه قال : ١٠٣/١٠ رقم ١٨٥٢٧ ، وفيه : وكنتم ابن
طاووس الثالثة ، وكذا في الأموال لأبي عبيد / ١٧٨ رقم ٣٦١ .

(٢) غاضرة هو : ابن سمرة بن عمرو العنبري ، صحابي ، سمع عمر وعثمان رضي الله عنهما ،
وروى عنه ابن عون الإصابة ١٨١/٣ ، التاريخ الكبير للبخاري ١٠٩/٤ .

(٣) ساعين : على وزن فادين ، أو قاتلن .

من المساعة . وساعت الأمة : إذا فجرت . وساعاها فلان : إذا فجر بها . وهو من السعي .
كأن كل واحد منهما يسعى لصاحبه ، ونظيره قولهم : باغت ، من البغي وهو الطلب . وقيل
للإماء : البغايا ، من ذلك .

في الجاهلية - يعني بغين - فأمر أن تقوم^(١) أولادهم على آبائهم ،
ولا يسترقوا^(٢) .

وقالت طائفة : إذا علم أنها أمة فنكحها على ذلك
فأولاده^(٣) رقيق .

هذا قول مالك ، وأصحاب الرأي ، وطائفة من أهل الحديث .

واحتجوا بأخبار ثابتة عن رسول الله ﷺ ، منها :

(ح ١٥٥٩) أنه ﷺ " سبي سبي هوازن ، وأقم لما كلموه ، وسألوه^(٤) ،
ترك حقه وحق من أطاعه ، وكلم مَنْ لم تطب نفسه بترك حقه ،
وضمن لكل رأس منهم شيئاً ذكره " ^(٥) .

= والمساعة : الزنى . وهي لا تكون في الحرائر ، إنما تكون في الإماء خاصة ، بخلاف الزنى
والعهر فإنهما يكونان في الحرة وفي الأمة .

وخص الإماء بالمساعة لأنهن كن يسعين على مواليهن فيكسبنَ لهم . ومساعة الأمة .
إذا ساعاها مالكةا فضرِب عليها ضريبة تؤديها بالزنى . أنظر : تهذيب اللغة
للأزهري ٩١/٣ - ٩٢ ، معالم السنن ٢٧٣/٣ ، الفائق ٥٩٥/١ ، النهاية ١٦٣/٢ ، تاج
العروس ١٧٧/١٠ ، القاموس ٣٣٦/٤ .

(١) ومعنى تقويمهم على آبائهم : أن تكون قيمتهم على الزانين لموالي الإماء البغايا ، ويكونوا أحراراً
لا حقي الأنساب بآبائهم الرناة .

وكان عمر يلحق أولاد الجاهلية بمن ادعاهم في الإسلام على شرط التقويم . أما إذا كان الوطاء
والدعوى جميعاً في الإسلام فدعواه باطلة ، والولد مملوك لأنه عاهر .

قال ابن الأثير : وأهل العلم من الأئمة على خلاف ذلك ولهذا أنكروا بجمعهم على معاوية في
استلحاقه زياداً . وكان الوطاء في الجاهلية والدعوى في الإسلام .

(٢) روى له أبو عبيد في كتاب الأموال ١٧٨/ رقم ٣٦٠ .

(٣) وفي الدار " فأولادها " .

(٤) " وسألوه " ساقط من الدار .

(٥) أخرجه "خ" في فرض الخمس ، باب ومن الدليل على أن الخمس لنوائب المسلمين الخ ٢٣٦/٦

رقم ٣١٣١ ، ٣١٣٢ ، وفي مواضع أخرى من حديث المسور بن مخرمة ، ومروان بن الحَكَم .

(ح ١٥٦٠) وأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين سمعهم يقولون : أعتق رسول الله ﷺ رقيقَ حُنين ، ومعه غلام من رقيق حنين ، قال : اذهب فأنت حر^(١) .

ولم يكن رسول الله ﷺ ليعتق أحراراً ، وهؤلاء قوم من العرب قد جرى عليهم الرق بالسباء .
ومما يدل على صحة هذا القول :

(ح ١٥٦١) قول النبي ﷺ في سبية كانت عند عائشة رضي الله عنها من بني تميم : أعتقها^(٢) فإنها من ولد إسماعيل " (٣) .

(ح ١٥٦٢) " وأمرها أيضاً أن تعتق من بني العبر في محرّر كان عليها " (٤) .
قال أبو بكر : وهي أخبار ثابتة .

وإنما وقف الشافعي عن القول بما جاء في سبي هوازن أنه قال : زعم بعضهم أن النبي ﷺ لما أطلق سبي هوازن قال " لو كان الرق تاماً على أحد من العرب لثم على هؤلاء " (٥) ، وهذا غير ثابت (٦) .

(١) أخرجه "م" في الأيمان ، باب نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم ١٢٧٧/٣ رقم ٢٨ (١٦٥٦) من حديث عبد الله بن عمر .

(٢) "اعتقها .. إلى قوله : وهي أخبار " ساقط من الدار .

(٣) تقدم الحديث برقم ٩٥٧ ، وراجع اتحاف الخيرة المهرة للبوصيري ٤٤٤/٥ رقم ٤٩٦٨ .

(٤) أخرجه "حم" ١٧٤/١٨ - ١٧٥ رقم ٢٦١٤٦ ، وكذا في المسند الجامع ١٦/٢٠ رقم ١٦٧٦٨ .

(٥) وتامه كما في الأم : " ولكنه إसार وفداء " ، قال الشافعي : فمن أثبت هذا الحديث زعم أن الرق لا يجري على عربي بحال . وهذا قول الزهري وابن المسيب والشعبي ، ويروى عن عمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز ومن لم يثبت هذا الحديث عن النبي ﷺ ذهب إلى أن العرب والعجم سواء ، وأنه يجري عليهم الرق حيث جرى على العجم ، والله أعلم .
١هـ الأم ١٨٦/٤ . السنن الكبرى ٧٣/٩ - ٧٤ .

(٦) هذا من كلام المؤلف أبي بكر بن المنذر . وقال البيهقي : وهذا إسناد ضعيف لا يثبت .

وهو لا يرى المرسل الذي يرسله الحسن ، وابن سيرين ، ومن كان مثلهما حجةً ، فكيف يكون شيء أرسله الشافعي حجة على الأخبار الثابتة المذكورة ^(١) في كتاب العتق وغيره .

والنظر مع الأخبار الثابتة المذكورة دال على ما قلناه ، وذلك أن

النبي ﷺ لما سَوَّى بين العرب والعجم في الإماء فقال :

(ح ١٥٦٣) " المؤمنون تتكافأ دماؤهم " ^(٢) .

وأجمع أهل العلم على القول به .

فوجب إذا اختلف فيما دون الدماء أن يكون حكمه حكم

الدماء الذي ثبت عن رسول الله ﷺ ، وأجمع أهل العلم على

[٣١٣/٢ ب] القول به .

٢٢- باب عتق الرجل عن الرجل عبداً بأمره

قال أبو بكر :

(ح ١٥٦٤) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " الولاء لمن أعتق " ^(٣) .

م ٥٢٦٧ - وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الرجل إذا أعتق

عن الرجل عبداً بغير أمره ، أن الولاء للمعتق ^(٤) .

م ٥٢٦٨ - واختلفوا في الرجل يقول للرجل : أعتق عني عبدك فلاناً ،

فأعتقه عنه بأمره .

(١) " المذكورة " ساقط من الدار .

(٢) تقدم الحديث برقم ١٤٧٥ ، ١٤٨١ .

(٣) تقدم الحديث برقم ١٠١١ ، ١٠١٥ ، ١٠٢١ ، ١٥٢٣ .

(٤) كتاب الإجماع / ١٧٦ رقم ٨٠٥ .

فقالت طائفة : يكون الولاء للآمر ، وعليه الثمن . هذا قول الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .
وقال الزهري - في رجل قال لرجل : أعتق عني غلامك هذا وعليّ ثمنه - قال : هو جائز ، والولاء للسيد ، وعلى الحميل ما تحمّل .

٢٤- باب عتق الرجل أحد مماليكه ومات قبل أن يُبين

قال أبو بكر :

٥٢٦٩م - واختلفوا في الرجل يعتق أحد عبيده ، ولم يدر أيهم هو ؟ وله ثلاثة أعبد .

فكان الشعبي ^(١) يقول : يعتق من كل واحد منهم الثلث ، ويُستسعى في الثلثين ، وبمعناه قال الأوزاعي .

وقال أصحاب الرأي إذا قال الشهود : أشهدنا فلان ^(٢) أنه قد أعتق بعض عبيده ، ونسيناه ، فشهادتهم باطلة ، فإن قالوا : أعتق أحدهم ولم يسم ، فهذا والأول سواء في القياس ، ولكننا نستحسن فيعتق من كل عبد ثلثه ، ويسعى في ثلثيه إذا كانوا ثلاثة .

وإن كانوا أربعة عتق من كل واحد منهم رُبْعَه ، ويُستسعى في الباقي إذا كانت قيمتهم سواء .

وإن كانت قيمتهم مختلفة أخذنا أقلهم قيمة وأكثرهم قيمة ، فجمعت قيمتهما جميعاً ، ثم أخذنا نصف ذلك فقسّمناه على قيمتهم .

(١) وفي الدار " فكان الشافعي " .

(٢) " فلان " ساقط من الدار .

وفيه قول ثان في الرجل يعتق غلاما له ، وله رقيق ، فلا يعلم أيّ غلام أعتق ؟ ، نسي ذلك : أن الرقيق يسهم عليهم ، ثم يعتق أحدهم .

هذا قول الليث بن سعد قال : فإن ذكر بعد ذلك الغلام الذي أعتقه ^(١) أعتق عليه أيضاً .

وقال أبو ثور : إذا قال الشهود : إنه أعتق أحدهم ، ولم يسمّه أقرع بينهم .

وقال مالك : إن كان له ستة أعبد فأعتق أحدهم ، ثم مات قبل أن يُبين : يُقرع بينهم حتى يعتق منهم بقدر سدس قيمتهم .

وإن كانوا أربعة فربعهم ، فإن خرج السهم في أحدهم ، وكانت قيمته أقل من الربع أعيد السهم فيهم حتى يستكمل الربع .

وهذا قول ثالث [٢/٣١٤/ألف] .

وفيه قول رابع وهو : أن يعتقوا جميعاً . هذا قول ابن وهب .

وفيه قول خامس وهو : أن يوقف أمرهم حتى يتبين . لأن العتق قد وقع على واحد منهم بعينه . وغير جائز أن يتحول العتق عمن وقع ^(٢) عليه إلى غيره بقرعة ولا بغيرها .

وإنما سن النبي ﷺ القرعة في عبيد أعتقهم الرجل كلهم ، وهذه المسألة إنما هي في رجل أعتق أحد عبيده . ولا يشبه هذا من أعتق جميعهم .

هذا قول يحتمله النظر ، والله أعلم .

(١) " أعتقه " ساقط من الدار .

(٢) " وقع " ساقط من الدار .

٢٥- باب الرجل يقول لعبده : أنت حر إن كلمت فلانا فباعه بيعا صحيحاً ، ثم كلم فلانا

قال أبو بكر :

م ٥٢٧٠ - واختلفوا في الرجل يقول لعبده : أنت حر إن فعلت كذا ثم باع
العبد بيعا صحيحا ، ثم فعل ذلك الفعل .

فقالت طائفة : لا يعتق العبد لأنه حنث وهو خارج من ملكه ،
هذا قول الشافعي ، والنعمان .

وفيه قول ثان وهو : أن البيع ينتقض ، ويصير العبد حرا . هذا
قول النخعي ، وابن أبي ليلى .

م ٥٢٧١ - وكذلك لو حلف بطلاق امرأته لا يكلم فلاناً ، ثم طلقها طلاقاً
لا يملك ^(١) رجعتها ، ثم كلم فلانا .

حنث في قول ابن أبي ليلى ، لأنه حلف بذلك وهي في ملكه .

ولم يحنث في قول الشافعي ، والنعمان .

قال أبو بكر : قول الشافعي صحيح .

٢٦- باب العتق إلى الأجل المسمى

قال أبو بكر :

م ٥٢٧٢ - واختلفوا في الرجل يقول لعبده : أنت حر إلى سنة ، أو يقول
ذلك لجاريته .

(١) وفي الدار " يملك رجعتها " .

فقال مالك^(١) : إن مات السيد قبل السنة كان العبد حراً
عند رأس السنة من رأس المال .

وقال مالك إن كانت جارية : لم يطأها ، لأنه لا يملكها ملكاً تاماً ،
ولا يبيعها ، ولا يهبها ، ولا يلحقها دين .
وفيه قول ثان وهو : أن له أن يطأها ، هذا قول الأوزاعي ،
والشافعي .

قال أبو بكر : وبه نقول .

وله أن يبيعها ويهبها قبل الوقت . وإذا زال ملكه عنها بيع
أو هبة قبل الوقت ، ثم جاء الوقت لم يحث وهي في ملك غيره .

٢٧- باب قول الرجل لعبده أو لأمته : إن لم أضربك فأنت حرة ، فباعها

قال أبو بكر :

م ٥٢٧٣ - واختلفوا في الرجل يقول لعبده : إن لم أضربك فأنت
[٣١٤/ب] حر .

فأراد أن يبيعه ، وألا يضربه .

فقال طائفة : لا يجوز بيعه ، ولا هبته حتى يضربه ، فإن باعه
فُسخ البيع ، فإن مات السيد أعتق في ثلث ماله ، وإن مات العبد فهو
عبد لأنه لم يعتق ، هذا قول مالك .

وقال الليث بن سعد : إذا قال لعبده : إن لم أضربك فأنت حر ، ثم
باعه ، أعتق عليه عند بيعه إياه .

(١) المدونة الكبرى ٣٦٣/٢ .

وفيه قول ثالث وهو : أن العتق لا يقع عليه إذا لم يجعل لذلك وقتا ، هذا على مذهب الشافعي ، وأبي ثور .
قال أبو بكر : وبه أقول ، وله أن ، يبيعه ويهبه متى أحب .
فإن مات السيد قبل أن يضربه عتق في قول مالك ، والشافعي في ثلث ماله .

٢٨- باب أحكام المريض

قال أبو بكر :

م ٥٢٧٤ - أجمع أهل العلم على أن ما يحدثه المريض المخوف عليه ، في مرضه الذي يموت فيه ، من هبة لأجنبي ، [أو صدقة] ^(١) ، أو عتق : إن ذلك في ثلث ماله . وأن ما جاوز ثلثه من ذلك مردود غير جائز انفاذه ^(٢) .

(ح ١٥٦٥) ودل خبر عمران بن حصين - عن رسول الله ﷺ في قصة الرجل الذي أعتق ستة أعبد له عند موته ، فأعتق اثنين وأرق أربعة ^(٣) - على مثل ما أجمع عليه أهل العلم .

م ٥٢٧٥ - وقال بظاهر خبر عمران بن حصين ، عمر بن عبد العزيز ، وأبان بن عثمان ، ومالك بن أنس ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .
وفيمن أعتق رقيقه عند موته ولا مال له غيرهم قول ثان ، وهو أن يعتق من كل واحد منهم الثلث ، ويستسعى في الثلثين .

(١) ما بين المعكوفين من الدار .

(٢) كتاب الإجماع / ١٧٦ رقم ٨٠٦ .

(٣) تقدم الحديث برقم ١٠٣١ ، ١٠٣٦ ، ١٣٨١ .

هذا قول شريح ، وسعيد بن المسيب ، والحسن البصري ،
والشعبي ، وقتادة ، والنخعي ، وبه قال النعمان .
وقال مسروق في رجل أعتق عبداً له في مرضه ، وليس له مال
غيره ، قال : أجزئه برُمته ، شيء جعله الله لا أردّه .
قال أبو بكر : إن كان مسروق إنما قال في مريض أعتق عبده
في مرضه ، ثم صَح ، فهو صحيح من القول .
وإن لم يكن أراد هذا فهو شاذٌ لا معنى له . وخبر عمران بن حصين
مع إجماع عامة العلماء يدل على خلافه .

٢٩- باب اختلافهم في كيفية القرعة

قال أبو بكر :

م ٥٢٧٦ - كان الشافعي يقول : " وأحبُّ القرعة إلى أن يقطع رقاعاً
صغاراً مستوية ، فيكتب في كل رقعة اسم ذي السهم حتى يستوظف
أسماءهم ، ثم تجعل في بنادق طين مستوية لا تفاوت بينها ، ثم
تستجف [٣١٥/٢ ألف] قليلاً ، ثم تلقى في ثوب رجل لم يحضر
ذلك ، ويغطي عليها ثوبه ، ثم يقال له : أدخل يدك فأخرج بندقة .
فإذا أخرجها وفضت وقرأ اسم صاحبها ، ثم دفع إليه الجزء الذي
أقرع عليه السهم ثم يقال له : أقرع على السهم الذي يليه . هذا
هكذا ما بقي من السُّهُمان شيء ، حتى تنفذ " (١) .

(١) قاله في الأم ٥/٨ ، باب القرعة في المالك وغيرهم .

وكان أحمد بن حنبل يقول : قال سعيد بن جبير : بالخواتيم أقرع
بين اثنين في ثوب ، فأخرج خاتم هذا أو خاتم هذا . ثم قال : يخرجون
الخواتيم ، ثم يدفع إلى رجل فيخرج منها واحدا^(١) .

٣٠- باب عتق الراهن العبد المرهون

قال أبو بكر :

م ٥٢٧٧ - أجمع أهل العلم على أن الراهن ممنوع من بيع الرهن وهبته ، والصدقة
به وإخراجه من يدي مرتهنه حتى يبرأ من حق المرتهن^(٢) .

م ٥٢٧٨ - واختلفوا في الراهن يعتق العبد^(٣) المرهون بغير إذن المرتهن .
فقال طائفة : عتقه باطل لا يجوز ، روي هذا القول عن عثمان

البي ، وبه قال أبو ثور .

وقالت طائفة : إن كان الراهن موسراً فالتعق جائز ، وتؤخذ منه
قيمته وتكون رهناً مكانه . هذا قول الشافعي ، وأحمد بن حنبل ،
وأصحاب الرأي .

وقال مالك : إن [كان موسراً]^(٤) دفع إلى الرجل حقه ،
وجازت عتاقته ، وإن كان معسراً فلا عتق له^(٥) .

وقال شريك ، والحسن بن صالح : عتقه جائز .

وقال شريك : يسعى العبد للمرتهن .

(١) المغني ٣٢١/١٠ ، مسائل أحمد لأبي داود ٢١٧ .

(٢) كتاب الإجماع ١٧٦/ رقم ٨٠٧ .

(٣) " العبد " ساقط من الدار .

(٤) ما بين المعكوفين من الدار .

(٥) المدونة ١٦٩/٤ .

وقال الحسن بن صالح : ليس عليه سعاية .

وأصح القول قول عثمان البتي ، وأبي ثور ، وذلك لأنهم
لما أجمعوا على إبطال بيع الرهن بغير إذن المرتهن . وكان ذلك
إخراجاً له من يدي المرتهن ، كان كذلك كل ما كان إخراجاً من
يدي المرتهن مثله .
والله أعلم .

٥٢٧٩م - فإن كان الراهن معسراً والمسألة بحالها .

ففي قول أصحاب الرأي : إذا كان قيمة العبد خمس مائة
درهم ^(١) ، والدين ألف درهم : يسعى العبد المعتق في خمس
قيمته ، ويرجع العبد على الراهن بذلك ، ويرجع المرتهن على
الراهن بفضل حقه .

وفي قول مالك ، والشافعي : يبطل العتق ، ويكون العبد رهناً بحاله
وقال أحمد بن حنبل : إذا كان معدماً فقد جاز العتق .

٣١- باب العبد الذي مثل به سيده

قال أبو بكر :

٥٢٨٠م - أكثر أهل العلم لا يوجبون عتق من مُثل به من العبيد .

وكان مالك ^(٢) ، والليث بن سعد يقولان : يعتق عليه .

٥٢٨١م - وقال مالك : وولأؤه له .

٥٢٨٢م - وقال مالك : يعاقبه [٣١٥/٢ ب] السلطان .

(١) " درهم " ساقط من الدار .

(٢) المدونة ٣٩٦/٢ .

م ٥٢٨٣ - والمثلة في مذهب مالك أن يصيب ^(١) العبد بالنار ، أو يقطع منه الإصبع ، وما أشبه ذلك ^(٢) .

٣٢- باب الكلام الذي يوجب العتق والذي لا يوجبه

قال أبو بكر :

م ٥٢٨٤ - أجمع أهل العلم على أن الرجل إذا قال لعبده : أنت حر ، أو قد أعتقتك ، أو : أنت عتيق ، أو : أنت معتق ، يريد به لله عز وجل ، أنه حر ^(٣) .

م ٥٢٨٥ - وإذا قال السيد لعبده : لا سبيل لي عليك ، أو : لا ملك لي عليك ، أو : لا ملك عليك ^(٤) .

فإن قال : لم أعتقه ، أو قال : لم أرد عتقاً ، فإنه يحلف ، ولا يلزمه العتق ، وإن أقر بالعتق لزمه العتق .

م ٥٢٨٦ - وإذا قال الرجل لعبده : يا بني ، أو لأمته : يا بنية ، فهو سواء ، ولا يعتق واحد منهما ، لأن هذا دعاء وكلام لطيف ، وهذا موجود في كلام الناس .

(ح ١٥٦٦) وقد روينا عن النبي ﷺ " أنه قال لأنس يا بني " ^(٥) .

(١) وفي الدار " يصاب " .

(٢) المدونة ٣٩٦/٢ .

(٣) كتاب الإجماع / ١٧٧ رقم ٨٠٨ .

(٤) " أولاً ملك عليك " ساقط من الدار .

(٥) أخرجه "م" في الآداب ، باب جواز قوله لغير ابنه : يا بني ، واستحبابه للملاطفة ١٦٩٣/٣

رقم ٣١ (٢١٥١) ، من حديث أنس .

م ٥٢٨٧ - وإذا قال الرجل لغلام مجهول النسب : هذا بني ، ومثله يولد
لمثله : ثبت نسبه منه ، وهو حر .

م ٥٢٨٨ - وإذا قال الرجل وهو ابن عشرين سنة لعبد له ابن خمسين سنة : هذا
ابني ، وصدقه العبد ، أو كذبه ، لم يلحق نسبه به ، ولم يلزمه عتقه ،
وهذا كذب منه .

م ٥٢٨٩ - وكذلك لو قال العبد له - وللعبد عشرون سنة ، وللذي بيده
العبد ثلاثون سنة - : هذا ابني ، كان كذلك .
وزعم النعمان أن العتق يقع عليهما ^(١) .

وخالفه يعقوب ، ومحمد فقالا : لا يعتقان ، ولا يثبت نسبهما .
قال أبو بكر : وقول النعمان هذا شاذ لا نعلم أحداً سبقه إليه
ولا تابعه عليه ، لأنه محال من الكلام وكذب . ولو جاز ما قال لجاز
لرجل بيده طفل صغير أن يقول : هذا أوتي ، وهذا غير جائز ولا
مقبول من قائله .

م ٥٢٩٠ - وإذا قال الرجل لعبده : لا سلطان لي عليك ، وقال : لم أرد
عتقك ، وإنما أردت أنك غير مطيع لي ، فالقول قوله ،
ولا يلزمه العتق .

م ٥٢٩١ - وقال سفيان الثوري : إذا قال الرجل لغلامه : هو حر النفس .
قال : له ^(٢) نيته في ذلك .

قال أبو بكر : هو كما قال فإن أراد العبد استحلافه ، استحلفه
ولا يلزمه العتق .

(١) هذا قول أبي حنيفة الآخر ، وقد قال أولاً كقول صاحبيه : المبسوط ٦٧/٧ ، الهادية ٥٢/٢ .

(٢) " له " ساقط من الدار .

٣٣- مسائل من كتاب العتق

م ٥٢٩٢ - وإذا قال الرجل لمملوكه : يا سالم ، فأجابه نافع ، فقال : أنت حر ، وقال : عنت سالما .

فإنهما يعتقان - في قول أصحاب الرأي ، وابن القاسم صاحب [٣١٦/٢ ألف] مالك - في الحكم : فأما فيما بينه وبين الله تعالى فلا يعتق إلا الذي أراده .

قال أبو بكر : وهذا حسن ، لأن السيد قد أثبت ^(١) الحرية لنافع بمخاطبته إياه في الظاهر ، وأخبر بأنه أراد إيقاع الحرية على سالم ، فيعتق سالم لأنه أخبر أنه أراده .

م ٥٢٩٣ - وإذا قال الرجل لمملوك رجل : أنت حر من مالي ، ثم اشتراه : فهو مملوكه ، ولا شيء عليه . هذا على مذهب [مالك] ^(٢) ، والشافعي ، وعامة أصحابنا .

م ٥٢٩٤ - وقال الثوري ، وأحمد ، وإسحاق - في الرجل يقول لعبد رجل : أنت حر في مالك ، فبلغ ذلك السيد ، فقال : قد رضيت ، وأبى الآخر - قالوا جميعاً : ليس بشيء .

م ٥٢٩٥ - وإذا أجر الرجل عبده إجارة صحيحة من رجل سنة ، ثم أعتق المولى العبد قبل انقضاء الإجارة : لم تنقض الإجارة في قول مالك ، والشافعي ، غير أن الشافعي قال : ويرجع العبد على السيد بإجارة مثله ، من يوم أعتقه إلى انقضاء المدة .

م ٥٢٩٦ - واختلفوا في الرجل يعتق عبد ولده الصغير .

(١) وفي الدار " لأن المخاطبة قد ثبتت الحرية لنافع لمخاطبته " .

(٢) ما بين المعكوفين من الدار .

فكان مالك يقول : إن كان له مال جاز عتقه ، وضمن
القيمة لولده .

قال أبو بكر : ولا يجوز عتقه في قول الشافعي ، لأنه اعتق
ما لا يملك .

قال أبو بكر : كما قال الشافعي أقول . لأن الله جل ذكره ورثه
من مال ابنه السُّدُس - بعد موته - مع ولده ، ففي ذلك بيان أن لا
حق له في ماله .

م ٥٢٩٧ - وإذا قال الرجل لعبده : بعتك نفسك بألف درهم ، فإن صدَّقَه
العبد : فهو حر وعليه ألف درهم . في قول الشافعي ،
وأصحاب الرأي .

وفي قول مالك : يعتق ويتبعه السيد بالألف درهم .

قال أبو بكر :

م ٥٢٩٨ - وإذا قال الرجل لعبده : أعتقتك أمس على ألف درهم وقبلته ،
وقال العبد : أعتقتني على غير شيء .

حُلِّفَ العبد ، وأعتق بإقراره أنه حر . في قول الشافعي ،
وأصحاب الرأي .

وكذلك نقول .

م ٥٢٩٩ - وإذا قال الرجل لعبده : إذا أديت إلي ألف درهم فأنت حر .

فمَتى أدى إليه ألف درهم ، فهو حر ، في قول أصحاب الرأي ،
وهو يشبه مذهب الشافعي .

م ٥٣٠٠ - وقال الثوري : " إذا قال الرجل لعبده : إذا أديت إلي ألف درهم
فأنت حر ، ثم بدا له ألا يقبل منه شيئاً ، كان ذلك للسيد " (١) .

(١) روى عنه "عب" قال : ١٧١/٩ - ١٧٢ رقم ١٦٧٩٩ ، وعنده أطول .

وفي قول أصحاب الرأي : يجبر على أخذ المال ، ويعتق العبد .
وهذا يشبه مذهب الشافعي .

قال أبو بكر : وبه نقول .

م ٥٣٠١ - وإذا قال الرجل ^(١) لعبده : أنت حر وعليك ألف درهم ، فهو حر
ولا شيء عليه ، وهذا يشبه مذهب الشافعي ، والكوفي ^(٢) .

قال أبو بكر : وبه نقول .

وقال الأوزاعي : هو حرٌ وعليه ما قال إذا كان كلاماً ^(٣) متصلاً .
وقد حكى ابن القاسم عن مالك نحو قول الأوزاعي ^(٤) .

قال أبو بكر :

م ٥٣٠٢ - وإذا أعتق عن أبيه ^(٥) عبداً ، وهو حي ، يريد بر أبيه ، فهو حر ،
وفي الولاء اختلاف .

أحدهما : أن الولاء لأبيه ، هذا قول مالك ، ثم قال : ولو كان
وهبه لأبيه فيكون هو الذي يعتقه ، كان أصوب .

والقول الثاني : أن الولاء للابن ، وهو أصح القولين ، لأن
النبي ﷺ جعل الولاء للمعتق . وهو يشبه مذهب الشافعي .

م ٥٣٠٣ - واختلفوا في الرجل يشتري العبد بثوب ، ثم يعتق العبد ، ويستحق
الثوب : فكان مالك يقول : يرجع بقيمة العبد .

وفي قول الشافعي يبطل العتق والبيع جميعاً .

(١) " الرجل " ساقط من الدار .

(٢) البدائع ٧٣/٤ .

(٣) وفي الدار " إذا كان كاملاً " .

(٤) المدونة ٣٩٢/٢ .

(٥) " عن أبيه " ساقط من الدار .

قال أبو بكر : وبه نقول ، لأنه أعتق ما لا يملك .

م ٥٣٠٤ - وقال مالك : إذا قال لعبده : أنت حر اليوم فهو حر أبداً^(١) .

قال أبو بكر : وبه نقول .

م ٥٣٠٥ - وإذا قال الرجل لعبده : هو^(٢) لله ، فهو حر ، في قول الشعبي ،

والمسيب بن رافع ، وحامد بن أبي سليمان^(٣) .

م ٥٣٠٦ - واختلفوا في امرأة حلفت بعتق جارية ليس لها غيرها ، فحنثت ،

ولها زوج ، فرد ذلك عليها زوجها .

فقال مالك : له أن يرد عليها ، وليس لها عتق .

وقال مرة : يجوز لها العتق بينها وبين الثلث .

وفيه قول ثان وهو : أن يبيعها ، وشراءها ، وعتقها جائز .

ولا فرق بينها وبين الرجل في أن لها أن تتصرف في أموالها كما

يتصرف المالكون ، إلا أن تكون محجوراً عليها .

يدل على ما قلناه الكتاب والسنة : فأما الكتاب فقول له

جل ذكره : ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا

مَرِيئًا ﴾^(٤) ، فإذا كان لها أن تهب صداقها لزوجها جاز لها أن تهب

ذلك لغيره .

وأما السنة فقول النبي ﷺ حين خرج في أضحي

أو فطر للنساء :

(١) المدونة ٣٧٠/٢ .

(٢) " هو " ساقط من الدار .

(٣) كذا في فتح الباري ١٦٢/٥ ، والمغني ٢٩٤/١٠ - ٢٩٥ .

(٤) سورة النساء : ٤ .

(ح ١٥٦٧) فقال : " تصدقن " ^(١) .

أمرأً عاماً لم يستثن ذات زوج ولا غيرها ^(٢) .



(١) تقدم الحديث برقم ١٣٨٧ .

(٢) أنظر معالم السنن ١٧٤/٣ .

٩٥ - كتاب الأطعمة

قال أبو بكر : قال الله جل ذكره : ﴿ قل لا أجد في ما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير... ﴾ الآية (١) .

قال أبو بكر : لم يكن الله جل ذكره حرم يوم تلا نبيه ﷺ هذه الآية على الناس غير ما في هذه الآية .
وهذه الآية مكية (٢) ، لأن ابن عباس ذكر أن سورة الأنعام أنزلت بمكة (٣) .

ثم أنزل الله تعالى بعد ذلك سورة المائدة ، فقال : ﴿ حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما [٣١٧/٢ / ألف] أهل غير الله به والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة . . ﴾ الآية (٤) .
وسورة المائدة مدنية (٥) .

(١) سورة الأنعام : ١٤٥ .

(٢) أنظر : أحكام القرآن لابن العربي ٧٥٥-٧٥٧/٢ ، تفسير الفخر الرازي ٢١٩/١٣ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١١٥/٦-١١٦ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٨٢/٦ .

(٤) سورة المائدة : ٣ .

(٥) أحكام القرآن لابن العربي ٥٢٣/٢ ، ٥٣٦ ، تفسير الفخر الرازي ١٢٣/١١ ، ١٣٢ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٠/٦ .

٥٣٠٧م - قالت عائشة رضي الله عنها - في سورة المائدة - إنها من آخر سورة نزلت ^(١) ، فما وجدتم فيها من حلال فاستحلوه ، وما وجدتم من حرام فحرموه .

ومما حرم الله تعالى في سورة المائدة بعد الآية التي بدأنا بذكرها .
الخمر ، لم يختلفوا فيه .

قال أبو بكر : وقد روينا عن ابن عباس ، وعائشة أنهما كانا يقولان بظاهر قوله تعالى : ﴿ قل لا أجد في ما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة ﴾ .

تلا ابن عباس هذه الآية فقال : ما خلا هذا فهو حلال .
وكان لا يرى بلحوم الحُمُر الأهلية بأساً ، ويتلو ^(٢) هذه الآية ^(٣) .
وسئلت عائشة عن الفأرة فقالت : ما هي بحرام ، وقرأت هذه الآية ﴿ قل لا أجد في ما أوحى إلي على طاعم يطعمه . . ﴾ ^(٤) الآية .
قال الله جل ثناؤه : ﴿ النبي الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ﴾ ^(٥) .

(١) في تفسير القرطبي عن عائشة رضي الله عنها - في سورة المائدة - : أنها من آخر ما أنزل الله ، فما وجدتم .. الخ ٣١/٦ .

(٢) " ويتلوا هذه الآية " ساقط من الدار .

(٣) روى له "ع" من طريق الضحاك عنه قال : ٥٢١/٤ رقم ٨٧٠٩ .

(٤) سورة الأنعام : ١٤٥ .

(٥) سورة الأعراف : ١٥٧ .

وقال لبيبه : ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ﴾ الآية (١) .

فالنبي ﷺ المفسر لكتاب الله جل ذكره ، والمبين على الله معنى ما أراد .

فَمِمَّا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ كُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ ،
وَكُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ (٢) .

وحرم لحوم الحمر الأهلية ، ولحوم البغال .
وهي عن المصبورة (٣) ، والجثمة (٤) ، ولحوم الجلالة (٥) ، وأكل
كثير من الهوام .

وأنا ذاكر ذلك بعد إن شاء الله تعالى .

والنبي ﷺ يحرم بالوحي الذي يتلوهُ على الناس ، ويحرم
بالوحي الذي لم يذكر في القرآن .

فعلى الخلق طاعته ، وأن يحرموا ما حرم ، وأن يحلوا ما أحل ،
ويطيعوه في الأمرين جميعاً .

(١) سورة النحل : ٤٤ .

(٢) أنظر أحكام القرآن للقرطبي ١١٥/٧ ، ١١٧ .

(٣) صبر الدواب : هو أن يمسك شيء من ذوات الروح حياً ، ثم يُرمى بشيء حتى يموت
الفائق ٣/٢ ، فتح الباري ٦٤٣/٩ ، النهاية ٢٥٠/٢ .

(٤) الجثمة : بالجيم والثالثة المفتوحة : التي تربط وتجعل غرضاً للرمي ، فإذا ماتت من ذلك لم يحل
أكلها . والجثوم للطير ونحوها بمنزلة البروك للإبل ، فلو جثمت بنفسها فهي جائزة ومجتمعة .

وتلك إذا صيدت على تلك الحالة فذبحت جاز أكلها ، وإن رميت فماتت لم يجز لأنها تصير
موقوذة . فتح الباري ٦٤٣/٩ ، الذبائح ، وانظر : النهاية ١٤٤/١ ، الفائق ١٧٠/١ ،
مشارك الأنوار ١٤٠/١ .

(٥) أنظر تفسير الجلالة في الباب السادس الآتي .

قال الله جل ثناؤه : ﴿ وإن تطيعوه تهتدوا ﴾ الآية (١) .

وقال : ﴿ فليحذر الذي يخالفون عن أمره ... ﴾ الآية (٢) .

١- باب تحريم النبي ﷺ كل ذي ناب من السباع

قال أبو بكر :

(ح ١٥٦٨) " حرم رسول الله ﷺ أكل كل ذي ناب من السباع " (٣) .

قال أبو بكر :

م ٥٣٠٨ - وبهذا قال عوام علماء الأمصار منهم : مالك بن أنس ، والشافعي ،

وأبو ثور ، والنعمان ، وأصحابه ، وأصحاب الحديث .

إلا ما اختلف فيه من أمر [٣١٧/٢ ب] الضبع ، والثعلب ،

فإني (٤) سأذكر الاختلاف فيه إن شاء الله تعالى .

٢- باب الضبع واختلاف أهل العلم فيه

قال أبو بكر :

(ح ١٥٦٩) روينا عن جابر بن عبد الله أنه قيل له : أتوكل الضبع ؟

(١) سورة النور : ٥٤ .

(٢) سورة النور : ٦٣ .

(٣) أخرجه "خ" في الذبائح ، باب أكل كل ذي ناب من السباع ٦٥٧/٩ رقم ٥٥٣٠ ،

"م" في الصيد والذبائح ، باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع ١٥٣٣/٣ رقم ١٢

(٤) ، من حديث أبي ثعلبة .

(٤) وفي الدار " وأنا " .

قال : نعم ، قيل : أصيدُ هي ؟ ، قال نعم ، قيل : أسمعت ذلك عن رسول الله ﷺ ؟ ، قال : نعم ^(١) .

م ٥٣٠٩ - وحكم عمر - رضي الله عنه - : في الضبع يقتله المحرم كبشاً ، وبه قال ابن عباس رضي الله عنهما .

وروينا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كان يرى الضبع صيداً ^(٢) .

وقد روينا الرخصة فيه عن سعد بن أبي وقاص ^(٣) ، وابن عمر ^(٤) ، وأبي هريرة ، وعكرمة ، وعروة بن الزبير ^(٥) .

وكان عطاء بن أبي رباح ، والشافعي يريان فيه الجزاء على المحرم .
ورخص في أكله أحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ^(٦) .

وفيه قول ثان وهو : كراهية أكل الضبع . روينا ذلك عن

(١) أخرجه "ن" في الصيد والذباح ، باب الضبع ٢٠٠/٧ رقم ٤٣٢٣ ، و"ج" في الصيد ، باب الضبع ١٠٧٨/٢ رقم ٣٢٣٦ ، و"ت" في الأطعمة ، باب ما جاء في أكل الضبع ٣٠٩/٣ رقم ١٧٩٨ ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، فذكروه بهذا اللفظ ، وأخرجه "د" في الأطعمة ، باب في أكل الضبع ١٥٨/٤-١٥٩ رقم ٣٨٠١ ، فذكره بغير هذا اللفظ .

(٢) روى له "عب" من طريق مجاهد عنه ٤٠٣/٤ رقم ٨٢٢٣ ، ورقم ٨٦٨٤ .

(٣) روى "عب" من طريق نافع أن رجلاً أخبر ابن عمر أن سعد بن أبي وقاص كان يأكل الضباع ، فلم ينكره ابن عمر ٥١٣/٤ رقم ٨٦٨٣ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) روى له "عب" من طريق هشام بن عروة عن أبيه قال : ما زالت العرب كلها ٥١٤/٤ رقم ٨٦٨٦ .

(٦) معالم السنن ٥١٤/٤ ، والمغني ٤٢٢/٩ .

سعيد بن المسيب ^(١) ، وبه قال الثوري ^(٢) ، والليث بن سعد ،
والنعمان ، وأصحابه .

وقال مالك في الضبع ، والشعلب : لا خير في أكلهما ^(٣) .

فهي رسول الله ﷺ عن أكل كل ذي ناب من السباع وقال الله جل
ذكره : ﴿ أَحَلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةَ الْأَنْعَامِ ﴾ ^(٤) .

قال أبو بكر : فالضبع يجب أن يستثنى من جملة هي النبي ﷺ عن
أكل كل ذي ناب من السباع ، ويحكم في سائر السباع بما هي رسول
الله ﷺ عنه .

٣- باب الشعلب ، والهر

قال أبو بكر :

ح (١٥٧٠) ثبت أن رسول الله ﷺ هي عن أكل كل ذي ناب
من السباع ^(٥) .

م ٥٣١٠ - فالقول بهذا الخبر يجب ، والشعلب داخل في جمل السباع غير خارج
منها إلا بحجة .

والأخبار عند أصحابنا على العموم ، لا يستثنى منها شيء إلا بخبر
عن رسول الله ﷺ ، أو بإجماع .

(١) "عب" ٥١٤/٤ رقم ٨٦٨٨ .

(٢) "عب" ٥١٤/٤ رقم ٨٦٨٧ .

(٣) المدونة الكبرى ٤٢٦/١ ، والمنتهى ٣٣١/٣ ، وبداية المجتهد ٣٨٠/١٠ .

(٤) سورة المائدة : الآية الأولى .

(٥) تقدم الحديث برقم ١٥٦٨ .

وقد روينا عن أبي هريرة أنه قال : الثعلب حرام ، وبذلك قال الحسن البصري ، وإبراهيم النخعي .

وقال الزهري ^(١) ، ومالك : الثعلب سبع ^(٢) .

وقال عمرو بن دينار : ما علمنا ^(٣) أن الثعلب يفدى ^(٤) .

وقال ابن أبي نجيح : ما كنا نعهده إلا سباعاً .

وروينا عن عطاء بن أبي رباح أنه كان يكره أكل الثعلب ، ولا يرى على قتله في الحرم جزاء ^(٥) .

وكره النعمان [٣١٨/٢ / ألف] وأصحابه أكل الضبع والثعلب .

ورخصت طائفة في أكل الثعلب ، فرخص في أكله طاووس ^(٦) ، وقتادة ^(٧) ، والشافعي ، وأبو ثور .

واختلف في أمره عن عطاء .

قال أبو بكر : وأمر داخل في نهْي النبي ﷺ عن كل ذي ناب من السباع .

(ح ١٥٧١) وقد روينا عنه ﷺ : " أنه فهمي عن أكل الهر ، وأكل ثمنه " ^(٨) .

(١) "عب" ٥٢٨/٤ - ٥٢٩ رقم ٨٧٤١ .

(٢) المدونة الكبرى ٤٣٦/١ ، والمنقذ ١٣٠/٣ .

(٣) روى له "عب" عن ابن جريج عنه قال : ٤٠٤/٤ رقم ٨٢٣٠ .

(٤) وفي الدار " بهذا " .

(٥) "عب" ٥٢٩/٤ رقم ٨٧٤٤ .

(٦) "عب" ٥٢٩/٤ رقم ٨٧٤٢ .

(٧) ٥٢٩/٤ رقم ٨٧٤٣ .

(٨) أخرجه "د" في الأطعمة ، باب النهي عن أكل السباع ١٦١/٤ رقم ٣٨٠٧ ، و"ج" في

الصيد ، باب المرة ١٠٨٢/٢ رقم ٣٢٥٠ ، و"ت" في البيوع ، باب ما جاء في كراهية ثمن الكلب والسنور ٤١/٣ رقم ١٢٨٤ ، من حديث جابر ، وقال : هذا حديث غريب .

م ٥٣١١ - فالهر حرام أكله ، لنهي النبي ﷺ عن كل ذي ناب من السباع .
وقد روينا عن طاووس ومجاهد أنهما كرها ثمن السنور ، وبيعه ،
وأكل لحمه ، وأن ينتفع بجلده .
وقال مالك : لا يؤكل الهر الإنسي ، والوحشي ، وبه
قال أبو ثور .
وظاهر خبر رسول الله ﷺ مستغنى به .
وقال الليث بن سعد : لا بأس بأكل الهر .

٤- باب نهي النبي ﷺ عن لحوم الحُمُر الأهلية ولحوم البغال

قال أبو بكر :

(ح ١٥٧٢) فهمي رسول الله ﷺ عن البغال والحمير " (١) .
(ح ١٥٧٣) " فهمي رسول الله ﷺ عن لحوم الحمير الأهلية " (٢) .

(١) أخرجه "د" في الأطعمة ، باب في أكل لحوم الخيل ١٥١/٤ رقم ٣٧٨٩ ، ورقم ٣٧٩٠ ،
و"ن" في الصيد ، باب تحريم أكل لحوم الخيل ٢٠٢/٧ رقم ٤٣٣٢ ، و"ج" في الذبائح ، باب
لحوم البغال ١٠٦٦/٢ رقم ٣١٩٨ ، من حديث خالد بن الوليد .

قلت : عند الجميع ذكر لحوم الخيل ، وقال السندي : قيل : اتفق العلماء على أنه حديث
ضعيف ، وفي إسناده بقية ، ذكره النووي ، وذكر بعضهم أنه منسوخ ، وقال بعضهم : لو ثبت
لا يعارض حديث جرير . السنن لابن ماجه ١٠٦٦/٢ ، وقال أبو داود : لا بأس بلحوم
الخيل ، وليس العمل عليه ، وهذا منسوخ . السنن لأبي داود ١٥٢/٤ .

(٢) أخرجه "خ" في المغازي ، باب غزوة خيبر ٤٨١/٧ رقم ٤٢١٧ ، و"م" في الصيد والذبائح ،
باب تحريم أكل لحوم الحمير الإنسية ١٥٣٨/٣ رقم ٢٤ (٥٦١ ، ١٩٣٦) من حديث ابن
عمر ، وفي الباب عن علي وجابر عند الشيخين .

(ح ١٥٧٤) وقال جابر بن عبد الله : " حَرَّمَ رسول الله ﷺ يومئذٍ - يعني يوم خيبر - لحوم الحمر الإنسية ، ولحوم البغال ، وكل ذي ناب من السباع ، وكل ذي مخلب من الطير ، وحرم المجثمة ، والخُلَسة ^(١) ، والنهبة " ^(٢) .

قال أبو بكر :

م ٥٣١٢ - فلا يجوز أكل الحمير والبغال لشبوت الخبر عن رسول الله ﷺ أنه نهي عن ذلك .

وهو قول عوام أهل العلم .

كره النخعي أكل لحم البغل ^(٣) .

وقال قتادة : ما هو إلا بني الحمار ^(٤) .

وقال مالك : " أحسن ما سمعت في أكل الدواب الخيل ، والبغال ،

والحمير أنهما لا تؤكل ، لقول الله عز وجل : ﴿ والحِمْيَرُ وَالْبُغَالُ وَالْأَخْيَارُ

لَتَرْكَبُنَّهَا بِرَبِّكَ وَسَوَاءٌ بَالٍ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُمْ شِئْتُمُ

وَقَالَ فِي الْأَنْعَامِ : ﴿ لَتَرْكَبُوا مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ ^(٦) " ^(٧) .

(١) الخُلَسة ، والخَلِيسة : هي ما يستخلص من السبع ، فموت قبل أن يذكي ، من خلست الشيء واختلسته ، إذا سلبته . النهاية ٣١٠/١ .

(٢) أخرجه "حم" ٣/٣٢٣ ، وابن سعد في الطبقات ١١٢/٢-١١٣ من حديث جابر ، وعندهما أطول مما هنا .

(٣) "عب" ٥٢٧/٤ رقم ٨٧٣٥ .

(٤) روى له "عب" عن معمر عنه قال : ٥٢٧/٤ رقم ٧٨٣٦ .

(٥) سورة النحل : ٨ .

(٦) سورة غافر : ٧٩ .

(٧) قاله "مط" ٤٩٧/٢ رقم ١٥ ، باب ما يكره من أهل الدواب ، في كتاب الصيد .

قال أبو بكر : وقول الشافعي في البغال والحمير كقول مالك .
 وبه قال النعمان وأصحابه وأبو ثور .
 وفيه قول ثان : وهو إباحة أكل لحوم الحُمُر . وهذا قول
 ابن عباس ^(١) رضي الله عنهما .
 وبه قال عكرمة ، وأبو وائل .

قال أبو بكر : وحدثني علي عن أبي عبيد أنه قال : " وأما
 الجثمة : فإنها المصبورة أيضاً ، ولكنها لا تكون إلا في الطير والأرانب
 وأشباهه [٣١٨/٢ ب] مما يحتم بالأرض لأن الطير يحتم ^(٢) بالأرض ،
 فإن حبسها إنسان قيل : قد جُثِّمَتْ ، أي فعل ذلك بها " ^(٣) .

٥- باب النهي عن أكل ما قطع من ذوات الأرواح قبل أن تذكي من الدواب التي حل أكلها مذكاة

قال أبو بكر :

م ٥٣١٣ - أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن ما قطع من الأنعام وهي
 أحياء : ميتة ، ويجرم أكل ذلك ^(٤) .

(١) روى له "خ" في الذبائح ، باب لحوم الحُمُر الإنسية ٦٥٤/٩ رقم ٥٥٢٩ ، و"م" في الصيد
 والذبائح ، باب تحريم أكل لحم الحمر الإنسية ١٥٣٩/٣ - ١٥٤٠ رقم ٣٢ (١٩٣٦) ،
 و"عب" ٥٢٥/٤ رقم ٨٧٢٧ ، و"بق" ٣٣٠/٩ .

(٢) في حاشية المخطوطة يقال : جثم بالأرض ، أي لزم مكانه . جثم يحتم جثوماً ، والجثمة
 المحبوسة ، والجثامة : البليد .

(٣) قاله أبو عبيد في غريب الحديث ٢٥٥-٢٥٦ .

(٤) كتاب الإجماع ١٧٧/ رقم ٨١٢ .

(ح ١٥٧٥) وجاء الحديث عن النبي ﷺ : " أنه قدم المدينة والناس يَجُبُون (١)

أسنمة الإبل ، ويقطعون أليات الغنم ، فقال النبي ﷺ : ما قطع من
البهيمة وهي حية فهو ميت " (٢) .

وقد سئل مالك بن أنس عن قطع ألية الكبش من أصل الذنب ،
فإنه يكسر لحمه إذا قطع ذلك منه ، فقال مالك : لا أرى بذلك بأساً ،
ولكن لا يؤكل ذلك الذنب .

قال أبو بكر :

م ٥٣١٤ - ولا يجوز عندي قطع شيء من أعضاء البهيمة وهي حية ، لأن في
ذلك تعذيباً لها . وقد نُهي عن تعذيب البهيمة والطيور . ونُهي عن
المصبورة .

(ح ١٥٧٦) وفي حديث عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال : " من قتل
عصفوراً فما فوقها بغير حقها سأله الله عن قتله ، قيل : يا رسول
الله وما حقها ؟ قال : أن يذبحها فيأكلها ، ولا يقطع رأسها
فيرمي به " (٣) .

(١) أي : يقطعون .

(٢) أخرجه "مي" في الصيد ، باب في الصيد يبين منه العضو ٢٠/٢ رقم ٢٠٢٤ من حديث
أبي واقد الليثي وأخرجه أيضاً "حم" ، و"د" ، و"ت" ، و"بق" ، و"شب" وإسحاق بن راهويه ،
وأبو يعلى الموصلي ، والحاكم ، والطبراني ، و"قط" ، وصححه الحاكم على شرط البخاري ،
كذا النبي حاشية سنن الدارمي .

(٣) أخرجه "ن" في الصيد ، باب إباحة أكل العصفير ٢٠٦/٧-٢٠٧ رقم ٤٣٤٩ ،
وفي الضحايا ، باب من قتل عصفوراً بغير حقها ٢٣٩/٧ رقم ٤٤٤٥ ، و"مي" في الأضاحي ،
باب من قتل شيئاً من الدواب عبثاً ١١/٢ رقم ١٩٨٤ ، و"حم" ١٦٦/٢ ،
و"عب" ٤٥٠/٤-٤٥١ رقم ٨٤١٤ ، من حديثه .

م ٥٣١٥ - وقد اختلف في اخصاء ^(١) الدواب .

فروينا عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه هـى عنه ^(٢) .

وكان ابن عمر ^(٣) يكره الخصاء ، ويقول : هو مما هـى ^(٤) الله عنه

، بقوله : ﴿ وَلَا مَرَهُمْ فَلْيَغْنِ خَلْقُ اللَّهِ ﴾ ^(٥) .

وكره ذلك عبد الملك بن مروان .

وقال الأوزاعي : كانوا يكرهون اخصاء كل شيء له نسل ^(٦) .

وكره ذلك أحمد وإسحاق .

وفيه قول ثان : رخص فيه الحسن البصري ، وطاووس .

وخصى عروة بن الزبير بغلاً له ^(٧) .

وأمر عمر بن عبد العزيز بخصاء الخيل ^(٨) .

ورخص مالك في خصاء ذكور الغنم .

قال أبو بكر : والقول الأول أولى القولين عندي . لأن ذلك

ثابت عن ابن عمر . وفيه عن النبي ﷺ حديثان :

(١) قال المَطرُزي في كتابه المغرب : خصاه : نزع خُصْيِهِ ، وبخصيه اخصاء ، على فعال والإخصاء

في معناه خطأ ، والمفعول خَصِيٌّ ، على فاعل . ١٥٩/١ .

وفي تمذيب اللغة للأزهري : عن الليث : الخصاء بكسر الخاء ككتاب : عيب والعيوب

تجيء على فعال ٤٧٧/٧-٤٧٨ .

وانظر في ذلك : الصحاح ٢٣٢٨/٦ ، لسان العرب ٢٣٠/١٤-٢٣١ .

(٢) "عب" ٤٥٦/٤-٤٥٧ رقم ٨٤٤١ ، و"بق" ٢٤/١٠ .

(٣) أنظر المرجعين السابقين .

(٤) "هـى الله عنه بقوله : وَلَا مَرَهُمْ فَلْيَغْنِ " ساقط من الدار .

(٥) سورة النساء : ١١٩ .

(٦) "عب" ٤٥٨/٤ رقم ٨٤٤٧ .

(٧) "عب" ٤٥٦/٤ رقم ٨٤٣٨ .

(٨) "عب" ٤٥٧/٤ رقم ٨٤٤٣ .

(ح ١٥٧٧) أحدهما : حديث ابن عمر أن النبي ﷺ " فهِى عن خِصَاءِ الْإِبْلِ ،
والبقر ، والغنم ، والخيَل " ^(١) [٣١٩/٢ / ألف] .

(ح ١٥٧٨) والآخر : حديث ابن عباس أن النبي ﷺ " فهِى عن صبر الروح ،
وخصاء البهائم " ^(٢) .

م ٥٣١٦ - واختلفوا في معنى قوله تعالى : ﴿ وَلَا مَرْهَمَ فَلْيُغَيِّرْ خَلْقَ اللَّهِ ﴾ ^(٣) .

فَقَالَتْ طَائِفَةٌ : هُوَ الْخِصَاءُ ، رَوَيْنَا هَذَا الْقَوْلَ عَنْ أَنَسِ بْنِ
مَالِك ^(٤) ، وابن عباس ، رضي الله عنهم .

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ : إِنْ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَلْيُغَيِّرْ خَلْقَ اللَّهِ ﴾ : هُوَ
. دِينَ اللَّهِ ، هَكَذَا قَالَ عِكْرَمَةُ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَقَتَادَةُ .

٦- باب تحريم ^(٥) لحوم الجلالة ^(٦) ، واختلاف أهل العلم في أكل لحومها

قال أبو بكر :

(١) أخرجه "بق" ٢٤/١٠ .

(٢) أخرجه "بق" ٢٤/١٠ .

(٣) سورة النساء : ١١٩ .

(٤) "عب" ٤٥٧/٤ رقم ٨٤٤٤ .

(٥) "تحريم" ساقط من الدار .

(٦) الجلالة : الدابة التي تأكل الجِلَّةَ وهي البعر ، أو العذرة ، أو الجيف ، فإن اعتادت أكل تلك
النجاسات وكانت غالب علفها ، فيكون لحمها متناً ، ويكره أكله لحبثه ، والعمل عليها لتأذي
الناس ينتهها . انظر المبسوط ٢٢٥/١١ ، ومعالم السنن ٢٤٤/٤ ، ومغني المحتاج ٣٠٤/٤ .

م ٥٣١٧ - واختلفوا في أكل لحوم الجلالة والركوب عليها .

فروينا عن عمر بن الخطاب ^(١) ، وابن عمر ^(٢) رضي الله عنهما
أنهما كانا يكرهان الركوب عليها .

وقال الشافعي : والجلالة منهي عن لحومها ، حتى تعلف
علفاً غيره ما تصير به إلا أن يوجد عرقها وجرحها منقلباً عما
كانت تكون عليه ^(٣) .

وقال النعمان ، وأصحابه : تكره لحوم الجلالة ، وأن يُعمل عليها ،
ولا يؤكل لحمها حتى تُحبس أياماً وتعزل عما كانت عليه ^(٤) ، فإذا
فعل ذلك بها فلا بأس بأكلها ^(٥) .

وكره أحمد وإسحاق أكل ^(٦) الجلالة ، والركوب عليها ،
وكرها ألبانها .

وقال النخعي : كانوا يكرهون ما أكل الجيف من الطير والوحش .
وفيه قول ثان : كان الحسن البصري لا يرى بلحوم الجلالة
وألبانها بأساً ، ولا بشيء من أمرها .

ورخص الليث بن سعد في أكل لحوم الغنم الجلالة ،
وشرب ألبانها .

وقال : لأنها ^(٧) تصير إلى أهلها وتعلف العلف .

(١) روى له "عب" ٥٢٢/٤ رقم ٨٧١٥ .

(٢) روى له "عب" ٥٢١/٤ رقم ٨٧١١ .

(٣) كذا في الأم ٢٠٩/٢ .

(٤) " عما كانت عليه " ساقط من الدار .

(٥) المبسوط ٢٥٥/١١ .

(٦) " أكل " ساقط من الدار .

(٧) " لأنها " ساقط من الدار .

وقال الليث : إنما كره لحوم الجلالة التي ليس لها طعام
إلا الرجيع وما أشبهه .

٧- باب المقدار الذي تحبس فيه الجلالة لتطيب لحومها^(١) فيجوز أكل لحمها وشرب لبنها والحمل عليها والركوب

قال أبو بكر :

(ح ١٥٧٩) روينا عن النبي ﷺ أنه " فُي عن الإبل الجلالة أن تُؤكل لحومها ،
ولا تشرب ألبانها ، ولا يحمل عليها الأدم^(٢) ولا يركبها الناس ،
حتى تحبس أربعين ليلة " ^(٣) .

قال أبو بكر :

٥٣١٨م - وكان المغيرة بن مسلم يقول : إذا غُلِفَت الجلالة أربعين يوماً
قد حل لحمها .

قال أبو بكر : أما البعير الجلال فقد ذكرنا ما جاء فيه .

٥٣١٩م - وأما الدجاجة : فالحفوظ عن ابن عمر أنه كان يحبسها ثلاثة أيام^(٤) .

وقال أبو ثور بقول ابن عمر ، ولم يذكر ذلك عن ابن عمر .

قال : وإن كانت ناقةً ، [٣١٩/٢ ب] أو بقرة ، أو شاة : تحبس

بقدر ما يعلم أن الحُبْثَ قد زایلها . وليس هذا واجباً ، ولكن

اختيار ، وأكره ركوبها .

(١) " لحومها " ساقط من الدار .

(٢) وفي سنن الدارقطني " إلا الأدم " .

(٣) أخرجه "قط" في الصيد والذبائح ٢٨٣/٤ رقم ٤٤ ، و"بق" ٣٣٣/٩ ، من حديث

عبد الله بن عمرو ، فذكرناه بهذا للفظ .

(٤) روى له "عب" من طريق نافع عنه ٥٢٢/٤ رقم ٨٧١٧ ، وفيه : إذا أراد أن يأكل بيضها .

قال أبو بكر : و فرّق أصحاب الرأي بين الجلالة فقالوا : يكره
أن يعمل عليها ، ولا ^(١) يحمل عليها حتى تحبس أياماً وتعتزل .. فإذا
فعل ذلك بها . فلا بأس بأكلها .
وقالوا : لا بأس بأكل الدجاج ، لأن الأثر جاء في الإبل ،
والدجاجة تخلط ^(٢) .
وسئل مالك عن الدجاجة : هل تحبس فتعلف قبل أن تذبح ؟
فقال : لا ، وهذا الطير الذي يطير فيأكل الجيف . فلا بأس
بأكل الدجاج المسرح .

٨- باب القرد ، والفيل ، وألبان الأثن ، والحيات ، والعقارب ، والترياق ، وغير ذلك

قال أبو بكر :
م ٥٣٢٠ - اختلف أهل العلم في أكل لحم القرد .
فقال مجاهد : ليس من بهيمة الأنعام ^(٣) ، وكره مرة لحم القرد ،
والنسانيس الأهلية .
وروينا عن عكرمة أنه قال : لا يصلح أكل لحم ^(٤) القرد ،
وقد روينا عن عطاء أنه سئل عن القرد يقتل في الحرم ؟ فقال : يحكم
فيه ذوا عدل ^(٥) .

(١) " لا " ساقط من الدار .

(٢) المبسوط ٢٥٥/١١ .

(٣) "عب" ٥٢٩/٤ رقم ٨٧٤٥ .

(٤) " لحم " ساقط من الدار .

(٥) روى له "عب" من طريق أشعث عنه ٥٢٩/٤ رقم ٨٧٤٦ .

قال أبو بكر : فعلى مذهب عطاء يجوز أكل لحمه ، لأن الجزاء لا

يجب على من قتل غير صيد .

م ٥٣٢١ - واختلف الشعبي ، والشافعي في أكل لحم الفيل .

فلم ير الشعبي به بأساً ^(١) .

وفي قول الشافعي : لا يجوز أكل لحمه ، لأنه قال : " لا يجوز

الانتفاع بعظم الفيل ، ولا بعظم شيء لا يؤكل لحمه " ^(٢) .

م ٥٣٢٢ - واختلفوا في شرب ألبان الأتئن للعلاج .

فروينا عن زاهر بن الأسود أنه كره ذلك ^(٣) .

وكره ذلك الحسن البصري ، وابن سيرين ، وأحمد بن

حنبل ، ومجاهد .

وقال سعيد بن جبير : نُهي عن لحومها وألبانها ^(٤) .

وفي قول الشافعي ، وأبي ثور : لا يجوز شرب ألبان الأتئن .

وكره أصحاب الرأي ذلك .

وقال إسحاق كما قال أحمد ، إلا من ضرورة ، يترل بالمسلم

دأء يوصف له أن ذلك دواؤه ، فحينئذ يجوز له للضرورة ،

ويغسل فمه للصلاة .

ورخص في ألبان الأتئن عطاء ، وطاووس ، والزهري .

قال أبو بكر : القول الأول أصح .

(١) روى له "عب" من طريق جابر عنه ٥٣٤-٥٣٥ رقم ٨٧٦٩ .

(٢) قاله في الأم ٩/١ باب الآنية التي يتوضأ فيها ولا يتوضأ .

(٣) روى له "قط" من طريق مجزأة بن زاهر عن أبيه ٢٨٨/٤ رقم ٦٥ ، و"عب" ٢٦٠/٩ .

رقم ١٧١٤٢ .

(٤) "عب" ٢٥٧/٩ رقم ١٧١٣٠ .

(ح ١٥٨٠) لأن النبي ﷺ " فَمَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ الْأَهْلِيَّةَ " (١) .

وحكم ألبانها حكمَ لحومها .

م ٥٣٢٣ - واختلفوا في استعمال الترياق (٢) .

فكره شربه الحسن البصري ، وابن سيرين ، وأحمد .

وكما قال أحمد قال إسحاق [٣٢٠/٢ ألف] إلا أن تُذَكِّي

الحياتُ . ورخص فيه الشعبي .

وقال مالك : ما زال الناس يشربونه ، فقليل لمالك : للحية ذكاة

لعمل الترياق ؟ قال : نعم ، لم ابتغي ذلك فيما إذا أصاب المذبح .

وقد روينا عن ابن عمر أنه أمر بترياق فسقي .

م ٥٣٢٤ - واختلفوا في شرب أبوال الأنعام .

فرخصت فيه طائفة : قال عطاء بن أبي رباح : ما أكلت لحمه

فلا بأس ببوله (٣) .

وبه قال النخعي ، وقتادة ، ومالك بن أنس ، والشوري ،

والأوزاعي ، والنعمان ، وأصحابه (٤) .

ومن حجة من أباح شرب أبوال ما أكل لحمه :

(١) تقدم الحديث برقم ١٥٧٣ .

(٢) الترياق : ما يستعمل لدفع السم من الأدوية ، وهو مركب من أجزاء كثيرة . وقد يضاف إليه

من لحوم الأفاعي وريقها . وهو من لدغ الهوام السبعية . وإنما يكره من أجل ما يقع فيه من

لحوم الأفاعي والخمر وهي حرام نجسة .

والترياق أنواع ، فإذا لم يكن فيه شيء من ذلك فلا بأس به . معالم السنن ٢٢٠/٤ ،

النهاية ١١٣/١ ، تاج العروس ٣٠٢/٦ .

(٣) "عب" ٢٥٩/٩ رقم ١٧١٣٧ .

(٤) قال أبو حنيفة : تكره أبوال الإبل . وقال أبو يوسف ، ومحمد : لا بأس بها . أنظر الجامع

الصغير لحمه / ١٥٠ ، والهداية ٧٨/٤ .

(ح ١٥٨١) أن النبي ﷺ " أذن لقوم في شرب أبوال الإبل وألبانها " (١) .
وفيه قول ثان وهو : أن الأبوال كلها نجسة (٢) ، هذا
قول الشافعي .

وبالقول الأول أقول ، لحجج شتى : أعلاها إذن النبي ﷺ للذين
اجتروا المدينة أن يشربوا من أبوال الإبل وألبانها .
ولو كان ذلك حراماً ما أذن لهم في شربها .
وفي حديث عبد الله بن مسعود : " إن الله لم يجعل شفاءكم فيما
حرم عليكم " (٣) .

(ح ١٥٨٢) وفي حديث سعد بن أبي وقاص أن النبي ﷺ قال " إن أعظم المسلمين
في المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل
مسألته " (٤) .

(ح ١٥٨٣) وفي حديث أبي ثعلبة الحُشَني عن النبي ﷺ : " إن الله حدَّ حدوداً
فلا تعتدوها ، وفرض عليكم فرائض فلا تضيعوها ، وحرم أشياء
فلا تنتهكوها ، وترك أشياء من غير نسيان ، فاقبلوها ولا
تبحثوا عنها " (٥) .

(١) تقدم الحديث برقم ١٥١٧ .

(٢) في الأم : الأبوال كلها محرمة لأنها نجسة ٢٢٦/٢ .

(٣) روى له "خ" تعليقاً في كتاب الأشربة ، باب شراب الخلواء والغسل ٧٨/١٠ ، و"عب"
موصولاً من طريق أبي وائل عنه قال : ٢٥٠/٩ رقم ١٧٠٩٧ .

(٤) أخرجه "خ" في الإعتصام ، باب ما يكره من كثرة السؤال ومن تكلف ما لا يعنيه ٢٦٤/١٣
رقم ٧٢٨٩ ، و"م" في الفضائل ، باب توقيفه ﷺ وترك إكثار سؤاله عما لا ضرورة
إليه... الخ ١٨٣١/٤ رقم ١٣٢ ، ١٣٣ (٢٣٥٨) من حديثه .

(٥) أخرجه "قط" في آخر كتاب الرضاع ١٨٣/٤ - ١٨٤ رقم ٤٢ ، والحاكم في
المستدرک ١١٥/٤ ، و"طف" ٥٥/٧ ، من حديثه .

قال أبو بكر : فدلّت هذه الأخبار على أن كل مسكوت عنه معفوّ لهم عن ذلك .

وإنما تحرم الأشياء إما بكتاب ، أو بسنة ، أو بإجماع .

وأما أن يأخذ أحد تحريم شيء من الأشياء عن غير رسول الله ﷺ فغير جائز .

بل قد ثبت أن رسول الله ﷺ " أمر بشرب أبوال الإبل " ولا نعلم أحداً قال قبل الشافعي إن أبوال الأنعام وأبعارها نجسة .

٩- باب الفأر ، والغراب ، وغير ذلك

قال أبو بكر :

م ٥٣٢٥ - اختلف أهل العلم في أكل الفأرة .

فروينا عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : ما هي بحرام ، وقرأت

هذه [٣٢٠/٢ ب] الآية : ﴿ قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على

طاعم يطعمه ﴾ الآية ^(١) ، وقال مالك : أكره الفأرة ، والحية ،

والعقرب ، من غير أن أراه حراماً بيناً ^(٢) ، ومن أكل حية

فلا يأكلها حتى يذبحها ^(٣) .

ولا يجوز في قول الشافعي " أكل الفأرة ، ولا شيئاً مما أبيح للمحرم

أن يقتله ، مثل العقارب ، والحيات ، والحدأ ، والغربان .

(١) سورة الأنعام : ١٤٥ .

(٢) " بينا " ساقط من الدار .

(٣) المدونة ٤٢٧/١ ، المنتقى ١٣٢/٣ ، بداية المجتهد ٣٨٢/١ .

ولا يجوز أن يؤكل الرِّخْمُ^(١) ، ولا العقبان^(٢) ، ولا الصقور ،
ولا الصوائد من الطير كله مثل الشواهين^(٣) والبزاة ، والبواشق^(٤) ،
ولا^(٥) تؤكل الخفافسُ ، ولا الجمالان ، ولا العظاء^(٦) ، ولا
اللكحاء^(٧) ، ولا العنكبوت ، ولا الزنابير ، ولا كل ما كانت العرب
لا تأكله " (٨) .

م ٥٣٢٦ - واختلفوا في أكل لحوم الغربان .

فكرهت طائفة ذلك ومن كره : عروة بن الزبير قال : لا خير
فيه (٩) .

وقال طاووس : يكره من الطير ما يأكل الجيف (١٠) .

(١) الرخم : مفردة : رجة : طائر يأكل العذرة ، وهو من الخبائث وليس من الصيد ، ويعد من
سباع الطير ، يشبه النسر في الحلقة إلا أنه مبقع بياض وسواد . تهذيب اللغة ٣٨١/٧ ،
الحيوان ٣٣١/٢ .

(٢) وفي الدار " ولا الثعبان " ، وفي الأم ٢٤١//٢ : البُعَاث . وورد فيه في سياق آخر : والبُعَاث ،
والعقبان ٢٤٤/٢ .

(٣) مفردها : شاهين . طائر صائد من جوارح الملوك . واسمه معرَّب . الحيوان
للجاحظ ١٨٧/٢ - ١٨٨ ، ٤٧٨/٦ .

(٤) مفردة : باشق . طائر من الجوارح الصائدة . الحيوان ١٨٨/٢ .

(٥) " ولا تؤكل ... إلى قوله : لا تأكله واختلفوا " ساقط من الدار .

(٦) على حاشية المخطوطة : العظاية ويقال العظاء : دابة على خلقة سام أبرص ، و لللكحاء
ذكرها اهـ وفي المصباح : العظاء جمعها : عطاء . وانظر الحيوان ١٤٥/١ .

(٧) لللكحاء : كذا في الأم وفي المصباح : فيها ثلاث لغات : الحلقة - وحلكاء ووزان حمراء .
وحلكة كأنها مقلوبة من الأولى . وهي ضرب من العطاء دُوِّيَّة كأنها سمكة زرقاء تبرق تغوص في
الرمل . وانظر الحيوان ١٤٥/١ ، ٣٦٠/٦ .

(٨) قاله في الأم ٢٤١/٢ ، كتاب الأطعمة ، باب ما يحل ويحرم .

(٩) روى له "عب" ٥١٩/٤ رقم ٨٧٠١ ، و"بق" ٣١٧/٩ .

(١٠) روى له "عب" من طريق ابن طاووس عن أبيه قال : ٥١٩/٤ رقم ٨٧٠٢ .

وقال النخعي : أكره من الطير كل شيء يأكل الميتة ^(١) .
 وقال النخعي : يقتل الحرم الفأرة ، والغراب ^(٢) ، والعقعق ^(٣) .
 وقال الشافعي : " مع أن ثم دلالة بسنة رسول الله ﷺ ، فلما أمر
 النبي ﷺ بقتل الغراب ، والحدأة ، والعقرب ، والفأرة ، والكلب
 العقور : دل هذا على تحريم أكل ما أمر بقتله في الإحرام " ^(٤) .
 وقال أبو ثور : لا يحل أكل كل ذي مخلب من الطير صغيراً كان
 أو كبيراً ، ولا يؤكل الغراب ، ولا الحدأة .
 وقال أصحاب الرأي : لا يجوز أكل كل ذي مخلب من الطير ^(٥) .

وأباح طائفة أكل لحوم الغربان .
 وكان النخعي لا يرى بأكل الغربان الصغار بأساً .
 وقال قتادة ، وأبو هاشم ، لا نرى بأكل شيء من الغربان بأساً .
 وقيل للمالك في أكل الغراب ، والحدأة ، فقال : لم أدرك أحداً
 ينهى عن أكلها . وقال : لا بأس بأكلها . ولا أعلم في الطير
 كله بأساً . ولا ينهى عنه ^(٦) .
 وفي أكل لحم الغراب قول ثالث : كره الحكم ، وحاد ^(٧) أكل

(١) روى له "عب" من طريق الأعمش عنه ٥١٩/٤ رقم ٨٧٠٣ .

(٢) وفي الدار " والعقرب " ، محل الغراب .

(٣) العقعق : وزان جعفر . طائر نحو الحمامة طويل الذنب فيه بياض وسواد وهو نوع من الغربان ،
 والعرب تتشاءم به .

(٤) قاله في الأم ٢٤١/٢ في كتاب الأطعمة ، ما يحل وما يحرم .

(٥) المبسوط ٢٥٥/١١ .

(٦) المدونة ٤٢٧/١ ، المنتقى ١٣٢/٣ .

(٧) "بق" ٣١٧/٩ .

لحوم الغربان السود ، ولم يريا بالزراغ ^(١) بأساً .
 وقال محمد بن الحسن : لا يحل أكل لحم ما كان له مخلب ،
 وكذلك البازي ، والصقر لا يؤكل .
 ويكره أكل الغراب الأبقع ^(٢) ، والغراب الأحمر يعني الزراغ
 لا بأس بأكله .
 وكرهه بعض أهل الحديث أكل الغراب الأبقع ، وأباح أكل
 سائر الغربان .

(ح ١٥٨٤) وروينا فيه حديثاً عن النبي ﷺ أنه قال : " خمس فواسق " فذكر
 في الخمس : " الغراب الأبقع " ^(٣) .

قال أبو بكر : لما حرم الله تعالى الصيد في [٣٢١/٢ / ألف]
 الإحرام ، وكان المحرم عليهم منه ما جاز أكله مذكى قبل
 الإحرام : دل على أن ما أبيح للمحرم قتله ، ليس من الصيد الذي
 فهي المحرم عن قتله .

(ح ١٥٨٥) وثبت أن رسول الله ﷺ قال " خمس لا جناح في قتل
 ما قتل منهن : الغراب ، والفأرة ، والحدأة ، والكلب العقور ،
 والعقرب ^(٤) .

(١) الزراغ : غراب صغير نحو الحمامة ، مائل إلى البياض ، ولا يأكل الجيف . وقد يسمى غراب
 الزرع . لأنه يأكل الحب . المغرب ٢٣٩/١ ، القاموس ١٠٤/٣ .

(٢) الغراب الأبقع : الذي فيه سواد وبياض . يأكل الجيف . الصحاح ١١٨٧/٣ .

(٣) أخرجه "م" في الحج ، باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم ٨٥٦/٢
 رقم ٦٧ (١١٩٨) من حديث عائشة .

(٤) أخرجه "خ" في جزاء الصيد ، باب ما يقتل المحرم من الدواب ٣٤/٤ رقم ١٨٢٨ ،
 ورقم ١٨٢٩ ، و"م" في الحج ، باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل
 والحرم ٨٥٧/٢ رقم ٦٨-٧٩ (١١٩٨-١٢٠٠) ، من حديث حفصة ، وعائشة .

قال أبو بكر : فكل ما أبيح للمحرم أن يقتله ، حرامٌ أكلُهُ
إستدلالاً بما ذكرت .

١٠- جماع أبواب ما أباح كتابُ الله أكله وما لم يأت بتحريمه حجة

قال أبو بكر : أباح الله جل ثناؤه أكل لحوم الأنعام فقال : ﴿ يا
أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى
عليكم ... ﴾ الآية ^(١) .

وقال جل ذكره : ﴿ ليذكروا اسم الله على ما مرزقهم من
بهيمة الأنعام ﴾ ^(٢) .

وقال : ﴿ والأنعام خلقها لكم فيها دماء ومنافع ومنها
تأكلون ﴾ ^(٣) .

فأباح الله جل ذكره أكل ^(٤) لحوم الأنعام في كتابه ^(٥) .
ودلت أخبارُ رسول الله ﷺ على إباحة لحوم الأنعام .

م ٥٣٢٧ - وأجمع أهل العلم على القول به .

(١) سورة المائدة : ١ .

(٢) سورة الحج : ٣٤ .

(٣) سورة النحل : ٥ .

(٤) " أكل " ساقط من الدار .

(٥) أنظر في معنى الأنعام المباحة : تفسير الطبري ٣٣/٦ - ٣٤ ، تفسير القرطبي ٣٣/٦ - ٣٥ .

فلحوم الأنعام مباحة بالكتاب ، والسنة ، والإتفاق .

(ح ١٥٨٦) وثبت أن رسول الله ﷺ قال : " إن أعظم المسلمين في المسلمين جرماً مَنْ سأل عن شيء لم يكن محرماً ، فحرم من أجل مسألته " (١) .

١١- باب أكل لحوم الخيل والحمار الوحشي (٢)

قال أبو بكر :

الخيّل داخل فيما أباح الله (٣) مما لم يترّل بتحريمه كتاب ، ولا جاءت بتحريمه سنة ، ولا أجمع على تحريمه أهل العلم .

(ح ١٥٨٧) بل قد جاءت أخبار ثابتة عن رسول الله ﷺ ، تدل على إباحة أكل لحوم الخيل (٤) .

(ح ١٥٨٨) وفي حديث جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ " أطعمهم لحوم الخيل ، وأمرهم بها ، ونهاهم عن لحوم الحمير " (٥) .

(١) تقدم الحديث برقم ١٥٨٢ .

(٢) وفي الدار " لحوم الخيل والبغال وحمير الوحش " .

(٣) وفي الدار " في ما أبيح " .

(٤) منها حديث جابر بن عبد الله قال : ففى النبي ﷺ يوم خير عن لحوم الحمير ، ورخص في لحوم الخيل ، أخرجه "ح" في الذبائح والصيد ، باب لحوم الخيل ٦٤٨/٩ رقم ٥٥٢٠ ، و"م" في الصيد والذبائح ، باب في أكل لحوم الخيل ١٥٤١/٣ رقم ٣٦ (١٩٤١) .

(٥) أخرجه "ن" في الصيد والذبائح ، باب الأذن في أكل لحوم الخيل ٢٠١/٧ رقم ٤٣٢٨ ، ٤٣٢٩ ، و"ت" في الأطعمة ، باب ما جاء في أكل لحوم الخيل ٣١٠/٣ رقم ١٨٠٠ ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، والحديث بلفظ آخر أخرجه الشيخان .

(ح ١٥٨٩) وقالت أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما : " أكلنا لحم فرس على عهد رسول الله ﷺ ونحن بالمدينة " (١) .

قال أبو بكر :

٥٣٢٨م - وقد اختلف أهل العلم في أكل لحوم الخيل .

فروينا عن ابن عباس رضي الله عنهما : أنه كان يكرهه . وتناول

هذه الآية : ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا ﴾ (٢) .

وحرّم (٣) الحكم بن عتيبة لحوم الخيل . وكرهه مجاهد .

وقال مالك : لا تؤكل ، واحتج بالآية التي احتج بها ابن

عباس (٤) [٣٢١/٢ ب] .

وقال ابن الحسن في لحوم الخيل : تركه أحب إلي .

وقال أبو عبيد : لا تؤكل .

وأباحت فرقة أكل لحوم الخيل . واحتجوا بأن ما لم يحرم حلالاً

على ما ذكرناه .

واحتجوا (٥) مع ذلك بالأخبار التي رويت عن النبي ﷺ أنه

أطعمهم لحوم الخيل ، وأمرهم بها .

وقال جابر : " أكلنا زمن خيبر الخيل ، وحُمُر الوحش " (٦) .

وقد روي عن ابن الزبير أنه قسم لحم فرس .

(١) أخرجه "خ" في الصيد والذباح ، باب لحوم الخيل ٦٤٨/٩ رقم ٥٥١٩ ، و"م" في الصيد

والذباح ، باب في أكل لحوم الخيل ١٥٤١/٣ رقم ٣٨ (١٩٤٢) .

(٢) سورة النحل : ٨ .

(٣) وفي الدار " وكره " .

(٤) المنتقى ١٣٢/٣ .

(٥) وفي الدار " وأجمعوا " .

(٦) روى له "م" ١٥٤١/٣ رقم ٣٧ (١٩٤١) ، و"ن" ٢٠٥/٧ رقم ٤٣٤٣ .

ورخص في لحوم الخيل : شريح ، والحسن البصري ، وعطاء بن أبي رباح ، والأسود بن يزيد ، وحماد بن أبي سليمان ، وسعيد بن جبير ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور .

وكان ابن عمر يكره سُؤر الحمار والكلب ، ولا يرى بسُؤر الفرس بأساً ، ليعلم أن مذهبه أن أكل لحمه مباحٌ عنده .
ورخص فيه الثوري ، وابن المبارك .

قال أبو بكر : وخبر أبي قتادة يدل على إباحة أكل الحمار الوحشي .

(ح ١٥٩٠) لأن النبي ﷺ لما ناوله أبو قتادة العضد أكلها وهو محرم حتى تعرقها ^(١) .

١٢- باب لحم الظبي ، والضب

قال أبو بكر :

م ٥٣٢٩ - لحم الظباء حلال ، لا أعلم أحداً منع منه ، لأنه من جملة الصيد الذي منع المحرم منه ، فدل على إباحة أكله للحلال .

(ح ١٥٩١) وقد ثبت أن نبي الله ﷺ سئل عن الضب ؟ فقال : " لست بأكله ، ولا محرمه " ^(٢) .

(١) أخرجه "خ" في الأطعمة ، باب تعرف العضد ٥٤٦/٩ - ٥٤٧ رقم ٥٤٠٦ ، ٥٤٠٧ ، و"م" في الحج ، باب تحريم الصيد للمحرم ٨٥١/٢ - ٨٥٥ رقم ٥٦ - ٦٤ (١١٩٦) ، من حديثه في حديث طويل ، وذكر البخاري هذا اللفظ .

(٢) أخرجه "خ" في الذبائح والصيد ، باب الضب ٦٦٢/٩ رقم ٥٥٣٦ ، و"م" في الصيد والذبائح باب إباحة الضب ١٥٤١/٣ - ١٥٤٢ رقم ٣٩ - ٤١ (١٩٤٣) ، من حديث ابن عمر .

(ح ١٥٩٢) وقد روينا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : " إن رسول الله ﷺ لم يُحرّم الضب ، ولكن قدره ، أو عافه " (١) .

(ح ١٥٩٣) " وأكل الضب على مائدة رسول الله ﷺ ، ولو كان حراماً ما أكل على مائدته " (٢) .

م ٥٣٣٠ - ورخص في أكله عمر بن الخطاب (٣) رضي الله عنه .

وروينا عن أبي سعيد الخدري أنه قال : " كنا معشر أصحاب محمد ﷺ لأن يُهدى إلى أحدنا ضبٌ مشوي أحبُّ إليه من دجاجة " (٤) .

ورخص فيه مالك بن أنس ، والليث بن سعد ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأبو ثور .

وفيه قول ثان : روينا عن أبي هريرة أنه قال : لست بآمر به ، ولا ناه عنه .

وروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه : أنه نهى عن الضب والضبع ، وثن الكلب ، وكسب الحجام ، ومهر البغي .
وقال أحمد في الضب : قال النبي ﷺ : " لا آكله ولا أحرمه " .

(١) أخرجه "م" في الصيد والذبائح ١٥٤٥/٣-١٥٤٦ رقم ٤٩ (١٩٥٠) ، فذكره مختصراً ، وأخرجه "ج" في الصيد ، باب الضب ١٠٧٩/٢ رقم ٣٢٣٩ ، فذكره ثم ، وكذا "بق" ٣٢٤/٩ .

(٢) أخرجه "خ" في الأطعمة ، باب الخبز المرقق... الخ ٥٣٠/٩ رقم ٥٣٨٩ ، و"م" في الصيد والذبائح ، باب إباحة الضب ١٥٤٤/٣-١٥٤٥ رقم ٤٦ (١٩٤٧) ، من حديث ابن عباس .

(٣) روى له "م" في الصيد والذبائح ١٥٤٦/٣ رقم ٥٠ (١٩٥١) ، و"عب" من طريق ابن المسيب عنه ٥١١/٤ رقم ٨٦٧٧ .

(٤) روى له "عب" من طريق أبي هارون العبيد عنه قال : ٥١٢/٤ رقم ٨٦٧٨ .

وكره [٣٢٢/٢ / ألف] أصحاب الرأي أكل الضب ^(١) .

قال أبو بكر : [وأكل الضب] ^(٢) لا بأس به ، لأن خبراً
لم يأت بتحريمه ، وإنما تركه النبي ﷺ لأنه عافه ، وأكل بحضرته
فلم ينه عنه .

(ح ١٥٩٤) وخبر سعد بن أبي وقاص عن النبي ﷺ أنه قال : " إن أعظم
المسلمين في المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من
أجل مسأله " ^(٣) .
يدل على إباحة أكل الضب .

١٣- باب الأرنب ، واليربوع ، والوبر ، والقنفذ

قال أبو بكر :

(ح ١٥٩٥) روينا عن النبي ﷺ أنه أتى بأرنب فقال النبي ﷺ : " كلوا " ^(٤) .
م ٥٣٣١ - وكان سعد بن أبي وقاص يأكله ^(٥) .

(١) المبسوط ٢٣١/١١ ، ومُشْكِل الآثار للطحاوي ٢٧٧/٤ - ٢٨٢ .

(٢) ما بين المعكوفين من الدار .

(٣) تقدم الحديث برقم ١٥٨٢ ، ١٥٨٦ .

(٤) أخرجه "ن" في الصيد والذبايح ، باب الأرنب ١٩٦/٧ - ١٩٧ رقم ٤٣١١ ، من حديث
أبي ذر ، وفيه : لم يأكل النبي ﷺ ، ثم إنه قال : كلوا ، فقال رجل : إني صائم ، قال : وما
صومك ؟ قال : من كل شهر ثلاثة أيام ، قال : فأين أنت عن البيض الغرّ ثلاث عشرة ، وأربع
عشرة ، وخمس عشرة .

قلت : وفيه حديث أنس بن مالك ، أخرجه الشيخان ، وفيه أنه ﷺ قبل فخذ الأرنب .

(٥) روى "عب" من طريق ابن المسيب أنه قُرْب لسعد بن أبي وقاص ، وعمرو بن العاص
أرانب ، فأكل سعد ولم يأكل عمرو ، فقال ابن المسيب : نأكل مما أكل سعد ، ولا نلتفت إلى
ما صنع عمرو ، فقال معمر : نعم ، قد سمعت قتادة يحدث به ، ٥١٧/٤ رقم ٨٦٩٦ .

ورخص فيه أبو سعيد الخدري ، وبلال ، وابن المسيب ^(١) .
ورخص فيه الليث بن سعد ، ومالك ، والشافعي ، وأبو ثور ،
وابن الحسن .

قال أبو بكر : وبه نقول ، لأن الأشياء على الإباحة ، ما لم يقع
تحريم بخبر ، وحديث أبي ذر يدل على إباحة أكله .
وقد روي عن عمرو بن العاص أنه حرّمه ^(٢) .
والقول الذي بدأنا بذكره أولى .
م ٥٣٣٢ - واختلفوا في أكل اليربوع ^(٣) .

فروينا عن عمر بن الخطاب ^(٤) - رضي الله عنه - أنه حكم
فيه بجفرة ^(٥) .
ورخص في أكله عروة بن الزبير ، وعطاء الخراساني ^(٦) ،
والشافعي ، وأبو ثور .
وكره ذلك ابن سيرين ، والحكم ، وحماد ، وأصحاب الرأي .

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

(٣) اليربوع : دُوِّيَّة نحو الفأرة - ونوع من الفأر - لكن ذنبه وأذناه أطول منها يشبه
الجُرْدَ ، والجمع يربيع . والعامة تقول جربوع بالجيم . أنظر المصباح مادة : ربع .
والحيوان ٥/٢٦٠ ، ٢٧٦ .

(٤) "عب" ٤٠١/٤ رقم ٨٢١٦ ، و"بق" ٥/١٨٤ .

(٥) والجفرة : بفتح الجيم وسكون الفاء : هو من ولد الغنم ما مضى له أربعة أشهر واشتد وأخذ
في الرعي . وجفر جنباه أي اتسع . مشارق الأنوار ١/١٥٩ .

(٦) "عب" ٤/٥١٥ رقم ٨٦٩٠ ، ومعالم السنن ٤/٢٤٧ .

قال أبو بكر : اليربوع مباح أكله . لأني لا أعلم حجة تمنع منه ، وقد جعل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - على المحرم إذا قتله جفرة .

م ٥٣٣٣ - ورخص في أكل الوبر ^(١) : طاووس ، وعطاء ، ومجاهد .
وقال عمرو بن دينار : ما أرى بأكله بأسا ما لم أقدره ^(٢) .
قال أبو بكر : والجواب في الوبر كالجواب في اليربوع .
م ٥٣٣٤ - واختلفوا في القنفذ .

فروي عن أبي هريرة أنه قال : هو حرام .
وكره مالك ^(٣) ، وأصحاب الرأي ذلك .
وقد روينا عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه رخص فيه . وبه قال
الليث بن سعد ، والشافعي ، وأبو ثور .

١٤- باب الجراد

قال أبو بكر :

(ح ١٥٩٦) روينا عن ابن أبي أوفى أنه قال : " غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات نأكل الجراد " ^(٤) .

-
- (١) الوبر : بفتح الواو وسكون الباء : دويبة نحو السنور ، غبراء اللون كحلاء ، لا ذنب لها ، تحبس في البيوت وتعلف فيها . الصحاح ٨٤١/٢ ، القاموس ١٥٠/٢ .
(٢) روى له "ع" ٥١٥/٤ رقم ٨٦٩٠ .
(٣) في المدونة : لا بأس بأكل القنفذ ٤٢٦/١ .
(٤) أخرجه "خ" في الذبائح والصيد ، باب أكل الجراد ٦٢٠/٩ رقم ٥٤٩٥ ، و"م" في الصيد والذبائح ، باب إباحة الجراد ١٥٤٦/٣ رقم ٥٢ (١٩٥٢) ، من حديثه .

م ٥٣٣٥ - وروينا عن أنس بن مالك أنه قال : " كان أزواج النبي ﷺ يتهادين الجراد " (١) .

ورخص في [٣٢٢/٢ ب] أكل الجراد عمر بن الخطاب (٢) ، وابن عمر ، وزيد بن ثابت ، وصهيب ، وسلمان ، وابن عباس (٣) ، وأبو سعيد الخدري - رضي الله عنهم - .

وروينا عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - أنه قال : الجراد ، والحيتان ذكيان (٤) .

قال أبو بكر : أكل الجراد مباح على ظاهر خبر ابن أبي أوفى ، وجماعة ممن ذكرنا ذلك عنه من أصحاب رسول الله ﷺ .

م ٥٣٣٦ - ولم يختلف أهل العلم في إباحة أكله إذا أخذ حياً فقطف رأسه .

م ٥٣٣٧ - واختلف في الجراد يوجد ميتاً أو يؤخذ حياً فيغفل عنه حتى يموت .

فروينا عن سعيد بن المسيب أنه قال : ما أخذ من الجراد حياً فلا بأس به ، وكره ما مات منه قبل أن يؤخذ .

وقال مالك في الجراد : إذا أخذ حياً ، ثم قطع رأسه ، أو شوي شيئاً ، أو قلي قلياً ، فلا بأس بأكله ، وما أخذ حياً فغفل عنه حتى يموت فلا يؤكل ، وإنما هو بمنزلة ما وجد ميتاً قبل أن يصطاد ، لأنه من صيد البر ، وإن ذكاته قتله (٥) .

(١) رواه "عب" ٥٣٣/٤ رقم ٨٧٦٣ ، و"جه" ١٠٧٣/٢ رقم ٣٢٢٠ ، و"بق" ٢٥٨/٩ .

(٢) روى له "عب" ٥٣٠/٤ رقم ٨٧٥١ .

(٣) روى له "عب" ٥٣٣/٤ رقم ٨٧٦٤ .

(٤) "عب" ٥٠٦/٤ رقم ٨٦٦٣ .

(٥) المدونة ٤١٩/١ ، ٤٢٧ ، والمنتهى ١٢٩/٣ .

وكان الليث بن سعد يكره أكل الجراد الميت ، وما أخذ حياً ،
ثم مات فلا بأس بأكله ، لأن أخذه ذكاته .

قال أبو بكر : والليث بن سعد موافق لمالك فما وجد ميتاً من
الجراد أنه لا يؤكل ، وقد خالفه فما أخذ منه حياً ، ثم غفل عنه حتى
يموت ، فرخص فيه الليث بن سعد ، وكرهه مالك .

قال أبو بكر : وعوام أهل العلم - غير مالك ، والليث -
كأنجمعين على إباحة أكل الجراد أخذ^(١) ميتاً ، أو أخذ حياً فغفل عنه
حتى يموت ، أكل الجراد عندهم مباح على الوجوه كلها . هذا مذهب
الشافعي ، وأصحابه ، والنعمان ، وأصحاب الحديث .

م ٥٣٣٨ - ولم يختلفوا في إباحة أكل ما اصطاده المسلم ، واليهودي ، والنصراني
منه ، على سبيل ما قد ذكرته عنهم .

م ٥٣٣٩ - واختلفوا فيما اصطاده الجوسي منه .

فروينا عن إبراهيم النخعي أنه قال : يؤكل صيد الجوسي
في البحر ، ولا يؤكل في البر .
وكره ذلك عطاء .

وقال مالك فيما صاد الجوسي من الجراد ، فمات في يده فإنه
لا يؤكل .

وكان الشافعي ، والنعمان ومن تبعهما ، وأبو ثور لا يرون بصيد
الجوسي للجراد بأساً .

قال أبو بكر : أكل الجراد مباح على الوجوه كلها .

(١) "أخذ" ساقط من الدار .

١٥- باب صيد البحر والخبر الدال على أن المراد من

[٢/٢٢٢/ألف] قوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم

الميتة ﴾ ^(١) بعض الميتة دون بعض

قال أبو بكر :

قال الله جل ذكره : ﴿ أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً

لكم وللسيارة ﴾ ^(٢) .

(ح ١٥٩٧) وفي حديث أبي هريرة أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن الوضوء بماء البحر

؟ فقال رسول الله ﷺ : " هو الطهور ماؤه الحل ميتته " ^(٣) .

(ح ١٥٩٨) وقال جابر بن عبد الله : " ألقى لنا البحر ونحن بالساحل دابة تسمى

العنبر ، فأكلنا منه نصف شهر وائتدنا منه ، وادھنا بودكه حتى ثابت

أجسامنا ، فأتينا النبي ﷺ لما قدمنا عليه المدينة ، فأخبرناه ، فقال : هل

معكم منه شيء ؟ فأرسلنا إلى رسول الله ﷺ منه ، فأكله " ^(٤) .

قال أبو بكر : وفي أكل النبي ﷺ منه دلالة على أن أكل من أكل

منه على غير معنى الضرورة التي أبيح لصاحبها الميتة .

(١) سورة المائدة : ٣ .

(٢) سورة المائدة : ٩٦ .

(٣) تقدم الحديث برقم ٣٧ ، ٤٧ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ .

(٤) أخرجه "خ" في الذبائح والصيد ، باب قول الله تعالى : أحل لكم صيد البحر الآية ٦١٥/٩

رقم ٥٤٩٣ ، ٥٤٩٤ ، و"م" في الصيد والذبائح ، باب إباحة ميتات

البحر ١٥٣٥-١٥٣٦ ، رقم ١٧ ، ١٨ (١٩٣٥) .

م ٥٣٤٠ - وأجمع أهل العلم على أن صيد البحر حلال للحلال ، وللمُحَرَّمِ
اصطياده ، وأكله ، وبيعه ، وشراؤه ^(١) .

م ٥٣٤١ - واختلفوا في قوله تعالى : ﴿ وَطَعَامَهُمْ تَتَنَافَعُونَ ﴾ ^(٢) .
وقد بينت اختلاف أهل العلم في ذلك وغيره في آخر كتاب
الصيد ^(٣) .

١٦- باب غسل آنية المشركين

قال أبو بكر :

(ح ١٥٩٩) روينا عن جابر بن عبد الله أنه قال : " كنا نغزو مع النبي ﷺ فلا
ينهانا أن نأكل في آنية المشركين ونشرب في أسقيتهم " ^(٤) .

(ح ١٦٠٠) وفي حديث أبي ثعلبة الخشني أنه قال : يا رسول الله إنا بأرض
أهل كتاب ، أفنطبخ في قدورهم ونشرب في آنيتهم ؟ فقال رسول
الله ﷺ : " إن لم تجدوا غيرها فارحضوها ^(٥) بالماء ، ثم اطبخوا فيها ،
ثم كلوا " ^(٦) .

م ٥٣٤٢ - وقد اختلف فيما يفعل بآنيتهم :

(١) كاب الإجماع ١٧٩/ رقم ٨١٦ .

(٢) سورة المائدة : ٩٦ .

(٣) راجع كتاب الصيد رقم المسألة ١٧٦٩-١٧٧١ في ٣/٣٦٥-٣٦٧ .

(٤) أخرجه "د" في الأطعمة ، باب الأكل في آنية أهل الكتاب ١٧٧/٤ رقم ٣٨٣٨ ، من حديثه ،
وكذا "بق" ١١/١٠ .

(٥) الرحض : الغسل .

(٦) أخرجه "خ" في الذبائح والصيد ، باب آنية الجوس ، والميتة ٦٢٢/٩ رقم ٥٤٩٦ ، من
حديثه ، في حديث طويل ، وذكره "ت" و"د" كلاهما في الأطعمة بهذا اللفظ .

فسئل مالك وقيل له : أفرايت إن علمت أنهم يأكلون الخنزير ،
 فاستعرت منهم قدرًا قد نصبوا فيها مراراً وتدخلها الودك ، هل
 يجزيء الغسل من ذلك شيئاً ؟
 قال : لتغلى على النار بالماء ^(١) حتى يخرج ودكها أحب إلي في
 الاحتياط .

قال أحمد بن حنبل ، وإسحاق : يؤكل في أوعية المشركين إذا
 غسلت .

قال أبو بكر : والآية على مذهب الشافعي على الطهارة
 [٣٢٣/٢ ب] حتى يوقن بنجس قد مس الإناء . فإذا علم ذلك لم يجوز
 الطبخ فيه ، ولا استعماله حتى يغسل بالماء فيطهر .
 وهذا قياس قول أبو ثور ، ويشبه هذا مذهب أصحاب الرأي ^(٢) .

١٧- باب إباحة أكل الميتة عند الضرورة

قال أبو بكر :

قال الله تعالى : ﴿ حرمت عليكم الميتة والدم ولحم
 الخنزير... ﴾ الآية ^(٣) ، فاحتمل ^(٤) أن يكون الله عز وجل حرم
 عليهم الميتة ، وما ذكر معها في سورة الأنعام في جميع الأحوال ، وعلى
 جميع الناس .

(١) " بالماء " ساقط من الدار .

(٢) المبسوط ٢٧/٢٤ .

(٣) سورة المائدة : ٣ .

(٤) " فاحتمل أن يكون... إلى قوله : وعلى جميع الناس " ساقط من الدار .

واحتتمل أن يكون حُرِّمَتْ في غير حال الاضطرار .

فدل قول الله تبارك وتعالى : ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ

عَلَيْهِ ﴾ ^(١) على إباحة أكل الميتة في حال الاضطرار . وعلى أنها

إنما حرمت عليهم في غير حال الاضطرار .

م ٥٣٤٣ - ودل إجماع أهل العلم على مثل ذلك .

م ٥٣٤٤ - واختلفوا في قوله : ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ﴾ .

فقالت طائفة : غير باغ في الميتة ، ولا عاد في الأكل ، روينا هذا

القول عن ابن عباس رضي الله عنهما .

وقال الحسن البصري : يأكل منها بقدر ما يقيمه ، وبه قال النخعي

، وبمعناه قال قتادة ^(٢) .

وفي حديث الحسن : ويجزئ من الاضطرار غبوق أو صبح ^(٣) .

قال أبو عبيد : " الصبح : الغداء ، والغبوق : العشاء يقول :

فليس لكم أن تجمعوهما من الميتة " ^(٤) .

وقالت طائفة : في قوله : ﴿ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ﴾ قالت : غير باغ

على المسلمين ، ولا معتد عليهم ، هذا قول مجاهد ^(٥) .

وقال سعيد بن جبير : إذا خرج في سبيل الله ، واضطر إلى الميتة ،

أكل ، وإذا خرج يقطع الطريق فلا رخصة له .

(١) سورة البقرة : ١٧٣ .

(٢) روى له "ع" عن معمر عن قتادة : ٤١٣/١٠ رقم ١٩٥٣٧ .

(٣) روى "بق" قال : قال أبو عبيد : حدثنا معاذ عن ابن عون قال : رأيت عند الحسن كتب سمرة لبنيه : أنه يجزئ من الاضطرار صبح أو غبوق ٣٥٦/٩ .

(٤) قال أبو عبيد في غريب الحديث ٦١/١ .

(٥) أنظر أحكام القرآن للقرطبي ٢٣١/٢ - ٢٣٢ .

وقال الكلبي : غير باغ في الدنيا يقول اللص يقطع الطريق ، ولا عاد على الناس .

م ٥٣٤٥ - واختلفوا في احرم يضطر فيجد الصيد ، والميتة .

فقال طائفة : يأكل الميتة ، هذا قول الحسن البصري ، وبه قال مالك بن أنس .

وبه قال الشافعي ، وقد اختلف فيه عنه .

وهو قول النعمان ، وأصحابه .

وفيه قول ثان وهو : أن يأكل الصيد ويكفر ، هذا

قول الشعبي ^(١) .

م ٥٣٤٦ - واختلفوا فيمن وجد الميتة ، وأموال الناس ، واضطر :

فقال سعيد بن المسيب ، وزيد بن أسلم : يأكل الميتة .

وقال عبد الله بن دينار : أكل مال المسلم أحب إلي .

م ٥٣٤٧ - واختلفوا في قدر ما يأكل الرجل من الميتة [٣٢٤/٢ / ألف] .

فقال مالك : " يأكل ما يأكل منها حتى يشبع ، ويتزود منها ، فإذا

وجد عنها غنى طرحها " ^(٢) .

وقال النعمان ، وأصحابه : يأكل منها ما يمسك نفسه .

قال أبو بكر : وهذا أصح . لأن الميتة إذا أبيحت له في حال

الاضطرار ، فإذا أكل منها ما يزيل تلك الحال عنه ، رجع الأمر إلى

التحريم .

وقال الحسن البصري : يأكل منها بقدر ما يقيمه .

(١) وفي الدار " الشافعي " مكان الشعبي .

(٢) قاله في " مط " ٤٩٩/٢ رقم ١٩ ، باب ما جاء فيمن يضطر إلى أكل الميتة .

١٨- باب اختلافهم في التداوي بالخمير ، والاستعاظة ^(١) به ، وشربه عند الضرورة

م ٥٣٤٨- واختلفوا في التداوي بالخمير ، وشربه عند الضرورة .

فكرهت طائفة ذلك . وسقى غلام لابن عمر بعيراً له خمرًا
فتوعّده ^(٢) .

وقال عبد الله بن مسعود " لم يجعل الله شفاءكم فما حرم
عليكم " ^(٣) .

وقيل لابن عمر : إن النساء يمتشطن بالخمير ، فقال ابن
عمر : ألقى ^(٤) الله في رؤوسهن الحاصّة ^(٥) .

وروينا عن حذيفة أنه ذكر له نساء يمتشطن بالخمير ، فقال : تطيبن
بالخمير لاطيبن الله ^(٦) .

وكره عطاء بن أبي رباح ^(٧) ، وعمرو بن دينار ^(٨) ، وعبد
الكريم ^(٩) ، وعكرمة ^(١٠) ، والثوري الإمتشاط بالخمير .

(١) وفي الدار " والامتشاط " .

(٢) "عب" ٢٥١/٩ رقم ١٧١٠٣ .

(٣) روى له "عب" قال : ٢٥٠/٩ رقم ١٧٠٩٧ .

(٤) "عب" ٢٤٩/٩ رقم ١٧٠٩٤ .

(٥) الحاصة : هي العلة التي تخص الشعر ، أي تذهبه . النهاية ٢٣٣/١ .

(٦) روى له "عب" قال : ٢٤٩/٩ رقم ١٧٠٩٥ .

(٧) "عب" ٢٤٩/٩ رقم ١٧٠٩١ .

(٨) المصدر السابق .

(٩) المصدر السابق .

(١٠) روى له "عب" من طريق معمر عنه ٢٤٩/٩ رقم ١٧٠٩٣ .

وقال إبراهيم النخعي : كانوا يكرهون أن يسقوا البهيمة
دما أو خمرا .

وكان الليث بن سعد يرى معاقبة من يسقى الصبي الصغير خمراً .
وكره الثوري أن يتداوى بالخمير ، أو تسقى الدواب ذلك ،
أو يمتشط بها النساء .

وقال مالك في الخمر إذا اضطر إليها : لا يشربها ^(١) .
وقيل لأحمد بن حنبل : المضطر يشرب الخمر إذا عطش ^(٢)
قال : يقال إنه لا يروى .

وبه قال إسحاق إلا يكون في طمع أنه يرويه إلى موضع في الماء .
وفيه قول ثان : كان مسروق يقول : " من اضطر إلى الميتة ، والدم ،
ولحم الخنزير ، فلم يأكل ولم يشرب حتى يموت : دخل النار " ^(٣) .
وقد حكى عن الشافعي أنه قال : لا بأس أن يتداوى عند خوف
التلف بكل محرم ، وبه قال أبو ثور .
(ح ١٦٠١) وقد روينا أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن الخمر ؟ فنهاه عنها ،
فقال : إنما أصنعها للدواء . فقال النبي ﷺ : " إنها داء وليست
بدواء " ^(٤) .

وكان الأوزاعي يقول في الرجل يأكل الميتة ، والدم ، والخنزير من
غير ضرورة قال : أرى أن يضرب ثمانين .

(١) المنتقى ١٤١/٣ ، وتفسير القرطبي ٢/٢٢٨ .

(٢) إذا عطش " ساقط من الدار .

(٣) روى له "عب" من طريق أبي الضحى عنه قال : ٤١٣/١٠ رقم ١٩٥٣٦ .

(٤) أخرجه "م" في الأشربة ، باب تحريم التداوي بالخمير ١٥٧٣/٣ رقم ١٢ (١٩٨٤) من
حديث وائل الحضرمي .

قال أبو بكر : وعلى مذهب غير الأوزاعي يعزره الإمام تعزيراً
على حال الأكل ، دون الحد .

١٩- باب ما أبيح للمرء من مال أخيه

قال أبو بكر :

(ح ١٦٠٢) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " لا يخلبن أحد ماشية أحد
بغير إذنه . أيحب أحدكم أن تؤتى مشربته ^(١) ، فتكسر خزانته
فينتشل ^(٢) طعامه ؟ فإنما تخزن لهم ضرور ماشيتهم أطعمتهم . فلا يخلبن
أحد ماشية أحد إلا بإذنه " ^(٣) .

قال أبو بكر : وقد حرم الله الأموال في كتابه فقال : ﴿ يا أيها
الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة
عن تراض منكم ﴾ ^(٤) .

(ح ١٦٠٣) وحرم رسول الله ﷺ الأموال في خطبته بعرفة ومنى . فقال : " ألا

(١) المشربة : بفتح الميم ، وفي الراء لغتان الضم والفتح ، وهي كالغرفة يخزن فيها الطعام وغيره .

(٢) فينتشل : بالثاء المثلثة : والنشل : النشر مرة مرة واحدة بسرعة . وفي رواية فينتقل بالقاف بدل
الثاء المثلثة . من النقل ، أي تحول من مكان إلى آخر .

(٣) أخرجه "خ" في اللقطة ، باب لا تحتلب ماشية أحد بغير إذنه ٨٨/٥ رقم ٢٤٣٥ ، و"م" في
اللقطة ، باب تحريم حلب الماشية بغير إذن مالكيها ١٣٥٢/٣ رقم ١٣ (١٧٢٦) ، من
حديث ابن عمر .

(٤) سورة النساء : ٢٩ .

إن^(١) دماءكم وأموالكم حرام عليكم ، كحرمه يومكم هذا ، في بلدكم هذا ، [^(٢) في شهركم هذا] " ^(٣) .

م ٥٣٤٩ - وأجمع أهل العلم على تحريم أموال المسلمين ودمائهم ، إلا حيث أباحه الله تعالى ورسوله ^(٤) .

وكل ما أباح الله من دم مسلم من جهة القصاص ، أو بالكفر بعد الإيمان ، أو بالنزى بعد الإحصان ، أو بالديات حيث أوجبها الله : فتلك مخصوصة مستخرجة من جمل الأموال التي حرمها الله في كتابه ، وعلى لسان نبيه .

وقد حرم النبي ﷺ أن تحتلب ماشية قوم إلا بإذهم ، إلا أن يمر جائع أو عطشان مضطر بماشية ، أو مال ، فيباح له ذلك على : (ح ١٦٠٤) خبر أبي هريرة قال : قلنا : يا رسول الله ما يحل لأحدنا من مال أخيه إذا اضطر إليه ؟ قال : " يأكل ، ولا يحمل ، ويشرب ولا يحمل " ^(٥) .

قال أبو بكر : وكل مختلف فيه بعد ذلك فمردود إلى تحريم الله الأموال ، وتحريم رسوله ﷺ ذلك .

(١) " إلا أن " ساقط من الدار .

(٢) ما بين المعكوفين من الدار .

(٣) تقدم الحديث برقم ١٤٢٧ .

(٤) كتاب الإجماع / ١٧٩ رقم ٨١٨ .

(٥) أخرجه "حم" ٤٠٥/٢ ، و"جه" في التجارات ، باب النهي أن يصيب منها شيئاً إلا بإذن صاحبها ٧٧٢/٢ - ٧٧٣ رقم ٢٣٠٣ ، من حديث أبي هريرة ، في حديث طويل ، قلت : في إسنادهما الحجاج بن أرطاة ، وهو مدلس وقد رواه بالعتنة ، وسليط بن عبد الله قال فيه البخاري : إسناده ليس بالقائم .

٢٠- باب الاستشفاء بأكل الشونيز والتبرك به ، وأكل الكمأة ، والخلوى والعسل ، والأترج وغير ذلك

قال أبو بكر :

(ح ١٦٠٥) ثبت أن رسول الله ﷺ قال للشونيز : " عليكم بهذه الحبة السوداء ،
فإن فيها شفاء من كل شيء إلا السام " (١) .

(ح ١٦٠٦) وقال رسول الله ﷺ : " الكمأة من المن ، وماؤها شفاءً
للعين " (٢) .

(ح ١٦٠٧) " وكان ﷺ يحب الحلواء ، والعسل " (٣) .

(ح ١٦٠٨) وقال ﷺ في الأترج : " مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن كمثل
الأترجة ، [٣٢٥/٢ ألف] طعمها طيب ، وريحها طيب . ومثل المؤمن
الذي لا يقرأ القرآن كمثل التمرة ، طعمها طيب ولا ريح لها . ومثل
الفاجر الذي يقرأ القرآن كمثل الريحانة ريحها طيب وطعمها مر ،

(١) أخرجه "خ" في الطب ، باب الحبة السوداء ١٤٣/١٠ رقم ٥٦٨٧ ، ٥٦٨٨ ، و"م" في
السلام ، باب التدوي بالحبة السوداء ١٧٣٥-١٧٣٦ رقم ٨٨ ، ٨٩ (٢٢١٥) ، من
حديث عائشة ، وأبي هريرة .

(٢) أخرجه "خ" في الطب ، باب المن شفاء للعين ١٦٣/١٠ رقم ٥٧٠٨ ، و"م" في الأشربة ، باب
فضل الكمأة ومداراة العين بها ١٦١٩/٣-١٦٢٠ رقم ١٥٧ ، ١٥٨ (٢٠٤٩) ، من
حديث سعيد بن زيد .

(٣) أخرجه "خ" في الأطعمة ، باب الخلوى والعسل ٥٥٧/٩ رقم ٥٤٣١ ، وفي مواضع أخرى ،
من حديث عائشة ، فذكره مختصراً ، و"م" في الطلاق ، باب وجوب الكفارة على من حرم
امراته ولم ينو الطلاق ١١٠١/٢-١١٠٢ رقم ٢١ (١٤٧٤) ، من حديث عائشة في حديث
طويل ، وفيه هذا اللفظ .

ومثل الفاجر الذي لا يقرأ القرآن كمثل الخنظلة طعمها مر ولا
ريح لها " (١) .

٢١- باب آداب الأطعمة ، وما فيها من وجوه السنن

قال أبو بكر :

(ح ١٦٠٩) روينا عن النبي ﷺ أنه قال : " الوضوء قبل الطعام وبعد الطعام
بركة الطعام " (٢) .

قال أبو بكر :

م ٥٣٥٠ - ومعنى ذلك : غسل اليدين إذا أراد أن يأكل ، وبعد فراغه من
الأكل ، وليس ذلك بواجب ،

(ح ١٦١٠) لأن النبي ﷺ قد أكل لما خرج من البراز قبل أن يغسل يديه (٣) .

(١) أخرجه "خ" في الأطعمة ، باب ذكر الطعام ٥٥٥/٩ رقم ٥٤٢٧ ، و"م" في صلاة المسافرين ،
باب فضيلة حافظ القرآن ٥٤٩/١ رقم ٢٤٣ (٧٩٧) ، من حديث أبي موسى الأشعري .
(٢) أخرجه "د" في الأطعمة ، باب في غسل اليد قبل الطعام ١٣٦/٤ رقم ٣٧٦١ ، و"ت" في
الأطعمة ، باب ما جاء في الوضوء قبل الطعام وبعده ٣٣٤/٣ رقم ١٨٥٣ من حديث سلمان ،
وذكره المنذري وقال : قال أبو داود : وهو ضعيف ، وقال الترمذي ، لا يعرف إلا من
حديث قيس بن الربيع ، وهو يضعف في الحديث . مختصر سنن أبي داود ٢٩٨-٢٩٧/٥
رقم ٣٦١٤ .

(٣) أخرجه "د" في الأطعمة ، باب في غسل اليدين عند الطعام ١٣٦/٤ رقم ٣٧٦٠ ، وذكره
المنذري وقال : أخرجه النسائي ، والترمذي وقال : حديث حسن . مختصر سنن أبي
داود ٢٩٧/٥ رقم ٣٦١٣ ، و"ت" في الأطعمة ، باب في ترك الوضوء قبل الطعام ٣٣٤/٣
رقم ١٨٥٤ ، من حديث ابن عباس ، وقال : هذا حديث حسن صحيح . و"م" في الحيض ،
باب جواز أكل المحدث الطعام ، وأنه لا كراهة في ذلك ، وأن الوضوء ليس على
الفور ٢٨٢/١-٢٨٣ رقم ١١٨-١٢١ (٣٧٤) .

م ٥٣٥١ - ويستحب إذا أراد أن يأكل أن يقول : بسم الله .

(ح ١٦١١) لأن النبي ﷺ قال لعمر بن أبي سلمة : " قل بسم الله ، وكل بيمينك ، وكل مما يليك " (١) .

م ٥٣٥٢ - فإن نسي أن يذكر اسم الله في أول طعامه فليقل في آخره : بسم الله أوله وآخره " (٢) .

م ٥٣٥٣ - ويستحب أن يأكل المرء بيمينه .

(ح ١٦١٢) لأن النبي ﷺ نهى أن يأكل الرجل بشماله ، وقال : " فإن الشيطان يأكل بالشمال " (٣) .

م ٥٣٥٤ - ويستحب ترك الاتكاء عند الأكل .

(ح ١٦١٣) لأن النبي ﷺ قال : " أما أنا فلا آكل متكئاً " (٤) .

م ٥٣٥٥ - ويستحب خلع النعال إذا وضع الطعام .

(١) أخرجه "خ" في الأطعمة ، باب التسمية على الطعام ٥٢١/٩ رقم ٥٣٧٦ ، وفي مواضع أخرى ، و"م" في الأشربة ، باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما ١٥٩٩/٣ رقم ١٠٨ (٢٠٢٢) ، من حديثه .

(٢) فيه حديث عائشة قال : قال رسول الله ﷺ : إذا أكل أحدكم طعاماً فليقل بسم الله ، فإن نسي في أوله فليقل : بسم الله في أوله وآخره . أخرجه "ت" في الأطعمة ، باب ما جاء في التسمية على الطعام ٣٣٩/٣ رقم ١٨٦٥ ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وجاء في الحاشية . أخرجه أحمد في مسنده (١٠/٢٦١٤٨) ، وأبو داود في الأطعمة (٣٧٦٧) ، باب التسمية على الطعام ، وطرفه في (٣٧٦٨) ، وابن ماجه في الأطعمة ٣٢٦٤ باب في التسمية عند الطعام ، والدارمي في سننه (٩٤/٢) ، وابن حبان في صحيحه (١٢/٥٢١٤) ، والبيهقي في الكبرى (٢٧٦/٧) ، والحاكم في المستدرک في الأطعمة (٤/٧٠٨٧) .

(٣) أخرجه "م" في الأشربة ، باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما ١٥٩٨/٣ رقم ١٠٤ (٢٠١٩) ، من حديث جابر .

(٤) أخرجه "خ" في الأطعمة ، باب الأكل متكئاً ٥٤٠/٩ رقم ٥٣٩٨ ، ٥٣٩٩ ، من حديث أبي جحيفة .

(ح ١٦١٤) لأن في حديث أنس بن مالك : أن النبي ﷺ قال : " إذا وضع الطعام فاخلعوا نعالكم ، فإنه أروح لأقدامكم " (١) .

م ٥٣٥٦- ويكره أن يقرن الرجل بين تمرتين جميعاً (٢) إذا أكل مع غيره .

(ح ١٦١٥) لحديث ابن عمر " أن النبي ﷺ هي أن يقرن الرجل بين تمرتين جميعاً ، حتى يستأذن صاحبه " (٣) .

م ٥٣٥٧- ويكره الأكل من وسط الصفحة .

(ح ١٦١٦) لأن في حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : " إن البركة تكون في وسط الطعام ، فكلوا من حافتيه ، ولا تأكلوا من وسطه " (٤) .

(ح ١٦١٧) ولقول النبي ﷺ لعمر بن أبي سلمة : " كل مما يليك " (٥) .

م ٥٣٥٨- إلا أن يكون الطعام ألواناً مختلفة .

(١) أخرجه "مي" في الأطعمة ، باب في خلع النعال عند الأكل ٣٤/٢ رقم ٢٠٨٦ ، وجاء في حاشيته : رواه أيضاً الحاكم ، وسكت عنه السيوطي ، ورواه الطبراني في الأوسط ، وأبو يعلى الموصلي بنحوه .

(٢) "جميعاً" ساقط من الدار .

(٣) أخرجه "خ" في الأطعمة ، باب القرآن في التمر ٥٦٩/٩-٥٧٠ رقم ٥٤٦٦ ، و"م" في الأشربة ، باب هي الأكل مع جماعة لمن قرن تمرتين ونحوهما في لقمة إلا بإذن صاحبه ١٦١٧/٣ رقم ١٥٠ ، ١٥١ (٢٠٤٥) .

(٤) أخرجه "ت" في الأطعمة ، باب ما جاء في كراهية الأكل من وسط الطعام ٣١٦/٣ رقم ١٨١٢ ، و"مي" في الأطعمة ، باب النهي عن أكل وسط الشريد حتى يأكل جوانبه ٢٦/٢ رقم ٢٠٥٢ ، و"ج" في الأطعمة ، باب النهي عن الأكل من ذروة الشريد ١٠٩٠/٢ رقم ٣٢٧٧ ، وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح .

(٥) تقدم الحديث برقم ١٦١١ .

(ح ١٦١٨) لقول النبي ﷺ لعكراش لما أُنُوا بطبق من تمرٍ ، [٣٢٥/٢ ب]
أو رطب : " كل من حيث شئت ، فإنه غير لون واحد " ^(١) .

م ٥٣٥٩ - ويستحب أن يأكل المرء بالأصابع الثلاث إذا أكل الشريد ، وشبهه .

(ح ١٦١٩) لأن النبي ﷺ " كان يأكل بثلاث أصابع " ^(٢) .

م ٥٣٦٠ - ويستحب أن يَسْلَتِ الصفحة ويلعقها إذا أكل .

(ح ١٦٢٠) لحديث جابر أن النبي ﷺ قال : " ولا ترفع الصُحْفة حتى تلعقها

أو تلعقها ، فإن آخر الطعام فيه البركة " ^(٣) .

م ٥٣٦١ - ويستحب أن يَلْعَقَ الرجل أصابعه التي يأكل بها .

(ح ١٦٢١) لأن النبي ﷺ قال : " إذا أكل أحدكم طعاماً فلا يمسح يده بالمنديل

حتى يلعقها ، أو يلعقها " ^(٤) .

م ٥٣٦٢ - وفيه إباحة مسح اليد بالمنديل ، إذا فعل ذلك .

م ٥٣٦٣ - يستحب الاجتماع على الطعام .

(ح ١٦٢٢) لقول النبي ﷺ " طعام الواحد يكفي الاثنين ، وطعام الاثنين يكفي

(١) أخرجه "جه" في الأطعمة ، باب الأكل مما يليك ١٠٨٩/٢ - ١٠٩٠ رقم ٣٢٧٤ ، و"ت" في

الأطعمة ، باب ما جاء في التسمية ٣٣٥/٣ رقم ١٨٥٥ ، من حديث عكراش بن ذؤيب ، في

حديث طويل ، وقال : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث العلاء بن فضل ، وقد تَفَسَّرَدَ

العلاء بهذا الحديث ، ولا نعرف لعكراش عن النبي ﷺ إلا هذا الحديث .

(٢) أخرجه "م" في الأشربة ، باب استحباب لعق الأصابع والقصة ... الخ ١٦٠٥/٣

رقم ١٣١ - ١٣٢ (٣٠٣٢) ، من حديث كعب بن مالك .

(٣) أخرجه "م" في الأشربة ، باب استحباب لعق الأصابع والقصة ... الخ ١٦٠٦/٣

رقم ١٣٣ - ١٣٤ (٢٠٣٣) .

(٤) أخرجه "خ" في الأطعمة ، باب لعق الأصابع ومصها قبل أن يمسح بالمنديل ٥٧٧/٩

رقم ٥٤٥٦ ، و"م" في الأشربة باب استحباب لعق الأصابع والقصة ... الخ ١٦٠٦/٣

رقم ١٢٩ (٢٠٣١) ، من حديث ابن عباس ، وليس عندهما ذكر المنديل .

الأربعة ، وطعام الأربعة يكفي الثمانية " (١) .

(ح ١٦٢٣) ولحديث وحشي أن أصحاب رسول الله ﷺ قالوا : " يا رسول الله إنا نأكل ولا نشبع . قال : فلعلكم تأكلون وأنتم مفترقون . قالوا : نعم ، قال : فاجتمعوا على طعامكم ، واذكروا اسم الله ، يبارك لكم " (٢) .

م ٥٣٦٤ - ويستحب أكل اللقمة الساقطة ،

(ح ١٦٢٤) لقول النبي ﷺ : " إذا سقطت لقمة أحدكم فليأخذها ، فليمط عنها ما بها من الأذى ، ثم ليأكلها ، ولا يدعها للشيطان " (٣) .

م ٥٣٦٥ - ويستحب الأكل على السفر (٤) .

(ح ١٦٢٥) لحديث أنس أنه قال : " ما أكل رسول الله ﷺ على خوان قط ، ولا مائدة ، ولا في سكرجة (٥) ، ولا خبز له مرقق " .

(١) أخرجه "م" في الأشربة ، باب فضيلة المواساة في الطعام القليل ، وأن طعام الاثنين يكفي الثلاثة ونحو ذلك ١٦٣٠/٣ رقم ١٧٩ (٢٠٥٩) ، من حديث جابر ، ومن حديث أبي هريرة ، بغير هذا اللفظ أخرجه الشيخان .

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه في كتاب الأطعمة ، باب الاجتماع على الطعام ، كذا في موارد الظمآن / ٣٢٧-٣٢٨ رقم ١٣٤٥ ، و"جه" في الأطعمة ، باب الاجتماع على الطعام ١٠٩٣/٢ رقم ٣٢٨٦ ، و"ذ" في الأطعمة ، باب في الاجتماع على الطعام ١٣٨/٤ رقم ٣٧٦٤ ، من حديث وحشي بن حرب .

(٣) أخرجه "م" في الأشربة ، باب استحباب ، لعق الأصابع والقصعة ... الخ ١٦٠٧/٣ رقم ١٣٥-١٣٦ (٢٠٣٣ ، ٢٠٣٤) ، من حديث جابر ، وأنس .

(٤) السُفَر : مفردة سُفْرة ، مثل غرفة وغرف . والسفرة طعام يصنع للمسافر ، وسميت الآلة التي يوضع عليها الطعام سفرة مجازاً ، وكانت تستعمل من الجلد . مشارق الأنوار ٢٢٦/٢ .

(٥) سكرجة : بضم السين والكاف والراء مع تشديدها : إناء صغير يؤكل فيه الشيء القليل من الأدم . وهي فارسية . النهاية ١٧١/٢ .

" قيل لقتادة - الراوي لهذا الحديث - : فعلى أي شيء كانوا يأكلون ؟ قال : على السُّفَر " (١) .

م ٥٣٦٦ - ويستحب أكل الطعام إذا اشتهاه المرء ، وترك عيبه .

(ح ١٦٢٦) لحديث أبي هريرة أنه قال : " ما عاب رسول الله ﷺ طعاماً قط ، إذا اشتهى شيئاً أكله ، وإذا كره شيئاً تركه " (٢) .

م ٥٣٦٧ - ويستحب إدخار التمر .

(ح ١٦٢٧) لحديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال : " بيت لا تمر فيه جياغ أهله " (٣) .

م ٥٣٦٨ - ويستحب إذا أكل التمر أن يضع النوى على ظهر أصبعيه الوسطى والسبابة فيرمي بها .

(ح ١٦٢٨) لأن في حديث [٣٢٦/٢ ألف] عبد الله بن بسر (٤) أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك (٥) .

م ٥٣٦٩ - وما هو لذيق المطعم ، جَمْعُ الأكل بين الشيء الحارّ والبارد في الأكل ليعتدلاً : أكل القثاء بالرطب .

(١) أخرجه "خ" في الأطعمة ، باب الخبز المرقق والأكل على الخوان والسفرة ٥٣٠/٩ رقم ٥٣٨٦ ، من حديث أنس ، وفي مواضع أخرى .

(٢) أخرجه "خ" في الأطعمة ، باب ما عاب النبي ﷺ طعاماً ٥٤٧/٩ رقم ٥٤٠٩ ، و"م" في الأشربة ، باب لا يعيب الطعام ١٦٣٢/٣ - ١٦٣٣ رقم ١٨٧ ، ١٨٨ (٢٠٦٨) .

(٣) أخرجه "م" في الأشربة ، باب ادخار التمر ونحوه من الأقوات للعيال ١٦١٨/٣ رقم ١٥٣ (٢٠٤٦) .

(٤) وفي الدار " عبد الله بن بسر " .

(٥) أخرجه "م" في الأشربة ، باب استحباب وضع النوى خارج التمر ... الخ ١٦١٥/٣ - ١٦١٦ رقم ١٤٦ (٢٠٤٢) ، في حديث طويل .

(ح ١٦٢٩) قال عبد الله بن جعفر : " رأيت رسول الله ﷺ يأكل القثاء بالربط " (١) .

(ح ١٦٣٠) وقد كان رسول الله ﷺ " يجمع بين الربط والبطيخ " (٢) .

(ح ١٦٣١) وقد روينا عن النبي ﷺ أنه قال : " كلوا البلح بالتمر ، فإن الشيطان يغضب ويقول : عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق " (٣) .

م ٥٣٧٠ - ويستحب أكل الدُّبَاء تبركاً :

(ح ١٦٣٢) لأن النبي ﷺ كان يحبه (٤) .

قال أبو بكر : ويدل :

(ح ١٦٣٣) خبر المقداد بن معدي كرب عن النبي ﷺ أنه قال : " ما ملأ ابن آدم وعاءاً شراً من بطنه ، حَسْبُ الرجل أَكْلَاتُ ما أَقْمَنَ صُلْبُهُ ، فإن

(١) أخرجه "خ" في الأطعمة ، باب القثاء ، وباب جمع اللونين أو الطعامين بمرة

(٢) أخرجه "د" في الأطعمة ، باب في الجمع بين لونين في الأكل ١٧٦/٤ رقم ٣٨٣٦ ، و"ت" في الأطعمة ، باب ما جاء في أكل البطيخ بالربط ٣٣٢/٣ رقم ١٨٥٠ ، وابن حبان في صحيحه في الأطعمة ، باب في البطيخ والربط ، وكذا في موارد الظمان / ٣٣٠ رقم ١٣٥٧ ، كلهم من حديث عائشة ، ومن حديث أنس عند ابن حبان رقم ١٣٥٦ ، وعند "جه" رقم ٣٣٢٦ من حديث سهل بن سعد .

(٣) أخرجه "جه" في الأطعمة ، باب أكل البلح بالتمر ١١٠٥/٢ رقم ٣٣٣٠ ، من حديث عائشة ، وفي الزوائد : في إسناده أبو زكريا يحيى بن محمد ، ضعفه ابن معين وغيره ، وقال ابن عدي : أحاديثه مستقيمة سوى أربعة أحاديث ، وهذا الحديث من جهلتها ، وقال النسائي أنه حديث منكر .

(٤) أخرجه "خ" في الأطعمة ، باب من تتبع حوالى القصعة مع صاحبه إذا لم يعرف منه كراهية ٥٢٤/٩ رقم ٥٣٧٩ ، و"م" في الأشربة ، باب جواز أكل المرق ، واستحباب أكل اليقطين ... الخ ١٦١٥/٣ رقم ١٤٤ ، ١٤٥ (٢٠٤١) ، من حديث أنس بن مالك .

- كان لا محالة فنلت طعام ، وثلت شراب ، وثلت لنفسه " (١) .
- م ٥٣٧١ - على أن قلة الطعام ، وترك الشَّبْع أفضل ، وإن كان الشَّبْع مباحاً .
- م ٥٣٧٢ - ويستحب أن يترك المرء بأكل الزيت .
- (ح ١٦٣٤) لأنا روينا عن النبي ﷺ وقال : " كلوا الزيت وإدَّهِنوا به ، فإنه يخرج من شجرة مباركة " (٢) .
- وقد تكلم في إسناده (٣) .
- (ح ١٦٣٥) وقد روينا عن النبي ﷺ أنه قال : " نعم الإدام الخل " (٤) .
- م ٥٣٧٣ - فالخل والزيت مما يأتدَم به عوامُّ الناس بالحجاز .

-
- (١) أخرجه ابن حبان في صحيحه في الأطعمة ، باب فيما يكفي الإنسان من الأكل والشرب ، كذا في موارد الظمان / ٣٢٨ رقم ١٣٤٨ ، و"جه" في الأطعمة ، باب الاقتصاد في الأكل وكراهة الشَّبْع ١١١١/٢ رقم ٣٣٤٩ ، و"ت" في الزهد ، باب ما جاء في كراهية كثرة الأكل ١٦٨/٤ رقم ٢٣٨٧ ، وقال : هذا حديث حسن صحيح .
- (٢) أخرجه "ت" في الأطعمة ، باب ما جاء في أكل الزيت ٣٣٦/٣-٣٣٧ رقم ١٨٥٨ ، و"جه" في الأطعمة ، باب الزيت ١١٠٣/٢ رقم ٣٣١٩ ، و"عب" ٤٢٢/١٠ رقم ١٩٥٦٨ ، من حديث عمر بن الخطاب .
- (٣) قال الترمذي : هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عبد الرزاق عن معمر . وكان عبد الرزاق يضطرب في رواية هذا الحديث ، فربما ذكر فيه عن عمر عن النبي ﷺ ، وربما رواه على الشك فقال : أحسبه عن عمر عن النبي ﷺ . وربما قال : عن زيد بن أسلم عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلاً . أهـ . وقد ورد من طريق آخر عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، عند ابن ماجه ، وفي إسناده رجل متروك .
- (٤) أخرجه "م" في الأشربة ، باب فضيلة الخلِّ والتأدَم به ١٦٢١/٣-١٦٢٢ رقم ١٦٩-١٦٤ (٢٠٥٢-٢٠٥١) ، من حديث عائشة ، وجابر بن عبد الله .

٢٢- باب الدعوات ، وإطعام الطعام ، وفوائده وآدابه

قال أبو بكر :

(ح ١٦٣٦) روينا عن عبد الله بن سلام أنه قال : لما قدم رسول الله ﷺ المدينة استشرفه ^(١) الناس ^(٢) ، وقالوا : قدم رسول الله ﷺ ، قال : فخرجت فيمن خرج ، فلما رأيت وجهه عرفت أنه ليس بوجه كذاب ، فكان أول ما سمعته يقول : " يا أيها الناس أفشوا السلام ، وأطعموا الطعام ، وصلُّوا الأرحام ، وصلُّوا بالليل والناس نيام ، تدخلوا الجنة بسلام " ^(٣) .

قال أبو بكر :

م ٥٣٧٤ - ويستحب إذا طبخ المرء أن يُكثر المِرْقَة ، ويطعم بعض الجيران منه ، (ح ١٦٣٧) لأن في خبر أبي ذر أمر النبي ﷺ بذلك ^(٤) .

(١) واستشرفه : خرجوا إلى لقائه . النهاية ٢/٢١٤ .

(٢) وفي الدار " استبشر به الناس " .

(٣) أخرجه "مي" في الاستئذان ، باب في إفشاء السلام ١٨٨/٢ رقم ٢٦٣٥ ، و"ت" في صفة القيامة ، باب رقم ١٠٧ ، ٢١٩/٤ رقم ٢٤٩٣ ، وقال : هذا حديث صحيح ، و"جه" في إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في قيام الليل ٤٢٣/١ رقم ١٣٣٤ .

(٤) حديث أبي ذر قال : قال رسول الله ﷺ " لا يحقرن أحدكم شيئاً من المعروف ، وإن لم يجد فليلق أخاه بوجه طلق . وإن اشترت لحماً أو طبخت قدراً فأكثر مرقته واغرف لجارك منه " . أخرجه "جه" في الأطعمة ، باب من طبخ فليكثر ماءه ١١١٦/٢ رقم ٣٣٦٢ ، و"ت" في الأطعمة ، باب ما جاء في إكثار ماء المرققة ٣٢٨/٣ رقم ١٨٤٠ ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، والشطر الأول من الحديث أخرجه "م" رقم (٢٦٢٦) في البر والصلة .

(ح ١٦٣٨) وقد سَمِيَ النبي ﷺ المرقَّ أحدَ اللَّحْمَيْنِ في حديث عبد الله ^(١) المزني ^(٢) .

م ٥٣٧٥ - ويستحب أن [٣٢٦/٢ ب] يجيب المرء الدعوة ،
(ح ١٦٣٩) لأن النبي ﷺ قال : " لو أهديت إلى ذراع لقبلت ، ولو دعيت إلى كُرَاع لأجبت " ^(٣) .

م ٥٣٧٦ - ويستحب أن يكون من دعاء الضيف لصاحب الدعوة ما دعا به النبي ﷺ لُبْسِ السُّلْمِي لما طعم عنده ، وفرغ :

(ح ١٦٤٠) قال : اللهم ارحمهم ، واغفر لهم ، وبارك لهم فيما رزقتهم " ^(٤) .
م ٥٣٧٧ - ويستحب أن يطعم المرء مملوكه مما يأكل ، ويكسوه مما يلبس .

(ح ١٦٤١) لقول رسول الله ﷺ : " إثم إخوانكم فضلكم الله عليهم ، فمن لاءمكم منهم فاطعموهم مما تأكلون ، واكسوهم مما تلبسون ، ومن لم ، فبيعوه ولا تعذبوا خلق الله " ^(٥) .

قال أبو بكر : وهذا استحبابٌ وأمرٌ ندبٌ .

(١) وفي الدار " أبي عبد الله " .

(٢) حديث عبد الله المزني . قال : قال النبي ﷺ " إذا اشتري أحدكم لحماً فليكثر مرقته ، فإن لم يجد لحماً أصاب مرقه ، وهو أحد اللحمين " أخرجه "ت" في الأئمة ٣/٣٢٨ رقم ١٨٣٩ .

(٣) اختلف "خ" في الهبة ، باب القليل من الهبة ١٩٩/٥ رقم ٢٥٦٨ ، وفي النكاح ، باب من أجاب إلى كراع ٢٤٥/٩ رقم ٥١٧٨ ، من حديث أبي هريرة .

(٤) أخرجه "م" في الأشربة ، باب استحباب وضع النوى خارج التمر ، واستحباب ... الخ ١٦١٥-١٦١٦ ، رقم ١٤٦ (٢٠٤٢) ، من حديث عبد الله بن بسر .

(٥) أخرجه "خ" في الإيمان ، باب المعاصي من أمر الجاهلية ٨٤/١ رقم ٣٠ ، وفي مواضع أخرى ، و"م" في الإيمان ، باب إطعام المملوك مما يأكل ، والباسه مما يلبس ، ولا يكلفه ما يغلبه ١٢٨٢/٣-١٢٨٣ رقم ٣٨-٤٠ (١٦٦١) ، من حديث أبي ذر نحوه .

(ح ١٦٤٢) لقول النبي ﷺ : " إذا وَضَعَ خادِمٌ أحدكم طعامَهُ فليَقْعِدْهُ معه ، أو فليناولهُ لُقْمَةً أو لُقْمَتَيْنِ ، فإنه وَلِيّ حرّهِ ، ودخائِلُهُ " (١) .

قَالَ أَبُو بَكْرٍ : ويدل :

(ح ١٦٤٣) خُبِرَ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : " لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكَسْوَتُهُ بِالْمَعْرُوفِ ، وَلَا يَكْلَفُ مِنَ الْعَمَلِ مَا لَا يَطِيقُ " (٢) .

على أن ما ذكرناه من قوله : " أَطْعَمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ " وقوله : " فليَقْعِدْهُ ، معه ، أو ليناولهُ لُقْمَةً أو لُقْمَتَيْنِ " إنما هو استحباب (٣) ، لأن المولى إن كان ممن يأكل الفراريج ، والفراخ (٤) ، وخير السمك (٥) ، والأطعمة الرقيقة ، وكانت كسوته الشَطْوِي (٦) ، والرقاق من البغدادي ، والنيسابوري : لم يكن عليه في مذهب أحد من أهل العلم أن يطعم رقيقه من ذلك ، ولا يكسوهم منه ، لأن الأطعمة ، والكسوة التي ذكرناها لم تكن طعام أحد من أصحاب

(١) أخرجه "خ" في الأطعمة ، باب الأكل مع الخادم ٥٨١/٩ رقم ٥٤٦٠ ، و"م" في الأيمان ، باب إطعام المملوك مما يأكل ، والباسه مما يلبس ، ولا يكلفه ما يغلبه ١٢٨٤/٣ رقم ٤٢ (١٦٦٣) ، من حديث أبي هريرة .

(٢) أخرجه "م" في الأيمان ، باب إطعام المملوك مما يأكل ١٢٨٤/٣ رقم ٤١ (١٦٦٢) ، من حديثه .

(٣) انظر عارضة الأحوذى لابن العربي ١٢٧/٨ ، ومعالم السنن ٢٦٠/٤ .

(٤) " والفراخ " ساقط من الدار .

(٥) وفي الدار " خبز السميد " .

(٦) في حاشية المخطوطة : " الشطوي ، بالشين المعجمة ، والطاء المهملة : ضرب من ثياب الكتان ، يعمل بأرض ما يقال لها ، شطا ، ويقال للثياب : شطوية واحدها : شطوي " .

وفي معجم البلدان : شطا بلد صغيرة بمصر يعمل فيها الثوب الرفيع الذي يبلغ الثوب منه ألف درهم ، ولا ذهب فيه ٢٦٤/٥ .

رسول الله ﷺ الذين خاطبهم بما خاطبهم به . إنما كان الغالب من قوتهم بالمدينة التمر والشعير .

فمن زاد المملوك على ما فرض عليه من قوته وكسوته بالمعروف ، كان متفضلاً متطوعاً به .

ومن اقتصر على ما هو معروف من كسوة الناس ونفقاتهم لعيبيهم بالمعروف ^(١) ، كان مؤدياً ما فرض الله عليه . والله أعلم .

م ٥٣٧٨ - ويستحب أن يقول المرء إذا رُفعت مائدته : " الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه غير مكفي ولا مُودّع ولا مستغنى عنه ربنا " .

(ح ١٦٤٤) لأننا روينا عن أبي أمامة الباهلي [٣٢٧/٢ / ألف] أن النبي ﷺ كان إذا رفعت المائدة قال ذلك ^(٢) .

(ح ١٦٤٥) وفي حديث أبي أيوب الأنصاري أن النبي ﷺ كان إذا أكل أو شرب قال : " الحمد لله الذي أطعم وسقى وسوغه ، وجعل له مخرجاً " ^(٣) .

(١) " بالمعروف " ساقط من الدار .

(٢) أخرجه "خ" في الأطعمة ، باب ما يقول إذا فرغ من طعامه ٥٨٠/٩ رقم ٥٤٥٨ ، ٥٤٥٩ من حديثه .

(٣) أخرجه "د" في الأطعمة ، باب ما يقول الرجل إذا طعم ١٨٧/٤ - ١٨٨ رقم ٣٨٥١ ، والتسائي في عمل اليوم والليلة ٢٨٥/ ، وذكره المنذري وقال : وأخرجه النسائي ، مختصر سنن أبي داود ٣٤٤/٥ رقم ٣٧٠٢ .

(ح ١٦٤٦) وفي حديث سنان بن سنة ^(١) أن النبي ﷺ قال : " الطاعم الشاكر له مثل أجر الصائم الصابر " ^(٢) .

تم كتاب الأطعمة



(١) وفي الدار " سنان بن شيبه " .

(٢) أخرجه "جه" في الصيام ، باب فيمن قال : الطاعم الشاكر كالصائم الصابر ٥٦١/١

رقم ١٧٦٥ ، وفي الزوائد : إسناده صحيح ، ورجاله موثقون ، وليس لسنان بن سنة عند ابن ماجه سوى هذا الحديث ، وليس له شيء في الكتب الخمسة الأصولية .

وأخرجه "خ" تعليقاً في الأطعمة ، باب الطاعم الشاكر مثل الصائم الصابر ، قال : فيه عن

أبي هريرة عن النبي ﷺ ٥٨٢/٩ .

٩٦ - كتاب الأشربة

قال أبو بكر : محمد بن إبراهيم بن المنذر :

(ح ١٦٤٧) ثبت أن ^(١) أحب الشراب إلى النبي ﷺ الحلو ^(٢) البارد ^(٣) .

(ح ١٦٤٨) " وكان ﷺ يحب الحلواء والعسل " ^(٤) .

(ح ١٦٤٩) وقال أنس : " لقد سقيت رسول الله ﷺ بقدحي هذا الشراب

كله : اللبن ، والماء ، والنبذ ، والعسل " ^(٥) .

(ح ١٦٥٠) وفي حديث أبي هريرة أن نبي الله ﷺ قال : " إن أول ما يحاسب

به العبد يوم القيامة أن يقال له : ألم أصحَّ جسمك وأروِّيك من

الماء البارد " ^(٦) .

(١) وفي الدار " أنه كان أحب الشراب " .

(٢) وفي الدار " الماء البارد " .

(٣) أخرجه "ت" في الأشربة ، باب ما جاء أي الشراب كان أحب إلى رسول الله ﷺ ٣٥٦/٣

رقم ١٩٠٢ ، من حديث عائشة .

(٤) أخرجه "خ" في الأطعمة ، باب الحلوى والعسل ٥٥٧/٩ رقم ٥٤٣١ ، فذكره مختصراً ، و"م"

في الطلاق ، باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ولم ينو الطلاق ١١٠١/٢-١١٠٢

رقم ٢١ (١٤٧٤) ، من حديث عائشة ، في حديث طويل ، وفيه هذا اللفظ .

(٥) أخرجه "خ" في الأشربة ، باب الشرب من قدح النبي ﷺ وآنيته ٩٩/١٠ رقم ٥٦٣٨ ،

في حديث طويل ، وفيه : لقد سقيت رسول الله ﷺ في هذا القدح أكثر من كذا وكذا ، و"م"

في الأشربة ، باب إباحة النبيذ الذي لم يشند ولم يصر مسكراً ١٥٩١/٣ رقم ٨٩ (٢٠٠٠)

فذكره بلفظ المؤلف .

(٦) أخرجه "ت" في التفسير ، باب ومن سورة الهاكم التكاثر ٢٣٦/٥ رقم ٣٣٦٩ ، وقال : هذا

حديث غريب ، وذكره السيوطي ، ورمز لكونه مخزجاً عند أحمد في زوائد الزهد ،

وعبد بن حميد ، والترمذي ، وابن جرير ، وابن حبان ، وابن مردويه ، والبيهقي في شعب

الإيمان عن أبي هريرة . الدر المنثور ٦١٣/٨-٦١٤ .

(ح ١٦٥١) وقالت عائشة رضي الله عنها : " كان رسول الله ﷺ يستقي له الماء العذب من بيوت السقيا ^(١) " ^(٢) .

١- باب آداب الشاربين

قال أبو بكر :

(ح ١٦٥٢) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه وليشرب بيمينه فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله " ^(٣) .

وقد روينا عن النبي ﷺ حديثين :

(ح ١٦٥٣) أحدهما من حديث أنس بن مالك " أن النبي ﷺ كان إذا شرب تنفس ثلاثاً " ^(٤) .

(ح ١٦٥٤) والحديث الثاني : عن أبي قتادة " أن النبي ﷺ نهى أن يستنحي الرجل بيمينه ، وأن يتنفس في الإناء " ^(٥) .

(١) والسقيا : بضم السين ، وإسكان القاف قرية تقع في الطريق بين مكة والمدينة . وسميت سقيا لما سقيت من الماء العذب ، وهي كثيرة الآبار والعيون والبرك . معجم ما استعجم للبكري ٧٤٢/٣ ، النهاية ١٧٠/٢ .

(٢) أخرجه "د" في الأشربة ، باب في إيكاء الآنية ١١٩/٤ رقم ٣٧٣٥ ، وفي آخره : قال قتيبة : هي عين بينها وبين المدينة يومان .

(٣) أخرجه "م" في الأشربة ، باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما ١٥٩٨/٣ رقم ١٠٥ (٢٠٢٠) من حديث ابن عمر .

(٤) أخرجه "خ" في الأشربة ، باب الشرب بنفسين أو ثلاثة ٩٢/١٠ رقم ٥٦٣١ ، و"م" في الأشربة ، باب كراهية التنفس في نفس الإناء ... الخ ١٦٠٢/٣ رقم ١٢٢ ، ١٢٣ (٢٠٢٨) .

(٥) أخرجه "خ" في الأشربة ، باب النهي عن التنفس في الإناء ٩٢/١٠ رقم ٥٦٣٠ ، و"م" في الأشربة ، باب كراهية التنفس في نفس الإناء ... الخ ١٦٠٢/٣ رقم ١٣١ (٢٦٧) .

(ح ١٦٥٥) ودلَّ خبرٌ ثالث عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : " لا يتنفس أحدكم في الإناء إذا كان يشرب ، ولكن إذا أراد أن يتنفس فليؤخره عن فيه ، ثم ليتنفس " (١) .

على أن معنى شربه بثلاثة أنفاس غير معنى هنيه عن أن يتنفس في الإناء ، فرَّق حديث أبي هريرة بينهما .

٥٣٧٩م - ولا يجوز النفخ في الشراب :

(ح ١٦٥٦) لأن النبي ﷺ هُي عنه (٢) .

٥٣٨٠م - وإن نفخ نافخٌ في الشراب لم يحرم الشراب [٣٢٧/٢ ب] وكان النافخ في الشراب مسيئاً في فعله .

٥٣٨١م - ويكره الشرب من في السقاء .

(ح ١٦٥٧) لنهي النبي ﷺ عنه (٣) .

(ح ١٦٥٨) وفي حديث ابن أنيس (٤) أن النبي ﷺ شرب من في السقاء (٥)

(١) أخرجه "ج" في الأشربة ، باب التنفس في الإناء ١١٣٣/٢ رقم ٣٤٢٧ ، من حديثه ، وفي

الزوائد : إسناده حديث أبي هريرة صحيح ، رجاله ثقات .

(٢) أخرجه "د" في الأشربة ، باب في النفخ في الشراب ، والتنفس فيه ١١٤/٤ - ١١٥

رقم ٣٧٢٨ ، و"ج" في الأشربة ، باب النفخ في الشراب ١١٣٤/٢ رقم ٣٤٢٩ ، ٣٤٣٠ ،

و"ت" في الأشربة ، باب ما جاء في كراهية النفخ في الشراب ٣٥٣/٣ رقم ١٨٩٥ ، من

حديث ابن عباس ، وقال ، هذا حديث حسن .

(٣) أخرجه "خ" في الأشربة ، باب الشرب من فم السقاء ٩٠/١٠ رقم ٥٦٢٨ ، ٥٦٢٩ ، من

حديث أبي هريرة ، وابن عباس .

(٤) في الأصلين " حديث أنس " والصحيح ما أثبتته ، كما ورد في سنن الترمذي ، وفتح الباري .

(٥) وفي الدار " من في سقاء معلق " .

وهو معلق " (١) .

وقد قيل : إن النبي ﷺ إنما هي عن ذلك فهي تأديب لا تحريم (٢)

وعلى أن السقاء المعلق لا تكاد الدواب تصل إليه ، لأن في :

(ح ١٦٥٩) حديث أبي سعيد الخدري : " أن رجلا شرب من في السقاء ،

فانساب في بطنه حيان (٣) ، فنهى رسول الله ﷺ عن اختناث (٤)

الأسقية " (٥) .

(ح ١٦٦٠) وقد أمر النبي ﷺ بالتسمية عند إيكاء القرب ، قال : فأوكوا

قربكم ، واذكروا اسم الله " (٦) .

(١) أخرجه "ت" في الأشربة ، باب ما جاء في الرخصة في ذلك ٣/٣٥٥ رقم ١٨٩٨ ، من حديث

عبد الله بن أنيس ، وقال : هذا حديث ليس إسناده بصحيح ، و"د" في الأشربة ، باب في

اختناث الأسقية ٤/١١١ رقم ٣٧٢١ ، فذكره بغير هذا اللفظ ، وذكره المنذري ، وقال بعد

نقل كلام الترمذي : وأبو عيسى هذا ، هو عبد الله بن أنيس الأنصاري ، وهو غير عبد الله بن

أنس الجهني ، فرق بينهما علي بن المديني . مختصر سنن أبي داود ٥/٢٨٤ رقم ٣٥٧٥ ،

وأشار الحافظ ابن حجر إلى هذا الحديث قال : وفي الباب عن عبد الله بن أنس عند أبي داود ،

والترمذي . فتح الباري ١٠/٩٢ .

(٢) أنظر : معالم السنن ٤/٢٧٤ ، عارضة الأحوذى ٨/٨٢ ، فتح الباري ١٠/٨٩-٩٢ .

(٣) وفي الدار " حيات " .

(٤) اختناث الأسقية : أي أن يقلب رأسها حتى يشرب منها ، وأصل هذه الكلمة ، الخنث : معناه

التكسر والانطواء ، ومنه سمي الرجل المشبه بالنساء في طبعه وكلامه وحركاته : مخنثاً .

(٥) أخرجه "خ" في الأشربة ، باب اختناث الأسقية ١٠/٨٩ رقم ٥٦٢٥ ، ٥٦٢٦ ، و"م" في

الأشربة ، باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما ٣/١٦٠٠ رقم ١١٠-١١١ (٢٠٢٣) ،

وليس عندهما ذكر الشطر الأول من الحديث ، وقد أشار الحافظ ابن حجر أن ابن أبي شيبه

روى الحديث بتمامه في المسند . فتح الباري ١٠/٩٠ .

(٦) أخرجه "خ" في الأشربة ، باب تغطية الإناء ١٠/٨٨-٨٩ رقم ٥٦٢٣ ، ٥٦٢٤ ، و"م" في

الأشربة ، باب الأمر بتغطية الإناء وإيكاء السقاء... الخ ٣/١٥٩٥ رقم ٩٧ (٢٠١٢) ، من

حديث جابر ، وعندهما أطول مما هنا .

(ح ١٦٦١) وقال أبو حميد : وإنما أمر النبي ﷺ ^(١) بالأسقية إن تُروكى ليلاً ،
وبالأبواب أن تغلق ليلاً ^(٢) .

٢- باب الشرب قائماً

قال أبو بكر :

م ٥٣٨٢ - اختلف أهل العلم في الشرب قائماً .

فروينا عن عمر بن الخطاب وابن عمر ، وابن الزبير رضي الله
عنهم : أنهم شربوا قائماً .

وروي ذلك عن سعد بن أبي وقاص ^(٣) ، وعائشة ^(٤) ، وأبي هريرة
رضي الله عنهم أنهم قالوا : لا بأس به .

وهذا قول سالم بن عبد الله ، وطاؤوس ، وسعيد بن جبير ،
والنخعي ، وزاذان .

وبه قال أحمد بن حنبل ، وإسحاق ^(٥) .

وكان أنس بن مالك يكره ذلك ^(٦) ، وبه قال الحسن البصري .

(١) " بالتسمية عند .. إلى قوله : وإنما أمر النبي ﷺ " ساقط من الدار .

(٢) أخرجه "م" في الأشربة ، باب في شرب النبيذ وتخفيف الإناء ١٥٩٣/٣ رقم ٩٣ (٢٠١٠) ،
من حديث أبي حميد الساعدي ، في حديث طويل ، وفيه هذا اللفظ .

(٣) روى "عب" من طريق الزهري أن سعد بن أبي وقاص ، وعائشة كانا لا يريان بالشرب بأساً
وهما قائمان ٤٢٧/١٠ رقم ١٩٥٩١ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) مسائل أحمد لأبي داود / ٢٦٠ .

(٦) روى "عب" من طريق قتادة قال : سألت أنساً عن الشرب قائماً ، فكرهه ، قلت : فالأكل ؟
قال : هو أشد منه ٤٢٧/١٠ رقم ١٩٥٩٠ .

وقال الشعبي : إنما كره ذلك لأنه رديء .

قال أبو بكر : وقد روينا عن النبي ﷺ في هذا الباب حديثين .

(ح ١٦٦٢) أحدهما : " أن النبي ﷺ هُي أن يشرب الرجل وهو قائم " ^(١) .

(ح ١٦٦٣) والحديث الثاني : أنه قال : " لو يعلم الذي يشرب وهو قائم ما في بطنه لاستقاء " ^(٢) .

قال أبو بكر : وليس للحديث الأول علة ، وقد علل

الخبر الثاني ^(٣) .

(ح ١٦٦٤) وقد روينا عن النبي ﷺ " أنه شرب قائماً من زمزم " ^(٤) .

(ح ١٦٦٥) وقال ابن عمر : " كنا نشرب ونحن قيام ، ونأكل ونحن نمشي على

عهد رسول الله ﷺ " ^(٥) .

وقد قال بعض أهل العلم : إن النهي عن الشرب قائماً

(١) أخرجه "م" في الأشربة ، باب كراهية الشرب قائماً ١٦٠٠/٣ رقم ١١٢ ، ١١٣ (٢٠٢٤) ، من حديث أنس .

(٢) أخرجه "عب" ، باب الشرب قائماً ٤٢٧/١٠ رقم ١٩٥٨٨ ، وكذا "حم" ٢٨٣/٢ ، من حديث أبي هريرة ، وقد أشار إلى هذا الحديث الحافظ ابن حجر : وقال : أخرجه أحمد من وجه آخر ، وصححه ابن حبان . فتح الباري ٨٢/١٠ .

(٣) التعليل في كونه مرفوعاً أم موقوفاً على أبي هريرة ، وقد فصل القول فيه الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٨٢/١٠ - ٨٤ .

(٤) أخرجه "خ" في الأشربة ، باب الشرب قائماً ٨١/١٠ رقم ٥٦١٧ ، و"م" في الأشربة ، باب في الشرب من زمزم قائماً ١٦٠١/٣ - ١٦٩٠٢ رقم ١١٧ - ١٢٠ (٢٠٢٧) ، من حديث ابن عباس .

(٥) أخرجه "ت" في الأشربة ، باب ما جاء في النهي عن الشرب قائماً ٣٥٠/٣ رقم ١٨٨٧ ، و"مي" في الأشربة ، باب في الشرب قائماً ٤٥/٢ رقم ٢١٣١ ، ٢١٣٢ ، و"جه" في الأطعمة ، باب الأكل قائماً ١٠٩٨/٢ رقم ٣٣٠١ ، من حديث ابن عمر .

نُهي اختيار ، لأن الشرب جالساً أهذا^(١) وأمرأ من الشرب قائماً .
قال : ولو كان الشرب قائماً [٣٢٨/٢ / ألف] يوجب مأثماً ، ما شرب
النبي ﷺ قائماً^(٢) .

٣- باب الشرب في آنية الذهب والفضة

قال أبو بكر :

(ح ١٦٦٦) ثبت أن رسول الله ﷺ " نهى عن الشرب في آنية الذهب والفضة ،
وعن الحرير ، والديباج^(٣) ، وقال : هي لهم في الدنيا ، ولكم
في الآخرة " ^(٤) .

(ح ١٦٦٧) وقال : " إن الذي يشرب في إناء فضة إنما يجرجر في بطنه
نار جهنم " ^(٥) .

(١) وفي الدار " أهنا " .

(٢) وانظر في حكم الشرب قائماً وأقوال العلماء فيه : معالم السنن ٢٧٥/٤ ، فقد قال الخطابي
في النهي عن الشرب قائماً : هذا نهى تأديب وتزويه لأنه أحسن وأرفق بالشارب .

وانظر عارضة الأحوذى ٧٣/٨ ، وفتح الباري ٨٢/١٠-٨٣ ، وشرح النووي لصحيح
مسلم ١٩٥/١٣-١٩٦ ، ومشكل الآثار للطحاوي ١٨/٣ .

(٣) " الذهب والفضة ، وعن الحرير ، والديباج " ساقط من الدار .

(٤) أخرجه "خ" في الأشربة ، باب آنية الفضة ٩٦/١٠ رقم ٥٦٣٣ ، ورقم ٥٦٣٢ ، و"م" في
اللباس والزينة ، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة ... الخ ١٦٣٧/٣
رقم ٤ (٢٠٦٧) ، من حديث حذيفة في الشرب وغيره على الرجال والنساء ١٦٣٤/٣
رقم ١ (٢٠٦٥) ، من حديث أم سلمة .

(٥) أخرجه "خ" في الأشربة ، باب آنية الفضة ٩٦/١٠ رقم ٥٦٣٤ ، و"م" في اللباس والزينة ،
باب تحريم استعمال أواني الذهب والفضة في الأكل والشرب والاقتناء .

قال أبو بكر :

م ٥٣٨٣ - فالشرب في آنية الذهب والفضة محرم لنهي النبي ﷺ عن ذلك .
وقال أبو هريرة : الذين يشربون في آنية الفضة إنما يجرجرون في
بطونهم نار جهنم .
وقد روينا عن أنس أنه أتى بجام من فضة فيه خبيص ، فحوله على
رغيف ، ثم أكله ، وهذا قول سعيد بن جبير ، وميسرة ، وزاذان .
وقال شعبة : سألت معاوية بن قرة عن الشرب في قدح من فضة ،
فقال : لا بأس به .

قال أبو بكر : وهذا لا معنى له ، وأحسن ما يوضع عليه قوله ،
أنه لم يبلغه في النبي ﷺ عنه .
م ٥٣٨٤ - وقد اختلفوا في الآنية المفضضة .

فكان ابن عمر لا يشرب في قدح فيه حلقة من فضة ، ولا ضبة ^(١)
من فضة .

وكره ^(٢) الشرب في المفضض علي بن الحسين رضي الله عنهما ،
وعطاء بن أبي رباح ، وسالم بن عبد الله ، والمطلب بن عبد الله بن
حنطب .

وكره الحسن البصري ، ومحمد بن سيرين أن تضرب الأقداح
بذهب أو فضة .

(١) ضبة : والجمع ضبات ، مثل جنة وجنات . ما يشعب بها الإناء . وقد تكون من حديد

أو نحاس ، وضيبته بالثقليل : عملت له ضبة . المصباح .

(٢) " وكره الشرب... إلى قوله : والمطلب بن عبد الله بن حنطب " ساقط من الدار .

وقد روينا عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : نُهي أن نضبب الآنية أو نخلقها بالفضة ^(١) .

ورخصت طائفة في الشرب في [الإناء] ^(٢) المفضض ، ومن كان يشرب فيه سعيد بن جبير ، وميسرة ، وزاذان ، وطاووس .
وكان عروة بن الزبير لا يشرب إناء مضبب بفضة ، ويشرب من قدح فيه حلقة من ورق .

وقيل لأحمد بن حنبل : أيشرب في قدح مفضض ؟ ، قال : إذا لم يضع فمه على الفضة ، فهو مثل العلم في الثوب ^(٣) .
وقال إسحاق كما قال ، وقال : قد وضع عمر بن عبد العزيز فمه بين ضبتين ، وبه قال أبو ثور .

قال أبو بكر : ثبت أن رسول الله ﷺ نهى عن الشرب [٣٢٨/٢ ب] في آنية الذهب والفضة . والمفضض ليس إناء من فضة ولا ذهب ، وكذلك المضبب .

فالذي يحرم أن يشرب فيه ما نهى عنه رسول الله ﷺ .
وليس بحرام ما لم يقع عليه النهي ، ولو اتقى متق ما اتقاه ابن عمر كان حسنا ، ولا يعصي من شرب فيما لم ينه عنه .

٤ باب الأنبذة التي كانت تنبذ لرسول الله ﷺ

قال أبو بكر :

(١) روى له "عب" من طريق بنت أبي عمرو عنها ٦٩/١١ رقم ١٩٩٣٣ .

(٢) ما بين المعكوفين من الدار .

(٣) المغني ١٧٤/٩ .

(ح ١٦٦٨) في حديث جابر أن النبي ﷺ " كان ينبذ له في سقاء ^(١) ، فإن لم يوجد فتور ^(٢) من حجارة " ^(٣) .

(ح ١٦٦٩) وقالت عائشة رضي الله عنها : " كنا ننبذ لرسول الله ﷺ في سقاء يُوكى عليه ^(٤) أعلاه ، وله غزلاء ^(٥) ، ننبذه غدوة فيشربه عشياً ، وننبذه عشياً فيشربه غدوة " ^(٦) .

(ح ١٦٧٠) وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما " أن رسول الله ﷺ كان ينبذ له فيشربه من الغد ومن بعد الغد ، فإذا كان اليوم الثالث أهرق " ^(٧) .

قال أبو بكر :

م ٥٣٨٥ - أما ما ^(٨) في حديث عائشة رحمها الله ورضي عنها ، فالشراب في المدة التي ذكرناها يُشرب حلواً .

(١) السقاء : ظرف الماء من الجلد ، ويجمع على أسقية . النهاية ١٧٠/٢ .

(٢) التور : قدح كبير كالقدر ، يتخذ تارة من الحجارة وتارة من النحاس وغيره . النهاية ١٢٠/١ ،

شرح النووي لصحيح مسلم ١٦٦/٢ .

(٣) أخرجه "م" في الأشربة ، باب النهي عن الانتباز في المزفت والدباء... الخ ١٥٨٤/٣ ،

رقم ٦٢ (١٩٩٩) من حديثه .

(٤) " عليه " ساقط من الدار .

(٥) غزلاء : بفتح العين المهملة وإسكان الزاي وبالمد . وهو الثقب الذي يكون في أسفل المزادة

والقربة . شرح النووي ١٧٦/١٣ .

(٦) أخرجه "م" في الأشربة ، باب إباحة النبيذ الذي لم يشدد ولم يصر مسكراً ١٥٩٠/٣ رقم ٨٥

(٢٠٠٥) .

(٧) أخرجه "م" في الأشربة ، باب إباحة النبيذ الذي لم يشدد ولم يصر مسكراً ١٥٨٩/٣

رقم ٨١ ، ٨٢ (٢٠٠٤) .

(٨) وفي الدار " أما في حديث عائشة " .

وفي حديث ابن عباس يشربه من الغد ، ومن بعد الغد ، فإذا كان اليوم الثالث أهرق ، يعني إذا غلى ، وغير ^(١) جائز أن يظن أحد أن ذلك كان مسكراً ، لأنه حُرِّم المسكر ، وقوله : أهرق ، يعني ما غلى منه وحرم ، لأنه نُهيَ عن إضاعة المال .

٥- باب النهي عن الخليطين

(ح ١٦٧١) ثبت أن رسول الله ﷺ " نهى عن البسر والتمر أن يخلطا جميعاً ، وعن الزبيب والتمر أن يخلطا جميعاً " ^(٢) .

(ح ١٦٧٢) ونهى أن يجمع بين الرطب والبسر ^(٣) .

(ح ١٦٧٣) وفي حديث أبي قتادة أن رسول الله ﷺ قال : " لا تجمعوا بين الزبيب والتمر ولا بين الزهو ^(٤) والرطب ، وانتبذوا كل واحد منهما على حدة " ^(٥) .

م ٥٣٨٦- وقد اختلف أهل العلم فيما ذكرناه .

(١) " وغير جائز أن يظن أحد... إلى قوله : ونهى أن يجمع بين الرطب " ساقط من الدار .

(٢) أخرجه "م" في الأشربة ، باب كراهة انتباذ التمر والزبيب مخلوطين ١٥٧٤/٣ رقم ١٦-١٩ (١٩٨٦) ، من حديث جابر بن عبد الله .

(٣) أخرجه "خ" في الأشربة ، باب من رأى أن لا يخلط البسر والتمر إذا كان مسكراً... الخ ٦٧/١٠ رقم ٥٦٠١ ، من حديث جابر بن عبد الله ، و"م" في الأشربة ١٥٧٤/٣ رقم ١٧ (١٩٨٦) .

(٤) الزهو : يفتح الزاي وضما ، لغتان مشهورتان ، وهو البسر الملون الذي بدا يترطب فيه حمرة أو صفرة قبل أن يترطب ، وزهت النخل ترهوه زهواً . شرح النووي ٥٦/١٣ ، وفتح الباري ٣٨/١٠ .

(٥) أخرجه "خ" في الأشربة ، باب من رأى أن لا يخلط... الخ ٦٧/١٠ رقم ٥٦٠٢ ، و"م" في الأشربة ١٩٧٥/٣ رقم ٢٤ (١٩٨٨) ، من حديثه .

فممن كان مذهبه أن يُنبذ كل واحد من ذلك على حدة أبو مسعود الأنصاري ، وأنس بن مالك ^(١) ، وبمثل معناه قال جابر بن عبد الله ^(٢) ، وأبو سعيد الخدري .

وهذا مذهب طاوس ، وعطاء . وبه قال مالك ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

وقد روينا [٣٢٩/٢ / ألف] عن ابن عباس قولاً ثانياً : أنه كان يكره البسر وحده ، وأن يجمع بينه وبين التمر ، ولا يرى بالتمر والزبيب بأساً .

ويقول : حلال إن اجتمعا أو تفرقا ^(٣) .

وكان الحسن يكره أن يجمع بين التمر والزبيب .

وفيه قول ثالث وهو : أن لا بأس أن يخلط نبيذ الزبيب ونبيذ التمر ، ثم يشربان جميعاً ، وإنما جاء الحديث في الكراهية أن ينبذا جميعاً ، ثم يُشربا ، فذلك لأن أحدهما يشد صاحبه . هذا قول الليث بن سعد .

وقال ابن وهب - الراوي عن الليث هذه الحكاية - : وخالفه مالك فقال : لا أرى أن يخلطاً جميعاً لا عند شربه ولا عند ابتذاله .

وقال سفيان الثوري في التمر والزبيب : لا بأس أن يجمعا إذا لم يسكر .

وذكر داود بن الزبرقان : أن أبا حنيفة سئل عن الخليطين

(١) روى له "عب" ٢١٢/٩ - ٢١٣ رقم ١٦٩٧٣ .

(٢) روى له "عب" من طريق عطاء عنه ٢١١/٩ رقم ١٦٩٦٦ .

(٣) روى له "ن" ٢٩١/٨ رقم ٥٥٥٨ .

خليط البسر والتمر ، والزبيب والتمر ، فقال : حدثني حماد عن [إبراهيم] ^(١) أنه كان لا يرى بأساً ^(٢) .

قال أبو بكر : وبأخبار رسول الله ﷺ أقول . ولا تجوز معارضة أخبار رسول الله ﷺ ، ويجب أن يسلم لما جاء عن النبي ﷺ . وقال بعض من يخالف الأخبار : إذا حلا منفردين فليس بالجمع بينهما بأس .

قال : ولو عارض هذا القائل معارض فقال له : إذا جاز نكاح المرأة ونكاح أختها منفردين فليس بالجمع بينهما بأس . فإن قال : حرم الله جل ذكره الجمع بين الأختين . قيل : وكذلك حرم النبي ﷺ [الجمع بين] ^(٣) البسر والتمر أن يخلطاً في حديث أبي قتادة أن رسول الله ﷺ قال : " انتبذوا كل واحد منهما على حدة " ^(٤) .

والجواب في الجمع بين العمة وبنت أخيها ، كالجواب في الجمع بين الأختين .

وقد بلغني عن الشافعي أنه سئل عن رجل شرب خليطين مُسكرًا ؟ فقال : هذا بمنزلة رجل أكل لحم خنزير ميت ، فهو حرام

(١) ما بين المعكوفين من الدار .

(٢) روى أبو يوسف في الآثار عن أبي حنيفة عن حماد بن إبراهيم أنه قال : إنما كان يكره أن يجمع بين التمر والزبيب في النبيذ كما يكره في شدة الزمان اللحم والسمن ، وأن يقرن الرجل بين التمرتين ، فأما اليوم فلا بأس به . الأثر / ٩٩٩ . ورواه محمد في الآثار ، انظر نصب الراية ٣٠١/٤ .

(٣) ما بين المعكوفين من الدار .

(٤) تقدم الحديث برقم ١٦٧٣ .

من جهتين : الخنزير حرام أكلة ، والميتة حرام أكلها . فلما اجتمع المعنيان في شيء واحد كان حراماً من جهتين .

٦- باب النهي عن الانتباز في الدباء ، والجر ، والتقيير ، والمزفت

قال أبو بكر :

(ح ١٦٧٤) ثبت أن رسول الله ﷺ " نهى عن الجر ، والدباء ، والتقيير ، والمزفت ، والحنتم أن ينتبذ فيه " (١) .

" فأما الدبار : [٣٢٩/٢ ب] فإن أهل الطائف كانوا يأخذون الدباء فيطرحون فيها عناقيد العنب ، ثم يدفنوها حتى تهدر ، ثم تموت .

وأما التقيير : فإن أهل اليمامة كانوا ينقرون أصل النخلة ، ثم يشدخون فيها الرطب والبسر ، ثم يدعوناه حتى يهدر ، ثم يموت .

وأما الحنتم : فجارار خضر كانت تحمل إليهم (٢) .

قال أبو عبيد : أما الحديث فحمر ، وأما في كلام العرب فخضر " (٣) .

(١) أخرجه "م" في الأشربة ، باب النهي عن الانتباز في المزفت والدباء ... الخ ٣/١٥٧٩-١٥٨٠ رقم ٣٩-٤٢ (١٧ ، ١٩٩٥) ، من حديث ابن عباس مفصلاً ، و"خ" في الأشربة ، باب ترخيص النبي ﷺ في الأوعية والظروف بعد النهي ١٠/٥٧ ، ٥٨ رقم ٥٥٩٤ ، ٥٥٩٥ ، فذكره مختصراً من حديث علي ، وعائشة .

(٢) راجع مسند أبي داود الطيالسي / ١٢٠ ، و"بق" ٨/٣١٠ ، ومعالم السنن ٤/٢٦٨ .

(٣) قاله أبو عبيد في غريب الحديث ٢/١٨١-١٨٢ .

م ٥٣٨٧ - وقد اختلف أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم في نبذ الأواني اللواتي ذكرناها .

فكان ابن عمر ينهى عن نبذ الجرّ والدباء ^(١) .

وقال ابن عباس : لا تشربه وإن كان أحلى من العسل ^(٢) .

وهى أبو هريرة عن نبذ الجر ، وروي معنى ذلك عن علي رضي الله عنه ^(٣) ، وأنس بن مالك .

وكره مالك بن أنس أن ينبذ الرجل في المزفت والدباء ، أو يطبخ فيه .

وقال أحمد بن حنبل ، وقد سئل : ما يكره من الظروف ؟ فقال : الذي نهي عنها الدباء ، والحنتم . والنقير . وأحب إلي أن تتقى الأوعية كلها ، وبه قال إسحاق .

وفيه قول ثان وهو : أن إباحة شرب نبذ الجر رويت الرخصة فيه عن ابن مسعود ، وقد كان يشرب نبذ الجر ^(٤) .

وروي عن علي بن أبي طالب أنه كان ينبذ له نبذ الجرّ أبيض .

ورويت الرخصة فيه عن قيس بن عباد ، ومعقل بن يسار .

قال أبو بكر : وقد قال بكل قول من هذين القولين ناس من التابعين ومن تبعهم ^(٥) .

والذي به نقول : إن الأخبار التي رويتها عن النبي ﷺ في نهيه عن الدباء ، والحنتم ، والنقير ، والمزفت : أخبار صحاح ثابتة الأسانيد .

(١) روى له "عب" ٢٠٢/٩ رقم ١٦٩٣٣ ، و"ن" ٣٠٣/٨ رقم ٥٦١٥ .

(٢) روى له "عب" ٢٠٨/٩ رقم ١٦٩٥٢ ، و"ن" ٣٢٢/٨ .

(٣) روى "عب" ٢٠٩/٩ رقم ١٦٩٥٩ .

(٤) "عب" ٢٠٨/٩ رقم ١٦٩٥٥ .

(٥) وفي الدار "ومن بعدهم" .

وقد كان النبي ﷺ هُي عن ذلك كما هُي عن زيارة القبور ، ثم أذن فيه وفي زيارة القبور ، وحرّم كل مسكر .

[وكل شراب] ^(١) لا يسكر كثيره ، فهو حلال في أي جرة وظرف كان ، إلا جلد ميتة ، أو إناء نجس .

وكل شراب أسكر كثيره فالقليل منه حرام ، في أي ظرف من هذه الظروف اتخذ ، كالعسل لا يبالى في أي ظرف جعل ، فهو حلال .

والمسكر محرم في أي إناء وسقاء كان ^(٢) .

(ح ١٦٧٥) وفي حديث بريدة أن النبي ﷺ قال : " إني كنت نهيتكم عن ثلاث ، وأنا آمركم بهن [٢/٣٣٠/ألف] ، نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإن في زيارتها تذكرة ، ونهيتكم عن الأشربة أن تشربوها إلا في ظروف

(١) ما بين المعكوفين من الدار .

(٢) قال الحافظ ابن حجر : الفرق بين الأسقية من الأذم وبين غيرها : أن الأسقية يتخللها الهواء من مسامها ، فلا يسرع إليها الفساد مثلما يسرع إلى غيرها من الجرار ونحوها مما هُي عن الانتباز فيه . وأيضاً فالسقاء إذا نبذ فيه ثم ربط أمنت مفسدة الإسكار بما يشرب منه ، لأنه متى تغير وصار مسكراً شق الجلد ، فلما لم يشقه فهو غير مسكر . بخلاف الأوعية لأنها قد تصير النبيذ فيها مسكراً ولا يعلم به .

وأما الرخصة في بعض الأوعية دون بعض فمن جهة المحافظة على صيانة المال ، لثبوت النهي عن إضاعته ، لأن التي هُي عنها يسرع التغير إلى ما يبذل فيها بخلاف ما أذن فيه ، فإنه لا يسرع إليه التغير .

ولكن حديث بريدة الظاهر في تعميم الإذن في الجميع يفيد (أن لا تشربوا المسكر) ، فكان الأمن حصل بالإشارة إلى ترك الشرب من الوعاء ابتداء حتى يختبر حاله هل تغير أو لا ، فإنه لا يتعين الاختبار بالشرب بل يقع بغير الشرب ، مثل أن يصير شديد الغليان أو يقذف بالزبد ونحو ذلك . ١هـ . فتح الباري ١٠/٦١ .

وانظر في ذلك : معالم السنن ٤/٢٦٨-٢٦٩ ، شرح النووي لصحيح مسلم ١/١٨٥-١٨٦ ، عمدة القاري ١٠/٩٤-٩٥ ، السنن الكبرى ٨/٣١٠ ، عارضة الأحوذى ٨/٦٠-٦٥ ، والتمهيد لابن عبد البر ٣/٢١٩-٢٢٨ .

الأدم ، فاشربوا في كل وعاء ، غير أن لا تشربوا مسكراً ، ونهيتكم
عن لحوم الأضاحي أن تأكلوها ^(١) بعد ثلاث ، فكلوها واستمتعوا بها
في أسفاركم " ^(٢) .

(ح ١٦٧٦) وقال عبد الله بن مغفل : ^(٣) " إني لآخذ بغصن من أغصان الشجرة
التي بايع النبي ﷺ الناس تحتها ، فبايعناه على أن لا نفر ، وشهدته حين
فهي عن نبذ الجر ، وشهدته حين أمر بشربه ، وقال : اجتنبوا
المسكر " ^(٤) .

٧- باب تحريم الخمر ^(٥)

قال أبو بكر : قال الله جل ثناؤه : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ
وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ
تَفْلَحُونَ ﴾ ^(٦) .

(ح ١٦٧٧) وثبت أن رسول الله ﷺ " حرم الخمر " ^(٧) .

(١) وفي الدار " أن تأكلوا منها " .

(٢) أخرجه "م" في الأضاحي ، باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم
الأضاحي ... الخ ٣/١٥٦٣-١٥٦٤ رقم ٣٧ (١٩٧٧) ، من حديثه .

(٣) في الأصلين " عبد الله بن مغفل " والصواب ما أثبتته ، كما في مسند أحمد .

(٤) أخرجه "حم" ٨٧/٤ ، ٥ ، ٥٤ .

(٥) وفي الدار " باب أبواب تحريم الخمر " .

(٦) سورة المائدة : ٩٠ .

(٧) فيه أحاديث كثيرة بألفاظ مختلفة ، ومنها الأحاديث الآتية .

(ح ١٦٧٨) وفي حديث ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال : إن الله لعن الخمر وعاصرها ، ومعتصرها ، وشاربها ، وساقيتها ، وحاملها ، والمحمولة إليه ، وبائعها ، ومشتريها وأكل ثمنها " (١) .

(ح ١٦٧٩) وقال : " من شرب الخمر في الدنيا ولم يتب منها ، حرمها في الآخرة [فلم يُسَقَّها] " (٢) .

٨- باب ما يتخذ منه الخمر وذكر تحريم ما أسكر من الأشربة كلها

قال أبو بكر :

(ح ١٦٨٠) في حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : " الخمر من هاتين الشجرتين : النخلة ، والعنبه " (٣) .

(ح ١٦٨١) وثبت (٤) أن رسول الله ﷺ قال : " كل مسكر خمر وكل مسكر حرام ، ومن شرب الخمر في الدنيا ، فمات وهو مدمنها ، لم يشربها في الآخرة " (٥) .

(١) أخرجه "د" في الأشربة ، باب العنب يعصر للخمر ٨١/٤-٨٢ رقم ٣٦٧٤ ، و"ج"ه

في الأشربة ، باب لعنت الخمر على عشرة أوجه ١١٢١/٢-١١٢٢ رقم ٣٣٨٠ .

(٢) أخرجه "خ" في الأشربة ، باب قول الله تعالى : إنما الخمر والميسر والأنصاب الآية ٣٠/١٠

رقم ٥٥٧٥ ، و"م" في الأشربة ، باب عقوبة من شرب الخمر ... الخ ١٥٨٨/٣ رقم ٧٨-٧٦

(٢٠٠٣) ، من حديث ابن عمر .

(٣) أخرجه "م" في الأشربة ، باب بيان أن جميع ما ينبذ مما يتخذ ... الخ ١٥٧٣/٣ رقم ١٥-١٣

(١٩٨٥) ، من حديث أبي هريرة .

(٤) " أن النبي ﷺ قال : إلى قوله : والعنبه ، وثبت " ساقط من الدار .

(٥) أخرجه "م" في الأشربة ، باب بيان أن كل مسكر خمر ، وأن كل خمر حرام ١٥٨٧/٣

رقم ٧٣ (٢٠٠٣) ، من حديث ابن عمر .

(ح ١٦٨٢) وروينا عن النبي ﷺ أنه قال : " أنماكم عن قليل ما أسكر كثيره " (١) .

(ح ١٦٨٣) وأنه قال : " ما أسكر الفرقُ منه ، فمْلءُ (٢) الكف منه حرامٌ " (٣) .
وقال ابن عمر : " كل مسكر خمر " (٤) ، وقال مرة : المسكر قليله وكثيره حرام (٥) .

م ٥٣٨٨- وعن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت : " كل مسكر حرام .

وهذا مذهب عطاء ، وطاووس ، ومجاهد ، وقتادة ، [٢/٣٣٠/ب]
وعمر بن عبد العزيز .

وقال الحسن البصري : قليل الخمر وكثيرها سواء .
وهذا قول مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وأبي عبيد ، وأبي ثور .
وقد ثبت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جلد رجلا وجد منه ربح شراب (٦) .

وهذا مذهب ابن مسعود .
وقد روينا هذا القول عن جماعة من الأوائل .

(١) أخرجه "ن" في الأشربة ٣٠١/٨ رقم ٥٦٠٨ ، و"قط" ٢٥١/٤ ، من حديث سعد .

(٢) وفي الدار " الفرقُ مثل الكف " .

(٣) أخرجه "د" في الأشربة ، باب النهي عن المسكر ٩١/٤ رقم ٣٦٨٧ ، و"ت" في الأشربة ، باب ما أسكر كثيره فقليله حرام ٣٤٣/٣-٣٤٤ رقم ١٨٧٣ ، وقال : هذا حديث حسن ، و"بق" ٢٩٦/٨ ، و"قط" ٢٥٤/٤ ، من حديث عائشة .

(٤) روى له "عب" من طريق نافع عنه قال : ٢٢١/٩ رقم ١٧٠٠٤ .

(٥) "عب" ٢٢١/٩ رقم ١٧٠٠٣ ، في حديث طويل .

(٦) روى له "عب" من طريق السائب بن يزيد عنه ٢٢٨/٩ رقم ١٧٠٢٩ .

قال أبو بكر : وجاء أهل الكوفة ^(١) بأخبار معلولة قد ذكرناها
مع عللها في كتاب الأوسط ^(٢) .

فإذا اختلف الناس في الشيء وجب رد ذلك إلى كتاب الله ،
وسنة رسوله ﷺ .

فوجدنا الله عز وجل قد حرم الخمر . فذلك على العموم ، وحرم
رسول الله ﷺ قليل ما أسكر كثيره .

فوجب تحريم جميع الأشربة التي تسكر ، لأنها داخلية في
جملة الخمر .

ألا ترى إلى :

(ح ١٦٨٤) قول النبي ﷺ : " كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام " ^(٣) .

(١) قال النسفي في كثر الدقائق - بعد أن ذكر ما يحرم من الأشربة - : والحلال من الأشربة
أربعة : الأول : نبيذ التمر والزبيب إن طبخ أدنى طبخة وإن اشتد ، إذا شرب ما لا يسكره بلا
هو وطرب . والثاني : الخليلان . والثالث : نبيذ العسل ، والتين ، والبر ، والشعير ، والذرة
طبخ أو لا . والرابع : المثلث العنبي الذي ذهب ثلثاه بالطبخ وبقي ثلثه من عصير العنب .
وقال الزيلعي في شرحه تبين الحقائق : هذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمد ،
ومالك ، والشافعي : كل ما أسكر كثيره فقليله حرام من أي نوع كان .
وقال الزيلعي : وهذا الاختلاف فيما إذا قصد به التقوي دون التلهي ، وإن قصد به التلهي
فهو حرام بالإجماع .

وقد سرد الزيلعي أدلة الطرفين ، ثم قال : والفتوى في زماننا بقول محمد . حتى يُحدَّ من
سكر من الأشربة المتخذة من الحبوب والعسل واللبن والتين . لأن الفساق يجتمعون على هذه
الأشربة في زماننا ويقصدون السكر واللهو بشرها . تبين الحقائق ٤٥/٦ - ٤٧ .

(٢) لم أحصل على كتاب الأشربة في كتاب الأوسط .

(٣) أخرجه "م" في الأشربة ، باب بيان أن كل مسكر خمر ، وأن كل خمر حرام ١٥٨٨/٣ رقم ٧٥
(٢٠٠٣) ، من حديث ابن عمر .

(ح ١٦٨٥) و : " ما أسكر كثيره فقليله حرام " (١) .

فلم يبق هذا الخبر مقالة لقائل ، ولا حجة لمحتج (٢) .

فأما ما احتج به من روى عن بعض التابعين أنه شرب
الشراب الذي يسكر كثيره : فللقوم ذنوب يستغفرون الله
منها ، وليس يخلو ذلك من أحد معنيين ، إما مخطئ أخطأ
في تأويل على حديث سمعة . أو رجل أتى ذنباً لعله أن يكثّر
الاستغفار منه (٣) .

والنبي ﷺ حجة الله على الأولين والآخرين من هذه الأمة .

٩- باب الطلاء

قال أبو بكر :

م ٥٣٨٩ - اختلف أهل العلم في الطلاء (٤) .

(١) أخرجه "د" في الأشربة ، باب النهي عن المسكر ٨٧/٤ رقم ٣٦٨١ ، و"ج" في
الأشربة ، باب ما أسكر كثيره فقليله حرام ١١٢٥/٢ رقم ٣٣٩٣ ، و"ت" في الأشربة ،
باب ما أسكر كثيره فقليله حرام ٣٤٣/٣ رقم ١٨٧٢ ، و"بق" ٢٩٦/٨ ، من حديث
جابر بن عبد الله .

(٢) انظر : معالم السنن ٢٦٦/٤ ، عارضة الأحوذى ٥٩-٥٥/٨ . شرح النووي لصحيح
مسلم ١٤٨/١٣ .

(٣) انظر في هذا : فتح الباري ٤٣/١٠-٤٤ .

(٤) الطلاء : هو كل ما خثر بالطبخ ، من الأشربة . وهو الرُّبُّ . وأصله القطران الخائر الذي
تطلى به الإبل . وسمي المطبوخ من الشراب طلاء على التشبيه حيث قال عمر رضي الله
عنه : ما أشبه هذا بطلاء الإبل . المغرب ١٨/٢ . النهاية ٤٤/٣ ، وفتح الباري ٦٣/١٠ .

فقال كثير من أصحاب رسول الله ﷺ ، وأكثر أهل العلم : إذا ذهب ثلثاه وبقي ثلثه فشربه مباح . هذا قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه ^(١) .

وبه قال علي بن أبي طالب ^(٢) ، وأبو عبيدة بن الجراح ^(٣) ، ومعاذ ابن جبل ^(٤) ، وأبو طلحة ^(٥) ، وأبو الدرداء ^(٦) ، وأنس بن مالك . وهو قول الحسن البصري ، وعكرمة ، والليث بن سعد ، وسفيان الثوري ، وأحمد بن حنبل .

وقال مالك : كنت أسمع إذا بقي له الثلث ^(٧) .

وهذا لا أعلمهم يختلفون في إباحة شربه ، لأنه لا يسكر كثيره . وفيه قول ثان : وهو قول من أباح أن يشرب على النصف ، روينا هذا القول عن البراء بن عازب ^(٨) ، وأنس بن مالك ، وأبي جحيفة ^(٩) ، وجريير .

(١) روى له "مط" في كتاب الأشربة ، باب جامع تحرير الخمر ٨٤٧/٢ رقم ١٤ ، و"ن" في الأشربة ٣٢٩/٨ رقم ٥٧١٥ ، و"عب" ٢٥٥/٩ رقم ١٧١٢١ ، وقال "خ" رأى عمر شرب الطلاء على الثلث ، باب الباذق ، ومن فهم عن كل سكر من الأشربة ٦٢/١٠ .

(٢) روى له "ن" ٣٢٩/٨ رقم ٥٧١٨ .

(٣) روى "عب" من طريق قتادة أن أبا طلحة ، وأبا عبيدة ، ومعاذ بن جبل كانوا يشربون الطلاء... الخ ٢٥٥/٩ رقم ١٧١٢٢ ، و"خ" تعليقا ٦٢/١٠ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) "عب" ٢٥٥/٩ رقم ١٧١٢٢ .

(٦) روى له "ن" ٣٢٩/٨ - ٣٣٠ رقم ٥٧٢٠ .

(٧) قاله في المدونة الكبرى ٤١١/٤ .

(٨) روى له "خ" تعليقا في الترجمة ٦٢/١٠ ، وقال الحافظ : وصله ابن أبي شيبة : فتح الباري ٦٤/١٠ .

(٩) المصدر السابق .

وبه قال شريح ، وعبيدة السلماني ، وقيس بن أبي حازم ، وابن الحنفية ، وسعيد بن جبير ، والنخعي .

وقال النعمان : ما طبخ [٣٣١/٢ ألف] من العصير ، فذهب ثلثاه فهو حلال .

وكان لا يرى بشرب النصف بأساً وبه قال يعقوب ، وابن الحسن ^(١) .

قال أبو بكر : والذي به نقول ظاهر قول رسول الله ﷺ :
(ح ١٦٨٦) " ما أسكر كثيره فقليله حرام " ^(٢) .

(ح ١٦٨٧) وقوله : " كل مسكر خمر وكل مسكر حرام " ^(٣) .

فإذا طبخ العصير وذهب منه الثلثان وبقي الثلث لم يسكر ، وهذا مباح من الأشربة بإجماعهم .

وكل ما أسكر كثيره من ذلك من الأشربة ، فهو حرام لظاهر قول رسول الله ﷺ .

وإذا كان الخمر عند من خالفنا لا يحل بالطبخ ، فمعلوم أن الطبخ لا يحل حراما ، والحلال من الأشربة ما لا يسكر كثيره ^(٤) .

(١) انظر المبسوط ١٤/٢٤ ، بدائع الصنائع ١١٥/٥ ، الدر المختار مع رد المحتار ٢٩٢/٥ ، الهداية ١١٢/٤ .

(٢) تقدم الحديث برقم ١٦٨٥ .

(٣) تقدم الحديث برقم ١٦٨٤ .

(٤) انظر في هذا : فتح الباري ١٠/٦٢-٦٤ ، عمدة القاري ٩٩/١٠ كتاب الأشربة ، باب الباذق .

١٠- باب اتخاذ الخمر خلاً

قال أبو بكر :

م ٥٣٩٠- اختلف أهل العلم في الخمر هل يجوز أن يعالج فيتخذ منه خلاً أو لا يجوز .

فقالت طائفة : لا يجوز ذلك . روينا هذا القول عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ^(١) ، وبه قال الزهري .

وكرهت طائفة أن يتخذ العصير للخل ، وقالت : لا يتخذ من العصير الخل ، ولكن يصب الخل على العصير حتى يغلبه فلا يصير خمرًا بخل . هذا مذهب أحمد بن حنبل ^(٢) ، وبنحوه قال ابن المبارك .

وفيه قول ثان وهو : الرخصة في أن يتخذ الخمر خلاً . هذا قول عطاء ^(٣) وعمرو بن دينار ^(٤) ، وبه قال الحارث العكلي .

وقال مالك : لا أحب لمسلم ورث خمرًا أن يحبسها يخللها ، ولكن إن فسدت الخمر حتى تصير خلاً ، لم أر بأكلها بأساً .

وقال الليث بن سعد : لا أحرمه .

وقال النعمان : لا بأس أن يتخذ الخمر خلاً ^(٥) .

م ٥٣٩١- وقد روينا عن جماعة من الأوائل أنهم اصطبغوا بخل الخمر ، وليس في شيء من أخبارهم أن ذلك كان خمرًا فاتخذ خلاً ، أو تحول الخمر خلاً

(١) روى له "عب" ٢٥٣/٩ رقم ١٧١١٠ .

(٢) مسائل الإمام أحمد / ٢٦٠ ، والمغني ١٧٢/٩ .

(٣) "عب" ٢٥٣/٩ رقم ١٧١١٣ ، الحجة للإمام محمد ١٠/٣ .

(٤) "عب" ٢٥٣/٩ رقم ١٧١١٣ .

(٥) المبسوط ٧/٢٤ ، كتاب الحجة لابن الحسن ٨/٣ .

من غير صنعة دخلت ذلك ، أو كان عصيراً فصب عليه من الخل ما يغلبه ولا يصير خمرًا ، ولكن جاءت الأخبار عنهم مبهمة ^(١) .
 روي هذا القول عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ^(٢) ، وأبي الدرداء ^(٣) ، وعائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ، وابن عمر .
 ورخص فيه ابن سيرين ^(٤) ، والحسن البصري ، [٣٣١/٢ ب]
 وسعيد بن جبير .

وقد احتج غير واحد من أصحابنا في هذا الباب
 بحديث رويناه :

(ح ١٦٨٨) عن أنس بن مالك " أن أبا طلحة سأل النبي ﷺ عن أيتام ورثوا خمرًا فجعله خلًا ؟ قال : لا ، فأهراقه " ^(٥) .

قال أبو بكر : وقد ثبتت الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه حرم الخمر وثن الخمر ، وأمر بصبها مع نهي عن إضاعة المال . فلو كان إلى اتخاذ الخمر خلا سبيل لأمر بذلك وأذن لأبي طلحة فيه ، لأن حيطة اليتيم تجب ، ويحرم تضييع ماله ، إذ في حفظ ماله الصلاح وفي إضاعة ماله المأثم . فلما أمر بصبها دل على أنها ليست بمال ، لأن من كان له مال فأتلفه كان مضيعاً لماله . ففي أمر النبي ﷺ بإهراقه الخمر ، أبين البيان على أنها ليس بمال يجوز الانتفاع به ^(٦) .

(١) انظر الأموال لأبي عبيد ١٠٤-١٠٥ .

(٢) "عب" ٢٥٢/٩ رقم ١٧١٠٨ ، ورقم ١٧١٠٧ ، والأموال ١٠٥ .

(٣) "عب" ٢٥٢/٩-٢٥٣ رقم ١٧١٠٩ .

(٤) روى له "عب" من طريق أبيوب عنه ٢٥٣/٩ رقم ١٧١١٤ .

(٥) أخرجه "م" في الأشربة ، باب تحريم تحليل الخمر ١٥٧٣/٣ رقم ١١ (١٩٨٣) ، فذكره مختصراً ، وعند "د" رقم ٣٦٧٥ ، في الأشربة ، بلفظ المؤلف .

(٦) انظر في هذا : مُشْكِلُ الْآثَارِ لِلطَّحَاوِيِّ ٣٠٢/٤ .

١١- باب شرب الفُقّاع^(١)

قال أبو بكر :

م ٥٣٩٢- قد ذكرنا فيما مضى أن الأشياء مباحة حتى توجد حجة في تحريم

شيء بعينه ، فيحرم ذلك الشيء .

والفقاع مباح من وجوه :

أحدها : أنا لا نعلم في تحريمه حجة .

والثاني : أن الاستكثار منه لا يسكر .

والثالث : أنه إن ترك فسد على ما قيل لي .

وقد كان أحمد ، وإسحاق يرخسان فيه^(٢) .



(١) الفُقّاع : كرمان ، هو شراب يصنع من الشعير . وسمي به لما يعلوه من الزبد ، وأهل

الشام يصنعونه من اللبّس ، وفي عامة البلاد لا يصنع إلا من الزبيب المدقوق . تاج

العروس ٤٥٥/٥ ، وعمدة القاري للعيني ٨٦/١٠ .

(٢) المغني ١٧١/٩ ، ومسائل أحمد ٢٥٩ .

٩٧ - كتاب قتال أهل البغي

قال أبو بكر : قال الله جل ثناؤه : ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين ﴾ (١) .

يقال : إن الآية نزلت في أمر كان بين قوم على عهد رسول الله ﷺ (٢) .

(ح ١٦٨٩) وروينا عن أنس بن مالك : " أن النبي ﷺ قيل له : لو أتيت عبد الله بن أبي (٣) ، فانطلق إليه وركب (٤) حماراً ، وانطلق المسلمون ، وهي أرض سبخة (٥) ، فلما أتاه النبي ﷺ قال : إليك عني فوالله لقد آذاني ريح حمارك (٦) ، فقال [٢/٣٣٢/الف] رجل من

(١) سورة الحجرات : ٩ .

(٢) انظر تفسير الطبري ٨١/٢٦ ، أحكام القرآن للجصاص ٤٩١/٣ ، وأحكام القرآن لابن العربي ١٧٠٤/٤ .

(٣) هو عبد الله بن أبي بن سلول الخزرجي ، المشهور بالنفاق .

(٤) وفي الدار " فانطلق راكباً حماراً " .

(٥) سبخة : بفتح السين وكسر الباء : أي ذات سبخ ، وهي الأرض التي لا تنبت ، وكانت تلك صفة الأرض التي مر بها النبي ﷺ إذ ذاك . وذكر ذلك للتوطئة لقول عبد الله بن أبي ، إذ تأذى بالغبار . فتح الباري ٢٩٨/٥ .

(٦) في حديث أسامة في الصحيحين : " فلما غشيت المجلس عَجَاجَة الدابة حَمَّرَ عبد الله بن أبي أنفه وقال : إليك عني ... " .

الأنصار : والله ، لعمار رسول الله ﷺ أطيب ريحاً منك . فغضب لعبد الله رجل من قومه ، فغضب لكل واحد منهما أصحابه . فكان بينهم ضرب بالجرید وبالأیدی والنعال . فبلغنا أنها نزلت فيهم ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ﴾ ^(١) .

قال أبو بكر :

م ٥٣٩٣- وإذا اعتزلت جماعة من الرعية إمام المسلمين ومنعوه حقاً من الحقوق ، ولم يعتلوا فيه بعلّة يجب على الإمام ^(٢) النظر فيه ، ودعاهم الإمام إلى الخروج مما يجب عليهم ، فلم يقبلوا قوله ، وامتنعوا من أداء ذلك إلى الإمام ، فحق على إمام المسلمين حربهم وجهادهم ، ليستخرج منهم الحق الذي وجب عليهم ، وحق على الرعية قتالهم مع إمامهم إذا استعان الإمام بهم .

كما فعل أبو بكر الصديق رضي الله عنه في قتال من منع الزكاة ، فإنه قال : لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال . وتأول :

(ح ١٦٩٠) قول النبي ﷺ " أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فمن قال : لا إله إلا الله عصم مني نفسه وماله إلا بحقه ، وحسابهم على الله " ^(٣) .

فرأى أن الزكاة من الحق الذي ذكره النبي ﷺ .

(١) أخرجه "خ" في الصلح ، باب ما جاء في الإصلاح بين الناس ٢٩٧/٥ رقم ٢٦٩١ ، و"م" في الجهاد والسير ، باب دعاء النبي ﷺ وصبره على أذى المنافقين ١٤٢٤/٣ رقم ١١٧ (١٧٩٩) من حديثه .

(٢) وفي الدار " الإسلام " .

(٣) تقدم الحديث راجع رقم ٧٩٨ .

ويقال : إن أبا بكر قاتل الذين منعوا الصدقة ، قاتل قوماً كفروا بعد إسلامهم ^(١) .

ولم يختلف الناس أن قتال الكفار يجب .

وقال الشافعي : " وأهل الردة بعد رسول الله ﷺ ضربان : ضرب منهم كفروا بعد إسلامهم ، مثل طليحة ^(٢) ، والعنسي ^(٣) ، ومسيلمة ^(٤) وأصحابهم .

ومنهم قوم تمسكوا بالإسلام ومنعوا الصدقات ^(٥) .

ولا نعلم أحداً في الوقت الذي رأى عمر مثل ما رأى أبو بكر الصديق رضي الله عنهم من أصحاب رسول الله ﷺ امتنع من قتالهم .

ولا أرى رأياً خلاف الذي رآه الصديق .

فهذا مع دلائل سنن رسول الله ﷺ كالإجماع من المهاجرين

(١) انظر : أحكام القرآن لابن العربي ١٧٠٩/٤ .

(٢) طليحة بن خويلد بن نوفل الأسدي . كان من أشجع العرب ، وكان يُعدُّ بألف فارس . قدم على النبي ﷺ في وفد أسد خزيمه سنة تسع وأسلموا ، فلما رجعوا ارتد طليحة وادعى النبوة .

(٣) الأسود العنسي ، واسمه عبهلة بن كعب بن غوث . متنبئ مشعوذ ، من أهل اليمن . كان بطاشاً جباراً . أسلم مع أهل اليمن . وارتد في أيام النبي ﷺ ، فكان أول مرتد في الإسلام ، وادعى النبوة . وأرى قومه أعاجيب استهواهم بها ، وتغلب على صنعاء ونجران ، ومعظم مدن اليمن .

(٤) مسيلمة الكذاب بن ثمامة بن كثير ، الحنفي ، الوائلي . أبو ثمامة . الكذاب المتنبئ . قدم وفد بني حنيفة على النبي ﷺ وكان مسيلمة معهم إلا أنه تخلف في الرحال . ولما عادوا ارتد وقال : أشركت مع محمد ﷺ في النبوة .

(٥) قاله في الأم ٢١٥/٤ ، كتاب قتال أهل البغي وأهل الردة .

والأنصار على أن الصديق قام في ذلك بحق وجب عليه القيام به .

وأما علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقد بلغه عن القوم الذين قاتلوا كلاما ، قبل أن يقتلوا عبد الله بن خباب ، فلم يقتلهم ، فلما قتلوا عبد الله بن خباب قال لهم : أفيدوني من ابن خباب ، قالوا : كلنا قتله . فحينئذ استحل قتالهم [٣٣٢/٢ ب] فقتلهم ^(١) .

(ح ١٦٩١) وقد ذكر عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي ﷺ ^(٢) أمر بقتلهم قال : سمعته يقول : " سيخرج أقوام في آخر الزمان أحداث الأسنان ، سفهاء الأحلام ، يقولون من خير قول البرية ، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ^(٣) ، فأينما لقيتهم فاقتلهم ^(٤) ، فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة ^(٥) .

(١) روى "عب" ١١٨/١-١١٩ رقم ١٨٥٧٨ ، وعنده أطول ، وأبو عبيد في الأموال / ١٧٥ ، وانظر في هذا : البداية والنهاية ٢٨٧-٢٨٨ ، والسنن الكبرى ١٨٤/٨-١٨٥ ، تاريخ الطبري ٦٠/٤-٦٢ حوادث سنة ٣٧ . وانظر فتح الباري ٢٩٧/١٢ .

(٢) وفي الدار " وقد ذكر عن علي أنه أمر بقتلهم " .

(٣) الرمية : بفتح الراء وكسر الميم وتشديد الباء : أي الصيد الذي ترميه فتقصده وينفذ فيها سهمك . النهاية ١٠٦/٢ ، فتح الباري ٢٨٨/١٢ .

والمعنى : أنهم يخرجون من الإسلام بغتة كخروج السهم إذا رماه رام قوي الساعد فأصاب ما رماه ، فنفذ منه بسرعة بحيث لا يعلق بالسهم ولا بشيء منه من المرمي شيء ، فإذا التمس الرامي سهمه وجده ولم يجد الذي رماه فينظر في السهم ليعرف هل أصاب أو أخطأ ، فإذا لم يره علق فيه شيء من الدم ولا غيره ظن أنه لم يصبه ، والغرض أنه أصابه . فتح الباري ٢٩٤/١٢ .

(٤) لفظ الصحيحين : فأينما لقيتموهم فاقتلوهم .

(٥) أخرجه "خ" في استتابة المرتدين ، باب قتل الخوارج والملحدتين بعد إقامة الحجة عليهم ٢٨٣/١٢ رقم ٦٩٣٠ ، و"م" في الزكاة ، باب التحريض على قتل الخوارج ٧٤٦/٢-٧٤٧ رقم ١٥٤ (١٠٦٦) ، من حديثه .

م ٥٣٩٤ - واختلفوا في قتل المُدْبِر منهم ، والأسير ، أو الجريح .
فكان الشافعي يقول : لا يقتل منهم مُدْبِرٌ أبداً ، ولا أسير ،
ولا جريح بحال .

قال أبو بكر : ومن حجة من قال بهذا القول قول علي رضي الله
عنه يوم الجمل : لا يُدْفَقُ ^(١) على جريح ، ولا يهتك ستر ، ولا يفتح
باب ، ومن أغلق باباً ، أو بابه ، فهو آمن ، ولا يتبع مدبر ^(٢) .
وروي نحو ^(٣) ذلك عن عمار بن ياسر ^(٤) .

وقال أصحاب الرأي في الخوارج : إذا هزموا ولهم فئة يلجؤون
إليها فينبغي لأهل الجماعة أن يقتلوا مدبرهم ، وأن يُجيزوا ^(٥) على
جريحهم ، وأن يقتلوا من أسر منهم .

فإن انهزم الخوارج ولم يكن لهم فئة يلجؤون إليها لم يقتل مدبرهم ،
ولم يجيزوا على جريحهم ، ولم يقتلوا أسيرهم ، ولكن يعاقبون ويضربون
من أخذ منهم ضرباً وجيعاً ، ويحبسون حتى يقلعوا عما هم عليه
ويحدثوا توبة ^(٦) .

(١) دُفِقَ على الجريح بالدال أو الذال لغتان : أجهز عليه وتم قتله . تهذيب اللغة ٧٣/١٤ ،
الفائق ٤٠٣/١ ، النهاية ٤٦/٢ .

(٢) روى له "عب" ١٢٣/١٠ رقم ١٨٥٩٠ ، و"بق" ١٨١/٨ ، وابن حزم في
المحلى ١٠٠/١١ - ١٠١ .

(٣) "نحو" ساقط من الدار .

(٤) روى "عب" ١٢٤/١٠ رقم ١٨٥٩١ ، و"بق" ١٨١/٨ .

(٥) يقال : أجهزت على الجريح إجهازاً : إذ أسرعت قتله وتمت عليه . وفي لغة : أجزت على
الجريح إجازة ، بمعنى أجهزت .

انظر : تهذيب اللغة ٣٤/٦ ، القاموس ١٦٩/٢ ، الصحاح ٨٦٧/٢ ، اللسان ٣٢٥/٥ ،

٣٢٧ ، النهاية ١٨٧/١ ، ١٩١ ، مشارق الأنوار ١٦٤/١ .

(٦) المبسوط ١٢٦/١٠ ، أحكام القرآن للجصاص ٤٩٥/٣ .

وقال الأوزاعي بعد أن ذكر قول أبي حنيفة : وما تحل هذه السيرة في الفئة إذا افرقت الأمة ، ولا في الطائفتين اللتين نزل فيهما وفي أشباههما القرآن ، ولا في الخوارج إذا هزمهم المسلمون قتل أسيرهم والإجازة على جريحهم .

قال أبو بكر : وقد روينا عن ابن عباس رضي الله عنه قولاً يوافق قول الأوزاعي ، والنعمان .

ورويانا عن ابن عباس أنه سئل عن أناس من الخوارج : " قالوا فهزمناهم أنقتلهم ؟ قال : اقتلهم ما كانت لهم فئة يرجعون إليها .

فإن لم يكن لهم فئة فلا تقتلوا مدبراً ولا مقبلاً " .
وقد روينا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه ودى قوماً من بيت مال المسلمين قتلوا مدبرين .

١- باب ما أصاب أهل التأويل من الخوارج وغيرهم من مال أو دم على وجه التأويل ، أو أصاب أهل العدل منهم

قال أبو بكر :

٥٣٩٥م - واختلفوا فيما يصيبه كل فريق من أهل العدل والخوارج [٣٣٣/٢ ألف] بعضهم من بعض ، من دم أو مال على وجه التأويل .

فقالت طائفة : إذا التقت الفتتان فما كان بينهما من دم ، أو جراحة فهو هدر ، ألا تسمع إلى قوله الله عز وجل : ﴿ وإن

طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى
فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل
وأقسطوا إن الله يحب المقسطين ﴿١﴾ .

روينا هذا القول عن سعيد بن المسيب ^(٢) .

وقال ابن القاسم : بلغني عن مالك أنه قال : الدماء موضوعة
عنهم ، وأما الأموال فرأيي إن وجدوا شيئاً بعينه أخذوه ،
قال : ولم يُتبعوا بشيء مما استهلكوه ، لأنهم إنما استهلكوه
على التأويل ^(٣) .

وقال الشافعي ^(٤) : " وما أصابوا في هذه الحال - يعني أهل
البغي - على وجهين :

أحدهما : ما أصابوا من دم ، أو مال ، أو فرج على التأويل ، ثم
ظهر عليهم بعد ذلك ، لم يقم عليهم منه شيء ، إلا أن يوجد مال
رجل بعينه فيؤخذ .

والوجه الثاني : " ما أصابوا على غير وجه التأويل من حد لله
أو للناس ، ثم ظهر عليهم رأيت أن يُقام عليهم كما يقام على

(١) سورة الحجرات : ٩ .

(٢) روى "عبد" من طريق عمرو بن سليم عنه قال : ١٢٢/١ رقم ١٨٥٨٧ ، وابن

حزم ١٠٥/١١ .

(٣) المدونة ٤٠٧/١ .

(٤) في الأصل " الشعبي " والتصويب من الدار .

غيرهم ممن هرب من حدّ ، أو أصابه وهو في بلاد لا والي لها ، ثم جاءها وال " (١) .

وقال أصحاب الرأي : نخو مما قال الشافعي في الدم والمال ، وكذلك لا يؤخذ للخوارج ما أصاب أهل الجماعة منهم من دم أو مال إلا أن يوجد مال بعينه فيرد عليهم (٢) .

وقال الأوزاعي : إن كانت الفتان اللتان إحداهما باغية والأخرى عادلة في سواد العامة ، فإمام الجماعة المصلح (٣) بينهما ، يأخذ من الباغية على الأخرى ما أصابت منها بالقصاص في القتل والجراحة كما [كان] (٤) أمرتُك الطائفتين اللتين نزل فيهما القرآن إلى رسول الله ﷺ وإلى الولاة (٥) .

٢- باب اختلاف أهل العلم في أموال أهل البغي

قال أبو بكر :

م ٥٣٩٦ - اختلف أهل العلم في أموال أهل البغي إذا وجدها الإمام بعينه في أيدي ناس من المسلمين (٦) .

(١) قاله في الأم ٢١٨/٤ ، باب الحال التي لا يحل فيها دماء أهل البغي ، من كتاب قتال أهل البغي

(٢) المبسوط ١٢٧/١٠ - ١٢٨ .

(٣) وفي الدار وأقام الجماعة المصلح " .

(٤) الزيادة من الخلى .

(٥) كذا حكاه ابن حزم في المحلى ١٠٥/١١ .

(٦) وفي الدار " في أيدي المسلمين " .

فقال طائفة : ما كان من مال بعينه ^(١) فَرَدُّهُ على أصحابه
[٢/٣٣٣/ب] يجب ، لأنه مال مسلم . هذا قول الشافعي .

قال أبو بكر : ومن الحجة لهذا القول " أن علياً رضي
الله عنه عرف رثة ^(٢) أهل النهر ^(٣) ، فقال : من عرف شيئاً فليأخذه ،
قال : فبقيت قدر قريباً من شهرين ثم جاء رجل فأخذها ، أو قال : ثم
جاء صاحبها فأخذها " ^(٤) .

قال أبو بكر : وفيه قول ثان : وهو أن أموالهم تغنم - يعني
الخوارج - هذا قول طائفة من أهل الحديث ^(٥) ، ولا أعلم أحداً
وافقهم على هذه المقالة .

واحتج قائله بأخبار روينها عن النبي ﷺ في أمر الخوارج ^(٦) .
(ح ١٦٩٢) منها قوله ﷺ : " لا يجاوز إيمانهم حناجرهم " ^(٧) .

(١) وفي الدار " ما كان من مال بعينه فإنه دم فرده على أصحابه " .

(٢) في هامش المخطوطة الرثة : اسقاط البيت من الخقان ، والرث : الخلق من كل شيء وهو يرث
رثاثة ورثوثة .

وفي النهاية : الرثة بوزن الهرة : متاع البيت الدون ٦٥/٢ وانظر الفائق ٤٥٨/١ .

(٣) وفي الدار " أن علياً سئل عن ورثة أهل النهر " .

(٤) روى له "عب" ١٢٢/١٠ رقم ١٨٥٨٨ ، و"بق" ١٨٣/٨ .

وروى البيهقي عن عرفة عن أبيه قال : " لما قتل علي رضي الله عنه أهل النهر ، جال
في عسكرهم ، فمن كان يعرف شيئاً أخذه حتى بقيت قدر ثم رأيتها أخذت بعد " .
أهـ . السنن الكبرى ١٨٢/٨ .

(٥) ومن قال بهذا الحسن بن حي . كما في الخلى ١٠٢/١١ .

(٦) وفي الدار " في الخوارج " .

(٧) تقدم الحديث برقم ١٦٩١ .

(ح ١٦٩٣) وقوله ﷺ : " يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية لا يرجعون إليه " ^(١) .

(ح ١٦٩٤) وبقوله ﷺ : " لئن أنا أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد وإرم " ^(٢) .

(ح ١٦٩٥) واحتج بما في خبر أبي ذر : " هم شر الخلق والخليقة " ^(٣) ؛
قال : فلا يجوز أن يقول قائل : هم من خير البرية ، وإنما
قال الله عز وجل : ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم
خير البرية ﴾ ^(٤) ، وقال قال النبي ﷺ لهم : " هم شر الخلق ،
والخليقة " ^(٥) .

واحتج بأشياء فرق بها بين قتال أهل البغي ، وبين قتال الخوارج .

٣- باب الفئتين تلتقيان ^(٦) فيقتل بينهما قتيل والقاتل وارثه

قال أبو بكر :

- (١) أخرجه "خ" في استتابة المرتدين ، باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحَدِّ عليهم ٢٨٣/١٢
رقم ٦٩٣١ ، ورقم ٦٩٣٢ ، و"م" في الزكاة ، باب ذكر الخوارج وصفاتهم ٧٤٥-٧٤١/٢
رقم ١٤٣-١٥٠ (١٠٦٤-١٠٦٥) من حديث أبي سعيد الخدري ، في حديث طويل .
(٢) أخرجه "م" في الزكاة ٧٤٣-٧٤١/٢ رقم ١٤٦-١٤٣ (١٠٦٤) ، من حديث أبي سعيد ،
في حديث طويل ، ومن آخر رقم الحديث ١٤٣ " قتل عاد ، وفي الباقي قتل ثمود " .
(٣) أخرجه "م" في الزكاة ، باب الخوارج شر الخلق والخليقة ٧٥٠/٢ رقم ١٥٨ (١٠٦٧) ، من
حديثه ، في حديث طويل وفي آخره هذا اللفظ .

(٤) سورة البينة : ٧ .

(٥) في الأصل " شر الخلق ، والخليقة " من الدار .

(٦) وفي الدار " ذكر الطائفتين تقتتلان " .

م ٥٣٩٧- واختلفوا في الرجلين يلتقيان من الفئتين فيقتل أحدهما الآخر ، وهو وارثه .

فقالت طائفة : لا يرثه ، كذلك قال الأوزاعي .

وبه قال الشافعي ، قال : يرثهما ورثتهما غير القاتلين .

وفيه قول ثان : وهو أنه يرثه لأنه قتله على تأويل هذا قول النعمان ^(١) .

وفيه قول ثالث : وهو أن الخارج إذا قتل أخاه من أهل الجماعة لم يرثه ، وإذا قتل الذي من أهل الجماعة أخاه وهو مع الخوارج ورثه .

حكى هذا القول عن يعقوب ^(٢) ، وزُفِرَ ^(٣) .

وقال قائل : لا يحل لمن كان من أهل العدل قتل أبيه أو أخيه ، أو ذي رحم من أهل البغي بالقصد منه إليه . فإن تعمد ضربه ليصيره ^(٤) غير ممتنع من الوصول إلى أخذ الحق منه : لم أره بذلك حرجاً ، وكرهت له ذلك .

فإذا ضربه على هذا الوجه فمات من ذلك الضرب فله منه الميراث ، كالإمام يأمر رجلاً بإقامة حد وجب على أبيه أو وارثه ، فيفعل فيموت من ضربه [٢/ ٣٣٤/ ألف] إياه الحد ، فيكون له منه الميراث .

(١) المبسوط ١٠/ ١٣١-١٣٢ ، وفيه : وهذا سواء أكان القاتل من أهل العدل والمقتول من البغي أو العكس .

(٢) المبسوط ١٠/ ١٣٢ .

(٣) " وزفر " ساقط من الدار .

(٤) في الخلى " ليصير بذلك غير ممتنع ١١/ ١٠٨-١٠٩ .

وإن تعمد قَتْلَه فلا ميراث له ، لأنه تعمد إلى قتله : ولا ميراث
لقاتل العمد ، لأنهم مجمعون عليه .

وإن كان الضارب من أهل البغي الضرب الذي أبجنا للعدلي أن
يضر به الباغي ، فقتل الرجل من أهل الجماعة ، فمات المضروب
لم يرثه لأنه قاتل ظلماً^(١) .

قال أبو بكر : هذا القول أحسنهما وأشبههما بالنظر .

٤- باب الصلاة على من قتل من الفريقين في المعركة

قال أبو بكر :

م ٥٣٩٨ - واختلفوا في الصلاة على من قتل من الفريقين في المعركة .
فكان الشافعي يقول : " أهل البغي إذا قتلوا في المعركة ، فإنهم

يغسلون ويصلى عليهم ، ويصنع بهم ما يصنع بالموتى .

وإذا قتل أهل البغي أهل العدل^(٢) في المعركة ففيها قولان :

أحدهما أن يدفنوا بكلومهم ودمائهم ، ولا يصلى عليهم .

والقول الثاني : أن يصلى عليهم^(٣) .

وفي قول الأوزاعي : يصلى على قتلى الطائفتين جميعاً .

وفيه قول ثان ، وهو قول أصحاب الرأي : إن قتل أهل الجماعة

بعض الخوارج وللخوارج فئة ، لم يصل على قتلى الخوارج ، فإذا

(١) راجع الخلى ١١/١٠٨-١٠٩

(٢) في الأم " وإذا قتل أهل العدل أهل البغي في المعركة " ... وهذا خطأ يظهر من السياق .

(٣) قاله في الأم ٤/٢٢٢ ، باب حكم أهل البغي في الأموال وغيرها من كتاب أهل البغي .

انقطعت الحربُ ولم يكن للخوارج فئة ، فلا بأس أن يغسل أهل الجماعة من قتل من ^(١) ذوي قرابته من الخوارج ويكفنه ويصلى عليه ، ويدفنه .

ومن قتل من أهل الجماعة فهو بمنزلة الشهيد ، لا يغسل ، ويدفن في ثيابه ، ويصلى عليه ويدفن ^(٢) .

قال أبو بكر : يصلى على الفريقين ، لأن النبي ﷺ عمّ بالأمر بالصلاة الناس كلهم ، واستثنى بسنته الشهداء الذين قتلهم المشركون .

م ٥٣٩٩ - قال مالك في القدرية ، والإباضية : لا يصلى على موتاهم ولا تتبع جنازهم ولا يعاد مريضهم ^(٣) .

وقال مالك في الإباضية ، والحرورية ، وأهل الأهواء كلهم : " أرى أن يستأبوا فإن تابوا ، وإلا قتلوا " ^(٤) .

٥- باب أقضية الخوارج

قال أبو بكر :

م ٥٤٠٠ - واختلفوا ^(٥) في أقضية قاضي الخوارج إذا ظهر أهل العدل عليهم .

(١) وفي الدار " من قتل ذوي قرابته " .

(٢) المبسوط ١٠/١٣١ .

(٣) المدونة ١/٤٠٨ .

(٤) المدونة ١/٤٠٧ .

(٥) " واختلفوا " ساقط من الدار .

فكان الشافعي يقول : " إذا ظهر أهل [٢/٣٣٤ ب] البغي على بلد من بلدان المسلمين ، فأقام إمامهم على أحد حداً لله أو للناس ، فأصاب في إقامته ، أو أخذ صدقات المسلمين ، ثم ظهر أهل العدل عليهم لم يعودوا على من حده إمام أهل البغي بحد ، ولا ^(١) على من أخذوا صدقته بصدقة . وكذلك ما أخذوا من خراج الأرض وجزية الرقاب ، لم يعد على من أخذوه منه " ^(٢) .

وقالت طائفة : لو أن قاضياً للخوارج قضى بين رجلين بقضية وهو في عسكر الخوارج ، ثم اختصموا في ذلك إلى قاضي أهل الجماعة ، لم يجز ذلك .

وإن كتب قاضي الخوارج كتاباً إلى قاضي أهل الجماعة في حق لرجل قد قامت به بينة عنده من الخوارج أو من غيرهم فلا ينبغي لقاضي أهل الجماعة أن ينفذ كتابه ، ولا يقبله ^(٣) ، هذا قول أصحاب الرأي ^(٤) .

٦- باب الاستعانة بأهل الذمة وبأهل الحرب على أهل البغي

قال أبو بكر :

م ٥٤٠١ - واختلفوا في الاستعانة بأهل الذمة على أهل البغي .

(١) وفي الدار " وعلى من أخذوا " .

(٢) قاله في الأم ٢٢٠/٤ ، باب حكم أهل البغي في الأموال وغيرها .

(٣) " ولا يقبله " ساقط من الدار .

(٤) المسوط ١٣٠/١٠ .

فكان الشافعي يقول : " لا يجوز لأهل العدل أن يستعينوا على أهل البغي بأحد من المشركين ، ذمي ولا حربي ، ولا أحب أن أقاتلهم - يعني أهل البغي - أيضاً بأحد يستحل قتلهم مدبرين ، وجرحى ، وأسرى من المسلمين " (١) .

وفيه قول ثان وهو : أن لا بأس أن يستعينوا عليهم بأناس من أهل الذمة ، وكذلك يستعينوا عليهم بأناس من أهل الحرب قد دخلوا دار الإسلام بأمان ، وكذلك يستعينوا عليهم بصنف من الخوارج مخالفين للذين خرجوا ، إذا كان أهل العدل هم الظاهرين على الذين يستعينون بهم على الخوارج . هذا قول أصحاب الرأي (٢) .

٧- باب الرجال من أهل العدل يكونون في عسكر أهل البغي ، والرجال من أهل البغي يكونون في عسكر أهل العدل

قال أبو بكر :

م ٥٤٠٢ - كان الشافعي يقول : " لو أن رجلاً من أهل العدل قتل رجلاً من أهل العدل (٣) في شغل الحرب وعسكر أهل العدل . فقال : أخطأت به (٤) "

(١) قاله في الأم ٢١٩/٤ ، باب الحال التي لا تحل فيها دماء أهل البغي .

(٢) الميسوط ١٠/١٣٣-١٣٤ ، وفيه أما إذا كان حكم أهل الشرك هو الظاهر فلا يحل لأهل العدل أن يستعينوا بهم على البغاة المسلمين .

(٣) " قتل رجلاً من أهل العدل " ساقط من الدار .

(٤) " به " ساقط من الدار .

ظننته من أهل البغي . استحلف وضمن ديته . ولو قال : عمدته .
أقيد منه ، [٢/٣٣٥/ألف] .

وكذلك إذا صار من أهل العدل بعض أهل البغي تائباً ، مجاهداً
أهل البغي ، أو تاركاً للحرب وإن لم يجاهد أهل البغي ، فقتله بعض
أهل العدل ، وقال : قد عرفته بالبغي وكنت أراه إنما صار إلينا لينال
من بعضنا غرة فقتلته ، أحلف على ذلك وضمن ديته . وإن لم يدع
هذه الشبهة ، أقيد منه لأنه إذا صار إلى أهل العدل ، فحكمه
حكمهم " (١) .

وفيه قول ثان : في القوم من أهل الجماعة اقتتلوا هم
والخوارج ، وفي عسكر الخوارج قوم من أهل الجماعة ، فقتل
بعض أهل الجماعة بعض الذين في عسكر أهل البغي من أهل
الجماعة ، لم يكن في ذلك دية ولا كفارة ، كان المقتول دخل إليهم
بأمان أو بغير أمان .

وكذلك إن غصب بعضهم مال بعض أو جرح ، كان ذلك كله
ساقطاً لا يتبع بعضهم بعضاً به إذا غلب أهل الجماعة عليهم . هذا
قول أصحاب الرأي (٢) .

٨- مسائل من كتاب (٣) قتال أهل البغي

قال أبو بكر :

(١) قاله في الأم ٢١٩/٤ - ٢٢٠ ، باب الحال التي لا تحل فيها دماء أهل البغي .

(٢) المبسوط ١٣٢/١٠ - ١٣٣ .

(٣) وفي الدار " من باب قتال " .

م ٥٤٠٣ - وإذا قتلت المرأة والعبد مع أهل البغي ، والغلام المراهق ، فهو مثل رجالهم يقاتلون مقبلين ، ويتركون مدبرين " في قول الشافعي ^(١) ، أبي ثور .

وقال النعمان في النساء يقاتلن كما قال الشافعي ^(٢) .

قال أبو بكر :

م ٥٤٠٤ - وكل من نحفظ عنه من أهل العلم يرى للإمام إذا سألته أهل البغي النظرة لينظر في أمرهم ، ورجا رجوعهم عما هم عليه إلى رأي أهل العدل : أن ينظرهم ^(٣) .

قال أبو بكر :

م ٥٤٠٥ - وإذا تحصن الخوارج ، واحتاج الإمام إلى رميهم باجانيق ، والعراصات ^(٤) ، فعل الإمام بهم ذلك كله ما كان لهم عسكر ، وما لم يهزموا في قول النعمان ^(٥) .

وقال الشافعي فيما ذكره النعمان : قد قيل ذلك . قال : " وأحب إلي أن يتوقى ذلك فيهم ما لم يكن بالإمام ضرورة إليه .

والضرورة إليه : أن يكون بإزاء قوم متحصناً ، فيفزوه ، أو يحرقوه ، أو يرموه بمجانيق أو عراصات ، أو يحيطوا به ، فيخاف الاصطلام على من معه .

(١) قاله في الأم ٢١٩/٤ .

(٢) المبسوط ١٣٠/١٠ .

(٣) كتاب الإجماع ١٧٩/ رقم ٨٢٠ .

(٤) وفي الدار " والدعادات " .

(٥) انظر البدائع ١٤١/٧ .

فإذا كان هذا أو بعضه رجوت أن يسعه رميهم بالمجانيق والنار ،
دفعاً عن نفسه ، أو معاقبة بمثل ما فعل به " (١) .

قال أبو بكر :

م ٥٤٠٦ - وأمان (٢) العبد المسلم جائز لأهل البغي وأهل الحرب ، وكذلك
المرأة المسلمة ، في قول الشافعي .

وفي قول النعمان : إذا كان العبد يقاتل جاز أمانه ، وإن لم يقاتل لم
يَجْزُ أمانه (٣) .

قال أبو بكر : أمان العبد جائز ، قاتل أو لم يقاتل على ظاهر :

(ح ١٦٩٦) قول النبي ﷺ : " ويسعى بدمتهم أدناهم " (٤) .

وقد ذكرت هذه المسألة في كتاب الجهاد .

م ٥٤٠٧ - وقال الشافعي : " إذا غزا أهل البغي المشركين ، مع أهل العدل ،
والتقوا في بلادهم فاجتمعوا ، ثم قاتلوا معاً : فإن كان لكل واحد من
الطائفتين إمام ، فأهل البغي كأهل العدل ، جماعتهم كجماعتهم ،
وواحدهم كواحدهم في كل شيء ليس الخمس .
فإن أمن أحدهم عبداً كان أو حراً أو امرأة منهم جاز أمانه ، وإن
قتل أحد منهم في الإقبال كان له السَّلْبُ " (٥) .

(١) قاله في الأم ٢١٩/٤ ، باب الحال التي لا يحل فيها دماء أهل البغي .

(٢) وفي الدار " وأما أن " .

(٣) المبسوط ١٣٠/١٠ .

(٤) تقدم الحديث برقم ١٤٧٨ .

(٥) قاله في الأم ٢٢١/٤ ، باب حكم أهل البغي في الأموال وغيرها .

قال أبو بكر : وحفظي عن أصحاب الرأي أنهم قالوا
كذلك (١).

قال أبو بكر : وقد روينا عن علي بن أبي طالب رضي الله
عنه أنه قال : " إني لا أمنعهم نصيبهم من الفياء ، ولا أبدؤهم
بشيء حتى يبدؤوني ، ولا أمنعهم مساجد الله أن يذكروا
فيها اسمه (٢) .

قال أبو بكر :

م ٥٤٠٨ - وإذا قصد قوم من أهل الحرب حصناً فيه ناس من أهل البغي
فعلى الإمام دفعهم عن الحصن ، فإن أخذوا منهم ناساً فأمكن الإمام
استنقاذ أولئك منهم ، وجب عليه أن يستخرج من بأيديهم من
الأسارى (٣) من أهل البغي .

قال أبو بكر :

م ٥٤٠٩ - ولو أن إماماً من أهل العدل والذي يتولى أمر الفئة الباغية
توادعوا وتوافقوا على أن يدفع كل فريق منهم إلى الآخر (٤) رهناً من
الرجال ، ثم غدر أهل البغي بمن (٥) كان عندهم من أهل العدل ،
فقتلوهم ، لم يجوز للإمام قتل أهل البغي الذين في يديه بجنابة صاحبهم
على أهل العدل . ولكنه يحاربهم ليستخرج منهم الحق الذي يجب
عليهم فيما تعدوا وقتلوا .

(١) المبسوط ١٣٥/١٠ .

(٢) روى له "بق" ١٨٤/٨ ، وكذا في الأموال لأبي عبيد ٢٣٣/ .

(٣) " من الأسارى " ساقط من الدار .

(٤) " إلى الآخر " ساقط من الدار .

(٥) " بمن " ساقط من الدار .

وهذا على ^(١) مذاهب الشافعي ، وغيره من أصحابنا .

م ٥٤١٠ - واختلفوا في دفع الزكاة إلى الخوارج .

ففي قول ابن عمر ، وسلمة بن الأكوع ، والشافعي ، وأحمد ،

وأبي ثور : يجزئ دفع ذلك إليهم [٣٣٦/٢ / ألف] .

وقد قال أصحاب الرأي : إذا ظهروا على قوم فأخذوا زكاة

الإبل ، ثم ظهر الإمام عليهم احتسبوا لهم به من الصدقة .

وإذا مر الإنسان على عسكر الخوارج ، ولهم عاشر فعشره ، لا

يحسبه من زكاته ، وهذا لا يجزئ عنه من زكاة ماله .

قال أبو بكر : وانفرد أبو عبيد فقال : الذي أختار في أمر

الخوارج فإنه يكون على من أخذوا منه - يعني الزكاة - الإعادة ^(٢) .

قال أبو بكر : يجزئ ذلك من أخذوا منه . ولا معنى لقول

أبي عبيد هذا .

٩- باب الحال التي يجب على المرء القتال فيه في أيام الفتن ، والحال التي يجب على المرء الوقوف عن القتال فيه وكف يده ولسانه

قال أبو بكر :

م ٥٤١١ - إذا صحت الخلافة للإمام ، وبايعه الجميع ، فخرج عليه رجل ممن

بايعه طائفاً غير مكره ، ليقاتله ، فعلى الناس معونة إمامهم وقتل من

(١) " على " ساقط من الدار .

(٢) انظر كتاب الأموال لأبي عبيد ٥٧٦ فقد بين وجهة نظره .

خرج عليه ، للأخبار التي ثبتت ^(١) عن رسول الله ﷺ فيها بيان ذلك ، هذا أحد الوجهين .

والوجه الثاني : أن يفترق الناس فرقتين ، يعقد كل فريق منهم لرجل الخلافة . ويمتنع كل فريق منهما بجماعة يكثر عددهم ويشكل أمرهما .

فعلى الناس عند ذلك الوقوف عن القتال مع أحد من الطائفتين للأخبار التي جاءت عن النبي ﷺ في ذلك . وقد ذكرت ^(٢) الأخبار في ذلك بأسانيدھا في مختصر كتاب السنن والإجماع والاختلاف ^(٣) .

١٠- باب الوجه الأول من الوجهين

في حديث عبد الله بن عمرو قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : " من أعطى إماماً صفقة يده وثمرة قلبه ، فليُطْعَمْهُ فيما استطاع ، فإن جاء آخرُ ينازعه فاضربوا عنق الآخر " ^(٤) .

(١) وفي الدار " رويت " .

(٢) وفي الدار " وقد ذكرت أسانيدھا " .

(٣) لم أحصل حتى الآن على أي جزء من كتاب " مختصر كتاب السنن والإجماع والاختلاف " ، وهو كتاب مستقل غير كتاب الأوسط .

(٤) أخرجه "م" في الإمارة ، باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول ١٤٧٢/٣-١٤٧٣ رقم ٤٦ (١٨٤٤) ، من حديثه في حديث طويل ، وفيه هذا اللفظ .

(ح ١٦٩٧) وفي حديث أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ : إذا بويع خليفتين فاقتلوا الآخر منهما " (١) .

(ح ١٦٩٨) وفي حديث عرفة قال (٢) : قال رسول الله ﷺ : [٣٣٦/٢ ب] ستكون هنات وهنات - ورفع بها صوته - إلا من خرج على (٣) أمي وأمرهم جميع ، فأضربوا عنقه بالسيف كائناً من كان " (٤) .

١١- باب الوجه (٥) الثاني الذي يجب على الناس الوقوف عن القتال فيه وطلب السلامة منه

قال أبو بكر :

(ح ١٦٩٩) في حديث عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال : قال رسول الله ﷺ : " كيف أنت إذا رأيت أحجار الزيت قد غرقت بالدم ؟ - قلت : ما خار الله لي ورسوله . قال : عليك بمن أنت منه ، قال : قلت : يا رسول الله أفلا آخذ سيفي فأضعه على عاتقي ؟ قال : شاركت إذن ، قلت : فما تأمرني به ؟ قال : تلزم

(١) أخرجه "م" في الإمارة ، باب إذا بويع لخيفتين ١٤٨٠/٣ رقم ٦١ (١٨٥٣) .

(٢) وفي الدار " وفي حديث عرفة : ستكون هنات وهنات - ورفع بها صوته - قال : قال رسول الله ﷺ : إلا من " .. الحديث .

(٣) وفي الدار " عن أمي " .

(٤) أخرجه "م" في الإمارة ، باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع ١٤٧٩/٣ رقم ٥٩ (١٨٥٢) ، من حديثه .

(٥) وفي الدار " الخبر الذي يجب " .

بيتك ، قلت : ^(١) إن دُخِلَ عليّ ؟ قال : إن خشيت أن يبهرك شعاع
السيف فألق رداءك على وجهك يئز ياثمه وإثمك " ^(٢) .

(ح ١٧٠٠) وفي حديث سعيد بن أبي وقاص أنه قال عند قتلهم عثمان بن عفان
رضي الله عنه " أشهد أن رسول الله ﷺ قال : " إنما ستكون فتنة
القاعد فيها خير من القائم ، والقائم خير من الماشي ، والماشي خير من
الساعي . فقليل له : أرأيت إن دخل على بيتي وبسط إلي يده ليقتلني ؟
قال : كن كابن آدم " ^(٣) .

(ح ١٧٠١) وفي حديث أهبان بن صيفي : " أنه قال لعلي رضي الله عنه وقد
قال له : ما يمنعك من اتّباعي ؟ قال : أوصاني خليلي وابن عمك ،
قال : إنما ستكون فتن وفرقة ، فإذا كان كذلك فاكسر سيفك ،
واتخذ سيفاً من خشب ، وقد فعلت " ^(٤) .

وقد ذكرنا هذه الأخبار عن محمد بن سلمة ، وأبي بكرة ،
وأبي هريرة ، بأسانيدها في الكتاب الذي اختصرت منه
هذا الكتاب .

(١) في الأصلين : " قال " والتصويب من سنن أبي داود .

(٢) أخرجه "جه" في الفتن ، باب التثبت في الفتنة ١٣٠٨/٢ رقم ٣٩٥٨ ، و"د" في الفتن
والملاحم ، باب في النهي عن السعي في الفتنة ٤٥٨/٤ - ٤٥٩ رقم ٤٢٦١ ، من حديث
أبي ذر .

(٣) أخرجه "د" في الفتن والملاحم ، باب في النهي عن السعي في الفتنة ٤٥٦/٤ رقم ٤٢٥٧ ،
و"ت" في الفتن ، باب ما جاء تكون فتنة القاعد فيها خير من القائم ٨٣/٤ رقم ٢٢٠١ ،
وقال : هذا حديث حسن ، وعند "م" في الفتن بغير هذا اللفظ ، مع ذكر الشطر الأول من
الحديث من حديث أبي هريرة ٢٢١١/٤ - ٢٢١٢ رقم ١٠ (٢٨٨٦) .

(٤) أخرجه "حم" واللفظ له ٦٩/٥ ، والبخاري في التاريخ الكبير قسم ٢ - ج ١ - ٤٦ ،
و"جه" ١٣٠٩/٢ رقم ٣٦٢٠ .

وممن اعتزل من أصحاب رسول الله ﷺ في فتنة كانت
فيما مضى : سعد بن أبي وقاص ، وأبو موسى الأشعري ، ومحمد بن
سلمة ، وابن عمر رضي الله عنهم .
وقد ذكرت أخباراً تدل على فضل العزلة في الفتن ، وسائر
الأوقات التي ^(١) تركت ذكرها ههنا .



(١) " التي " ساقط من الدار .

٩٨ - كتاب الساحر والساحرة

قال أبو بكر :

م ٥٤١٢ - اختلف أهل العلم في قتل الساحر الذي يسحر بكلام يكون كفراً .

فأوجبت طائفة [٣٣٧/٢ / ألف] عليه القتل ، روينا هذا القول ^(١) عن عمر بن الخطاب ^(٢) ، وابن عمر ^(٣) ، وحفصة ^(٤) رضي الله عنهم ، وجندب بن عبد الله ^(٥) رضي الله عنه ، وقيس بن سعد ^(٦) .

وهذا مذهب عثمان بن عفان رضي الله عنه ^(٧) .

وبه قال مالك ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأحمد ، وإسحاق ، والنعمان ^(٨) .

(١) " هذا القول " ساقط من الدار .

(٢) روى "د" في كتاب الخراج ، باب في أخذ الجزية من الجوس ٤٣١/٣ رقم ٣٠٤٣ ، في حديث طويل ، وفيه : اقتلوا كل ساحر ، وكذا عند "عب" ١٨٠/١٠ رقم ١٨٧٤٦ ، و"بق" ١٣٦/٨ .

(٣) روى له "عب" ١٨٠/١٠ - ١٨١ رقم ١٨٧٤٧ ، و"بق" ١٣٦/٨ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) روى له "عب" في حديث طويل ١٨١/١٠ - ١٨٢ رقم ١٨٧٤٨ .

(٦) روى له "عب" من طريق سالم بن أبي الجعد عنه ١٨٣/١٠ رقم ١٨٧٥١ .

(٧) روى له "عب" ١٨٠/١٠ - ١٨١ رقم ١٨٧٤٧ ، و"بق" ١٣٦/٨ .

(٨) " والنعمان " ساقط من الدار .

وقد روينا عن عائشة رضي الله عنها أنها باعت ساحرة كانت سحرها ، باعتها وجعلت ثمنها في الرقاب ^(١) .

قال أبو بكر : إذا أقر الرجل أنه يسحر بكلام يكون ذلك الكلام كفراً : وجب قتله إن لم يتب ،

(ح ١٧٠٢) لقول رسول الله ﷺ : " لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : بكفر بعد إيمان " ^(٢) .

وكذلك لو ثبت عليه به بيعة ، ووصفت البيعة كلاماً يكون كفراً .

فإذا أوجبنا قتله لما ذكرنا ، ثم تاب ، وجب قبول توبته .

وإن كان الكلام الذي ذكر أنه سحر به ليس بكفر ، لم يجز قتله ^(٣) .

فإن كان أحدث في المسحور جناية توجب القصاص ، اقتص منه

إن كان عمد ذلك ، وإن كان ذلك مما لا قصاص فيه ، ففيه

دية ذلك العضو ^(٤) .

وقد روينا عن ذكرنا من أصحاب رسول الله ﷺ أنهم أمروا

بقتل الساحر ، وأمرت عائشة رضي الله عنها ببيع التي سحرها .

وإذا اختلف أصحاب رسول الله ﷺ في المسألة وجب

اتباع أشبههم قولاً بالكتاب والسنة .

(١) روى له "ع" ١٨٣/١٠ رقم ١٨٧٤٩ ، و"ب" ١٣٧/٨ .

(٢) تقدم الحديث برقم ١٤٦٥ ، ١٤٨٤ ، ١٥٣٥ ، ١٥٤٤ .

(٣) انظر فتح الباري ٢٧٦/٦ - ٢٧٧ ، و ٢٣٦/١٠ ، وشرح النووي ١٧٦/١٤ ، كتاب

السلام ، باب السحر .

(٤) " العضو " ساقط من الدار .

وقد يجوز أن يكون السحر الذي أَمَرَ مَنْ أَمَرَ مِنْهُمْ بقتل
الساحر سحراً يكون كفراً ، فيكون ذلك موافقاً لسنة رسول
الله ﷺ .

ويحتمل أن تكون عائشة أمّرت ببيع ساحرة لم يكن سحرها كفراً .
فإن احتج محتج :

(ح ١٧٠٣) بحديث جندب عن النبي ﷺ أنه قال : " حد الساحر ضربه
بالسيف " (١) .

فلو صح هذا لاحتمل أنه يكون أمر بقتل الساحر الذي
يكون كرهه كفراً .

(ح ١٧٠٤) فيكون ذلك موافقاً للأخبار التي جاءت عن النبي ﷺ أنه
قال : " لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث " .

وفي إسناده حديث جندب - هذا - مقال ، لأن الذي
رواه إسماعيل ابن مسلم ، وهو ضعيف عندهم ، أحاديثه تدل على
ذلك (٢) .



(١) أخرجه "ت" في الحدود ، باب ما جاء في حد الساحر ١٣٩/٣ رقم ١٤٦٥ ، وقال : هذا
حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وإسماعيل بن مسلم المكي يُضعف في الحديث من قبل
حفظه ، وأشار إليه الحافظ وقال : في سنده ضعف . فتح الباري ٢٣٦/١٠ .

(٢) إسماعيل بن مسلم المكي : ضعفه أحمد بن حنبل وقال : ضعيف يسند أحاديث مناكير ، كتاب
العلل ومعرفة الرجال ٣٥٢/٢ رقم ٢٥٥٦ ، وراجع رقم ٥٧٨ ، تهذيب التهذيب ٣٣١/١ ،
وتهذيب الكمال ١٩٨/٣ - ٢٠٤ رقم ٤٨٣ .

٩٩ - كتاب ^(١) [٣٣٧/٢ ب] أحكام تارك الصلاة

قال أبو بكر :

(ح ١٧٠٥) جاء الحديث عن رسول الله ﷺ أنه قال : " ما بين العبد والكفر والشرك إلا ترك الصلاة " ^(٢) .

(ح ١٧٠٦) وفي حديث بريدة أن النبي ﷺ قال : " من ترك صلاة العصر متعمداً أحبط الله عمله " ^(٣) .

(ح ١٧٠٧) وثبت عنه ﷺ أنه قال : " الذي تفوته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله " ^(٤) .

م ٥٤١٣ - وثبت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : " لا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة " ^(٥) .

(١) في الأصل " باب " .

(٢) أخرجه "م" في الإيمان ، باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة ٨٨/١ رقم ١٣٤ (٨٢) ، من حديث جابر .

(٣) أخرجه "خ" في مواقيت الصلاة ، باب من ترك العصر ٣١/٢ رقم ٥٥٣ ، وفي باب التكبير بالصلاة في يوم غيم ٦٦/٢ رقم ٥٩٤ ، من حديثه ، بلفظ : قال : بكروا بالصلاة ، فإن النبي ﷺ قال : من ترك صلاة العصر حبط عمله .

(٤) أخرجه "خ" في مواقيت الصلاة ، باب إثم من فاتته العصر ٣٠/٢ رقم ٥٥٢ ، من حديث ابن عمر .

(٥) روى له "مط" في الطهارة ، باب العمل فيمن غلبه الدم من جرح أو رعاف ٣٩/١ - ٤٠ ، رقم ٥١ ، من طريق المسور بن مخرمة عنه قال : ، وكذا "عب" ١٥٠/١ رقم ٥٧٩ - ٥٨١ ، و"بقي" ٣٥٧/١ .

وقال عبد الله بن مسعود : " من لم يصلّ فلا دين له " ^(١) .
وروينا عن جابر " أنه سئل : ما بين العبد والكفر ؟ قال : ترك
الصلاة " .

وروينا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ^(٢) أنه قال : " من لم
يصل فهو كافر " .

وعن أبي الدرداء أنه قال : " لا إيمان لمن لا صلاة له " ^(٣) .
وروينا عن ابن عباس أنه قال : " من ترك الصلاة
فقد كفر " .

وقال حذيفة لرجل لا يتم الركوع والسجود : " ما صليت
منذ كنت ، لأن الرجل ذكر أن تلك صلاته منذ أربعين سنة ، وقال
له : لو مت وأنت على هذا لمت على غير فطرة النبي ^(٤) ﷺ التي
فطر عليها ^(٥) .

وروينا عن بلال أنه قال لرجل لا يتم الركوع والسجود : " لو
مت الآن ما مت إلا ^(٦) على ملة عيسى بن مريم " ^(٧) .

(١) روى له محمد بن نصر المروزي ، كذا في الترغيب والترهيب للمنذري ٣٨٥/١ ، والطبراني
في الكبير ، كذا في مجمع الزوائد ٢٩٥/١ .

(٢) وفي الدار " عن ابن عباس " وهو خطأ .

(٣) رواه ابن عبد البر وغيره موقوفا . الترغيب ٣٨٦/١ .

(٤) وفي الدار " فطرة الإسلام " ، كما في المصنف لعبد الرزاق .

(٥) روى له "خ" في الأذان ، باب إذا لم يتم الركوع ٢٧٤/٢-٢٧٥ رقم ٧٩١ ،
و"عب" ٣٦٨/٢ رقم ٣٧٣٣ ، و"جم" ٣٨٤/٥ .

(٦) وفي الدار " ما مت على ملة عيسى بن مريم " .

(٧) ذكره الهيثمي وقال : رواه الطبراني في الأوسط الكبير . مجمع الزوائد ١٢١/٢ .

وقال عبد الله بن شقيق : " لمن يكن أصحاب النبي ﷺ يرون شيئاً من الأعمال تركه كفرٌ غير الصلاة " (١) .

١- باب اختلاف أهل العلم في تارك الصلاة

قال أبو بكر :

م ٥٤١٤ - اختلف أهل العلم فيمن ترك الصلاة عامداً حتى يخرج وقتها لغير عذر .

فقالت طائفة : هو كافر . هذا قول إبراهيم النخعي ، وأيوب السخيتي ، وابن المبارك ، وأحمد ، وإسحاق .

وقال أحمد : لا يكفر أحد بذنب إلا تارك الصلاة عمداً ، فإن تارك الصلاة (٢) إلى أن يدخل وقت صلاة أخرى يستتاب ثلاثاً .

وبه قال سليمان بن داود ، وأبو خيثمة ، وأبو بكر بن أبي شيبة .

وقالت طائفة : يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل . ولم تسمه هذه الطائفة كافراً .

هذا قول مكحول ، وبه قال مالك ، وحماد بن زيد ، ووكيع ، والشافعي .

(١) روى له "ت" في الإيمان ، باب ما جاء في ترك الصلاة ٢٨٢/٤ رقم ٢٦٣١ .

(٢) " فإن تارك الصلاة " ساقط من الدار .

قال الشافعي : " وقد قيل : يُستتاب [٣٣٨/٢ / ألف] تارك الصلاة ثلاثاً ، وذلك إن شاء الله حسن ، فإن صلى في الثلاث وإلا قتل " (١) .

وفيه قول ثالث : وهو أن يضرب ويسجن . هذا قول الزهري .
وسئل الزهري عن رجل ترك الصلاة ، قال : إن كان إنما تركها ابتدع ديناً غير الإسلام قتل ، وإن كان إنما هو فاسق ، ضرب ضرباً مبرحاً وسجن .

وقال النعمان : يضرب ويحبس حتى يصلي (٢) .
وفيه سوى ما ذكرناه ثلاثة أقاويل لثلاث فرق من أهل الكلام .
قالت فرقة : هو فاسق ، لا مؤمن ، ولا كافر ، مخلد في النار ، إلا أن يتوب .

وقالت فرقة : هو كافر بالله العظيم ، حلال الدم والمال .
وقالت طائفة : إنما استحق اسم الكفر من أسلم ، ثم لم يصل شيئاً من الصلوات حتى مات ، لأن في قوله تعالى : ﴿ وأقيموا الصلاة ﴾ (٣)
أريد به (٤) جميع الصلوات . فمن أسلم ، ثم لم يصل شيئاً من الصلوات حتى مات ، مات كافراً (٥) .

(١) قاله في الأم ، كتاب الإستسقاء ، باب الحكم في تارك الصلاة ٢٥٥/١ .

(٢) الدر المختار مع رد المحتار ٢٣٥/١ ، ومشكل الآثار للطحاوي ٢٢٨/٤ .

(٣) سورة البقرة : ٤٣ ، ٨٣ ، ١١٠ ، والنساء ٧٧ ، ويونس ٨٧ ، والنور : ٥٦ ، والروم : ٣١ ، والمزمل : ٢٠ ، ﴿ وأن أقيموا الصلاة ﴾ : سورة الأنعام : ٧٢ ، و ﴿ فأقيموا

الصلاة ﴾ : سورة النساء : ١٠٣ ، والحج : ٧٨ ، والمجادلة ١٣ .

(٤) " أريد به " ساقط من الدار .

(٥) وفي الدار " كان كافراً " .

ومن صلى شيئاً من الصلوات في عمره ، لم يستحق هذا الاسم .

قال أبو بكر : واحتج من قال بالقول الأول في تكفيرهم تارك الصلاة بالأخبار التي بدأنا بذكرها عن رسول الله ﷺ ، احتج بها إسحاق .

واحتج إسحاق بحجج قد ذكرناها في " كتاب أحكام تارك الصلاة " ^(١) .

واحتج الشافعي " بأن أبا بكر رضي الله عنه قال : " لو منعوني عقلاً مما أعطوا رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه . لا تفرقوا بين ما جمع الله " .

قال : وأصحاب رسول الله ﷺ قاتلوا مانع الركاة إذ كانت فريضة من فرائض الله ونصب أهلها دونها ، فلم يقدر على أخذها منهم طائعين ، فاستحلوا قتالهم ، والقتال سبب القتل ، فلما كانت الصلاة لا يقدر على أخذها منه لأنها ليست بشيء يؤخذ من يده مثل اللقطة ، والخراج ، والمال ، قلنا : إن صليت وإلا قتلناك . كما يكفر ، فنقول : إن قلت بالإيمان ^(٢) وإلا قتلناك " ^(٣) ، وذكر كلاماً .

واحتج بعض من يميل إلى الضرب والحبس ، بأن ما قلناه أقل ما قيل إنه يلزمه ، فأوجبنا [٣٣٨/٢ ب] أقل ما قيل وهو الأدب ،

(١) هذا يدل على أن للمؤلف كتاباً خاصاً مستقلاً في أحكام تارك الصلاة .

(٢) في الأم " إن قبلت الإيمان " ٢٥٥/١ .

(٣) قاله في الأم ٢٥٥/١ ، باب الحكم في تارك الصلاة ، من كتاب الإستسقاء .

ووقفنا عن إيجاب القتل عليه لأن فيه اختلافاً . ولا يجوز أن يهراق دم
من قد ثبت له الإيمان إلا بإجماع ، أو بخبر ثابت .

(ح ١٧٠٨) وفي قول النبي ﷺ : " لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث ،
بكفر بعد إيمان ، أو زنا بعد إحصان ، أو قتل نفس فيقتل به " (١) ،
فتارك الصلاة لم يأت بواحدة من الثلاث التي أوجب بها النبي ﷺ
هراقه دمه .

وأحق الناس أن يقول بهذا القول من قال : إن الساحر لا يقتل إلا
بأن يستوقفه على ما سحر به ، فإن كان ذلك كلاماً يكون كفراً
استتابه ، وإن لم يكن كفراً عاقبه ولا يقتله ، لأن القتل لا يجب عنده
إلا بإحدى الثلاث التي ذكرناها . قال : فليت شعري من أي هؤلاء
الثلاثة عنده تارك الصلاة ، وهو غير جاحد فيلزمه بذلك اسم الكفر ،
ولا ترك الصلاة استكافاً ، ولا معاندة . وتارك الصلاة كالأخبار التي
جاءت في الإكفار بسائر الذنوب نحو :

(ح ١٧٠٩) قوله ﷺ : " سباب المسلم فسوق وقتاله كفر " (٢) .
(ح ١٧١٠) وكقوله ﷺ : " لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم
رقاب بعض " (٣) .

(١) تقدم الحديث برقم ١٤٦٥ ، ١٤٨٤ ، ١٥٣٥ ، ١٥٤٤ .

(٢) أخرجه "خ" في الفتن ، باب قول النبي ﷺ : لا ترجعوا بعدي كفاراً... الخ ٢٦/١٣
رقم ٧٠٧٦ ، و"م" في الإيمان ، باب بيان قول النبي ﷺ سباب المسلم فسوقه وقتاله
كفراً ٨١/١ رقم ١١٦ ، ١١٧ (٦٤) ، من حديث ابن مسعود .

(٣) أخرجه "خ" في الفتن ، باب قول النبي ﷺ : لا ترجعوا بعدي كفاراً... الخ ٢٦/١٣
رقم ٧٠٧٧ ، ورقم ٧٠٨٠ ، و"م" في الإيمان ، باب بيان قول النبي ﷺ : لا ترجعوا بعدي
كفاراً... الخ ٨١/١-٨٢ رقم ١١٨-١٢٠ (٦٥-٦٦) من حديث ابن عمر ، وجريرو .

(ح ١٧١١) وقوله عليه الصلاة والسلام : " لا ترغبوا عن آبائكم ، فمن رغب عن أبيه فقد كفر " (١) .

(ح ١٧١٢) وكقوله ﷺ : " من حَلَفَ بغير الله فقد أشرك " (٢) .
وقد ذكر غير هذا مما تركته .

قال : فإذا لم يكن بعض من ذكرنا : كافراً مرتداً تجب استتابته وقتله على الكفر إن لم يتب ، وتأولوا لهذه الأخبار تأويلات اختلفوا فيها ، فكذلك الأخبار في إكفار تارك الصلاة تحمل من التأويل ما احتمله سائر الأخبار التي ذكرناها .

٢- باب اختلاف أهل العلم في الكافر يُرى يصلي

قال أبو بكر :

م ٥٤١٥ - اختلف أهل العلم في الكافر يُرى يصلي : فألزمته طائفة الإسلام وجعلته مسلماً ، هذا قول عبيد الله بن الحسن .

وقال سعيد بن عبد العزيز : إذا أذن ، وأقام ، وصلى بهم فهو إسلام ، ويستتاب فإن تاب وإلا قتل . وبه قال الليث بن سعد .

(١) أخرجه "خ" في الفرائض ، باب من ادعى إلى غير أبيه ٥٤/١٢ رقم ٦٧٦٨ ، و"م" في الإيمان ، باب بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم ٨٠/١ رقم ١١٣ (٦٢) ، من حديث أبي هريرة .

(٢) أخرجه "حم" ٣٤/٢ ، ٦٩ ، وذكره المتقى الهندي ، ومز لكونه مخرجا عند أحمد ، والترمذي ، والحاكم ، من حديث ابن عمر . كثر العمال ٦٨٧/١٦ رقم ٤٦٣٢٨ .

وقال الشافعي : إذا أقام ورثة المرتد بينة أنهم رأوه في مدة [٢/٣٣٩/ألف] بعد الشهادة بالردة يصلي صلاة المسلمين ، قَبِلْتُ ذلك منهم ، وورثتهم ماله .

قال : وإن كان هذا في بلاد الإسلام ، والمرتد ليس في حال ضرورة ، لم أقبل منهم حتى يشهد عليه شاهدان بالتوبة بعد الردة .

قال : وكان الأوزاعي يقول في نصراني صحب قوماً مسلمين في سفر فصلى معهم ، ثم قال : خفتكم على نفسي ومالي . قال : لا قتل عليه .

وكذلك لو أذن ، وأقام وصلى بهم ، لم ير عليه قتلاً لتقيته على نفسه ، ويعيدون صلاتهم الذين صلوا خلفه ^(١) .
وقال مالك : لا قتل عليه ، ويعيدون صلاتهم .

وفي بعض كتب محمد بن الحسن - في ذمي شهد عليه شهود أنه صلى معنا صلاة واحدة في جماعة - قال : أجعله مسلماً ، أو أضربُ عُنُقَه ^(٢) .



(١) " الذين صلوا خلفه " ساقط من الدار .

(٢) انظر خزانة الفقه وعيون المسائل للسمرقندي ٤١٣/٢ .

١٠٠ - كتاب القسمة

قال أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر :

(ح ١٧١٣) قسم رسول الله ﷺ الغنائم ^(١) بينهم بدر ^(٢) .

(ح ١٧١٤) وقسم يوم خيبر لمائتي فرس سهمين سهمين ^(٣) .

(ح ١٧١٥) وقسم أرض خيبر ^(٤) .

وهي أموال عظام ، لم يغنم المسلمون في حياة رسول الله ﷺ
من العقد ^(٥) : من الأرضين والحصون ، والنخيل التي فيها
الأموال مثلها .

(١) " الغنائم " ساقط من الدار .

(٢) فيه أحاديث كثيرة ، ومنها حديث الزبير قال : ضربت يوم بدر للمهاجرين بمائة سهم ، أخرجه "خ" في المغازي ٣٢٤/٧ رقم ٤٠٢٧ .

(٣) أخرجه "خ" في المغازي ، باب غزوة خيبر ٤٨٤/٧ رقم ٤٢٢٨ ، و"م" في الجهاد والسير ، باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين ١٣٨٣/٣ رقم ٥٧ (١٧٦٢) ، من حديث ابن عمر .

(٤) فيه أحاديث كثيرة صحيحة ، ومنها حديث عمر بن الخطاب قال : لولا آخر المسلمين ، ما فتحت عليهم قرية إلا قسمتها كما قسم النبي ﷺ خيبر ، أخرجه "خ" في المغازي ٤٩٠/٧ رقم ٤٢٣٦ .

(٥) العُقْد : جمع عقدة . والعقدة من الأرض البقعة الكثيرة الشجر . ويطلق على الضيقة . يقال في أرض بني فلان عقدة تكفيهم سنتهم ، معناه : البلد ذو الشجر والكأ والمرتع . وكل ما يعتقد الإنسان من العقار ملكا فهو عقدة له . تهذيب اللغة : ١٩٧/١ ، وتاج العروس ٤٢٧/٢ .

وكانت المقاسم على أموال خير ، على الشَّقْ (١) ، والنطاة (٢) ،
والكتيبة (٣) .

فكانت النطاة ، والشق في سهمان المسلمين ، وكانت الكتيبة
خمس الله وسهم النبي ﷺ ، وسهم ذوي القربى ، واليتامى ،
والمساكين (٤) .

وقد اختصرت ذلك .

(ح ١٧١٦) وقد قسم رسول الله ﷺ غنائم هوازن يوم حنين بين أصحابه (٥) .
(ح ١٧١٧) وقسم عبد الله بن جحش ما غنمه ، وعزل لرسول الله ﷺ خمس
العر ، وقسم سائرهما بين أصحابه (٦) .

(١) الشق : بفتح الشين ويروى بالكسر : واد بخير يشتمل على حصون كثيرة فيه عين
تسمى الحُمَّة . طبقات ابن سعد ١٠٦/٢ ، معجم ما استعجم للبكري ٥٢٢/٢ ، معجم
البلدان ٢٨٣/٥ ، وشرح المواهب للزرقاني ٢٢٨/٢ .

(٢) نطاة : يوزن حصاة هو واد بخير فيه حصن مرحب اليهودي وقصره وبين الشق والنطاة
أرض تسمى السبخة والمخاضة تفضي إلى مسجد رسول الله ﷺ الذي كانت مدة مقامه
بخير فيه . انظر طبقات ابن سعد ، ومعجم ما استعجم ، وشرح المواهب في المواضع السابقة ،
ومعجم البلدان ٢٩٧/٨ ، والفائق ١٠٤/٣ .

(٣) الكتيب : ضبطها ياقوت بفتح الكاف وكسر التاء ، وتابعه الزرقاني : وفي اللسان : هي مصغرة
أي بضم الكاف وفتح التاء ومثله في معجم البكري ، وهذا اسم لبعض قرى خير تشتمل
على حصون . انظر طبقات ابن سعد ، وشرح المواهب في المواضع السابقة . ولسان
العرب ٧٠١/١-٧٠٢ ، ومعجم البلدان لياقوت ٢١٦/٧-٢١٧ ، ومعجم ما
استعجم ٥٢١/٢ .

(٤) كذا في سيرة ابن هشام ٤٠٤/٣ وانظر طبقات ابن سعد ١١٣/٢-١١٤ .

(٥) أخرجه "حم" ٥٥١/١١ رقم ١٤٧٥٦ من حديث جابر بن عبد الله .

(٦) عبد الله بن جحش الأسدي . أحد السابقين ، البدري ، وهاجر إلى الحبشة واستشهد بأحد
وهو أول أمير في الإسلام حيث أمره رسول الله ﷺ على سرية كان معه ثمانية وقيل اثنا عشر
وذلك على رأس سبعة عشر شهراً من الهجرة قبل غزوة بدر بعثه النبي ﷺ إلى بطن نخلة =

وأنزل الله تعالى على رسوله ﷺ : ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام قتال

فيه قل قتال فيه كبير... ﴾ الآية (١) .

م ٥٤١٦ - وأجمع كل من نحفظ عنه من علماء الأمصار (٢) ، من أهل

الحديث وأهل الرأي ، وغيرهم على أن الربيع ، [٣٣٩/٢ ب]

أو الأرض إذا كانت بين شركاء ، واحتملت القسم عن غير ضرر

= وهو بستان ابن عامر ، بينه وبين مكة يوم وليلة ، وأمره أن يرصد بها قريشاً ويعلم له من أخبارهم ، فمضى بأصحابه ونزل بنخلة يرصد قريشاً ، فمرت به عيرهم تحمل زيباً وأدماً ، فيها عمرو بن الحضرمي فتشاور أصحاب عبد الله في القتال ، ولم يدروا أذلك اليوم من رجب أو من جمادى ، فشكوا في اليوم أهو من الشهر الحرام أم لا ؟ فقالوا : إن قاتلناهم هتكنا حرمة الشهر الحرام ، وإن تركناهم الليلة دخلوا حرم مكة ، فامتنعوا به منا ، ثم شجعوا أنفسهم عليهم ، فأجمعوا على قتالهم ، فقتل عمرو الحضرمي ، واستأسروا عثمان بن عبد الله ، والحكم بن كيسان ، وهرب من هرب ، واستاقوا العير ، فكانت أول غنيمة في الإسلام ، فقسمها ابن جحش بين أصحابه ، وعزل الخمس من ذلك باجتهاد منه لرسول الله ﷺ قبل أن يفرض الخمس ، فكان أول خمس في الإسلام . ويقال : بل قدموا بالغنيمة كلها إلى المدينة فوقفها النبي ﷺ حتى رجع من بدر ، فقسهما مع غنائم بدر ، وقال : ما أمرتكم بقتال في الشهر الحرام ، فأخر الأسيرين والغنيمة .

وقالت قريش : إن محمداً وأصحابه قد استحلوا الشهر الحرام فأنزل الله عز وجل : ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه... ﴾ الآية . سورة البقرة : ٢١٧ . انظر تفسير الطبري ٢/٢٠٢ ، تفسير الفخر الرازي ٦/٣١ ، طبقات ابن سعد ٢/١٠-١١ ، وسيرة ابن هشام ٢/٢٣٨-٢٤١ ، والسنن الكبرى ٩/٥٨ ، والإصابة ٢/٢٧٨ ، وشرح الزرقاني على المواهب : ٣٩٧/١-٣٩٨ .

(١) سورة البقرة : ٢١٧ .

(٢) وفي الدار " من أهل العلم " .

يلحق أحداً منهم فيه ، وأجمعوا على قسمة : أن قسم ذلك يجب بينهم
إذا أقاموا بينة على أصول أملاكهم^(١) .

١- باب ما لا يجب قسمة مما فيه فساد على الشركاء وضرر عليهم

قال أبو بكر : قال الله جل وعز : ﴿ ولا تضاروهن لتضيقوا
عليهن ﴾^(٢) ، وقال : ﴿ ولا تمسكوهن ضراماً لتعتدوا ومن يفعل ذلك
فقد ظلم نفسه ﴾^(٣) ، وقال جل ذكره : ﴿ لا تضار والدته بولدها ولا
مولد له بولده ﴾^(٤) .

فنهى الله عز وجل عن الإضرار ، وليس الإضرار من فعل
العاقلين ، ولا من أخلاق المتقين .

(ح ١٧١٨) وقد روينا عن النبي ﷺ أنه قال : " لا ضرر ولا ضرار " ^(٥) .

(١) كتاب الإجماع / ١٨٠ / رقم ٨٢١ .

(٢) سورة الطلاق : ٦ .

(٣) سورة البقرة : ٢٣١ .

(٤) سورة البقرة : ٢٣٣ .

(٥) أخرجه "جه" في الأحكام ، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره ٧٨٤/٢ رقم ٢٣٤٠ من

حديث عبادة بن الصامت ، وقد ذكره الشيخ الألباني وقال : حديث صحيح ورد مرسلاً ،

ورؤي موصولاً عن أبي سعيد الخدري ، وعبد الله بن عباس ، وعبادة بن الصامت ،

وعائشة ، وأبي هريرة ، وجابر بن عبد الله ، وثعلبة بن مالك ، ثم فصل القول الأحاديث

الصحيحة ٩٩/١-١٠٤ رقم ٢٥٠ ، وكذا في إرواء الغليل ٤٠٨/٣-٤١٤ رقم ٨٩٦ .

وليس الحديث بصحيح بل هو مرسل ^(١) .

(ح ١٧١٩) وروينا عن النبي ﷺ أنه قال : " من ضار ضر ^(٢) الله به ، ومن شاق شق الله عليه " ^(٣) .

وقد أمر الله تعالى بحفظ الأموال فقال الله جل ذكره : ﴿ وَلَا تَوْتُوا

السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً ﴾ ^(٤) .

وقد ملك الله العباد أموالاً من العقد ، والعروض ، والرقيق وسائر الأموال ، أشرك بينهم فيها بأشربة ، ومواريث ، ومغانم ، وأمرهم بإصلاحها .

(١) الحديث لا شك فيه أن في بعض طرقه إرسالاً ، وانقطاعاً ، وضعفاً ، ولكن كثرة طرقه تُقوي الحديث ، فيرتقي إلى درجة الصحيح إن شاء الله تعالى ، كذا قال الشيخ الألباني في إرواء الغليل ٤١٣/٣ ، وقد سبقه النووي فقال : وله طرق يقوى بعضها بعضاً ، وقال ابن دقيق العيد : وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح : أسند الدارقطني هذا الحديث من وجوه مجموعها يقوى الحديث ويحسنه ، وقد نقله جماهير أهل العلم واحتجوا به . شرح الأربعين حديثاً النووي ٨٢/ ، ٨٤ .

(٢) وفي الدار " أضر الله به " .

(٣) أخرجه "جه" في الأحكام ، باب من بني في حقه ما يضر بحاره ٧٨٤/٢-٧٨٥ رقم ٢٣٤٢ ، و"حم" ٤٥٣/٣ ، و"د" في الأقضية ، في أبواب من القضاء ٤٩/٤-٥٠ رقم ٣٦٣٥ ، و"ت" في البر والصلة ، باب ما جاء في الخيانة والغش ٣٧٨/٣ رقم ١٩٤٧ ، من حديث أبي صرمة ، وقال : هذا حديث حسن غريب .

وقد أخرج "خ" في الأحكام ، باب من شاق شق الله عليه ١٢٨/١٣-١٢٩ رقم ٧١٥٢ ، من حديث جندب بن عبد الله البجلي ، في حديث طويل ، وفيه : " ومن شاق شقَّ الله عليه يوم القيامة " .

(٤) سورة النساء : ٥ .

ونهاهم أن يأكلوا أموالهم بينهم بالباطل ، فقال جل ثناؤه : ﴿ لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض مكم ﴾ ^(١) .

(ح ١٧٢٠) ونهاهم رسول الله ﷺ عن إضاعة المال ^(٢) .

(ح ١٧٢١) ونهاهم عن الميسر ^(٣) .

وهو القمار لأن فيه تلفاً للأموال .

(ح ١٧٢٢) ونهاهم رسول الله ﷺ عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه ^(٤) .

إذ ذلك غرر .

(ح ١٧٢٣) ونهاهم عن بيوع الغرر ، وعن بيع الحصاة ^(٥) .

(ح ١٧٢٤) والملازمة والمنابذة ^(٦) .

(ح ١٧٢٥) وبيع السنين ^(٧) .

(١) سورة النساء : ٢٩ .

(٢) تقدم الحديث برقم ٦١٨ .

(٣) فيه حديث ابن عباس عن رسول الله ﷺ قال : إن الله حرم عليكم الخمر ، والميسر ، والكوبة ، وقال : كل مسكر حرام ، أخرجه "حم" ٢٨٩/١ .

(٤) تقدم الحديث برقم ١١٩٧ .

(٥) أخرجه "م" في البيوع ، باب بطلان بيع الحصاة الحصاة ، والبيع الذي فيه غرر ١١٥٣/٣ رقم ٤ (١٥١٣) ، من حديث أبي هريرة .

(٦) تقدم الحديث برقم ١١٩١ .

(٧) تقدم الحديث برقم ١٢٠٣ .

لأن في ذلك ضرراً^(١) على البائع والمشتري^(٢) .
ففي كل ما ذكرناه مع ما لم نذكره دلالة على الأمر بحياطة
الأموال ، وحفظها وإصلاحها .

م ٥٤١٧ - وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن لؤلؤة لو كانت
بين جماعة ، فأراد بعضهم أخذ حظه منها بأن تقطع بينهم
أو تُكسر : أنهم ممنوعون من ذلك ، لأن في قطعها تلفاً لمالهم
[٣٤٠ / ألف] وفساداً له .

وكذلك السفينة تكون بين الجماعة لها القيمة الكثيرة ، فإذا
كسرت أو قطعت ذهب عامة قيمتها .

والجواب في المصحف ، والسيف ، والدرع ، والجفنة ، والمائدة ،
والصحفة ، والصندوق ، والسرير ، والنعل ، والقوس ، وما
أشبه ذلك ، يكون بين جماعة كالجواب فيما ذكرناه من اللؤلؤة
والسفينة^(٣) .

م ٥٤١٨ - فأما الرقيق ، والكراع ، والسلاح إذا كان بين جماعة فقسمه
جائز بين الشركاء ، يأخذ هذا ناقة بقيمتها ، وهذا بقيمتها ، ويصير
لهذا عبد بقيمته ، ولهذا عبد بقيمته .

وذلك خلاف الشيء المنفرد يكون بين جماعة يفسد إذا كُسر ،
أو قطع ، ويذهب عامة ثمنه .

(١) وفي الدار " في ذلك غرر " .

(٢) وبيع الملامسة ، وبيع المنابذة ، وبيع الحصة ، وبيع السنين ، وأشباهها من البيوع التي جاء فيها
نصوص خاصة هي داخلة في النهي عن بيع الغرر ، ولكن أفردت بالذكر ، ونهي عنها لكونها
من بيعات الجاهلية المشهورة ، والله أعلم . شرح النووي ١٥٧ / ١٠ .

(٣) كتاب الإجماع / ١٨٠ رقم ٨٢٢ .

٢- باب قسم الدار والأرض تحتل القسمة

قال أبو بكر :

م ٥٤١٩- أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الدار والأرض إذا احتملت القسم ، ودعا الشركاء إلى القسم : أن قسم ذلك يجب بينهم ^(١) .

م ٥٤٢٠- واختلفوا فيه إذا دعا بعضهم إلى القسم وأبى الآخرون ، وفي قسمته ضررٌ على بعضهم .

ففي قول مالك : يجب قسم ذلك بينهم ^(٢) .

وقال الشافعي : " إذا كان يحتمل القسمة حتى ينتفع كل واحد منهم بما يصير إليه مقسوما : أجبرهم على القسم وإن لم ينتفع البقية بما يصير إليهم إذا بَعْضَ بينهم . وأقول لمن كره القسمة : إن شئتم جمعت لكم حقوقكم فكانت مُشاعةً تنتفعون بها ، وأخرجت لطالب القسم حقه كما طلبه . وإن شئتم قسمت بينكم نفَعَكُمْ ذلك أو لم ينفعكم " ^(٣) .

وقال النعمان - في الدار الصغيرة بين اثنين - : أيهما طلب القسمة وأبى صاحبه قسمت له .
وبه قال أصحاب الرأي ^(٤) .

(١) المصدر السابق رقم ٨٢٣ .

(٢) بداية المجتهد ٢/٢٢٣ .

(٣) قاله في الأم ٦/٢١٣ ، كتاب الأفضية ، باب أجر القسام .

(٤) وفي الدار " وبه قال أصحابه " .

وفيه قول ثان وهو : إن كان فيهم من لا ينتفع بما قسم ^(١) له وإن انتفع شركاؤه بما يصير لهم ، فلا يقسم .
وكل قسم يدخل على أحدهم ضرراً دون الآخر فإنه لا يقسم بينهم . هذا قول ابن أبي ليلى ، وأبي ثور .
قال أبو ثور : وكل قسم يدخل ^(٢) عليهما ، أو على أحدهما ضرراً لم يقسم .

قال أبو بكر : وهذا أصح القولين ، [للعلل] ^(٣) [٢/٣٤٠/ب]
التي قدمناها في الباب قبل .

ومن استحسن من الكوفيين فامتنع من الضرر الكثير ، وسهل في القليل بغير حجة يرجع إليها ، فلا معنى لقوله .
ودفع الضرر عن المسلمين يجب في كل شيء على ظاهر ما ذكرناه من الكتاب والسنن .

وهي رسول الله ﷺ عن إضاعة المال مع إجماعهم في الامتناع من قسم أشياء ذكرناها فيما مضى من الضرر .

٣- باب في الدور تكون بين جماعة شركاء

قال أبو بكر :

م ٥٤٢١ - واختلفوا في العدد من الدور تكون بين جماعة ، فدعا بعضهم

(١) وفي الدار " من لا ينتفع به أقسم له " .

(٢) وفي الدار " يكون عليهما " .

(٣) ما بين المعكوفين من الدار .

إلى أن يجمع حقه في دار واحدة ، وأراد بعضهم أن يعطى من كل دار بحصته .

فقال طائفة : تقسم كل دار على حدة . هذا قول الشافعي ، وبه قال النعمان ^(١) .

وفيه قول ثان : وهو قول من فرق بين الدور تكون في موضع واحد ، أو مواضع متفرقة .

فقال مالك في الموطأ - " فيمن هلك وترك أموالاً بالعالية والسافلة ^(٢) - : إن البعل ^(٣) لا يقسم من النضح ^(٤) ، إلا أن يرضى أهله بذلك ، وإن البعل يقسم مع العيون إذا ما كان يشبهها .

وإن الأموال إذا كانت بأرض واحدة ، الذي بينهما متقارب ، فإنه يقام ^(٥) كل واحد منها ، ثم يسهم ^(٦) بينهم . والدور والمساكن بهذه الميزة " ^(٧) .

وفيه قول ثالث وهو : إذا كانت دور شتى بين قوم جمع ، حق ^(٨) كل واحد في دار ، أو في بعضها ، ولا تقسم كل دار بينهم على موارثهم ، فيكون في ذلك ضرر عليهم وفساد لحقهم .

(١) المبسوط ١٧/١٥ .

(٢) العالية والسافلة : جهتان بالمدينة .

(٣) البعل : ما يشرب بعروقه من غير سقي ولا سماء . وقيل : هو ما سقته السماء .

(٤) النضح : بالضاد المعجمة : أي الماء الذي يحمله الناضح وهو البعير .

(٥) يقام : أي يقوم بالقيمة .

(٦) وفي الدار " يقسم " .

(٧) قاله " مط " ٧٤٧/٢ في كتاب الأقضية ، باب القضاء في قسم الأموال .

(٨) " حق " ساقط من الدار .

فإن أراد بعضهم ذلك أو كلهم ، وكان في ذلك ضرر وفساد ،
لم يجبه الحاكم إلى ذلك ، وحملهم على ما هو أصلح لهم . والله أعلم .
[هذا قول أبي ثور] ^(١) .

قال أبو بكر : والقول الأول أصحُّ هذه الأقاويل ، وذلك أن كل
شريك منهم يلي ماله ، ويفعل فيه الذي يراه . وكما ليس للحاكم أن
يبيع على رجل بالغ رشيد ماله وإن كان مع ذلك ^(٢) صلاح له ، وإن
طلب ذلك منه بضعف الثمن امتنع من البيع منه : فكذلك ليس له أن
ينقل حقه من دار [٣٤١/٢ ألف] إلى دار أخرى ، لأن ذلك في معنى
البيع ، والله أعلم .

٤. باب المال يكون بأيدي جماعة فيريدون قسم ذلك بينهم

قال أبو بكر :

م ٥٤٢٢ - أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن جماعة لو جاؤوا
إلى حاكم ببلد من البلدان ، وبأيديهم أرض ، أو عرض من
العروض ، وأقاموا البينة على أنهم مالكون له ، وسألوه أن يأمر
بأن يقسم ذلك بينهم ، واحتمل الشيء القسَمَ ، أن قسم ذلك
يجبُ بينهم ^(٣) .

م ٥٤٢٣ - واختلفوا فيه إن سألوه قسم ذلك بينهم بإقرارهم ، ولا بينة معهم
تشهد لهم بأملأهم في الشيء الذي بينهم .

(١) ما بين المعكوفين ساقط من الأصل .

(٢) وفي الدار " بيع ذلك " .

(٣) كتاب الإجماع / ١٨١ رقم ٨٢٤ .

فقلت طائفة : لا يقسم ذلك حتى يقيم البينة على ذلك ، هذا قول الشافعي ، وبه قال النعمان في الدور ، والعقد ^(١) .

وقالت طائفة : يقسم بينهم الدور ، والأرضين ، والدراهم ، والدنانير ، والمتاع ، والسياب ، والعروض كلها . يقسم ذلك بينهم بإقرارهم على أنفسهم . هذا قول يعقوب ، ومحمد ^(٢) وبه قال أبو ثور .

قال أبو بكر : وقد ناقض النعمان في مقالته حيث فرق بين الدراهم ، والدنانير ، والعروض ، والدور ، والأرضين ، بغير حجة فزع إليها .

قال أبو بكر : وأنا إلى القول الثاني أميل .

٥- باب الدار تكون بين جماعة فيهم صغير أو غائب

قال أبو بكر :

م ٥٤٢٤ - واختلفوا في الدار ، والأرض تكون بين جماعة ، فيهم صغير أو غائب .

ففي قول مالك ^(٣) ، والشافعي : يقسم ذلك بينهم الحاكم وإن كان شريكهم غائباً ، وبه قال أبو ثور .

(١) وفي الدار " والبقر " .

(٢) المبسوط ١٥/٩-١٠ .

(٣) المدونة ٤/٢٥٥ .

وقال النعمان : إن كان وارثاً حاضراً ، وبقيتهم غُيب صغاراً
أو كباراً ، فأقام الوارث الحاضر البينة على المواريث ، وسأل القاضي
أن يقسم الدار ، فإنه لا يقسمها ، لأنه ليس معه خصم .
فإن كان معه صغير واحد عيّن القاضي له وصياً ، وقبل البينة ،
وقسم الدار لأن معه خصماً . وهو قول يعقوب ، ومحمد ^(١) .
وكذلك الأرض ، وكذلك المنزل في الدار .

م ٥٤٢٥ - وقال النعمان : لا يقسم القاضي الحائط ، ولا الحمام بين الرجلين ،
ولا أكثر من ذلك ، [٢/٢٤١/ب] لأن في قسمه ضرراً .

م ٥٤٢٦ - وقال النعمان : إنما أُمِنَ القسمة إذا كان الضرر عليهما ، فإذا
كان الضرر على أحدهما وليس على الآخر ضرر ، فإن القاضي
يقسم بينهما .

م ٥٤٢٧ - والقسمة على الرجال والنساء سواء .

م ٥٤٢٨ - وكذلك أهل الذمة .

م ٥٤٢٩ - وكذلك حر وعبد بينهما دار .

م ٥٤٣٠ - وقال النعمان : إذا أقرّوا أنّها شراء بينهم ، قسمتها بينهم بغير بينة .
وإذا أقرّوا أنّها ميراث ، لم أقسمها إلا ببينة ^(٢) .

قال أبو بكر : ما بينهما فرق .

وقال يعقوب ، ومحمد : هما سواء ، أقسمه بينهما بغير بينة
إذا أقرّوا .

(١) المبسوط ١٢/١٥ .

(٢) المبسوط ٩/١٥ .

٦- باب الدار تقسم بين الشركاء فيدعي بعضهم غلطا

قال أبو بكر :

م ٥٤٣١ - اختلف أهل العلم في القاسم يقسم الأرض ، أو الدار بين الشركاء ، فيدعي بعضهم غلطا .

فقالت طائفة : يكلف البينة على ما يدعي من الغلط ، إن جاء بها رد القسم عليه ، هذا قول الشافعي ، وأبي ثور ، وبه قال النعمان ^(١) .

وقال مالك في الشركاء يدعي بعضهم خطأ القاسم قال : ينبغي له - يعني القاضي - أن ينظر في ذلك : فإن كان الذي بعث لذلك مأموناً قد أصاب وجه العمل فيما قسم أنفذ ذلك ، وإن كان خطأ رده ^(٢) .

قال مالك : ورب مأمون من الناس لا يحسن العمل . والناس في ذلك ليسوا كلهم ^(٣) سواء .

قال أبو بكر : هذا كما قال الشافعي ، والنعمان .

٧- باب أجرة القسام وشهادتهم

قال أبو بكر :

الأفضل والأعلى للحاكم ، والقاسم ، وصاحب مغنم المسلمين

(١) الميسوط ١٥/٦٤ .

(٢) المدونة ٤/٢٥٦-٢٥٧ .

(٣) " كلهم " ساقط من الدار .

أو يعملوا محتسبين طلب ثواب الله عز وجل ، فإن لم يفعلوا
فينبغي لقاضي المسلمين أن يرزق القسام من بيت مال المسلمين ،
كما فعل بعلماء المسلمين ، وقرائهم ، ومعلميهم ، ومن قام بأمر
فيه صلاح عوامهم .

م ٥٤٣٢ - وقد اختلف أهل العلم في أجور القسام إن لم يعملوا محتسبين ، ولم
يرزقوا من بيت مال المسلمين .

فكرهت طائفة أخذ الأجر على ذلك . وقد روينا عن علي بن
أبي طالب رضي الله عنه أنه كره ذلك ^(١) ، وكذلك قال
ابن سيرين ^(٢) .

وقال القاسم : أربع لا يؤخذ عليهن أجر : المقاسم [والقضاء] ^(٣) ،
وقراءة القرآن ، والأذان ^(٤) ، وقال سعيد بن المسيب : كل حساب
يحسبه [٣٤٢/٢ ألف] يأخذ أجراً غير ^(٥) طائل .

وقال الشافعي : " أجر القسام من بيت المال ، فإن لم يعطوه
خُلِّي بين الناس ^(٦) وبين ^(٧) من طلب القسم ، فاستأجروهم بما
شاؤوا ، قل أو كثر " ^(٨) .

وقال أبو ثور : رزقهم من بيت مال المسلمين .

(١) "عب" ١١٥/٨ رقم ١٤٥٣٧ .

(٢) المرجع السابق ، رقم ١٤٥٣٦ .

(٣) ما بين المعكوفين من الدار .

(٤) "عب" ٢٩٧/٨ - ٢٩٨ رقم ١٥٢٨٥ .

(٥) " غير " ساقط من الدار .

(٦) وفي الأم " بين القسام " .

(٧) " بين " ساقط من الدار .

(٨) قاله في الأم ٢١٢/٦ ، باب أجر القسام ، من كتاب الأقضية .

وقال مالك : من احتسب فهو خيرٌ له وأحب إلي ، وأما
أن أقول لا خير فيه ، أو إنه حرام فلا . وذلك أنه لا يوجد مَنْ يعمل
بغير جُل ، وهذا لا بدُّ منه ^(١) .

وقال النعمان : لا بأس أن يأخذ قاسم الدور والأرضين عليه الأجر
من الذين يقسم بينهم ^(٢) .

م ٥٤٣٣ - واختلفوا في الأجرة ، وأنصباؤهم مختلفة .

فقال أكثرهم : تكون الأجرة على قدر الأنصاء ، لا عدد
الرؤوس .

هذا قول الشافعي ، وسوار ، وعبيد الله بن الحسن ، وأبي ثور ،
ويعقوب ، ومحمد .

وفيه قول ثان : وهو أن الأجرة على عدد رؤوس الرجال ،
هذا قول النعمان .

قال أبو بكر : الأول صحيح .

م ٥٤٣٤ - واختلفوا في شهادة القسام .

فكان الشافعي ، ومحمد بن الحسن لا يجيزان شهادة القاسمين .

وفيه قول ثان : وهو أن شهادة القاسمين اللذين بعث بهما

الحاكم على ما يقسمان ^(٣) ، جائزة من قبل أنهما لا يجزان بشهادتهما

إلى أنفسهما شيئا ، هذا قول أبي حنيفة ^(٤) .

(١) المدونة الكبرى ٣/٣٩٨ ، ٤/٢٧١ .

(٢) المبسوط ٦/١٥ .

(٣) وفي الدار " على ما قسما " .

(٤) " هذا قول أبي حنيفة " ساقط من الدار .

وكان يعقوب يقول : لا تجوز شهادة قاسم ، ثم رجع إلى قول أبي حنيفة .

م ٥٤٣٥ - وفي قول جميع من ذكرنا : لا تجوز شهادة قاسم واحد .

قال أبو بكر : والذي أقول به : إن شهادة القاسم الواحد غير جائزة ، لأني لا أعلم من أجاز شهادة الشاهد الواحد له حجة .

فأما القاسمان يشهدان على قسم مال ، وليسا ممن يجبران إلى أنفسهما بشهادتهما نفعا^(١) يأخذانه ، وكانا محتسبين ، أو ممن يرزق من مال الفئ^(٢) ، وكانا عدلين : فشهادتهما مقبولة ، وهما داخلان في جملة قوله تعالى : ﴿مَنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ﴾^(٣) ، غير خارجين من هذه الآية بحجة .

هذا يلزم أصحابنا لأفهم لا يرون الإستثناء من الكتاب إلا بكتاب ، أو سنة ، أو إجماع ، وليس مع من استثناهما من جملة الآية حجة .

٨- باب العبد يكون [٢/٣٤٢/ب] بين جماعة يدعو أحدهم^(٤) إلى بيع الجميع ليقبض حصته من الثمن ، ويأبى أصحابه البيع

قال أبو بكر :

م ٥٤٣٦ - واختلفوا في الرجل يكون له الشقص في العبد الذي له الثمن إذا بيع

(١) وفي الدار " جعلاً " .

(٢) وفي الدار " مال المسلمين " .

(٣) سورة البقرة : ٢٨٢ .

(٤) وفي الدار " بعضهم " .

كلُّه ولا يجد صاحب الشقص حصته ^(١) الثمن الذي ^(٢) يصيبه مع أصحابه عبد بيع الكل .

فقال طائفة : يكره الذي أبى البيع على ذلك ، ويتوقف في السوق فيباع ، هذا قول مالك .

قال : وكذلك البعير ، والثوب ، وكل ما لا يستطيع قسمه .
وقال مالك : في العبد يُقَوِّمُ ويبيع عليهم ، فيشتريه من يريده ^(٣) .

وبه قال أبو ثور في الدار تباع أو يشتري أحدهما من صاحبه .
وقال الشافعي : " لا يباع عليهم . ويقال لهم : تراضوا في حقوقكم بما شئتم : كان الذي بينهم سيف ، أو عبد ، أو غيره " ^(٤) .

قال أبو بكر : قول الشافعي أصح القولين ، والله أعلم بالصواب .

٩- باب قسم الرقيق ، والأنعام ، والثياب ، وسائر الأمتعة سوى الرباع ، والأرضين

قال أبو بكر :

م ٥٤٣٧ - كان مالك بن أنس يقول في الرقيق ، والغنم ، والأشياء التي

(١) وفي الدار " بحصته " .

(٢) " الذي يصيبه ... إلى قوله : ويتوقف في السوق " ساقط من الدار .

(٣) المدونة ٢٥٥/٤ ، ٢٥٧ .

(٤) قاله في الأم ٢١٣/٦ ، باب أجر القسام .

يجعل الخير منها مع الشر : قسم ذلك جائز^(١) .
وبه قال أبو ثور في الغنم ، والمتاع ، والخرثي^(٢) ، وغير ذلك .
وبه قال النعمان ويعقوب في الغنم ، والإبل ، والبقر ، والثياب
كلها مما يستقيم فيها القسم .
وقالوا في الرقيق : لا يقسمون ، لأن اختلافه متفاوت .
وكذلك اللؤلؤ ، والياقوت ، والزُّمُرْد لا يقسم .
فأما الفضة والتبر والذهب فإنه يقسم ، والحديد ، والنحاس التبر ،
ولا تقسم الآنية من ذلك .
ويقسم ما كان بالكيل^(٣) والوزن قليلاً كان أو كثيراً .
ولا يقسم حائط بين اثنين ، ولا حمام ، ولا حانوت صغير^(٤) .
قال أبو بكر : وقال أبو ثور : يقسم اللؤلؤ ، والجوهر ،
والياقوت ، والزمرّد ، وجميع الأشياء من الذهب ، والفضة ،
والحديد ، والنحاس ، والصُّفْر ، وغير ذلك تبراً كان أو آنية معمولة .
فما كان يوزن فيوزن ، وما كان بالقيمة فبالقيمة .
وهذا الباب كله على هذا يُقَوَّم ، ثم يُقَسَّم [بمحضته]^(٥) على قدر
الموارث ، والله أعلم .

(١) المدونة ٢٥٥/٤ - ٢٥٦ .

(٢) على هامش المخطوطة : الخرثي : الرديء من المتاع . وهو بالخاء المعجمة والراء المهملة ،
والشاء المثناة . وفي القاموس : الخرثي : بالضم : أثاث البيت أو : أردأ المتاع ،
والغنائم ١/١٦٥ .

(٣) وفي الدار " ويقسم الكيل " .

(٤) المبسوط ١٥/٥١ .

(٥) ما بين المعكوفين من الدار .

قال أبو بكر : وقياس [٣٤٣/٢ / ألف] قول الشافعي - حيث منع في الدور تكون بين جماعة أن يجمع حق كل رجل منهم فيجعل له داراً واحدة ، وقال : يعطى من كل دار حصته ، ولم ير نقل حق له من دار إلى دار أخرى - : أن يكون له في كل بعير حصته ، ولا ينقل حقه من بعير إلى بعير آخر .

ولا يجوز على قياس قوله : قسم شيء مما ذكرته من الحيوان ، والجواهر ، وسائر الأمتعة .

قال أبو بكر :

(ح ١٧٢٦) وقد قسم النبي ﷺ غنائم حنين ^(١) وأكثر ذلك كان السبي ، والماشية ^(٢) .

فقول من رأى قسم الحيوان وما في معناه ، وإجازة ذلك أولى من المنع منه . ولا يكون ذلك إلا بالقيمة .

(ح ١٧٢٧) وقد أقرع النبي ﷺ بين الأعبد الستة الذين أعتقهم المريض في مرضه ، فميز بالقرعة بين حق العتق وحق الورثة ، فأعتق اثنين وأرق أربعة ^(٣) .

١٠- باب صفة القسم

قال أبو بكر :

م ٥٤٣٨ - كان الشافعي يقول : " إذا قسم أرضاً فيها ^(٤) أصل أو بناء ، أو لا

(١) وفي الدار " غنائم خير " .

(٢) تقدم الحديث برقم ١٧١٦ .

(٣) تقدم الحديث برقم ١٠٢٠ ، ١٠٢٩ .

(٤) " أرضاً فيها " ساقط من الدار .

أصل فيها ولا بناء ، فإنما يقسمها على القيمة لا على الزرع ، فيقومها
قيماً ، ثم يقسمها " (١) ، وبه قال أبو ثور .

وقال أصحاب الرأي : إذا كانت الدار بين رجلين فاقسماها
فيما بينهما مذارعة ذرعها بينهما رجل رضيا به . فإن النعمان
قال : هو جائز .

وكذلك قسمة قاسم القاضي إذا قسم بين قوم وأقرع بينهم فإن أبا
حنيفة (٢) قال : وهو جائز .

وقال أبو حنيفة (٣) : القرعة في القياس لا تستقيم ، ولكننا
تركنا القياس في ذلك ، وأخذنا بالآثار ، والسنة (٤) .

وقال أبو ثور : قال بعض الناس يعني (٥) النعمان ويعقوب : يَقُومُ
البناء والأرضون بالقيمة ، وكذلك النخل ، والشجر .

فإن قُسم (٦) ، وجعل على ذلك يأخذ دراهم فحسن .

وإن جعلت القيمة في الدور ، فهو أحب إلي ، لأن الدراهم تَبَعٌ

وليس من الميراث ، فيجعل الفضل في الدور والأرضين . جريب (٧)

بجريين (٨) ، وذراع بذراعين .

(١) قاله في الأم ٢١٣/٦ ، باب السهمان في القسم .

(٢) وفي الدار " فإن النعمان .

(٣) وفي الدار " وقال قائل " .

(٤) أنظر المسوط ١٥/٧-٨ ، والهداية ٤٦/٤ .

(٥) وفي الدار " بعثني النعمان " .

(٦) وفي الدار " فإن جعل " .

(٧) " جريب " ساقط من الدار .

(٨) على هامش المخطوطة : الجريب من الأرض معروف ، وفي المصباح المنير : الجريب : الوادي ،

ثم استعير للقطعة المتميزة من الأرض ، ويختلف مقدارها بحسب اصطلاح أهل =

وقال مالك في الأرض فيها النخل ^(١) : تقسم بالقيمة ، فيفضل ما كان أقرب للماء ^(٢) ، لأنه ربما يعذب النخل من الماء وقل الماء ، فلم يشرب من النخل إلا ما قرب ، يكون هذه التي إلى الماء أقرب مائة نخلة ، والتي على إثرها خمسون ومائتان ، والتي خلفها [٣٤٣/٢ ب] ثلاثمائة ، ثم يقسم ذلك بالقيمة .

وقال الشافعي : " يحصي ^(٣) القاسم أهل القسم ويعلمهم مبلغ حقوقهم ، فإن كان فيهم من له سدس ، وثلث ، ونصف ، قسمه على أقل ^(٤) السهمان وهو السدس ، فجعل لصاحب السدس سهماً ، ولصاحب الثلث سهمين .

ولصاحب النصف ثلاثة أسهم ، ثم ^(٥) قسم الدار ستة أجزاء ، ثم كتب أسماء السهمان في رقاع من ^(٦) قواطيس صغار ، ثم أدرجها في بندق ^(٧) من طين ، ثم دور ^(٨) البندق ، فإذا استوى درجه ، ثم ألقاه في حجر رجل لم يحضر البندقة ولا الكتاب ، أو حجر صبي أو عبد . ثم جعل السهمان فسمها أولاً ، وثانياً ،

= الأقاليم كاختلافهم في مقدار الرطل ، والكيل ، والذراع . وأنظر تهذيب اللغة للأزهري ٥١/١١ ، والمغرب ٧٨/١ .

- (١) وفي الدار " في الأرض والنخل " .
- (٢) وفي الدار " ما كان قرب الماء " .
- (٣) وفي الدار " يحضر " .
- (٤) في الأصل " أولى السهمان " ، والتصويب من الدار ، والأم .
- (٥) " أسهم ، ثم " ساقط من الدار .
- (٦) " من " ساقط من الدار .
- (٧) بندق : يضم الباء والدال أو بفتحهما أو كسرهما مع سكون النون وهو ما يعمل من الطين ويرمى به ، الواحد منها بندقة ، وجمع الجمع بنادق . المصباح مادة (بدق) .
- (٨) وفي الدار " دق البندق " .

وثالثاً ، ثم قال : أدخل يدك وأخرج على الأول بندقة واحدة ^(١) فإذا أخرجها فضتها ، فإذا خرج اسم صاحبها جعل له السهم الأول ، فإن كان صاحب السدس فهو له ، ولا شيء له غيره . وإن كان صاحب الثلث فهو له والسهم الذي يليه ، وإن كان صاحب النصف ، فهو له والسهمان اللذان يليانه ، ثم يقال : أدخل يدك فأخرج بندقة على السهم الفارغ الذي يلي ما خرج ، فإذا خرج فيها اسم ، فهو كما وصفت حتى تنفذ السهمان " ^(٢) .

١١- باب الشيء المقسوم يستحق بعضه

قال أبو بكر :

م ٥٤٣٩ - واختلفوا في القوم يقسمون الشيء ثم يستحق بعض ما في يد أحدهم .

فقال طائفة : ينتقض القسم ، هذا قول الشافعي .

قال الشافعي : " ويقال لهم في الدين أو الوصية : إن تطوعتم أن تعطوا أهل الدين والوصية أنفذنا القسم بينكم ، وإن لم تطوعوا ولم نجد للميت مالا إلا هذه الدار بعنا منها ، ونقضنا القسم " ^(٣) .

وقد ذكر ابن القاسم مذهب مالك في الرجلين يقتسمان الدار يأخذ أحدهما الربع والآخر ثلاثة أرباعها ، فاستحق من الذي قبض

(١) في الأصل " وأخذه " .

(٢) قاله في الأم ٢١٣/٦ ، باب السهمان في القسم .

(٣) قاله في الأم ٢١٤/٦ ، باب ما يرد من القسم بادعاء بعض المقسوم .

الربع نصف ما في يده قال : يرجع على الذي أخذ ثلاثة أرباع الدار بقيمة ربع ما في يديه ، ولا تنتقض القسمة .

فإذا استحق من يد كل واحد منهما جل ما في يديه ، فالقسمة تنتقض إذا كان الذي يستحق ضرراً لما يبقى في يديه ويرجع فيقاسم صاحبه ثانية ^(١) .

وقال أصحاب الرأي : إذا اقتسم الرجلان دارين فأخذ أحدهما داراً ، وأخذ الآخر داراً ، فهدم [٣٤٤/٢ / ألف] وأنفق ، ثم استحق من الأخرى موضع في حائط ، أو مسيل ماء ، فإن الذي استحق ذلك من يده بالخيار : إن شاء نقض القسمة كلها وضمنه قيمة ما هدم ، وإن شاء لم ينقض القسمة ولم يرجع بشيء ، ورضي بما بقي في يديه ^(٢) .

قال أبو بكر : تنتقض القسمة في أصح القولين .

١٢- مسائل من هذا الكتاب ^(٣)

قال أبو بكر :

م ٥٤٤٠ - إذا قدم الوصي بيينة على الوصية ، ولم يحضر خصم وارث ولا غير وارث .

(١) المدونة ٢٦٣/٤ - ٢٦٤ .

(٢) المسوط ٥٠/١٥ - ٥١ .

(٣) وفي الدار " هذا الباب " .

قُبلت بينته ، وثبتت وصيته . هذا قول أبي ثور . قال : وذلك
أن الخصم أكثر حالاته أن يدفع فتقبل عليه البينة ، فهو في غيبته
كالخاضر يحدد ^(١) .

قال : وهذا قول مالك ، وأبي عبد الله يعني الشافعي أنهما يقضيان
على الغائب .

قال أبو ثور : قال بعض الناس - يعني النعمان - : إذا لم
يحضر خصم وارث للميت ، ولا طالب دين ، ولا وصية ، ولا
مطلوب بحق ^(٢) للميت قبله ، فلا ينبغي للقاضي أن يسمع من بينته ،
ولا يقضي له بالوصية إليه .

م ٥٤٤١ - وقال أصحاب الرأي : لو أن رجلين اقتسما دارا ، فوقع الباب
لأحدهما ، ووقع قسم الآخر في الناحية الأخرى . وليس له طريق
يمر فيه ، فإن أبا حنيفة ^(٣) قال : إن كان مفتاح ^(٤) : أجزت القسمة
وأمرته أن يفتح في ذلك باباً .

وإن لم يكن مفتاح ^(٥) : أبطلت القسمة ، لأن هذا ضرر ، ولا تجوز
القسمة عليه ^(٦) .

وهذا قياس قول أبي ثور ، لأنه يمنع من الضرر ، وإدخاله على
أحد من الشركاء .

م ٥٤٤٢ - واختلفوا في العلو والسفل .

(١) " يحدد " ساقط من الدار .

(٢) وفي الدار " بدين " .

(٣) وفي الدار " فإن النعمان " .

(٤) وفي الدار " مفتاح " .

(٥) وفي الدار " مفتاح " .

(٦) كذا في مختصر الطحاوي / ٤١٢ .

فكان أبو حنيفة يقول : يحسب في القسمة للذي أسفل له ذراع
بذراعين من العلو .

وقال أبو يوسف : يحسب العلو بالنصف والسفل بالنصف ،
فينظر : كم جملة ذرع ^(١) كل واحد منهما فيطرح من ذلك
النصف .

وقال محمد : أقسم ذلك على القيمة قيمة العلو وقيمة
السفل ^(٢) .

قال أبو بكر : وفي قياس قول الشافعي : لا يجوز للقاسم
أن يقسم العلو أو السفل ^(٣) على ما ذكره الكوفي إلا برضى
من الشريكين ، فإن كان على غير رضى فلا يجوز . ولا يجوز
إلا أن يعطي كل واحد منهما من العلو بقدره ، ومن السفل
بقدره .

قال أبو بكر :

م ٥٤٤٣ - وإذا وقع للرجل ساحة من الأرض [لا بناء فيها] ^(٤) ، ووقع
للآخر بناء ، فأراد صاحب الساحة أن يبني في ساحته بناء
ويرفعه . فقال صاحب البناء : تسدُّ عليَّ الريح والشمس فلا
أدعك ترفع بناءك . فلصاحب الساحة أن يرفع بناءه ما بدا له ،
[٣٤٤/٢ ب] وليس للآخر أن يمنع من ذلك لأنه حقُّه يصنع فيه
ما بدا له .

(١) " ذرع " سقط من الأصل .

(٢) المبسوط ١٦/١٥ .

(٣) " أو السفل " ساقط من الدار .

(٤) ما بين المعكوفين من الدار .

وهذا قول النعمان ، وصاحبه ^(١) ، وهو على مذهب الشافعي ،
وأبي ثور . وبه نقول .

قال أبو بكر :

م ٥٤٤٤ - وإذا اقتسم رجلان دارا على أحدهما أو جميعا بالخيار ثلاثة
أيام .

فالقسمة جائزة في قول النعمان . وكذلك قسمة الحيوان ،
والعروض ، وما يكال ، ويوزن .

وفي الغنم ، والإبل ، والبقر ، والرقيق في قياس قول أبي حنيفة .
وفي قول يعقوب ومحمد : الخيار في ذلك سنة جائزة .



١٠١ - كتاب الوكالة

قال أبو بكر :

(ح ١٧٢٨) ثبت الوكالة في خبر فاطمة بنت قيس : أنها كانت عند رجل من بني مخزوم ، فطلقها ثلاثاً وخرج إلى بعض المغازي وأمر وكيلاً أن يعطيها بعض النفقة ، فاستقلتها ، فانطلقت إلى إحدى نساء النبي ﷺ ، فدخل النبي ﷺ ، وهي عندها ، وذكر باقي الحديث ^(١) .

(ح ١٧٢٩) وفي حديث عروة بن أبي الجعد البارقى " أن النبي ﷺ أعطاه ديناراً يشتري به أضحية أو شاة ، فاشتري به اثنتين ، فباع أحدهما بدينار ، وأتاه بشاة ودينار ، فدعا له بالبركة في بيعه ، فكان لو اشترى تراباً لربح فيه " ^(٢) .

قال أبو بكر : ولو احتج محتج في إثبات الوكالة بقول الله

عز وجل : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعُوا حُكْمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكْمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يَرِدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ﴾ الآية ^(٣) : كان مذهباً ^(٤) ، لأن الأحكام الباعثين بالحكمين يجعلون إليهما أمر الزوجين .

(١) أخرجه "م" في الطلاق ، باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها ١١١٤/٢ رقم ٣٦ (١٤٨٠) ، من حديث فاطمة بنت قيس .

(٢) أخرجه "خ" في المناقب ، في الباب الآخر ٦٣٢/٦ رقم ٣٦٤٢ ، من حديثه .

(٣) سورة النساء : ٣٥ .

(٤) " كان مذهبا " ساقط من الدار .

ألا ترى إلى قول ابن عباس : بعثت أنا ومعاوية حكمين .

يقال : إن الذي بعثهما عثمان بن عفان رضي الله عنه ^(١) .

م ٥٤٤٥ - وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن للمريض العاجز عن

الخروج إلى مجلس الحكم ^(٢) ، وللغائب عن المصير : أن يوكل كل

واحد منهما وكيلاً يطالب له بحقه ويتكلم عنه ^(٣) .

١- باب وكالة الحاضر الصحيح البدن

قال أبو بكر :

م ٥٤٤٦ - اختلف أهل العلم في وكالة الحاضر من الرجال والنساء .

فقال طائفة : تقبل الوكالة من الحاضر من الرجال والنساء ،

في العذر وغير العذر ، هذا قول الشافعي .

وذكر أن علي بن أبي طالب وكل عند عثمان عبد الله بن جعفر

وعلي بن أبي طالب حاضر ، فقبل ذلك عثمان .

وقد كان يوكل قبل عبد الله بن جعفر عقيل بن أبي طالب .

قال أبو بكر : وهذا قول [٣٤٥/٢ ألف] ابن أبي ليلي ،

ويعقوب ، ومحمد ^(٤) .

(١) روى له "عب" مختصراً ومطولاً ٥١٢/٦ ، ٥١٣ رقم ١١٨٨٥ ، ورقم ١١٨٨٧ ، ومن

طريقه رواه الطبري في تفسيره ٤٧/٥ .

(٢) وفي الدار " مجلس الحاكم " .

(٣) الإجماع ١٨١/ رقم ٨٢٥ .

(٤) المبسوط ٣/١٩ .

وقال النعمان : لا يقبل ذلك من المقيم بالبلد إلا برضا من خصمه ، إلا أن يكون مريضاً .

وإن كان غائباً فلا يقبل له وكيل إلا أن تكون غيبته مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً ، فتقبل منه الوكالة .

قال أبو بكر : بالقول الأول أقول ، لأهم كالجمعين على أن للرجل الحاضر أن يوكل ببيع عبد له أو سلعة ، وبشراء ذلك .

وإذا جاز عند جميعهم أن يوكل بالبيع والشراء من شاء ، جاز أن يوكل بالخصومة وبقبض الدين ، لا فرق بين ذلك .

٢- باب ^(١) توكيل الرجل والمرأة ، والصبي ^(٢) ، والعبد

م ٥٤٤٧ - واختلفوا في الصبي يُوكَل بطلب حقوقه .

ففي قول الشافعي : لا تجوز وكالة غير البالغ ، ولا المعتوه .

وقال أصحاب الرأي : وكالة الصبي لا تجوز إلا أن يكون الصبي تاجراً ، قد أذن له أبوه في ذلك ، فيوكَل في شيء من تجارته فهو جائز .

م ٥٤٤٨ - وقالوا : إذا وكل الرجل الصبي بالخصومة بعد أن يكون صبيّاً يعقل ، فهو وكيله ، فإن قضى عليه بشهادة شهود فهو جائز .

م ٥٤٤٩ - وإن كان الصبي ليس بابنه ، فليس ينبغي له أن يوكله إلا بإذن الأب ^(٣) .

(١) كلمة " باب " ساقطة من الدار .

(٢) " والصبي " ساقط من الدار .

(٣) المبسوط ١٩/١٢ .

قال أبو بكر :

م ٥٤٥٠ - ويجوز أن يوكل الرجل المرأة ، والمرأة توكل ^(١) الرجل .

في قول أصحاب الرأي ، وهو ^(٢) مذهب الشافعي .

وبه أقول .

م ٥٤٥١ - [ويوكل المسلم الذمي ، والذمي المسلم . في قول الشافعي ،

وأصحاب الرأي .

وبه نقول] ^(٣) .

م ٥٤٥٢ - وكذلك الحر يوكل عبده وعبد غيره بإذن مواليه . في قولهم جميعاً .

م ٥٤٥٣ - والمكاتب مثل العبد في ذلك .

م ٥٤٥٤ - وإذا وكل الرجل زوجته ، ثم طلقها ثلاثاً ، فالوكالة على

حالتها . في قول أصحاب الرأي ^(٤) ، وهو قياس قول الشافعي .

وبه نقول .

م ٥٤٥٥ - وإذا وكل عبده أو عبد غيره بإذن مواليه ، ثم باع مولى العبد

العبد ، فإن رضي المشتري أن يكون على الوكالة ، كان ، وإن لم

يرض بذلك لم يجبر على الوكالة ^(٥) .

م ٥٤٥٦ - وإذا وكل المسلم الحربي المستأمن ، أو وكل الحربي المستأمن

المسلم ، فهو جائز .

(١) " توكل " ساقط من الدار .

(٢) وفي الدار " وفي مذهب " .

(٣) ما بين المعكوفين من الدار .

(٤) الميسوط ١٣/١٩ .

(٥) الميسوط ١٤/١٩ .

م ٥٤٥٧ - وإذا وكل الرجل الرجل في خصومة ، ثم ذهب عقل الذي وكل ذهاباً دائماً ^(١) ، فقد خرج الوكيل من الوكالة . وهذا قولنا وقول أصحاب الرأي ^(٢) .

م ٥٤٥٨ - فإن ذهب عقله ساعة ، ثم تاب إليه العقل ، أو جن ساعة ، ثم أفاق : فقد زالت الوكالة في قولنا .

وقال أصحاب الرأي : هو على الوكالة .

ففرقوا بين القليل [٣٤٥/٢ ب] والكثير منه ، ثم قالوا هما في القياس سواء ولا فرق عندي بينهما .

ويلزم الكوفي أن تزول الوكالة إذا ذهب عقله ساعة ، ثم أفاق ، لأنه ذكر أنه القياس .

م ٥٤٥٩ - وقد أجمع أهل العلم على أن الموكل إذا مات أن وكالة الوكيل تنفسخ بموته ^(٣) .

م ٥٤٦٠ - وأجمعوا جميعاً على أن نومهما ، أو نوم أحدهما لا يبطل الوكالة ^(٤) .

٣- باب إقرار الوكيل على من وكله به ^(٥)

قال أبو بكر :

م ٥٤٦١ - أجمع كل من لحظ عنه من أهل العلم على أن إقرار الوكيل الذي

(١) وفي حاشية الدار " ذهاباً تاماً " .

(٢) المبسوط ١٩/١٢ .

(٣) كتاب الإجماع / ١٨١ رقم ٨٢٦ .

(٤) كتاب الإجماع / ١٨١ رقم ٨٢٧ .

(٥) " به " ساقط من الدار .

جعل إليه الموكل أن يقر عليه ، جائز ^(١) .

م ٥٤٦٢ - واختلفوا في الرجل يوكل الرجل بخصومة ، وأثبت الوكالة عند القاضي ، ثم أقر على صاحبه الذي وكله ، أن الخصومة التي ادعاها المدعي حق ، فكان الشافعي يقول : إقراره باطل ، وبه قال ابن أبي ليلى .

وفيه قول ثان وهو : أن إقراره لا يجوز عليه إلا عند القاضي ، وأما عند غيره فلا يجوز . هذا قول النعمان ، ومحمد .

وفيه قول ثالث وهو : أن إقراره جائز عند القاضي وغيره ، وتقبل البيّنة عليه بذلك . هذا قول يعقوب .

قال أبو بكر : والقول الأول أصح ^(٢) .

٤- باب الوكالة في الحدود والقصاص

قال أبو بكر :

م ٥٤٦٣ - واختلفوا في التوكيل بطلب القصاص ، والحدود ، والسلعة ترد بعيب .

فكان النعمان يقول : لا تقبل الوكالة في الحدود ، والقصاص ، والسلعة ترد بعيب ، لأنه لا بد أن يحضر المشتري فيحلف ، إذا ادعى الخصم أنه قد رضي .

وحكى الشافعي عن النعمان أنه قال في القصاص والحدود : لا تقبل في ذلك وكالة ، وبه يأخذ - يعني يعقوب - .

(١) كتاب الإجماع / ١٨١ رقم ٨٢٨ .

(٢) وفي الدار " صحيح " .

وحكى يعقوب عن النعمان أنه قال : أقبل من الوكيل البينة
في الدعوى في الحدود ، والقصاص ، ولا أقيم الحد ، والقصاص حتى
يحضر المدعي .

وبه قال الشافعي .

وكان ابن أبي ليلى يقبل في ذلك الوكالة .

ووافق بعض أهل النظر ابن أبي ليلى على مذهبه ، وقال : لا فرق
بين الحدود والقصاص والديون إلا أن يدعي ^(١) الخصم أن
صاحبه قد عفا ، فيوقف عن النظر فيه ^(٢) حتى يحضر .

٥- باب إثبات الوكالة وليس الخصم بحاضر وغير ذلك

قال أبو بكر :

م ٥٤٦٤ - واختلفوا في إثبات الوكالة ، وليس معه خصم حاضر .

ففي قول النعمان : لا تثبت وكالته [٣٤٦/٢ ألف] ، إلا أن
يأتي معه بخصم ، وبه قال يعقوب ^(٣) .

وفي قول ابن أبي ليلى ، والشافعي : تقبل الوكالة وتثبت وإن
لم يكن خصم حاضر .

قول الشافعي ، وابن أبي ليلى أصح .

(١) وفي الدار " يذكر " .

(٢) " فيه " ساقط من الدار .

(٣) المبسوط ١٩/١٠-١١ .

م ٥٤٦٥ - وأجمع كلٌّ مَنْ نحفظ عنه من أهل العلم على أن الوكيل إذا أراد أن يوكل به غيره ، [وقد ^(١) جعل الموكل ذلك إليه في كتاب الوكالة : أن له أن يوكل به غيره] ^(٢) .

م ٥٤٦٦ - واختلفوا فيه إن لم يكن جعل ذلك إليه .
ففي قول الشافعي والنعمان ويعقوب ليس ذلك له .
وفي قول ابن أبي ليلى : له أن يوكل غيره إذا أراد أن يغيب أو مرض ، فإذا كان صحيحاً حاضراً فلا .

قال أبو بكر : الأول أصح .
م ٥٤٦٧ - وإذا ادعى أنه وكيل لرجل ، فصدقه الخصم ودفع إليه مالاً عليه للذي ذكر أنه وكله .

فكان ابن أبي ليلى ، والشافعي لا يجبرانه على دفع المال إليه .
وقال النعمان ، ويعقوب : يجبر على دفع المال إليه .
قال أبو بكر : قول ابن أبي ليلى أصح ^(٣) .

م ٥٤٦٨ - وإذا وكل الرجل الرجل بكل قليل وكثير .
فإن ابن أبي ليلى كان يقول : إذا باع داراً أو غيرها كان جائزاً .
ولا يجوز ذلك في قول النعمان ^(٤) والشافعي .

قال أبو بكر : وهذا أصح ، لأنه كلام مجهول لا يوقف ^(٥) على معناه .

(١) ما بين المعكوفين من الدار .

(٢) الإجماع / ١٨١ رقم ٨٢٩ .

(٣) وفي الدار " صحيح " .

(٤) في الأصل " ابن أبي ليلى " ، والتصحيح من الدار .

(٥) وفي الدار " لا يوجد " .

٦- باب إذا وكله ببيع سلعة فاشتراها من ^(١) نفسه وغير ذلك

قال أبو بكر :

م ٥٤٦٩ - واختلفوا في الرجل يوكل ببيع سلعة فيبيعها من نفسه .
ففي قول مالك ، والثوري ، والشافعي ، والنعمان ،
وأصحابه : البيع باطل .

قال أبو بكر : وكذلك نقول .

م ٥٤٧٠ - وقد روينا عن ابن مسعود أنه قال في رجل أوصى إلى رجل بتركته -
وقد ترك فرساً - فقال الوصي : اشتره ؟ . قال : لا .
وكان الشافعي والكوفي يجيزان للأب شراء مال ^(٢) ابنه
الطفل من نفسه .

وقد حكى عن مالك ^(٣) ، وعبيد الله بن الحسن أنهما كانا
يجيزان بيع الوصي من نفسه ، فيما للأيتام فيه حظ .

م ٥٤٧١ - ولا يجوز في مذهب الشافعي أن يبيع الرجل السلعة التي
وكل بيعها من عبده ، ولا من أمته ، لأن ذلك بمنزلة بيعه
من نفسه .

م ٥٤٧٢ - وإذا وكل الرجل ببيع داره ، وإجازة عبده رجلين ، فباع
أحدهما دون الآخر : فالبيع فاسد في قول الشافعي ، والكوفي .
وكذلك نقول .

(١) وفي الدار " فاشتراها هو نفسه " .

(٢) " مال " ساقط من الدار .

(٣) المدونة ٢٨٨/٤ ، وبداية المجتهد ٢/٢٥٤ ، : لا يجوز مطلقاً . مختصر المزني ٧/٣ ، الطحاوي .

والأصل في ذلك : قوله عز وجل : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يَرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴾ ^(١) .

فإن اختلف الحكماء ففرق أحدهما بينهما دون الآخر لم يجوز .
م ٥٤٧٣ - واختلفوا في الرجل يأمر الرجلين ببيع شيء ، فباعاه [٣٤٦/٢ ب]
بما لا يتغابن الناس بمثله .

ففي قول مالك ، والشافعي ، ويعقوب ، ومحمد : إذا باعا
وحظا من الثمن مالا يتغابن الناس بمثله ^(٢) فهو باطل .
فإن كانت السلعة قائمة ردت وفسخ البيع .
م ٥٤٧٤ - وإن كانت مستهلكة ففي قول مالك ، والشافعي : على الذي قبض
السلعة القيمة .

ولا أدري ما يقول الآخرون فيه .
وقال النعمان : إذا باعا جميعاً بثمن يسير فإنه جائز ، وإن باعا
بدرهم شيئاً يساوي ألفاً .
م ٥٤٧٥ - وقال النعمان : إن وكلهما أن يشتريا له شيئاً ، فزاد على الثمن
مالاً يتغابن الناس في مثله ، فإنه يلزمه ^(٣) .
وقال : البيع والشراء في ذلك مختلف ، في قول النعمان .
وفي قول يعقوب ، ومحمد ، هما سواء ، لا يجوز على الأمر
إلا ما يتغابن الناس في مثله .

(١) سورة النساء : ٣٥ .

(٢) " ففي قول مالك ... إلى قوله : الناس بمثله " ساقط من الدار .

(٣) وفي الدار " فإنه لا يلزمه " .

وهذا قول الشافعي .

قال أبو بكر :

م ٥٤٧٦ - ولا أعلمهم يختلفون أنه إذا سمى له ثمناً في البيع والشراء ،
فخالف الوكيل : أن ذلك غير جائز ^(١) .

م ٥٤٧٧ - وإذا وكله ببيع عبد له ، فباع نصفه من رجل ، ثم باع النصف الآخر
من آخر فهو جائز .

م ٥٤٧٨ - وإن باع نصفه ولم يبيع ما بقي .
فإن هذا لا يجوز في قول يعقوب ، ومحمد .
ويجوز في قول النعمان .

قال أبو بكر : لا يجوز شيء من ذلك ، لأنه لم يأمره ببيع
النصف ، إنما أمره ببيع الكل . فإذا باع البعض فالبيع باطل ، ولو باع
الباقي فالبيع أيضاً باطل ، لأنه خالفه في الأول والثاني .
ثم ترك النعمان ما قال : فقال : لو أمره أن يشتري له عبداً
فاشتري نصفه لم يجز على الأمر .
ففرق بين ما لا يفترق بغير حجة .

٧- مسائل

قال أبو بكر :

م ٥٤٧٩ - وإذا وكل الرجل ببيع سلعة من السلع فباعها بالأغلب من

(١) ذكره المؤلف بلفظ الإجماع في كتاب الإجماع / ١٨٢ رقم ٨٣٠ .

نقد البلد ، دنانير كان أو دراهم ، فالبيع جائز ، لا أعلمهم
يختلفون فيه ^(١) .

م ٥٤٨٠ - فإن باع السلعة بغير الدنانير والدراهم ، فقد اختلفوا فيه .
فكان الشافعي ، ويعقوب ، ومحمد ، وأبو ثور يقولون : البيع
باطل .

وقال النعمان : البيع جائز بما باعه به مما يكون ثناً ، أجاز
ذلك الموكل أو لم يجز له ذلك .

قال أبو بكر : وبالقول الأول أقول .

م ٥٤٨١ - فإن كان وكله بالبيع ، فباع بالدنانير أو الدراهم غير أنه
باعه بنسيئة .

فالباع في ذلك باطل ، على قول مالك ^(٢) ، والشافعي ،
ويعقوب ، ومحمد ، وأبي ثور .

وفي قول النعمان : البيع جائز ، أجاز له ما باع به ، أو لم يجزه ،
إذا وكله بالبيع .

قال أبو بكر : بقول مالك أقول .

م ٥٤٨٢ - وإذا وكل الرجل رجلاً بإجارة عبد له في عمل معلوم ، فأجره في غير
ذلك [٣٤٧/٢ ألف] العمل ، أو وكله أن يؤجره من فلان فأجره
من غيره ، أو أمره أن يبيعه من فلان فباعه من غيره .

فذلك كله باطل غير جائز في قول الشافعي ، وأبي ثور .

م ٥٤٨٣ - فإن تلف العبد بيد من قبضه منه فالوكيل ضامن لقيمة العبد . وبه
قال الشافعي ، وأبو ثور .

(١) كتاب الإجماع ١٨٢/ رقم ٨٣١ .

(٢) المدونة ٣/ ٢٦٥ .

وكذلك قال النعمان وأصحابه ، إلا أنهم قالوا : إن أجر الوكيل
العبد في غير العمل الذي أذن له فيه المولى أن يؤجره فيه : ضمن
وكان الأجر له ، ويتصدق به .
قال أبو بكر : وبالقول الأول أقول .

٨ باب إذا عزل الوكيل وهو لا يعلم وغير ذلك من مسائل^(١)

قال أبو بكر :

م ٥٤٨٤ - واختلفوا في الرجل يوكل الرجل بالخصومة ، ثم عزله عنها بغير علم
منه ولا محضره ، ثم قضى الوكيل ، فجاء بينة تشهد أنه عزله عن
الوكالة غير أنه لم يحضره ولم يعلم به .

ففي قول النعمان وأصحابه القضاء ماض نافذ على الوكيل^(٢) .
وقال الثوري ، وأحمد^(٣) ، وإسحاق : إذا باع ولم يعلم
برجوعه فالبيع جائز ، وإن علم برجوع الموكل عن ذلك لم يجوز بيعه .
وفيه قول ثان وهو : إن الوكالة تنفسخ وإن لم يعلم ،
ولا يجوز مما قضى عليه ولا بيع^(٤) .

م ٥٤٨٥ - واختلفوا في الرجل يوكل الرجل بقبض عبد له ، وثبت الوكالة ،
فادعى العبد العتق ، وأقام على ذلك البينة .

(١) " من مسائل " ساقط من الدار .

(٢) المبسوط ١٩/١٥-١٦ .

(٣) في المغني : عن أحمد روايتان ٨٩/٥ .

(٤) وفي الدار " ولا يباع " .

فالذي يجب : أن ينفذ عتقه ، ويكون المولى ^(١) على حجة إن كانت له إذا حضر .

هذا مذهب من يرى القضاء على الغائب .
وقال أصحاب الرأي : لا يدفعه إلى الوكيل ، ولا نقضي بالعتق ، ولكننا نوقفه ^(٢) ، لأنه لم يوكله بالخصومة في ذلك ، إنما وكله بقبضه .

م ٥٤٨٦ - وكذلك لو وكله بإخراج امرأة له ، فأقامت المرأة البينة أن زوجها طلقها ثلاثاً .

م ٥٤٨٧ - وكذلك لو وكله بقبض دار له ، فأقام الذي في يده الدار البينة أنه اشتراها من الذي وكله .
هذا قول النعمان ^(٣) .

م ٥٤٨٨ - قال : ولو وكله بقبض دين له ، فأقام الغريم البينة أنه قد أوفاه الطالب ، قال أقبل ذلك منه .
وقال يعقوب : أوقف ذلك كله : الدين وغيره .

قال أبو بكر : والذي أقول به في المرأة : أن يشتر الحاكم بينتها ويحكم بطلاقها ، ويجعل الزوج على حجته إذا حضر .

ويدع الدار في يد من هي في يده .
ويرى الغريم من الدين . وكل من له حجة فعلى حجته إذا حضر .

(١) وفي الدار " ويكون القول على حجة " .

(٢) في الأصل " نوافقه " وهذا من الدار .

(٣) هذا قول أبي حنيفة ، وصاحبه . المبسوط ١٧/١٩ .

٩- باب بيع الوكيل سلعة فيها عيب

قال أبو بكر :

م ٥٤٨٩ - وإذا باع الوكيل عبداً أو سلعة من السلع ، فظهر للمشتري فيها عيب ^(١) ، [٣٤٧/٢ ب] وأقام البينة أن الوكيل باعها وبها ذلك العيب ، ولم يبرأ منه إليه ، فرد القاضي البيع وألزم الوكيل رد الثمن : لزوم الأمر رد الثمن ورجعت السلعة إليه . ولم يلزم المشتري شيء من ذلك ، في قول كل من نحفظ عنه من أهل العلم ^(٢) .

م ٥٤٩٠ - وإن لم يقم بينة وأراد المشتري عيب الوكيل فلم يحلف ، فحلف المشتري ، فإنها ترد ويلزم الثمن الأمر .
وأصحاب الرأي يلزمون الوكيل رد الثمن بالنكول دون عيب المشتري .

قال أبو بكر :

م ٥٤٩١ - وإن كان الوكيل البائع أبرأ المشتري من الثمن ، أو وهبه له ، أو اشترى به منه متاعاً ، أو كان الثمن دنائير فأخذ بها دراهم ، أو كانت دراهم فأخذ بها دنائير ، أو أخره به إلى وقت من الأوقات .

فذلك كله باطل لا يجوز ، لأنه فعل ذلك فيما لا يملكه ، وهو مال قد وجب للآمر الموكل على المشتري ، وليس للوكيل فيه شيء ، فما فيه فباطل مردود ، ولا يجوز من ذلك كله شيء .

(١) وفي الدار " فطعن المشتري فيها بعيب " وفي كتاب الإجماع " فطن المشتري فيها بعيب " .

(٢) كتاب الإجماع / ١٨٢ رقم ٨٣٢ .

م ٥٤٩٢ - ولا أعلمهم يختلفون في رجل وكل رجلاً بقبض دين له على آخر ، فأبرأ الوكيل الغريم من الدين الذي عليه : أن ذلك غير جائز ، لأنه لا يملكه .

ولا فرق بين هذا وبين ثمن سلعة للموكل على المشتري ^(١) .
وبهذا قال يعقوب .

وقال النعمان ^(٢) ، ومحمد : كل ذلك جائز ، والوكيل ضامن للثمن .

١٠- باب الوكالة في شراء ما يجوز وما لا يجوز ، ووكالة الوصي

قال أبو بكر :

م ٥٤٩٣ - وإذا وكل الرجل الرجل أن يشتري جارية ، أو عبداً : فلا يجوز ذلك في قول أصحاب الرأي . قالوا : لأن العبيد ، والجواري مختلفون .

م ٥٤٩٤ - فإن وكله أن يشتري له عبداً مولداً ، أو حبشياً ، أو سندياً ، أو سمى جنساً من الأجناس ، فإن ذلك جائز عندهم ، وكذلك الجارية .
م ٥٤٩٥ - فإن لم يسم جنساً من الأجناس ، وسمى الثمن ، فإن ذلك جائز أيضاً .
وتسمية الثمن ، وتسمية الجنس سواء .

م ٥٤٩٦ - إذا وكله بشراء جارية وسمى جنساً وثمناً ، فاشترها له عمياء ، أو عوراء ، أو مقطوعة اليدين ، أو الرجلين ، أو احدهما ، أو مقعدة .
فإن أبا حنيفة قال في ذلك : هو جائز على الأمر .

(١) كتاب الإجماع / ١٨٢ رقم ٨٣٣ .

(٢) " وقال النعمان " ساقط من الدار .

وفي قول يعقوب ، ومحمد : لا يجوز من ذلك العمياء ،
والمقعدة ، والمقطوعة اليدين أو الرجلين .
ولا يجوز القطعاء اليد والعوراء إذا اشتراها بمثل ثمنها ، أو ما يتغابن
الناس فيه .

م ٥٤٩٧ - وكان مالك يقول : إذا أمر الرجل الرجل أن يشتري له
جارية بأربعين ، فيزيد الدينار والدينارين قال مالك : ذلك
جائز لازم للآمر .
والزيادة عند مالك بقدر ما يرى أنها تكون في تلك السلعة ،
وفي ذلك الثمن .

قال أبو بكر : وقياس قول الشافعي أن الأمر لا يلزمه
ذلك ، والشراء يلزم الوكيل لأنه خالف ما أمر به
الموكل [٣٤٨/٢/ألف] .

م ٥٤٩٨ - ولو أن الموكل قال - بعد ما اشتراه بزيادة على الثمن الذي
أمر به - : قد رضيت به .
لم يلزم ذلك عند الشافعي . لأن الشراء لزم الوكيل لما خالف ما
أمر به .

م ٥٤٩٩ - وإذا وكل وصي الأب وكيلين بيع أو شراء فاشترى أحدهما أو باع :
لم يجز في قول أصحاب الرأي ، والشافعي .
وبه نقول .

م ٥٥٠٠ - وإذا وكل الأب في مال ابنه الطفل وكلياً ببيع أو شراء
أو غير ذلك ، ثم مات الأب : انتقضت الوكالة ، وليس في
هذا اختلاف^(١) .

(١) كتاب الإجماع / ١٨٢ رقم ٨٣٤ .

١١- باب الوكالة في بيع عبيدين

قال أبو بكر :

م ٥٥٠١ - وإذا وكل الرجل الرجل بيع عبيدين له بألف درهم ، فباع أحدهما بأربعمائة درهم .

فالباع باطل ، لأنه لم يبيعهما بألف درهم كما أمره به .

وقال النعمان ، وأصحابه : إن كان الأربعمائة حصته من الألف

فالباع جائز ، وإن كان أقل من ذلك لم يجز البيع ^(١) .

م ٥٥٠٢ - وإن لم يكن سمي له ثمناً ، فباعه بأقل من الثمن الذي يساوي : فهو

جائز - في قول النعمان - وإن باعه بدرهم .

ولا يجوز في قول أبي يوسف ، ومحمد إلا أن يبيعه بما

يبيع به الناس .

قال أبو بكر : وهذا أصح .

١١- باب الوكالة في بيع الخمر ، والخنزير ، ومسائل

قال أبو بكر :

م ٥٥٠٣ - وإذا وكل المسلم الذمي بيع خمر ، أو خنزير ، أو وكل الذمي

المسلم بيع خمر أو خنزير : فإن الوكالة في ذلك كله غير جائزة ، لأن

الخمر والخنزير لا يجوز بيعهما ، ولا شراؤهما ، ولا تعتد الوكالة في

شيء من ذلك ، لأنه حرام على المسلمين .

(١) المبسوط ٤٣/١٩ .

وقال النعمان : إذا وكل الذمي المسلم بيع خمر أو خنزير ، فباعه من ذمي فإنه لا يجوز من قبل أن المسلم هو ولي بيعه .

قال أبو بكر :

م ٥٥٠٤ - ولو كان الأمر مسلماً ، والمأمور ذمياً ، والمشتري ذمياً ، جاز البيع وكانت العهدة على المأمور ويرجع بها على الأمر ، في قول النعمان .
وقال يعقوب ، ومحمد : لا يجوز البيع لأن الخمر للأمر المسلم^(١) .

م ٥٥٠٥ - وإذا وكل الرجل صيباً لم يبلغ ، أو محجوراً عليه في بيع أو شراء ، فباع أيهما باع منهما أو اشترى ، فالشراء لا يجوز ولا البيع .

م ٥٥٠٦ - وإن وكل الرجل عبداً له بالبيع والشراء ، فبيعه وشراؤه جائز .

م ٥٥٠٧ - وإن وكل عبداً لغيره بأن يبيع ويشترى ، فإن كان أذن له مولاه في ذلك فبيعه وشراؤه جائز . وإن لم يكن ذلك بإذن سيده ، لم يجز بيعه ولا شراؤه ، لأنه في أكثر من حال المحجور عليه .

م ٥٥٠٨ - وقال أصحاب الرأي : إذا وكل صيباً بالبيع والشراء وكان ذلك بإذن أبيه فهو جائز .

قال أبو بكر : ولا يجوز ذلك عندي .

قال أبو بكر :

م ٥٥٠٩ - وإذا وكل الرجل وكيلاً ببيع أو شراء ، فالوكيل مؤتمن ، فإن هلك السلعة عنده فلا [٢/٣٤٨ ب] ضمان عليه ، ولو غصب ما في يديه غاصب فكذلك .

م ٥٥١٠ - فإن كان الموكل وكله بقبض الثمن فله أن يقبض الثمن ، فإن هلك الثمن عنده فلا شيء عليه .

(١) المبسوط ٢١٦/١٢ .

وإن لم يكن جعل عليه قبض الثمن ، فقبض الثمن ، فتلف عنده ، فهو ضامن ، لأنه تعدى فقبض ما ليس له أن يقبضه ، ولا يبرأ المشتري من الثمن ، وللموكل أن يطالب المشتري بالثمن إذا ثبتت البينة أن السلعة للموكل .

م ٥٥١١ - فإن ادعى المشتري أنه جعل قبض الثمن إلى الوكيل حلف ، ولم يبرأ المشتري من الثمن حيث دفعه إلى مَنْ لم يؤمر بدفعه إليه .

١٣- باب اختلاف الوكيل والموكل في الثمن ومسائل^(١)

قال أبو بكر :

م ٥٥١٢ - وإذا وكل رجل رجلاً ببيع عبد له ، فقال الوكيل : أمرتني أن أبيعته بخمسمائة درهم . وقال الموكل : ما أمرتك أن تبيعه إلا بألف .

فالقول قول الموكل مع يمينه إذا لم تكن بينة تشهد على ما ذكره أحدهما ، وهذا على مذهب الشافعي ، وأصحاب الرأي .

وقال ابن القاسم : إن باع السلعة بعشرة وادعى الوكيل ذلك ، وقال الآخر : ما أمرتك إلا بأحد عشر أو أكثر ، قال مالك : إن أدركت السلعة حلف الأمر ، وكان القول قوله . وإن فاتت حلف المأمور أنه أمره بذلك ، ولا شيء عليه^(٢) .

(١) " ومسائل " ساقط من الدار .

(٢) كذا في المبدونة ٢٦٦/٣ ، وانظر بداية المجتهد ٢٥٥/٢ .

قال أبو بكر : القول الأول صحيح ، ولا أعلم مع مالك ^(١)
حجة فيما ذكروا ^(٢) .

م ٥٥١٣ - وإذا وكل رجل رجلاً ببيع عبد له ، فقال الموكل : قد أخرجتك
من الوكالة ، وقال الوكيل : قد بعته أمس ، فإن ثبتت بينة
أنه باعه أمس كما ذكر ثبت البيع ، وإن لم يكن له بينة لم يجز
البيع ، لأنه ادعى بعد أن عزل عن الوكالة أنه باعه فلا
تقبل دعواه ^(٣) .

م ٥٥١٤ - وإذا أمره ببيع العبد ، وأمره بالإشهاد على البيع ، فباع ولم يشهد ،
فالبيع جائز ، في قول أصحاب الرأي ^(٤) ، وهو قياس قول الشافعي -
إذا كان البيع بالنقد - لأن الإشهاد عندهم ^(٥) ليس بفرض ، وهو
ندب .

م ٥٥١٥ - وإن وكله أن يبيعه برهن فباعه بغير رهن .
فالبيع فاسد في قول الشافعي ، وقولهم ^(٦) .
وبه نقول .

م ٥٥١٦ - وكذلك إذا وكله أن يبيعه بنسيئة بكفيل ، فباعه بغير كفيل : فالبيع
باطل في قولهم جميعاً ^(٧) .
وكذلك نقول .

(١) وفي الدار " مع ذلك " .

(٢) وفي الدار " فيما ذكرناه " .

(٣) المبسوط ٤٧/١٩ .

(٤) المبسوط ٤٨/١٩ .

(٥) عندهم : أي عند أصحاب الرأي ، والشافعي .

(٦) المبسوط ١٩٤٨ .

(٧) المرجع السابق .

م ٥٥١٧ - وإذا اختلف الموكل [٣٤٩/٢ ألف] والوكيل في الرهن والكفيل ،
فقال الوكيل : لم تأمرني برهن ولا كفيل . وقال الموكل : بل
أمرتك بذلك .

فالقول قول الموكل مع يمينه ويفسخ البيع ^(١) .

م ٥٥١٨ - وإذا أمره أن يبيعه من رجل ، فباعه من رجل آخر : لم يحجز البيع
في قولهم جميعاً .
وبه نقول .

م ٥٥١٩ - وإذا باعه من ذلك الرجل ومن آخر .

جاز ذلك النصف لذلك الرجل ، ولا يجوز النصف الآخر في قياس
قول أبي حنيفة ^(٢) .

ولا يجوز في قول يعقوب ، ومحمد ^(٣) .
وكذلك نقول .

م ٥٥٢٠ - وإذا وكله ببيع عبد له ، فباعه من رجل لم يره ، ووصفه له ،
ففي هذه المسألة أقاويل .

أحدها : أن البيع جائز ، وللمشتري خيار الرؤية ، هذا قول
أصحاب الرأي .

والقول الثاني : أن البيع فاسد ، هذا آخر ^(٤) قولي الشافعي ، وبه
يقول أكثر أصحابه .

والقول الثالث : أن البيع جائز، فإن وجد المشتري العبد كما وصف له

(١) المبسوط ٤٨/١٩ .

(٢) وفي الدر " قول النعمان " .

(٣) المبسوط ٤٨/١٩ .

(٤) وفي الدار " هذا أحد " .

فلا خيارَ له ، وإن لم يجده كما وصف له فهو بالخيار ، هذا حفظي عن أبي ثور أنه قال ذلك .

وهذا أصح ، لأنه بيع جائز لدخوله في جملة قوله تعالى : ﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾ ^(١) .

ولأنهم كلهم أجازوا البيع بالصفة في باب السلم ، فلزمهم ذلك فيما كان مثله والله أعلم .

وللشافعي قول ثانٍ يوافق أهل الكوفة .

م ٥٥٢١ - وإذا وكل الرجل الرجل ببيع عبد له ، فباعه من ابن الأمر ، أو من أبيه ، أو من أمه ، أو من أخته ، أو من زوجته ، أو من خالته ، أو من عمته : فالبيع جائز ، ولا أعلمهم يختلفون فيه ^(٢) .

م ٥٥٢٢ - واختلفوا فيه إن باعه من عبد الأمر .

ففي قول الشافعي ، والكوفي : البيع باطل ، إلا أن يكون على العبد دينٌ فإنه يجوز [بيعه] ^(٣) في قول النعمان ، وأصحابه ، وإن لم يكن عليه دينٌ فإنه لا يجوز ^(٤) .

وفي قول مالك : بيعه من عبد الأمر جائز ، كان عليه دين أو لم يكن ، لأنه يرى أن العبد يملكون .

والشافعي ، والكوفي لا يريان للعبيد ملكاً .

م ٥٥٢٣ - وإذا وكل الرجل رجلاً ببيع عبد له ودفع العبد إليه . فقال الوكيل :

(١) سورة البقرة : ٢٧٥ .

(٢) كتاب الإجماع / ١٨٢-١٨٣ رقم ٨٣٥ .

(٣) ما بين المعكوفين من الدار .

(٤) المبسوط ٤٩/١٩ .

قد بعته من فلان وقبضت منه الثمن ، وسلمت العبد إليه وهلك
والثمن مني ، وادعى ذلك المشتري .

فالقول قول الوكيل مع يمينه ، في قول أصحاب الرأي ^(١) .
وقال الشافعي - " في كتاب الصرف - : إذا وكله ببيع طعام له ،
فهو بنقد لا بدين فإن قال : قد بعته وهلك الثمن ، أو : هرب
المشتري ، فصدقه البائع : فهو كما قال . وإن كذبه فعليه
البينة أنه باعه " ^(٢) .

م ٥٥٢٤ - وإذا وكل الرجل الرجل ببيع عبد له ، ثم إن الموكل باع العبد ، أو
دبره أو وهبه ، وأقبضه الموهوب له ، أو كاتبه ، أو تصدق به وقبض
منه ، أو أجره ، أو كانت أمة فوطئها فولدت منه أم لم تلد .
فإن ذلك كله نقض للوكالة ما خلا الوطاء إذا لم تلد ، وما خلا
الإجارة ، والرهن ، وكذلك الخدمة لا تنقض الوكالة . هذا قول
أصحاب الرأي ^(٣) .

قال أبو بكر : التدبير لا ينقض الوكالة ، لأن بيع المدبر جائز .
وقد بينته في كتاب المدبر .
وكذلك الإجارة والوطاء : إذا لم تحمل أو تلد . وكذلك
الخدمة .

وأما البيع ، والهبة إذا أقبضها الموهوب له ، والكتابة ،
والصدقة المقبوضة ، والرهن المقبوض . إذا فعل - أي ذلك فعل -
فقد نقض الوكالة .

(١) المرجع السابق .

(٢) قاله في الأم ٦٠/٣ - ٦١ .

(٣) المبسوط ٥٠/١٩ ، والبدائع ٣٩/٦ .

١٤- باب الرجلين يوكل كل واحد منهما رجلاً بعينه ببيع عبد له

قال أبو بكر :

٥٥٢٥م - وإذا وكل رجل رجلاً ببيع عبد له ، ووكله آخر ببيع عبد له آخر ، فباعهما هذا الوكيل صفقة واحدة من رجل بثمان واحد .

فالباع جائز في قول الكوفي ، ويكون لكل واحد منهما من الثمن بحصة عبده ^(١) .

وفي قول الشافعي : ينبغي أن يكون البيع فاسداً ، لأنه باع عبد كل واحد منهما بثمان غير معلوم عند البيع حتى يقومان ^(٢) ، ولم يوكل بذلك .

٥٥٢٦م - فإن باع واحداً منهما من رجل أو رجلين بثمان مسمى ، فالباع جائز فيها ، في قولهم جميعاً .

٥٥٢٧م - فإذا باع سيد أحد العبدین العبد بيعاً فاسداً ، فالوكيل على وكالته .

فإن باعه الوكيل - بعد بيع المولى البيع الفاسد - بيعاً صحيحاً ، فهو جائز ، لأن ملك الموكل على العبد قائم وقت باع الوكيل ^(٣) .

٥٥٢٨م - فإن باع الوكيل العبد بيعاً فاسداً وسلمه إلى المشتري ، ثم تلف العبد في يد المشتري : فللسيد أن يضمّن الوكيل ، لتعديده

(١) المبسوط ٥١/١٩ .

(٢) " حتى يقومان " ساقط من الدار .

(٣) المبسوط ٥٠/١٩ .

ولدفعه إلى من لم يؤمر بدفعه إليه ، لأنَّ بيعه كان بيعاً فاسداً ، ولم يؤذن له أن يسلمه إلى غير مُستحقِّه^(١) .

والحمد لله رب العالمين ، وصلى على سيدنا محمد النبي وآله الطاهرين^(٢) .

١٥- باب^(٣) الرجل يوكل الرجلين ببيع عبده كل واحد منهما وكله ببيعة على حدة

قال أبو بكر :

م ٥٥٢٩ - إذا وكل رجل بيع عبده رجلاً ، ووكل آخر بيع ذلك العبد : فأيهما باع منهما فبيعه جائز ، في قول الشافعي .

م ٥٥٣٠ - فإن باعه أحدهما من رجل وباعه الآخر من آخر ، فإن علم يبيع الأول منهما فهو جائز ، وبيع الثاني باطل . هكذا قال الشافعي ، وأصحاب الرأي في المسألتين جميعاً .

وبه نقول .

م ٥٥٣١ - واختلفوا فيه إن لم يعلم الأول منهما .

ففي قول أصحاب الرأي : يقال لكل واحد منهما : إن شئت أن تأخذ نصفه بنصف الثمن ، فخذ ، وإن شئت فدعه .

(١) إلى هنا تنتهي مخطوطة الأصل من كتاب الوكالة ، ثم تبدئ بأول كتاب الغصب ، بخط متغاير تماماً .

(٢) وجاء في آخره : ثم ملكه فقيرٌ رحمة ربه الرحيم محمد بن عبد الله بن إبراهيم العدني الرامهرمزي الشافعي ختم الله تعالى له بخير ولفظ ، وذلك في اثنين وعشرين من شوال سنة أربع وأربعين وخمسمائة ، حسينا الله ونعم الوكيل .

(٣) تفردت نسخة الدار بهذه الأبواب الآتية من كتاب الوكالة .

قال أبو بكر : وهذا قول فاسدٌ من غير وجه .

أحدهما : أنه أعطى أحدهما ما لا يستحقه ، ومنع الآخر حقاً يجب له إن كان بيع أحدهما قبل بيع [٢١٥/ألف - الدار] الآخر .
فإن كانت الصفقتان وقعتا في وقت واحد ، فلا حق لكل واحد منهما ، لأن بيعهما فاسد .

ويفسدُ الذي فعلوه من وجه ثالث : وهو أنهم حكموا وتقدموا على أمر بغير علم .

(ح ١٧٣٠) وقد وجد النبي ﷺ تمر ، وقال : " لو لا أي أحشى أن تكون من الصدقة لأكلتها " (١) .

فوقف عن أكلها لما احتمل أمرها معنيين .

وقد تقدم أصحاب الرأي في هذه المسألة على أمر لا شك أنه خطأ ، لأن من المحال أن يكون لكل واحد منهما نصفه في شيء من الوجوه التي ذكرناها .

قال أبو بكر : والذي به أقول : إن البيعتين فاسدتان لأن ملك الموكل على العبد ثابت قبل أن يوكلهما بالبيع . فلما عقد كل واحد منهما البيع في العبد . احتمل أن يكون ذلك في وقت واحد .
وإذا احتمل ذلك لم يزل ملكه عما كان يملك يقينا لا يقين مثله .

قال أبو بكر : وسواء كان هذا العبد في يد أحد الوكيلين أو أحد المشتريين ، أو كان في يد الموكل إذا تقاروا على ما ذكرت .

م ٥٥٣٢ - وإذا وكل رجل وكيلا ببيع عبد له ، فأراد الموكل قبض ثمن عبده من المشتري ، فله قبض ذلك إذا علم المشتري أن الثمن له ، وإن لم يعلم بذلك وثبتت البيعة بأنه الموكل ببيع العبد ، فله قبض الثمن .

(١) تقدم الحديث برقم ١٣٤٧ .

م ٥٥٣٣ - وليس للموكل أن يقبض الثمن من المشتري إلا أن يوكل الموكل

بقبض الثمن ، وهذا على مذهب الشافعي .

وقال أصحاب الرأي : ليس للموكل قبض الثمن من المشتري إلا

أن يوكله الوكيل بذلك ، لأنه هو ولي البيع .

ثم نقضوا ذلك بعد ما منعوا منه فقالوا : ولو دفع المشتري ثمن

العبد إلى المولى برئ منه .

فمنعوا من دفع الثمن إليه إلا بوكالة ، ثم أجازوا ذلك بغير وكالة

من الوكيل البائع .

وقالوا : إن أقر الوكيل أن العبد وثمنه للآمر وأنه وكله ببيعه ، ثم

غاب الوكيل : لم يكن لرب العبد أن يقبض الثمن ، ولا تقبل منه

البينة على ذلك .

قال أبو بكر : وهذا مع قولهم : إن دفع الثمن إلى الموكل برئ

المشتري .

١٦- باب اختلاف من القول

قال أبو بكر :

م ٥٥٣٤ - وإذا وكله ببيع عبد له فباعه ، واfterقا ، ثم حط الوكيل

عن المشتري [٢١٥/ب-الدار] من ثمنه ، أو وهبه له ، أو صالحه

على عيب به .

فذلك غير جائز ، والثمن لا زم للمشتري ، وينظر في العيب

إن شاء ، وفي قول أصحاب الرأي : كل ذلك جائز على الوكيل ،

ويضمن ما حط .

١٧- باب الوكالة في بيع العروض

قال أبو بكر :

م ٥٥٣٥ - وإذا وكل الرجل ببيع عدل ^(١) زُطِّي ^(٢) فباعه ، وقبضه المشتري ، ثم رده على البائع بعيب كان فيه وقت باعه ، وذكر أنه لم يره ، فله رده على الوكيل بعد أن يحلف ما رآه . وسواء رده بقضاء قاض ، أو بغير قضاء قاض . وهذا لازم للوكيل أن يرد عليه ويلزم ذلك الأمر ^(٣) .

م ٥٥٣٦ - وإذا وكله ببيع عدل زطي ، أو جراب هروي ^(٤) ، فباعه الوكيل ثوباً ثوباً ، أو باعه جملة .

فهو جائز ، ولا ضمان على الوكيل فيه ، وإن نوى من الثمن فلا ضمان على الوكيل فيه في قول أصحاب الرأي ^(٥) .

قال أبو بكر : والذي أقول به : إن الموكل إن كان أمره ببيع العدل ، أو الجراب صفقة واحدة فباعه مفترقاً : فالبيع فاسد ، والوكيل ^(٦) متعدد .

وإذا تعدى وخرج من باب الأمانة انفسخت وكالته ، ولم يجز له بيع شيء منه ، فإن كان باعه على الفساد الذي ذكرناه بعض

(١) في الأصل : ببيع عبد له زطي . وهو تصحيف ، والتصويب من المبسوط ، والمراد : ربطه من مجموعة من الثياب .

(٢) الزُط : جيل من الهند . إليهم تنسب الثياب الزطية ، المغرب ١/٢٣٢ .

(٣) كذا في المبسوط ١٩/٥٣ .

(٤) هَرَوِي : بالتحريك ، نسبة إلى هراة . وهي قرية معروفة بخراسان .

(٥) المبسوط ١٩/٥٣ ، ٤٣ .

(٦) كلمة " الوكيل " تكررت في الأصل .

الضمن أو بعض الثياب : فهو ضامنٌ لجميع ذلك .

م ٥٥٣٧ - ولو باع ثوباً واحداً منه ولم يبيع سوى ذلك كان جائزاً في قول النعمان .

ولا يجوز في قول يعقوب . إذا كان ذلك يضرب بالجواب ، فإنه لا يجوز .

قال أبو بكر : وسواء أضر ذلك بالجواب أو لم يضر به ، لا يجوز إذا أمر الموكل ببيع شيء جملة صفقة واحدة ، أن يفرق فيباع ثوباً ثوباً .

وقال يعقوب ، ومحمد : إن لم يضر ذلك بالجواب ، فهو جائز .

م ٥٥٣٨ - وفرق أصحاب الرأي بين أن يوكل ببيع حنطة ، أو شعير ، أو شيء ما يكال أو يوزن ، وبين أن يوكل ببيع دار أو عبد .

فقالوا في الحنطة ، والشعير : إن باع بعضه فهو جائز .

ولا يجوز عندهم بيع بعض الدار أو العبد وأفسدوا بيع بعضه وأجازوا بيع الكل ، ولا فرق بين شيء من ذلك .

م ٥٥٣٩ - واختلفوا في الرجل يوكل الرجل ببيع عدل زطي [٢١٦/ألف-الدار] بألف درهم فباعه الوكيل بنسيئة .

ففي قول أصحاب الرأي : البيع جائز .

وفي قول الثوري ، والشافعي ، وأحمد : البيع باطل إذا لم يكن أذن له الموكل بذلك .

وبه نقول .

قال أبو بكر :

م ٥٥٤٠ - وإذا وكل الرجل بأن يبيع له عدلاً زطياً دفعه إليه ، فعمد الوكيل إلى العدل فدفعه إلى القصار فقصره : فهو ضامن لما هلك منه عند

القصار لتعديّه ، فإن رجع المتاع إلى يد الوكيل فقد برئ من الضمان
في قول أصحاب الرأي ^(١) .

ولا يبرأ من الضمان على مذهب الشافعي ، حتى يصل المال
إلى رب المال ، أو وكيله .
وبه أقول .

وليس للوكيل من أجره القصار شيء ، لأنه متطوع .
م ٥٥٤١ - وإذا وكل رجل رجلاً ببيع جراب هروي ، فقطعه قمصاً وخاطها ،
أو أقيية فخاطها وحشاها ، أو بطنها ، أو خاطها .
فهو ضامن لقيمة ذلك ، ويكون المتاع له لأنه خالف ، هذا قول
أصحاب الرأي .

وفي قول الشافعي : له أن يأخذ القمص والأقيية .
وإن كان نقص الثياب الخياطة والقطع ، فعلى الوكيل ما نقصه ،
وإن كان حشاها قطناً وبطنها بطائن من عنده أخذ البطائن والقطن ،
وسلم الثياب إلى الموكل ، وعليه قيمة ما نقص الثياب ، ولا يملك
شيئاً من الثياب بتعديده فيه .
وبه نقول .

م ٥٥٤٢ - وإذا وكله فقال : بع هذا المتاع بيعاً فاسداً . فباعه الوكيل
بيعاً صحيحاً .

فالباع باطل لأنه لم يوكله وكالة صحيحة .
وقال يعقوب : أدع القياس وأستحسن في ذلك أن أجاز البيع .
وقال محمد : لا يجوز البيع .

(١) المبسوط ١٩/٥٣-٥٤ .

١٨- باب الوكالة في الشراء

قال أبو بكر :

م ٥٥٤٣ - وإذا وكل رجل رجلاً يشتري له عبداً بعينه ، وقبل الوكيل الوكالة ، ثم خرج الوكيل من عند الموكل ، وأشهد أنه يشتري العبد لنفسه ، ثم اشترى الوكيل العبد .
فالشراء للوكيل .

وإذا كانوا يقولون : إذا أمره أن يشتري العبد بمائة فاشتراه بمائة وخمسين أن ذلك لا يكون للأمر لأنه خالفه ، وكذلك إذا اشتراه لنفسه [٢١٦/ب-الدار] فلا يكون للأمر لأنه خالفه .
وقال أصحاب الرأي : العبد للموكل الأمر ، ولا يستطيع الوكيل أن يخرج من تلك الوكالة إلا بمحضر من الموكل .

قال أبو بكر : لا أعلم حجة تدل على أن الوكيل لا يقدر على أن يخرج من الوكالة إلا بمحضر من الموكل .

م ٥٥٤٤ - وإن أمره أن يشتري عبداً بألف درهم فاشتراه بأقل من ألف درهم ، فالشراء جائز لأنه زاده خيراً . وهكذا قال أصحاب الرأي ^(١) .
وكذلك نقول .

م ٥٥٤٥ - وإن أمره أن يشتري له عبداً فاشتراه بعرض من العروض لم يكن أذن له فيه الموكل .
فالشراء للوكيل .

(١) المبسوط ٤١/١٩ .

ولا يجوز أن يشتري العبد للآمر إلا بالأغلب من نقد
البلد : الدنانير والدراهم هذا على مذهب الشافعي ، وأصحاب
الرأي .

وبه نقول .

م ٥٥٤٦ - ولو أمره أن يشتري له عبداً بعينه ، والوكيل ابن ذلك العبد ،
أو أبوه ، أو أخوه ، فاشترى ، فهو جائز . وهو للآمر ، ولا يضره
أن يكون له ابن أو أب ^(١) ، وهذا على مذهب أصحاب الرأي .

وبه نقول .

م ٥٥٤٧ - وإذا وكل رجل رجلاً أن يشتري كُرَّ حنطة من العراق ، فاشترها
واستأجر إبلاً فحمله عليها .

فليس على الموكل من الكراء شيء ، لأن الوكيل تطوع بإخراج
الكراء .

وقال أصحاب الرأي : لا يجوز الكراء على الأمر في القياس .
ولكننا نستحسن فنجيزه ^(٢) .

م ٥٥٤٨ - ولو قال الأمر للوكيل : استأجر عليّ الكرَّ بدينار ، فاستأجر عليه
بدينارين : لم يكن على الأمر شيء لأنه خالف . وهذا قول أصحاب
الرأي ^(٣) .

م ٥٥٤٩ - وإذا وكل رجل رجلاً فقال : اشتر عبد فلان فقال : نعم ، ثم
وكله أخوه أن يشتريه له ، فاشتراه الوكيل وأشهد أنه للآخر .
فالشراء للذي نوى الشراء له منهما .

(١) في الأصل : ابن أو ابن .

(٢) المبسوط ١٩/٦١-٦٢ .

(٣) المبسوط ١٩/٦٢ .

م ٥٥٥٠ - ولو لم يشتره لهما ، واشتراه لثالث ، أو لنفسه ، فالشراء لمن نوى
الشراء له دون الآخر .

وقال أصحاب الرأي : هو للأول ^(١) ، ولا يستطيع الوكيل أن
يخرج من الوكالة لنفسه ولا لغيره إلا بمحضر من الأول .

م ٥٥٥١ - وقال أصحاب الرأي : إن أمره أن يشتري له جارية بعينها ،
فقال : نعم ، فاشترها الوكيل لنفسه : فهي للآمر ، فإن وطئها
الوكيل وولدت منه ، فإنه يدرأ عنه [٢١٧/ألف-الدار] الحد ،
وتكون الجارية وولدها للآمر ، ولا يثبت نسب الولد ^(٢) .

قال أبو بكر : النسب ثابت منه وتكون أم ولد للوكيل ، لأنه
اشترها لنفسه .

١٩- باب ذكر الوكالة في الصرف

قال أبو بكر :

م ٥٥٥٢ - أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الوكالة في
الصرف جائزة .

فلو وكل رجل رجلاً يصرف له دراهم ، ووكل آخر يصرف
له دنانير فالتقيا وتصارفا صرفاً ناجزاً : أن ذلك جائز وإن لم يحضر
الموكلان أو أحدهما .

م ٥٥٥٣ - وإذا وكل الرجل الرجلين بدراهم يصرفانها ، فليس لأحدهما
أن يصرف ذلك دون صاحبه ، فإن صرفها جميعاً فهو

(١) وهذا عندهم في المسألتين . المبسوط ٥٨/١٩ .

(٢) المبسوط ٦٤/١٩ .

جائز ، فإن قام أحدهما من المجلس الذي تصارفا فيه ومضى قبل أن يتصارفوا ، فإن الصرف ينتقض .

(ح ١٧٣١) لأن النبي ﷺ قال : " الفضة بالذهب رباً إلا ^(١) هاء وهاء " ^(٢) .

وقال أصحاب الرأي : إن قام أحدهما قبل أن يقبضا فقد انتقضت حصة الذي ذهب وهي النصف ، وحصة الباقي جائزة ^(٣) .

قال أبو بكر : لم يجعل الموكل إلى أحدهما شيئاً دون الآخر ، ولا يجوز أمر أحدهما دون الآخر ، ولهذا أصل من كتاب الله تعالى قال الله عز وجل : ﴿ وإن خفته شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها ﴾ ^(٤) ، ولا يجوز لأحد الحكمين أمر إلا مع صاحبه .

قال ابن عباس : بعثت أنا ومعاوية حكمين ، ف قيل لنا : إن رأيتما أن تجمعما جمعتما ، وإن رأيتما أن تفرقا ففرتما ^(٥) .

قال أبو بكر :

(١) هاء وهاء : هو أن يقول كل واحد من البائعين : هاء . فيعطيه ما في يده كالحديث الآخر : " إلا بدأ بيد " . يعني مقابضة في المجلس . وقيل معناه : هاك وهات . أي خذ وأعط . النهاية ٢٣٦/٤ ، وفيه أقوال أخرى ذكرها النووي في شرحه لصحيح مسلم ١٢/١١ ، وابن حجر في الفتح ٣٧٨/٤ .

(٢) أخرجه "خ" في البيوع ، باب ما يذكر في بيع الطعام والحكرة ٣٤٧/٤ رقم ٢١٣٤ ، وفي مواضع أخرى ، و"م" في المساقاة ، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً ١٢٠٩/٣ - ١٢١٠ رقم ٧٩ (١٥٨٦) ، من حديث عمر بن الخطاب ، في حديث طويل وفيه هذا اللفظ .

(٣) المبسوط ٦٠/١٤ .

(٤) سورة النساء : ٣٥ .

(٥) روى له "عب" ٥١٢/٦ رقم ١١٨٨٥ ، ومن طريقه الطبري ٤٧/٥ .

م ٥٥٥٤ - وإن الوكيلين وكلا رب المال بقبض الدنانير ، فقبض ذلك رب المال الموكل ، انتقض الصرف ، لأن الذي يلي قبض الشيء الوكيلان دون رب المال ، لأنهما وليا عقد الصرف .
وهذا على مذهب الشافعي ، وأصحاب الرأي ^(١) .
وبه نقول .

م ٥٥٥٥ - وإذا وكل رجل رجلاً يشتري له عبداً ، فاشترى له وافترقا ، ثم قتل العبد عند البائع قبل أن يقبضه الوكيل ، ففي هذه المسألة أقاويل :

أحدهما : أن الوكيل بالخيار : إن شاء فسخ البيع وردّه ولا يضمن شيئاً ، وإن شاء أجاز البيع ، وكانت القيمة له خاصة دون الأمر ، إلا أن يشاء الأمر [٢١٧ ب - الدار] أخذ القيمة فيكون ذلك له . هذا قول أصحاب الرأي .

والقول الثاني : أن البيع يفسخ ويكون من مال البائع ، ويطالب البائع العامل بقيمة عبده . هذا قول الشافعي .

والقول الثالث - وهو أصح الأقاويل - : أن البيع لما تم بإفتراقهما على مقامهما الذي تبايعا فيه العبد ، فالعبد للمشتري له .

والدليل على أن العبد له : أن المشتري له العبد لو أوقع العتق عليه قبل أن يقتل كان حراً ، لا أعلم فيه اختلافاً .

ففي إجازتهم عتقه (دليل) ^(٢) على أنه أعتق عبداً ملكه على البائع وتم الملك له .

(١) المبسوط ٦٠/١٤ .

(٢) الزيادة لإستقامة الكلام .

وإذا جاز عتقه ، لأنه مالك له ، كانت له على القاتل القيمة ، لأنه أتلف عليه ملكه .

وهذا على مذهب أحمد ، وإسحاق ، وأبي ثور .
وقد ثبت أن [ابن] ^(١) عمر رضي الله عنهما قال : " ما أدركت الصفقة حياً مجموعاً فهو من مال المشتري " ^(٢) .

٢٠- باب الوكالة في السلم

قال أبو بكر :

م ٥٥٥٦ - وإذا وكل رجل رجلاً يسلم له عشرة دراهم في حنطة ، فأسلمها إليه سلماً صحيحاً ، فهو جائز .

م ٥٥٥٧ - وللوكيل ^(٣) أن يقبض الطعام إذا حل إن كان الأمر وكله بذلك ، وإن لم يكن أمره بذلك لم يقبضه ، وعلى المسلم إليه أن المسلم وكيل الأمر ، فعليه تسليمه إلى الأمر إن طلبه منه .

وقال أصحاب الرأي : للوكيل أن يقبض الطعام إذا حل ^(٤) .

ومتى أقام الأمر البينة على ما أسلم فيه وكيله له ، فله قبض ذلك من المسلم إليه ، وإن علم المسلم إليه أن المسلم وكيل الأمر لم

(١) في الأصل " أن عمر " والصحيح ما أثبتته .

(٢) روى له " خ " تعليقاً في البيوع ، في ترجمة الباب ، إذا اشترى متاعاً أو دابة فوضعه عند البائع ، أو مات قبل أن يقبض ٣٥١/٤ ، ووصله الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٠٤/٢ ، و"قط" ٥٤/٣ .

(٣) في الأصل : " وله وكيل " وهذا تصحيف .

(٤) المسوط ٢٠٣/١٢ .

يجز دفع ذلك إليه ، إلا أن يكون الأمر قد جعل للوكيل قبض الشيء من المسلم إليه .

م ٥٥٥٨ - وإذا حل المسلم ^(١) فأنظر الوكيل المسلم إليه بالطعام فانظرة غير جائزة ، لأنه لا يملك من ذلك شيئاً ، والأمر فيه إلى الموكل . وكذلك لو أبرأه ، أو وهبه له .

وكذلك إن أقاله منه فالإقالة فاسدة ، لأن ذلك لم يجعل إليه ، وليس له أن يقلل فيما ليس له .

وقال النعمان ، ومحمد : ذلك من فعل وكيل جائز كله . وهو ضامن لرب الطعام طعاماً مثل طعامه ، لأن الطعام قد وجب للأمر .

وقال يعقوب : لا يجوز إبراء الوكيل ولا هبته ، ولا متاركته ^(٢) ، ولا [٢١٨ / ألف - الدار] تأخيره .

وللموكل ^(٣) أن يرجع بطعامه ، أستحسن ذلك وأدع القياس . م ٥٥٥٩ - وإذا وكل الرجل الرجل أن يسلم له دراهم في حنطة ، ودفعها إليه ، فأسلمها إليه ، ولم يشهد على المسلم إليه بقبض المال والسلم ، ثم جاء المسلم إليه بردهم يرده ، وقال : وجدته زائفاً .

ففي قول أصحاب الرأي : هو مصدق ويقضى به على الوكيل ، فيبدله ، ويرجع به الوكيل على الموكل .

وكذلك لو لم يقض به عليه ، ولكن الوكيل قبله منه بغير قضاء قاض بعد ألا يكون المسلم إليه أقر بالاستيفاء .

(١) في الأصل " وإذا حلم المسلم " والمراد : إذا حل الأجل في المسلم .

(٢) في الأصل " ولا مشاركته " .

(٣) في الأصل " وللوكيل " .

وذلك لو وجد درهمين .

م ٥٥٦٠ - وإذا وجد النصف زيوفاً رد ذلك ، وبطل من السلم بحساب ذلك ،
في قول النعمان .

وفي قول يعقوب ، ومحمد : يستبدلها كلها ، إذا كانت
زيوفاً استبدلها .

وإن كان قد أشهد عليه أنه قد استوفى رأس مال المسلم : لم يصدق
المسلم إليه على الدراهم الزيوف ، ولم تقبل منه البيعة على ذلك ، ولم
يكن له على الوكيل يمين .

٢١- باب الوكالة في الدين

قال أبو بكر :

م ٥٥٦١ - وإذا وكل رجل رجلين بقبض دينه .

فليس لأحدهما أن يقبض ذلك دون الآخر . فإن قبض أحدهما
دون الآخر لم يبرأ الغريم من شيء من ذلك في قولنا . وقول
أصحاب الرأي ^(١) ، وهذا قياس قول الشافعي .

م ٥٥٦٢ - وإذا وكل رجل رجلاً بدينه ولم يقل بقبضه .

فهذه وكالة مجهولة ، لا يكون وكيلاً في قبضه حتى يسمى
ذلك الموكل .

وقال أصحاب الرأي : هو وكيل في قبضه . قالوا : يستحسن
ذلك ^(٢) .

(١) المبسوط ٦٨/١٩

(٢) المبسوط ٦٨/١٩

م ٥٥٦٣ - وإن وكله بقبض دين له فأبى الوكيل قبول الوكالة ، ثم ذهب فقبض ديناً .

فإن الدين على الغريم لا يبرأ منه ، لأنه لما رد الوكالة بطل أن يكون وكيلاً حتى يجدد له الموكل التوكيل . وللغريم أن يرجع على من قبض منه الشيء ، لأنه ليس بوكيل . وهذا قول أصحاب الرأي ^(١) .

وبه نقول .

م ٥٥٦٤ - وإذا وكله بقبض دين له على زيد : فليس له أن يقبض من غير زيد من سائر غرمائه شيئاً ، فإن دفع إليه غير زيد ديناً لم يبرأ منه . وكذلك قال أصحاب الرأي ^(٢) .

م ٥٥٦٥ - واختلفوا في الوكيل يأخذ كفيلاً بالمال .

فقال طائفة : له أن يأخذ الكفيل بالمال [٢١٨ ب - الدار]
ويطالب الغريم الأول على ما كان يطالبه حتى يقبض المال من أحدهما . وهذا قول جماعة ، وهو قول الشافعي ، وأصحاب الرأي .

وكان أبو ثور يرى أن الكفالة مثل الحوالة .

وقال : لا يجوز أن يطالب رجل بألف درهم على رجلين ، يطالب كل واحد منهما بألف .

م ٥٥٦٦ - وإذا وكله بكل قليل وكثير .

فهو جائز في قول ابن أبي ليلى ، وله أن يبيع .
والوكالة على هذا عند الشافعي غير جائزة .

(١) المصدر السابق .

(٢) المبسوط ٧٠/١٩ .

وقال أصحاب الرأي : هو وكيل في الحفظ ، وليس بوكيل في تقاض ، ولا بيع ، ولا شراء ، ولا إجارة .

قال أبو بكر : قول الشافعي صحيح .

م ٥٥٦٧ - وإذا وكل الذمي بتقاضي خمر له على ذمي ويقبضها : فإنه حرام على المسلم قبض ذلك ، لأن الله عز وجل حرم الخمر .

(ح ١٧٣٢) " ولعن النبي ﷺ الخمر وعاصرها ، ومعتصرها ، وحاملها ، واغमولة إليه ، وشاربها وبائعها ، ومبتاعها ، وساقها ، ومسقاها " (١) .

وقد ذكرت إسناده في كتاب الأشربة (٢) .

م ٥٥٦٨ - فإن قبض المسلم الخمر وأهرقها فقد أحسن ، ولا شيء عليه ، لأن الله تعالى حرم الخمر ، ولا قيمة للشيء المحرم .

وقال أصحاب الرأي : يكره للمسلم قبض الثمن ، فإن فعل فهو جائز ، ويبرأ الذمي الذي كان عليه الخمر . والمسلم الذي قبضها وأهرقها ضامن لقيمتها (٣) .



(١) تقدم الحديث برقم ١٦٧٨ .

(٢) وهذا يدل على أن المؤلف له كتاب مستقل يسمى " بكتاب الأشربة " .

(٣) المبسوط ٧٠/١٩ .

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

١٠٢ - كتاب الغصب (١)

قال أبو بكر : قال الله جل ذكره : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِمَّنْ ﴾ (٢) .

وقال جل ذكره : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلُونَ سَعِيرًا ﴾ (٣) .

وقال تبارك وتعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ ﴾ الآية (٤) .

(١) كتاب الغصب يوجد فيه أسانيد الأحاديث والآثار ، وأشياء أخرى مفصلة ، و " كتاب الإشراف " خالٍ منها ، وخط كتاب الغصب مختلف تماماً عن بقية المخطوطة في الأصل ، وثبت عندي أنه جزء من " كتاب الأوسط " ، فحذفت الأسانيد ، وأشياء كثيرة ، وجعلته من كتاب الإشراف .

(٢) سورة النساء : ٢٩ .

(٣) سورة النساء : ١٠ .

(٤) سورة البقرة : ١٨٨ .

قال أبو بكر : فحرم الله عز وجل الأموال في كتابه إلا بالوجوه التي أباحها من التجارات ، والهبات ، والعطايا ، وغير ذلك مما دل على إباحته الكتاب ، والسنة ، والإجماع .

وحرم رسول الله ﷺ الأموال في خطبته بعرفة ، ومنى ، في حجة الوداع ، مودعاً بذلك أمته [٢١٩/ألف-الدار] .

(ح ١٧٣٣) ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : " يا أيها الناس اسمعوا قولي فإني لا أدري لعلي لا ألقاكم بعد يومي هذا في هذا الوقت .

يا أيها الناس اسمعوا مني ما أقول لكم واعقلوا تعيشون : إن كل مسلم أخو المسلم ، والمسلمون إخوة ، لا يحل لامرئ من مال أخيه إلا ما أعطاه عن طيب نفس ، فلا تظلموا ولا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض بالسيوف . اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت " (١) .

(ح ١٧٣٤) وثبت عن ابن عمر قال : وقف رسول الله ﷺ يوم النحر عند الجمرات ، في حجة الوداع ، فقال : أي يوم هذا ؟ فقالوا : هذا يوم النحر ، قال : فأي بلد هذا ؟ قالوا : البلد الحرام : قال : فأي شهر هذا ؟ قالوا : الشهر الحرام . قال : هذا يوم الحج الأكبر فدماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة هذا البلد في هذا اليوم ، ثم قال : هل بلغت ؟ قالوا : نعم . فطفق رسول الله ﷺ يقول : "اللهم أشهد " ، ثم ودع الناس ، فقالوا : هذه حجة الوداع (٢) .

(١) أخرجه "خ" في الحج ، باب الخطبة أيام منى ٥٧٣/٣ رقم ١٧٣٩ ، في حديث طويل ، من حديث ابن عباس .

(٢) أخرجه "خ" في الحج ، باب الخطبة أيام منى ٥٧٤/٣ رقم ١٧٤٢ ، من حديثه ، في حديث طويل ، وفي مواضع أخرى كثيرة .

وقد أجمع أهل العلم على أن الله عز وجل حرم أموال المسلمين والمعاهدين بغير حق .

فالأموال محرمة بنص كتاب الله عز وجل ، وبالأخبار الثابتة عن رسول الله ﷺ ، وإجماع أهل العلم على ذلك ، إلا بطيب نفس المالكين ، من التجارات ، والهبات ، والعطايا ، وغير ذلك .

وقد أجمع أهل العلم على أن من أخذ مالا لمسلم من حرزه مستخفياً بأخذه : أنه سارق . وقد ذكرنا ما يجب [على السارق في كتاب أحكام السراق] .

وقد أجمعوا على أن من أخذ أموال المسلمين مجاهرة في الصحاري أن أخذه يسمى محارباً ، وقد ذكرنا في كتاب المحاربين ما يجب [^(١)] عليهم .

ودل حديث جابر على أن من اختلس من يد ^(٢) مسلم شيئاً يملكه أنه يسمى مختلساً .

وعلى أن من أودع ، ودیعة فأخذها أو نقصها ، أنه يسمى خائناً .

(ح ١٧٣٥) وروى عن جابر أن النبي ﷺ قال : " ليس على المختلس قطع ، وليس على الخائن قطع " ^(٣) .

قال أبو بكر : ومن أخذ مالا على غير ما ذكرناه سمي غاصباً ، لا أعلمهم يختلفون فيه .

(١) ما بين المعكوفين من الدار .

(٢) وفي الأصل " من اختلس مسلماً شيئاً " وهذا من الدار .

(٣) أخرجه "عب" ٢٠٩/١٠ رقم ١٨٨٥٩ ، و"بق" ٢٧٩/٨ .

١- باب التغليظ على من أخذ شبراً من الأرض بغير حقه

(ح ١٧٣٦) ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : " من ظلم من الأرض شيئاً فإنه يُطَوَّقُه من سبع أرضين " (١) .

(ح ١٧٣٧) وقال أبو هريرة : قال رسول الله ﷺ : " من أخذ شبراً من الأرض بغير حقه طَوَّقَه يوم القيامة من سبع أرضين " (٢) .

(ح ١٧٣٨) وقال رسول الله ﷺ : " من أخذ أرضاً بغير حقها [٣٥١/٢ / ألف] كلف أن يحمل تراها إلى أرض المحشر " (٣) .

(ح ١٧٣٩) وروي عن ابن عمر : أن مروان بن الحكم بعث إلى سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ناساً يكلمونه في شأن أروى بنت أويس وخاصمته في شيء ، وقال : أتروني ظلمتها وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول : " من ظلم شبراً من الأرض طوقه يوم القيامة من سبع أرضين ، اللهم إن كانت كاذبة فلا تمتها حتى تعمي بصرها ، وتجعل قبرها في بئرها . فو الله ما ماتت حتى ذهب بصرها ، وخرجت تمشي في دارها وهي حذرة ، فوقعت في بئرها فماتت ، فكانت قبرها " (٤) .

(١) أخرجه "خ" في المظالم ، باب إثم من ظلم شيئاً من الأرض ١٠٣/٥ رقم ٢٤٥٢ ، وفي بدء الخلق ، باب ما جاء في سبع أرضين ٢٩٣/٦ رقم ٣٩٨ ، و"م" في المساقاة ، باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها ١٢٣٠/٣ رقم ١٣٧ (١٦١٠) ، من حديث سعيد بن زيد .

(٢) أخرجه "م" في المساقاة ، باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها ١٢٣١/٣ رقم ١٤١ (١٦١١) .

(٣) أخرجه "حم" ١٧٣/٤ ، وابن حبان في صحيحه ، كذا في موارد الظمآن ٢٨٣ .

(٤) أخرجه "م" في المساقاة ، باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها ١٢٣٠/٣-١٢٣١ رقم ١٣٨ ، ١٣٩ (١٦١٠) ، من حديثه .

(ح ١٧٤٠) وكان علي بن حسين الأكبر وأبو سلمة بن عبد الرحمن
اختصما عند حجرة عائشة رضي الله عنها فأرسلت إليهما : انظرا ما
تقولان وما تختصمان فيه ، فإن رسول الله ﷺ قال : " من أخذ شبراً
من الأرض بغير حقه طوّقه الله يوم القيامة " .^(١)

٢- باب التغليظ على من اقتطع أرضاً غصباً بيمين فاجرة

(ح ١٧٤١) قال وائل بن حُجر : " جاء رجل من حضرموت ، ورجل من
كندة إلى رسول الله ﷺ فقال الحضرمي : إن هذا قد غلبني على
أرض كانت لأبي . فقال الكندي : هي أرضي في يدي أزرعها ليس له
فيها حق . فقال رسول الله ﷺ للحضرمي : ألك بينة ؟ قال : لا ،
قال : فلك يمينه ، قال : يا رسول الله ﷺ إنه رجل فاجر ليس ييالي ما
حلف عليه ليس يتورع من شيء ، فقال النبي ﷺ : ليس لك منه إلا
ذلك ، قال : فانطلق ليحلف ، فلما أدبر قال رسول الله ﷺ : أما إنه
إن يحلف على ماله ليأكله ظلماً ليلقين الله وهو عنه معرض " .^(٢)

(ح ١٧٤٢) وروى الأشعث بن قيس الكندي عن رسول الله ﷺ " أن رجلاً من
حضرموت ورجلاً من كندة ، اختصما إلى رسول الله ﷺ في أرض
باليمن ، فقال الحضرمي : يا رسول الله أرضي اغتصبتها أبو هذا ،

(١) أخرجه "خ" في بدء الخلق ، باب ما جاء في سبع أرضين ٢٩٢/٦ رقم ٣١٩٥ ، و"م"
في المساقاة ، باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها ١٢٣١/٣-١٢٣٢ رقم ١٤٢
(١٦١٢) .

(٢) أخرجه "م" في الإيمان ، باب وعيد من اقتطع من مسلم يمين فاجرة بالنار ١٢٣/١-١٢٤
رقم ٢٢٣ (١٣٩) .

فقال الكندي : ما تقول ؟ . قال : أقول إنها أرضي في يدي ورثتها من أبي فقال : للحضرمي : ألك بينة ؟ قال : لا ، ولكن يحلف يا رسول الله بالله الذي لا إله إلا هو ما يعلم أنها أرضي اغتصبها أبوه ، فتها الكندي لليمن ، فقال رسول الله ﷺ : إنه لا يقطع أحد مالاً يمين إلا لقي الله يوم يلقاه وهو أجدم . فردها الكندي " (١) .

٣- باب الجارية يفتصبها الرجل فيزيد ثمنها عند الغاصب أو ينقص ، ثم تتلف في يد الغاصب [٢٥١/٢ ب]

قال أبو بكر :

م ٥٥٦٩ - أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن من غصب جارية صغيرة فكبرت ، أو مهزولة فسمنت ، أو مريضة فبرئت ، أو كانت تسوى ألفاً ، فزادت قيمتها ، فجاء المغصوب والجارية في يد الغاصب ، أن عليه دفعها إلى المغصوب ، ولا شيء له فيما أنفق عليها (٢) .

م ٥٥٧٠ - واختلفوا فيه إن زادت قيمتها وتلفت في يد الغاصب .

ف قالت طائفة : " إذا غصب الرجل جارية تسوى مائة دينار ، فزادت في يديه بتعليم منه ، وبسمن ، واغتذاء (٣) حتى صارت تسوى ألفاً ، فتلفت ، فلم تُدرك بعينها : كانت على الغاصب قيمتها في أكثر ما كانت قيمة منذ غصبت إلى أن هلكت " (٤) .

(١) أخرجه "د" في الأيمان والنذور ، باب فيمن حلف يميناً ليقطعها مالا لأحد ٥٦٦/٣ رقم ٣٢٤٤ ، من حديثه .

(٢) كتاب الإجماع / ١٨٤ رقم ٨٤٠ .

(٣) في الأم : بتعلم منه ، وسن ، واغتذاء من ماله حتى ... الخ .

(٤) قاله في الأم ٢٤٦/٣ ، باب الغصب .

هذا قول الشافعي ، وبه قال أبو ثور .

وفيه قول ثان : وهو أن عليه إذا ماتت الجارية قيمتها يوم غضبها .

هذا قول مالك بن أنس ، وأصحاب الرأي .

ومن حجة الشافعي : " أن الغاصب لم يكن غاصباً ، ولا ضامناً في (١) حال دون حال ، لم يزل غاصباً ضامناً يوم غضب الجارية إلى أن ماتت (٢) ، أو ردها ناقصة . فلم يكن الحكم عليه في الحال الأولى بأوجب منه في الحال الثانية ، ولا في الحال الثانية بأوجب منه في الحال الآخرة ، لأن عليه في كلها أن يكون راداً لها ، وهو في كلها ضامن غاصب (٣) ، فلما كان للمغصوب أن يغصبها قيمة مائة فيدركها قيمة ألف فيأخذها ، ويدركها ولها عشرون ولداً فيأخذها وأولادها : كان الحكم في زيادتها في بدنها كالحكم في بدنها حين غضبها ، يملك منها زائدة بنفسها وولدها ما ملك منها ناقصة حين غضبها .

ولا فرق بين أن يقتلها وولدها ، أو تموت هي وولدها في يديه من قبل أنه إذا كان كما وصفت يملك ولدها كما يملكها .

ولا يختلف أحد علمته في أنه لو (٤) غضب رجل جارية فماتت في يديه موتاً ، أو قتلها قتلاً ضمنها في الحالين جميعاً كذلك " (٥) .

م ٥٥٧١ - واختلفوا في الجارية يغصبها الرجل فتتقص قيمتها في يديه ، ثم يدركها المغصوب منه .

(١) في الأم : لم يكن غاصباً ، ولا ضامناً ولا عاصياً .

(٢) هذا من الدار ، وفي الأصل ، " بانت " وفي الأم " فانت " .

(٣) الأم " ضامن عاص " .

(٤) " لو " ساقط من الدار .

(٥) قاله في الأم ٢٤٦/٣ - ٢٤٧ ، باب الغصب .

فكان الشافعي يقول : يأخذها وما نقصها عند الغاصب . وبه قال أبو ثور ، وأصحاب الرأي .

وقال مالك في رجل غصب رجلاً جارية ، فكبرت عنده حتى صارت عجوزاً ، [فيأتي المصوب] ^(١) قال : المهرم فَوْتُ ، وله القيمة .

قال ابن القاسم : لأنه لو غصبها فأصابها عند الغاصب عيب مفسد كان لربها أن يضمه جميع قيمتها يوم غصبها ، عند مالك ، فكذلك الهرم وهو بمنزلة العيب المفسد ^(٢) .

وقيل لابن القاسم : رأيك إن قطع الغاصب يدها أيكون لربها أن يضمه ما نقصها القطع ويأخذ جاريته في قول مالك ؟ . قال : نعم لأن قطعه جناية منه ^(٣) .

قلت ^(٤) : فإن كان الذي قطع يدها أجنبياً من الناس فهرب ، فلم يقدر عليه ، فأتى ربها واستحقها ، أيكون له أن يأخذ جاريته ويضمن الغاصب ما نقصها ؟ قال : لا ليس له أن يأخذ [إلا] ^(٥) جاريته ويمنع ^(٦) الجاني إن أحب أن يأخذ قيمتها يوم غصبها ، ليس له غير ذلك " ^(٧) .

قال أبو بكر :

-
- (١) ما بين المعكوفين من الدار .
 - (٢) قاله في المدونة ١٧٩/٤ .
 - (٣) وقامه في المدونة : وإن أحب أخذ قيمتها يوم غصبها ١٨٣/٤ .
 - (٤) القائل هو سحنون راوي المدونة .
 - (٥) ما بين المعكوفين من الدار .
 - (٦) وفي الدار " ويتبع الجاني إن أحب أو يأخذ " .
 - (٧) قاله في المدونة الكبرى ١٨٣/٤ .

م ٥٥٧٢ - وقد أجمع مالك ، والشافعي ، [٣٥٢/٢ / ألف] وأصحاب الرأي ، وأبو ثور على أن الرجل إذا غصب رجلاً جارية تسوى ألف درهم فغلا الرقيق ، فسويت في وقت الغلاء ألفي درهم ، ثم رجعت الأسواق على حالها يوم غصبها ، ولم تنتقص الجارية في نفسها هي على حالها : أن المغصوب يأخذها ولا شيء على الغاصب فيما ذكرناه من زيادة السوق ^(١) .

م ٥٥٧٣ - والجواب في نقصان قيمتها لتغير السعر كالجواب في الزيادة .
وبه نقول [٢٢٢ / ألف - الدار] .

٤- باب اختلافهم في الشيء يغصب وله غلة

قال أبو بكر :

م ٥٥٧٤ - واختلفوا فيمن اغتصب شيئاً فأدرك قائماً في يد الغاصب ، وللشيء غلة مثل الدار ، والأرض ، والعبد ، والدابة ، والثوب ، وماله غلة .

فكان الشافعي يقول : " وإذا غصب الرجل من الرجل دابة فاستغلها ، أو لم يستغلها ، ولمثلها غلة . أو داراً فسكنها أو أكرها أو لم يسكنها ولم يكرها ولمثلها كراء . أو شيئاً ما كان مما له غلة ، استغله أو لم يستغله ، انتفع به أو لم ينتفع به : فعليه كراء مثله من حين أخذه حتى يردّه .

(١) كتاب الإجماع / ١٨٤ رقم ٨٤١ .

إلا أنه إن كان أكرأه بأكثر من كراء مثله فالمغصوب بالخيار بين ^(١)
أن يأخذ ذلك الكراء لأنه كراء ماله ^(٢) ، أو يأخذ كراء مثله .
ولا يكون لأحد غلة بضمان إلا للمالك ، لأن رسول الله ﷺ
إنما قضى بها للمالك الذي كان أخذ ما أحل الله له .
والذي كان : إن مات المغل مات من ماله .
والغاصب هو ضد المشتري ، الغاصب أخذ ما حرم
الله عليه " ^(٣) .

قال أبو بكر : قول الشافعي : المغصوب بالخيار غلط ، لأن كراه
كان فاسداً ، لأنه أكرأ ما لم يملك ، وإنما يجب على من اكترأ كراء
فاسداً كراء المثل . ولا معنى لتخييره المغصوب أن يأخذ الكراء
الفاسد ، وإنما يجب أن يأخذ [كراء المثل] ^(٤) .

وفيه قول ثان : وهو إن كان للشيء الذي غصبه أجرة لم تكن
عليه أجرة ، ولا يجتمع ضمان وأجرة . هذا قول أصحاب الرأي .
وفيه قول ثالث : " وهو أن الرجل إذا غصب دابة ، فأقامت
عنده أشهراً فاستعملها : ^(٥) إنه لا كراء عليه .
وقال ^(٦) في الدور ، والأرضين : إن كان زرعها أو سكنها

(١) وفي الدار " في أن يأخذ " .

(٢) في الأصل " ذلك الكراء ، إلا أنه أكرأها له " والتصحيح من الدار ، والأم .

(٣) قاله في الأم ٢٤٩/٣ ، باب الغصب .

(٤) ما بين المعكوفين من الدار .

(٥) وفي الدار " فاستغلها " .

(٦) وفي المدونة الكبرى : وقال سحنون .

فإن عليه كراءها ، وإن لم يكن سكن ولا أكرى ^(١) فلا شيء عليه من الكراء .

عند مالك ^(٢) ، وابن القاسم يقوله .

قال : ^(٣) وسألت مالكا عن السارق يسرق الدابة ، فيستعملها ، فيريد سيدها أن يأخذها منه ، ويأخذ كراء ما استعملها فيه ؟ .

وقال مالك : ما أرى ذلك له ، وليس له إلا دابته إذا كانت على حالها " ^(٤) .

وقال الشافعي : " فأما أن يزعم زاعم أنه إن أخذ غلة ، أو سكن رد الغلة وقيمة السكنى ، وإن لم يأخذها فلا شيء عليها : فهذا خارج من كل قول ، لا هو جعل ذلك له بالضمان ، ولا هو جعل ذلك للمالك إذ كان المالك مغصوباً " ^(٥) .

قال أبو بكر : قول الشافعي صحيح .

مسألة

م ٥٥٧٥ - واختلفوا في الرجل يغصب الجارية ^(٦) وهي تسوى ألف درهم ، فزادت عنده حتى صارت [٣٥٢/٢ ب] تسوى ألفي درهم ، ثم نقصت بعد الزيادة حتى صارت تسوى ألفاً .

(١) وفي المدونة : ولا أكرى ولا زرع .

(٢) وفي الدار " عندي " مكان عند مالك .

(٣) القائل ابن القاسم .

(٤) قاله مالك في المدونة الكبرى ١٨٤/٤ .

(٥) قاله في الأم ٢٤٩/٣ ، باب الغصب .

(٦) وفي الدار " الرجل يغصب الجارية " .

ففي قول مالك ، وأصحاب الرأي : لا شيء على الغاصب ،
ويأخذ رب الجارية جاريته .

وفي قول الشافعي ، وأبي ثور : يأخذ الجارية ويأخذ معها ألفاً ، لأنه
كان غاصباً لها وهي تسوى ألفي درهم ، فلما نقصت كان ضامناً
للقصان ، لأنه في كل وقت مذ أخذها إلى أن ردها غاصب لها .
قال أبو بكر : وهذا أصح ، والله أعلم .

٥- باب الجارية تغصب ويبيعها الغاصب

قال أبو بكر :

٥٥٧٦م - واختلفوا في الرجل يغصب الجارية وهي تسوى ألفاً ، فزادت عنده
حتى صارت تساوي ألفين ، ثم باعها وهي تساوي ألفين ، فجاء رب
الجارية يخاصم الغاصب البائع وقد ماتت عند المشتري .

فإن رب الجارية يأخذ الغاصب بقيمتها أكثر ما كانت ، ويأخذ من
المشتري إن كان وطئها صداق المثل . هذا قول الشافعي .

وقال أصحاب الرأي : على الغاصب ألفاً درهم قيمتها يوم باعها ،
فيؤدي إلى رب الجارية ألفي درهم [ولو أراد أن يضمن المشتري ولا
يضمن الغاصب ضمنه ألف درهم قيمتها] ^(١) يوم قبضها المشتري ،
ولا صداق على المشتري . في قول أصحاب الرأي .

وقال أبو ثور كما قال الشافعي والكوفي في تضمين القيمة ، ووافق
الكوفي فقال : لا صداق على الواطئ لأن وطأه كان على ملك ،

(١) ما بين المعكوفين من الدار .

وكل من وطئ على ملك يمين فلا صداق عليه ، وإنما الصداق في
النكاح الصحيح أو الفاسد .

قال : لأنهم قد أجمعوا على أن من وطئ زوجته ولم يسم لها صداقا
أن لها صداق المثل ، فلما وطئ بنكاح فاسد كان عليه صداق المثل .
قال : وقالوا في ملك اليمين إذا ملك ملكاً صحيحاً فوطئ فلا
شيء عليه .

فلما وطئ بملك فاسد لم يكن عليه شيء إذا كان لا يعلم .
والله أعلم .

وقال ابن القاسم " في رجل غصب من رجل جارية ، فباعها من
رجل ، فماتت عند المشتري ، فأتى سيدها ، فقال : قال المالك : ليس
لسيدها على هذا الذي اشتراها قليل ولا كثير ، لأنها قد ماتت .
ويكون لسيدها على الذي غصبها قيمتها يوم غصبها إن أحب ،
وإن أراد أن يمضي البيع ولا يأخذ ^(١) الثمن الذي باعها به الغاصب
فذلك له " ^(٢) .

٦- باب الجارية تغصب وتلد أولاداً في يد الغاصب

قال أبو بكر :

م ٥٥٧٧ - واختلفوا في الرجل يغتصب الجارية ، فتلد عنده ، أو اغتصب بستاناً
فأثمر عنده ، ثم عطب الولد والثمرة .
ففي قول الشافعي : على الغاصب قيمة ذلك كله .

(١) وفي الدار " ويأخذ الثمن " وكذا في المدونة .

(٢) قاله في المدونة الكبرى ١٧٧/٤ .

وقال أصحاب الرأي : إذا باع الجارية التي غضبها وقد ولدت وبيع ولدها ، وهلكا جميعاً ، يضمن قيمتها وقيمة الولد . فإن لم يبيعها ولكن ماتت عنده بعدما ولدت ومات الولد ، فعليه قيمة الأم يوم غضبها ، ولا ضمان عليه في الولد ، لأن الولد إنما هو زيادة ، فلا ضمان عليه فيه إلا أن يستهلكه .

وقال أبو ثور كما قال الشافعي ، قال : وذلك أن أهل العلم لا اختلاف بينهم أن على الغاصب رد الماشية وما نتاجت ، والجارية وولدها [٢/٣٥٣/ألف] ، والبستان وثمرته ، فلما أوجبوا عليه الرد وكان بالمتع ظالماً ، فعطب الشيء في يديه كان ضماناً له ، لأنه حائل دونه ، والله أعلم .

وهذا الباب كله في الزيادات على هذا المثل .

وقال أصحاب الرأي : إن عطبت الجارية وأولادها من خدمة الغاصب كان عليه قيمتهم يوم عطبوا .

م ٥٥٧٨ - وقال أبو ثور ، وأصحاب الرأي : إن ماتت الأم وبقي الولد قبض رب الجارية الولد ، ورجع بقيمة الأم .

قال أبو ثور : وكيف يكون لرب الجارية أن يقبض الولد ويكون الغاصب ظالماً بالمتع ^(١) ، ثم لا يكون عليه القيمة إذا تلف الولد ما ينبغي أن يكون خطأ أبين من هذا ولا أشد تناقضاً ، وإنما يضمن أهل العلم المتعدي والجاني ، وهذا متعد - لا يختلفون فيه - بالمتع فكيف لا يضمن .

قال أبو بكر : قول الشافعي صحيح .

(١) وفي الدار " وظالماً بالبيع " .

قال أبو بكر : وسواء ماتت الأم وبقي الولد ، أو مات الولد ^(١) وبقيت الأم ، يأخذ الباقي منهما قيمة الهالك إن شاء .

٧- باب الرجل يغصب الجارية ، ثم يصيبها وتلد أولاداً

قال أبو بكر :

م ٥٥٧٩- واختلفوا في الرجل يغصب الجارية ، ثم يصيبها الغاصب وتلد . فكان الشافعي يقول : " ولو كان الغاصب هو أصابها فولدت منه أولاداً ، فعاش بعضهم ومات بعض ، أخذ المغصوب الجارية وقيمة من مات من أولادها في أكثر ما كانوا قيمة ، والأحياء فاسترقهم . وليس الغاصب في هذا كالمشتري ، المشتري مغرور والغاصب لم يغره إلا نفسه ، وكان على الغاصب إن لم يدع الشبهة الحد ، ولا شيء عليه .

قال الربيع : إن كانت الجارية أطاعت ، وهي تعلم أن ذلك حرام عليها فهما زانيان ، ولا مهر في الزنى ، وإن كانت مغصوبة فعليه المهر وهو زان يحد ، وولده رقيق " .

قال أبو بكر : وعليه في قول الشافعي صدق المثل إذا كان مستكرهاً لها وما نقصها الولادة .

قال أصحاب الرأي : إن مات الولد وبقيت الأم ، يأخذ رب الجارية جاريته ، ويضمن الغاصب ما نقصها الولادة ، ولا يضمنه قيمة الولد ، فإن كان الولد حياً أخذه مع الأم .

قيل لهم : إن كان نقصها الولادة يأخذ النقصان مع الولد ؟ .

(١) " أو مات الولد " ساقط من الدار .

قال : إن كان في الولد وفاءً بذلك النقصان لم يأخذ قيمة
النقصان ، وإن لم يكن فيه وفاء بذلك النقصان أخذ الولد وأخذ فضل
ما بقي من قيمة النقصان مع الولد .
وكان مالك يقول في الغاصب : يُقْضَى بالجارية وبولدها
للذي استحقها ، وعلى الغاصب الحد إذا أقر بوطئها ، ولا يثبت
نسب ولدها .

٨- باب الشهادة على الجارية المغصوبة

قال أبو بكر :

م ٥٥٨٠- واختلفوا في الشاهد يشهد أن هذه الجارية جارية زيد اغتصبها منه
فلان بن فلان [٣٥٣/٢ ب] ويشهد [شاهد] ^(١) على
إقرار الغاصب بذلك .

ففي قول الشافعي ، وأبي ثور : يحلف زيد مع أي الشاهدين شاء ،
ويأخذ جاريته إذا كان الشاهد عدلاً .

وقال أصحاب الرأي : شهادتهما باطلة لا تجوز ^(٢) .

قال أبو بكر :

م ٥٥٨١- ولو أقام رب الجارية شاهداً إنما جاريته وشاهداً على إقرار الغاصب
إنما جاريته كانت شهادتهما باطلة ، في قول أصحاب الرأي .

(١) ما بين المعكوفين من الدار .

(٢) المبسوط ٦١/١١ .

وفي قول الشافعي ، وأبي ثور : يُحلف أيهما شاء ويأخذ الجارية .
وقد ذكرنا حجتهم في كتاب الدعوى والبيّنات ^(١) .

قال أبو بكر :

م ٥٥٨٢ - وإذا باعها الغاصب ، وأقام رب الجارية شاهدين على ملكه [لها ،
أو ثبت ملكه] ^(٢) يمين وشهادة شاهد ، ثم أجاز بيع الغاصب كانت
إجازته باطلة - في قول الشافعي ، وأبي ثور - حتى يجدد رب الجارية
بيعاً مستأنفاً .

وقال أصحاب الرأي : إذا باعها الغاصب ، وسلم رب
الجارية البيع فهو جائز .

قال أبو بكر : قول الشافعي صحيح .

م ٥٥٨٣ - وقال أبو ثور : لو أن رجلاً قال لرجل : بعني جاريته . فقال : قد
أجزت .

كان قوله ذلك باطلاً ، ولم يكن بيعاً ، فلما قال بشيء لم
يكن بيعاً في قولهم جميعاً - قد أجزت - كان هذا غير جائز ،
لأن البيع إنما هو أن يقول المشتري : بعني هذه السلعة بكذا
وكذا ، ويقول البائع : [قد بعته هذه السلعة بكذا وكذا ، ويقول
المشتري :] ^(٣) قد قبلت ، فيكون هذا بيعاً جائزاً ، وذلك أن
البيع ^(٤) لا ينتقل إلا بكتاب ، أو سنة ، أو إجماع ، أو التمثيل
على هذه الأصول . والله أعلم .

(١) كتاب الدعوى والبيّنات برقم ٤٦ في ٢١١/٤ .

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من الدار .

(٣) ما بين المعكوفين من الدار .

(٤) وفي الدار " إن الملك " .

قال أبو بكر :

م ٥٥٨٤ - وإذا باع الغاصب الجارية ، وقبض الثمن ، وقبض المشتري الجارية ، وأجاز رب الجارية ذلك ، وهلك الثمن .

كان البيع باطلاً ، ويأخذ ^(١) رب الجارية جاريته ، ويرجع المشتري على الغاصب بالثمن . لأن البيع لم ينعقد ^(٢) ، وهذا على مذهب الشافعي ، وأبي ثور .

وبه نقول .

وقال أصحاب الرأي - في الثمن يهلك ^(٣) عند الغاصب - لا ضمان عليه ^(٤) ، إنما هلك من مال رب الجارية .

قيل له : لم ؟ قال : لأنه قد يسلم بيع الغاصب فصار الغاصب وكيلاً له وأميناً في قبض الثمن ، فلا ضمان عليه ^(٥) .

وكان مالك بن أنس يرى : " لرب الجارية أن يميز البيع ، فإن ضاع الثمن عند الغاصب ، وأجاز البيع ، أخذ الثمن من الغاصب ، ولا يجعل الغاصب مؤتمناً في الثمن . لأن الغاصب لم يزل ضامناً للجارية حين غصبها وللثمن حين باعها ، فلا يبرئه من ضمانه الذي لزمه إلا ^(٦) الأداء " ^(٧) .

قال أبو بكر :

(١) وفي الأصل "ولا يأخذ" والتصحيح من الدار .

(٢) وفي الدار "لم يتغير" .

(٣) وفي الدار "الثمن عليك" .

(٤) في الأصل "عليك" .

(٥) المسوط ٦٢/١١ .

(٦) سقطت "إلا" من المدونة ١٧٩/٤ .

(٧) قاله في المدونة الكبرى ١٧٩/٤ .

م ٥٥٨٥- وإن كانت المسألة بحالها ، فما ولدت ^(١) الجارية عند المشتري ،
أو كسبت مالا ، أو وهب لها ، فإن ذلك كله لها في قول أبي ثور ،
وللسيد أخذ ذلك في قوله ، وقول الشافعي ، إلا في الولد فإن
المشتري ^(٢) عليه قيمة الأولاد ، وإن كان الولد من غيره كان رقيقاً
للسيد الأول .

وقال أصحاب الرأي : إن ولدت عند المشتري بعدما اشتراها ،
أو زادت [٣٥٤/٢ / ألف] خيراً ، أو كسبت مالا ، أو وهب لها ،
أو تصدق به عليها بعدما اشتراها : فهو للمشتري إن كان رب الجارية
قد سلم البيع .

قال أبو بكر : وهذا كله لرب الجارية في قول الشافعي ، لا
يستحق المشتري من ذلك شيئاً ، لأن إجازة رب الجارية باطلة ،
والباطل لا يصير حقاً ، وهو على ملكه ، وكل ما صار إليها مما
ذكرناه فهو لرب الجارية .
وكذلك أقول .

م ٥٥٨٦- واختلفوا في المشتري إن أعتق الجارية حين اشتراها ، ثم أجاز رب
الجارية البيع .

ففي قول الشافعي ، وأبي ثور : العتق باطل : وهي وما ييدها
لربها ، لأن البيع لما ^(٣) لم يجز [لم يجز] ^(٤) عتق المشتري لها .

(١) وفي الدار " فولدت " .

(٢) في الأصل " فإن الشافعي عليه " والتصويب من الدار .

(٣) وفي الدار " لها " .

(٤) ما بين المعكوفين من الدار .

وقال أصحاب الرأي : أما في القياس فلا يجوز عتقه . لأنه أعتق
مالاً يملك ، وأما في الاستحسان : فعتقه جائز^(١) .

قال أبو بكر : قد أقر أن عتقه في القياس غير جائز ،
والقياس عنده حق ، وقد ترك الحق عنده وعمل بخلافه .

وحكاية هذا القول تجزئ عن الإدخال عليه .

وقال مالك في العتق : يأخذها ربها ويردها رقيقاً^(٢) .

وذكر ابن القاسم أن قول مالك اختلف في ولدها من المشتري .

وقال ابن القاسم : يأخذها ويأخذ قيمة ولدها^(٣) .

قال أبو بكر :

م ٥٥٨٧- وإن كانت المسألة بحالها وماتت الجارية عند المشتري ، ثم سلم رب

الجارية ذلك وأجاز البيع ففي قول الشافعي ، وأبي ثور : على

الغاصب قيمتها ، ولا يجوز ما أجاز رب الجارية .

وقال أصحاب الرأي كذلك ، لأنها هلكت قبل أن يجزى البيع .

قالوا : وإنما البيع يوم يجزى . فإذا كانت ماتت قبل ،

أو استهلكته ولم يقدر عليها ، لم يجز البيع .

قال أبو بكر :

م ٥٥٨٨- ولو جني عليها ففقت عينها ، أو قطعت يدها ، أو انتقص

منها شيء .

فإن ربها يأخذها ويأخذ أرش ما جني عليها ممن جنى إذا كان

(١) وقد قال بالقياس هنا محمد ، وزفر . وقال بالاستحسان أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، وانظر وجه
القياس والاستحسان مفصلاً في الميسوط ٦٣/١١ ، والهداية ٦٩/٣ .

(٢) المدونة ١٨٠/٤ .

(٣) المدونة ١٨١/٤ .

قائماً ، وإن كان عديماً رجع على ^(١) الغاصب بأرش ذلك ، ويرجع به الغاصب على الجاني إذا أصابه ^(٢) ، في قول أبي ثور .
وقال أصحاب الرأي : يكون ذلك للمشتري .

قال أبو ثور : وهذا خطأ على قوله ، وذلك أن الجناية كانت قبل إنفاذ البيع ، وإنما كان الأرش للمولى الأول فكيف يكون للمشتري ، وإنما أجاز له بيع الجارية بعد أخذ الأرش ، وهو يقول ^(٣) : لا يجوز البيع إذا أنفذ ذلك وقد ماتت ، فما جني عليها إنما هو مستهلك منها بمثلة الموت . والله أعلم .

قال أبو بكر : كما قال أبو ثور أقول .

م ٥٥٨٩ - وقال الشافعي : " إذا اغتصب الرجل جارية فباعها من آخر ، فحدث بها عند المشتري عيب ، ثم جاء المصوب فاستحقها ، أخذها ، وكان بالخيار في أخذ ما نقصها العيب من الغاصب فإن أخذه منه لم يرجع على المشتري بشيء ، ولرب الجارية الخيار في أن يأخذ ما نقصها العيب الحادث في يد المشتري ، فإن أخذه من المشتري رجع به المشتري على الغاصب وبثمنها ^(٤) الذي أخذ منه [٣٥٤/٢ ب] ، لأنه لم يسلم له ما اشترى " ^(٥) .

" وقيل لابن القاسم : رأيت إن غصني رجل جارية أو عبداً ، فأصابها عنده عيب يسير غير مفسد ، واستحقها ، فأردت أن أضمنه قيمتها يوم غصبها وقال الغاصب : ليس ذلك لك ، إنما لك أن تأخذ

(١) " على " ساقط من الدار .

(٢) في الأصل " إذا أجابه " والتصحيح من الدار .

(٣) في الأصل " وهو لا يقول " .

(٤) في الأصلين : وقيمتها موضع وبثمنها . والتصويب من الأم .

(٥) قاله في الأم ٢٩٤/٣ ، باب الغصب .

جارتك [وأضمن لك] ^(١) ، ما نقصها العيب ، لأن العيب ^(٢) غير مفسد . ما القول في هذا في قول مالك ؟ ، قال : قال لي مالك : ليس له إلا جاريته ^(٣) إلا أن تنقص في بدنها ، ولم يقل لي : نقصان قليل ولا كثير . وذلك عندي واحد إن نقصت قليلاً أو كثيراً ، إن أحب أن يأخذها معية على حالها ، وإن أحب أن يضمه قيمتها يوم غصبها فذلك له ^(٤) .

قال : وقلت : رأيت إن غصني رجل جارية شابة ، فكبرت عنده حتى صارت عجوزاً ، ثم أقمت عليه البينة ، فأردت أن أضمه قيمتها يوم غصبها مني . وقال الغاصب : هذه جارتك خذها ؟ .

قال : الهرم فوت في قول مالك ، وله القيمة لأنه لو غصبها فأصابها عند الغاصب عيب مفسد كان لربها أن يضمه جميع قيمتها يوم غصبها ، عند مالك ، وكذلك الهرم ^(٥) .

وإن غصبها فقطع يدها أخذ ما نقصها القطع ، ويأخذ جاريته ، في قول مالك . لأن قطعه يدها جناية منه " ^(٦) .

قال أبو بكر : وفي جميع هذا المسائل الجواب في مذهب الشافعي أن يأخذ رب الجارية جاريته وما نقصها ، قليلاً كان أو كثيراً ، وبه قال أبو ثور . وكذلك نقول .

(١) ما بين المعكوفين من الدار .

(٢) وفي الدار " لأن العبد " .

(٣) في الأصلين " إلا دابته " ، والتصويب من المدونة .

(٤) المدونة ١٧٨/٤ .

(٥) المدونة ١٧٩/٤ .

(٦) المدونة ١٨٣/٤ .

٩- باب إذا أقر الغاصب بالغصب بعد البيع

قال أبو بكر :

م ٥٥٩٠- وإذا غصب رجل جارية رجل وباعها ، ثم أقر أنه كان غصبها ، ولم يكن لرب الجارية بينة تشهد له بملك الجارية .

كان عليه قيمتها ، ولم يصدق على إبطال البيع إذا أنكر المشتري أن تكون الجارية للمغصوب منه ، وله استحلاف المشتري على دعواه .

وهذا قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .
وبه نقول .

م ٥٥٩١- وإذا غصب رجل جارية ، ثم باعها من رجل ، ثم اشتراها الغاصب من ربا .

كان بيع الغاصب باطلاً ، لأنه باعها وهو لا يملكها ، وكذلك لو ورثها الغاصب ، أو وهب له ، أو تصدق بها عليه ، أو ملكها بأي وجه من وجوه الملك ملكها ، كان بيعه الأول باطلاً ، في قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي ^(١) .
وكذلك نقول .

م ٥٥٩٢- وإن اشتراها الغاصب من ربا ، ثم باعها من الذي اشتراها منه بيعاً مستأنفاً .

جاز ذلك ، لأنه باع ما يملك . وفي المسألة الأولى باع ما لا يملك .
وهذا على قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي ^(٢) .

(١) المبسوط ٦٥/١١ .

(٢) المرجع السابق .

قال أبو بكر :

م ٥٥٩٣- وإذا غضب رجل جارية ، ثم جاء إلى الحاكم فأقر بالغصب ،
أو شهدت عليه به بينة .

أمره الحاكم برد الجارية إلى ربها .

فإن ادعى أنها ماتت تلوم^(١) الحاكم في ذلك ، وسأل بقدر
ما يرى [٣٥٥/٢ ألف] وجسه حتى يتبين موتها ، فإذا لم يجدها
حكم عليه بالقيمة .

وقال أصحاب الرأي : ينظر فيما قال ويتلوم ، فإن لم يقدر
على الجارية ، أمر صاحبها أن يأتي بالبينة على قيمتها^(٢) .

قال أبو بكر :

م ٥٥٩٤- وقد اختلفوا في رب الجارية إذا لم تكن له بينة على قيمتها ،
واختلفوا في القيمة .

ففي قول الشافعي : القول قول الغاصب مع يمينه . وهذا قول
أصحاب الرأي .

وقال مالك : يقال له : صفها ، فإن صدق الغاصب على
الصفة قيل لمن يبصر الرقيق من النخاسين : كم تشتري^(٣) جارية في
هذا المثال ؟ ، فيحكم عليه بذلك .

وإن لم يتفقا على صفة ، ولم يكن له بينة على صفتها ،
ولا على قيمتها ، كان القول قول الغاصب مع يمينه ، ما لم يأت
من الثمن ما لا يكون ثمناً .

(١) التلوم : الانتظار والمكث .

(٢) المبسوط ٦٦/١١ .

(٣) وفي الدار " كم تسوى " .

وبه قال أبو ثور .

م ٥٥٩٥ - فإن ادعى رب الجارية أن قيمتها ألف درهم . وقال الغاصب : قيمتها خمسمائة درهم .

فالقول قوله مع يمينه ، فإن لم يحلف فيها قولان :
أحدهما : أن يحلف المصوب على ما ادعى ويستحق ما حلف عليه .

وهذا قول مالك ^(١) ، والشافعي ، وأبي ثور ، والمزني .
وفي قول أصحاب الرأي : يلزم الغاصب إذا نكل عن اليمين ما ادعاه رب الجارية ^(٢) .

١٠- باب القيمة يدفعها الغاصب ، ثم تظهر الجارية

قال أبو بكر :

م ٥٥٩٦ - واختلفوا في القيمة يدفعها الغاصب ، ثم تظهر الجارية .
ففي قول الشافعي ^(٣) ، وأبي ثور : يرد القيمة ويأخذ الجارية ،
لأن القيمة إنما وجبت لأن الجارية متلفة لا يقدر عليها ، فلما ظهرت
الجارية وجب أخذها . وذلك أن أخذه القيمة ليس ببيع بايعه به ، وإنما
أخذ القيمة لأنها مستهلكة ، فإذا زال ذلك وجب الرجوع إلى الأصل
الذي كان عليه وهو تسليم الجارية إلى ربها ^(٤) .

(١) المدونة ٤/ ١٨٧ .

(٢) المبسوط ١١/ ٦٦ .

(٣) في الأصل " قول مالك " .

(٤) الأم ٣/ ٢٥١ .

لأن أهل العلم فرقوا بين القيمة ، والضمن ، فجعلوا القيمة في الشيء المستهلك ، والضمن في الشيء القائم .
وأبطل أهل العلم أن تباع الجارية بقيمتها ، ولا ينعقد بذلك عندهم بيع .

وقال أصحاب الرأي : إذا قدر على الجارية بعد أخذ القيمة تكون الجارية للغاصب يصنع بها ما بدا له .

قال أبو بكر : ثم ترك أصحاب الرأي ما قالوا . فقالوا : إن كان الغاصب حين ادعى رب الجارية أن قيمتها كذا وكذا جحد ما قال ، وقال : قيمتها كذا وكذا وحلف عليه ، ثم قدر على الجارية ، كان رب الجارية بالخيار : إن شاء سلم الجارية وسُلِّمَتْ له القيمة ، وإن شاء أخذ الجارية ورد القيمة ، لأنه لم يعط القيمة التي ادعى ^(١) .

قال أبو بكر : وهذا ترك منهم لقولهم . ولو كانت القيمة ثناً ما كان لرب الجارية الخيار فيما معناه البيع ، لأن الرجل لو باع ما يسوى خمسين ديناراً بعشرة دنانير كان بيعه لازماً . ولم يكن له الرجوع ولا الخيار .

١١- باب الغاصب يوَلِّد الجارية ويقر لرب الجارية بأنها له ، ولا بينة له وجحدت [٢٥٥/٢ ب] الجارية ذلك

قال أبو بكر :

م ٥٥٩٧- وإذا غصب رجل جارية وأولدها ، ثم ادعاها رجل ، وأقر له الغاصب بها ، ولا بينة له .

(١) المبسوط ٦٦/١١-٦٧ .

فعليه قيمتها وقيمة أولادها ، وإن كان فيها نقصان فعليه ما دخلها من النقص ، ولا يحل له أن يطأها ولا يستمتع بها ، وذلك أنها جارية لرّبها ، وهم ولده في الحكم ، والجارية تعتق بموته ، وهذا على مذهب الشافعي ، وأبي ثور .

غير أن أبا ثور قال : عليه ثمنها . قال : وإنما قلنا : عليه ثمنها ^(١) ، لأن القيمة لا تكون إلا لمستهلكة ، وهي قائمة .

وقال أصحاب الرأي : إذا أقر الغاصب بعد أن أولدها أنها جارية هذا ، لم يصدق عليه ، ولكنه يضمن قيمتها لرّب الجارية ، وليس عليه قيمة الولد لأني إنما أضمنه قيمة ما اغتصب يوم غصبه إياها .

قال أبو بكر :

م ٥٥٩٨- فإن أقام رب الجارية البينة أنها له ، ولم تشهد أن هذا غصبه إياها : حكم له بها ، ولم يستحلف ما باع ولا وهب إذا لم يدع ذلك عليه ، وهذا قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي ^(٢) .

قال أبو بكر :

م ٥٥٩٩- وإذا أقام رجل بينة على جارية أنها له ، فادعت أن مولاهما الأول قد كان أعتقها ، وقد ولدت من المشتري . وقال المولى : قد كنت أعتقتها .

لم تقبل دعوى الجارية ، ولا قول المولى الذي باعها ، وذلك

(١) " قال : وإنما قلنا : عليه ثمنها " ساقط من الدار .

(٢) المبسوط ٧٠/١١-٧١ .

أن المشتري قد ثبت ملكه عليها فلا تصدق الجارية [ولا البائع أنه كان أعتقها وهذا قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي ^(١) .

قال أبو بكر :

م ٥٦٠٠ - لو أقامت الجارية [^(٢) البينة أن المولى الأول قد كان أعتقها : ثبتت لها الحرية ، ورجع المشتري على البائع بالثمن ^(٣) .

وزعم أبو ثور أن الجارية لا يكون لها صداق ، لأن الواطئ إنما وطئ على الملك ، ويكون الولد للمشتري بغير قيمة ، لأنه ولد حرة .

وقال أصحاب الرأي كما قال أبو ثور غير أنهم قالوا : يكون على المشتري العقر للجارية .
وبه نقول .

م ٥٦٠١ - وإذا اغتصب الرجل شيئاً من الحيوان ^(٤) ، أو العروس مما لا يكال ولا يوزن فخاصمه المغتصب ، والقيمة أكثر منها يوم اغتصبها ، وقد هلك الشيء في يد الغاصب .

ففي قول الشافعي ، وأبي ثور : عليه أكثر ما كانت قيمته من يوم غصبها إلى أن أهلك .

وفي قول مالك وأصحاب الرأي : عليه قيمتها يوم اغتصبها .

وبقول الشافعي أقول ؛ لأنه في كل وقت أقام الشيء في يد

(١) المسوط ٧١/١١ .

(٢) ما بين المعكوفين من الدار .

(٣) المسوط ٧١/١١ .

(٤) وفي الدار " من الجيران " .

الغاصب إلى أن هلك كان غاصباً ضامناً عاصياً ، فعليه قيمتها أكثر ما كانت [قيمة] ^(١) ، لأنه في ذلك الوقت كان غاصباً ظالماً .

١٢- باب الفرق بين السلع التي يجب على متلفها مثلها ، والسلع التي يجب على متلفها قيمتها

قال أبو بكر : الشيء المتلف شيان :

شيء على المتلف فيه قيمته إذا أتلفه .

وشيء يجب على متلفه مثله إذا أتلفه .

والأصل فيما يجب فيه القيمة من الحيوان وغير ذلك :

(ح ١٧٤٣) قول النبي ﷺ : " من أعتق شركاً له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن

العبد قوم عليه قيمته فأعطى شركاءه حصصهم " ^(٢) .

م ٥٦٠٢ - وبهذا قال عوام أهل العلم .

م ٥٦٠٣ - وأما الذي على متلفه مثل ما أتلف ، فمثل الحنطة ، والشعير ،

والتمر ، والسمن ، والزبيب [٣٥٦/٢ ألف] ، والزيت ^(٣) ،

وما أشبه ذلك . وهذا مذهب مالك بن أنس ، وأهل المدينة ،

والشافعي ، وأبي ثور ، والنعمان ، ويعقوب ، ومحمد ، ولا نعلم

أحداً خالف ذلك .

م ٥٦٠٤ - فإن كان شيئاً له مثل ، ولم يوجد في المكان الذي اختصما فيه .

(١) ما بين المعكوفين ساقط من الأصل ، وهو من الدار .

(٢) أخرجه "خ" في العتق ، باب إذا أعتق عبداً بين اثنين ، أو أمة بين الشركاء ١٥١/٥

رقم ٢٥٢٢ ، وفي مواضع أخرى ، و"م" في الأيمان ، باب من أعتق شركاً له في عبد ١٢٨٦/٣

رقم ٤٧ (١٥٠١) ، من حديث ابن عمر .

(٣) " والزيت " ساقط من الدار .

ففي ذلك قولان :

أحدهما : أن عليه قيمتها يوم يختصمان فيه . هذا قول أصحاب الرأي ، وأبي ثور ، قالوا : لأن على الغاصب أن يعطيه مثلها يوم يخاصمه ، فإذا لم يقدر على مثلها كان عليه القيمة يومئذ ^(١) .

والقول الثاني ، قول ابن القاسم - صاحب مالك - قال : ليس عليك إلا مثله تأتي به ذلك لك لازم ، إلا أن تصطلحا على شيء ^(٢) .

قال أبو بكر : الأول أصح ، لأنه عليه مثل الشيء فإن لم يوجد ما يجِبُ عليه غرم قيمته ، ولا يجوز أن يعطل الحكم فيه ويحال بين الرجل المتلف عليه الشيء ، وبين حقه بغير حجة .

قال أبو بكر : وقد تكلم بعض أهل الحديث في هذا الباب ، واحتج بحديث حميد عن أنس .

(ح ١٧٤٤) قال : " أهدى بعض أزواج النبي ﷺ إلى النبي ﷺ قصعة فيها ثريد ، وهو في بيت بعض نساءه فضربت القصعة ، فوقعت فانكسرت ، فجعل رسول الله ﷺ يأخذ الثريد من الأرض فيرده في القصعة ، ويقول : كلوا ^(٣) غارت أمكم ، ثم انتظر ^(٤) حتى جاءت بقصعة أخرى صحيحة ، فأخذها ، فأعطاهها صاحبة القصعة المكسورة " ^(٥) .

(١) المبسوط ٥٠/١١ .

(٢) المدونة ١٨٢/٤ .

(٣) " كلوا " ساقط من الدار .

(٤) وفي الدار " ثم انتظرت " .

(٥) أخرجه "خ" في المظالم ، باب إذا كسر قصعة أو شيئاً لغيره ١٢٤/٥ رقم ٢٤٨١ ، وفي النكاح ، باب الغيرة ٣٢٠/٩ رقم ٥٢٢٥ ، من حديثه ذكره نحوه .

قال أبو بكر : وقد تكلم بعض أهل الحديث في حديث أنس
هذا بألوان من الكلام [٢/٣٥٦/ب] .

قال أبو بكر : ثم تكلم هذا المتكلم قال : ولا أحسب هذا من
جنس ^(١) الحكم ، لأن البيوت التي كان أزواج النبي ﷺ يَسْكُنُهَا
كانت بيوت النبي ﷺ ، ألا ترى إلى قوله عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ
نَاطِرٍ مِنْهُ ﴾ ^(٢) . فأضاف الله البيوت التي كانت فيها أزواج
النبي ﷺ إلى النبي ، أو يكون الله عز وجل إنما أضاف تلك البيوت
إلى النبي ﷺ إذا كان النبي ﷺ يسكنها .
فعلى الظاهر : أن الصفحة كانت من ماله ، وكذلك الأخرى التي
دفعها بصحفته .

فإذا كان كذلك فله أن يعطي من أحب ويمنع من أحب .
وعلى أن الصحف تختلف ، منها الصغار ، والكبار ، وتختلف
قيمتها وأجناسها .

قال أبو بكر : والذي نقول به ونعتمد عليه : أن من كسر
صفحة كسراً صغيراً كان أو كبيراً ، قومت الصفحة صحيحة
ومكسورة ، وكان على الجاني ما نقصها الكسر ، وبأخذ مالك
الصفحة صفحته .

وهكذا الجواب في كل ثوب ، وإناء يكسر .

م ٥٦٠٥ - وقد اختلف أهل العلم في هذه المسائل .

(١) والمراد : أن هذا ليس من باب القضاء بل من باب حسن العشرة وإخاء لبيب الغيرة .

(٢) سورة الأحزاب : ٣٥ .

فقالت طائفة : إن من غصب ثوباً فقطعه صغيراً أو كبيراً فعليه ما نقصه القطع ، يأخذ صاحب الثوب ثوبه . هذا قول الشافعي ، وأبي ثور .

قال الشافعي : " وإذا شق الرجل للرجل ثوباً واسعاً ^(١) صغيراً أو كبيراً ، فأخذه ^(٢) ما بين طرفيه طولاً وعرضاً . أو كسر له متاعاً فرصه ، أو كسره كسراً صغيراً أو كبيراً ^(٣) ، أو جنى ^(٤) على مملوك فأعماه ، أو قطع يده ، أو شجّه موضحة ، فذلك كله سواء ويقوم المتاع كله والحيوان غير الرقيق ، صحيحاً ومكسوراً ، وصحيحاً ومجروحاً قد برأ من جرحه ، ثم يعطي مالك المتاع والحيوان فضل ما بين قيمته صحيحاً ومكسوراً ومجروحاً ، فيكون ما جنى ^(٥) عليه من ذلك ملكاً له نفعه أو لم ينفعه .

ولا يملك أحد بالجنابة شيئاً جنى عليه ، ولا يزول ملك المالك إلا أن يشاء ، ولا يملك رجل شيئاً إلا أن يشاء ^(٦) إلا في الميراث .
وأما ما ^(٧) جنى عليه من العبيد ، فيقومون صحاحاً قبل الجنابة ، ثم ينظر إلى الجنابة فيعطون أرشها من قيمة العبد صحيحاً ، كما يعطى الحر أرش الجنابة عليه من ديتته بالغاً من بلغ من ذلك ، وإن كانت قيماً ، كما أخذه الحر ديات وهو حي .

(١) وفي الدار " ثوباً مشقاً " .

(٢) في الأم " يأخذ " .

(٣) " أو كبيراً " . ساقط من الدار .

(٤) وفي الدار " أو جار " .

(٥) وفي الأم ، " ما جرى عليه " .

(٦) " يشاء " ساقط من الدار .

(٧) في الأم : فأما من جنى عليه .

قال الله عز وجل : ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾ ^(١) ، وقال تعالى : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ ^(٢) .
ولم نعلم أحداً من المسلمين خالف في أنه لا يكون على أحد أن يملك شيئاً إلا أن يشاء أن يملكه إلا الميراث .
فمن أين غلط من زعم أن يجني على عبدي فلم يفسده ، أخذته وقيمة ما نقصه " ^(٣) .

" فإن زاد الجاني معصية الله فأفسده [سقط حقي إلا أن أسلمه بملكه] ^(٤) فيسقط بالفساد حين عظم ، وثبت حين صغر ، وملك علي حينما فسد ، ولم يملك بعضاً ببعض ما أفسد .
فهذا القول خلاف [٣٥٧/٢ / ألف] الأصل ، حكم الله تبارك وتعالى بين المسلمين في أن المالكين على ملكهم ، لا يملك عليهم إلا برضاهم ، وخلاف المعقول ، والقياس " ^(٥) .

قال أبو بكر : وبه نقول ، للحجج التي بدأنا بذكرها في أول هذا الكتاب من تحريم الله ورسوله ﷺ الأموال . وبه قال أبو ثور .
م ٥٦٠٦ - وكان مالك بن أنس يقول - في رجل أفسد ثوباً - قال : إن كان الفساد يسيراً رأيت أن يرفوه ، ثم يغرم ما نقصه بعد الرفو [وإن كان

(١) سورة النساء : ٢٩ .

(٢) سورة البقرة : ٢٧٥ .

(٣) قاله في الأم ٢٤٥/٣ - ٢٤٦ ، باب الغصب .

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من الدار .

(٥) قاله في الأم ٢٤٦/٣ ، باب الغصب .

الفساد شيئاً كثيراً فإنه يأخذ الثوب ويغرم قيمته [^(١)] يوم أفسده لرب الثوب ، وكذلك في المتاع مثل ما في الثوب " ^(٢) .

وقال أصحاب الرأي : إذا اغتصب من رجل ثوباً فقطعه قميصاً ولم يخطه ، ثم جاء رب الثوب ، قال : رب الثوب بالخيار : إن شاء ضمن قيمة ثوبه يوم غصبه ، وكان الثوب للغاصب ، وإن شاء أخذ ثوبه وضمنه ما نقصه .

وكذلك إن غصبه ثوباً فقطعه ^(٣) .

م ٥٦٠٧- فإن اغتصب منه ثوباً فتحرق في يده ، فجاء رب الثوب فقال : أنا أضمن الغاصب قيمة الثوب ، قال : إن كان الخرق صغيراً أخذ ثوبه ويضمن الغاصب ما نقص الخرق ^(٤) ، وإن كان الخرق خرقاً قد أفسد الثوب كله ، فصاحب الثوب بالخيار : إن شاء ضمن الغاصب قيمة ثوبه وكان الثوب للغاصب . وإن شاء أخذ ثوبه وأخذ ما نقصه ^(٥) .

م ٥٦٠٨- قال : وإن اغتصب من رجل دابة فقطع رجلها أو يدها ، ثم جاء رب الدابة فطلب دابته ، فقال : الغاصب ضامن لقيمة الدابة ، لأن هذا استهلاك للدابة ، ولا يشبه هذا الأول .

وكذلك لو كانت الدابة بقرة ، أو شاة ، أو جزوراً فقطع رجلها أو يدها ^(٦) .

(١) ما بين المعكوفين ساقط من الدار .

(٢) قاله في المدونة الكبرى ١٧٦/٤ .

(٣) المبسوط ٨٥/١١ .

(٤) " إن كان الخرق صغيراً ... إلى قوله : ما نقص الخرق " ساقط من الدار .

(٥) المبسوط ٨٦/١١ .

(٦) في المبسوط : وكذلك لو كانت بقرة أو جزوراً فقطع يدها أو رجلها ، أو كانت شاة فذبحها ٨٦/١١ .

م ٥٦٠٩- قال أبو بكر : وليس بين الخرق الكبير والصغير فرق ، وليس مع من فرق بينهما حجة .

والذي أقول به : إن بين قطع يد الحمار والبغل ، وبين قطع يد البعير والشاة فرقاً^(١) ، وذلك أن الحمار والبغل إذا قطع من أيهما قطع ، من^(٢) يديه أو رجله زمن وبطل ولم ينتفع به ، فعليه قيمته لأن الباقي منه بعد قطع اليدين أو الرجلين لا ثمن له ولا منفعة فيه ، وإذا قطع ذلك من بعير أو شاة ، أمكن ذكاتها وانتفع بعد^(٣) الذكاة بلحومها .

فعليه إذا فعل ما ذكرناه بالبغل والحمار قيمته كاملاً ، وعليه إذا فعل ذلك بالبعير أو الشاة ما دخله من النقص . والله أعلم .

١٣- باب الجارية يغصبها الرجل وقيمتها ألف درهم فيجني عليها جان وقيمتها ألفا درهم

قال أبو بكر :

م ٥٦١٠- وإذا غصب رجل جاريةً قيمتها ألف درهم ، فجنى عليها إنسان وقيمتها ألفا درهم .

ضمّن رب الجارية الجاني ألف^(٤) درهم ، فإن لم يجده ضمن الغاصب ألفي درهم ، ثم كان للغاصب أن يأخذ الجاني بقيمتها ،

(١) " فرق " ساقط من الدار .

(٢) " من " ساقط من الدار .

(٣) " بعد " ساقط من الدار .

(٤) وفي الدار " ألفي درهم " .

وذلك ^(١) أنه استهلكها وهي في ^(٢) يديه وقد ضمن قيمتها ، وهذا قول أبي ثور ^(٣) .

وقال أصحاب الرأي : رب الجارية بالخيار : إن شاء ضمن الغاصب ألف درهم ، وإن شاء ضمن القاتل ألفي درهم .

قيل لهم : أرأيت إن ضمن الغاصب ألف درهم ، في ماله أم على عاقلته ؟ قال : بل تكون في ماله [٣٥٧/٢ ب] حالاً يستوفيه رب الجارية .

قيل : فإذا استوفى رب الجارية الألف درهم للغاصب على القاتل شيء والقتل خطأ ؟ .

قال : على عاقلة القاتل ألفا درهم في ثلاث سنين يأخذها الغاصب .

فإذا أخذها كان لربها ألف درهم ، ويتصدق بالألف الأخرى ^(٤) .
قال أبو ثور : هذا خطأ من جميع الجهات - والله أعلم - : وذلك أن الغاصب في قوله ليس بمالك للجارية ، فإذا أخذ منه القيمة كان مالكا ، فلم يتصدق بما استفضل ؟ .

وإن كان من منع شيئا حتى عطب أو أعطبه كان عليه قيمتها ، فالغاصب مانع للجارية حتى جني عليها ، فإذا كان ظلماً بالمتعدي متعدياً .
وقد ضمن أهل العلم المتعدي والجاني ، لم ضمنه أقل من قيمتها ، ثم ضمنه ألفاً ، وحكم له بألفين وليس بمالك ولا مشترٍ ، ما ينبغي أن يكون أبين خطأ من هذا ولا أقبح . والله أعلم .

(١) " ذلك " ساقط من الدار .

(٢) " وهي في " ساقط من الدار .

(٣) حكى عنه الطبري في اختلاف الفقهاء / ١٥١ .

(٤) المبسوط ٧٢/١١ .

١٤- باب الدار يغصبها الرجل وتنهدم

قال أبو بكر :

م ٥٦١١- واختلفوا في الدار يغصبها الرجل ، فيسكنها أو لم يسكنها ،
فأهدمت الدار : كان عليه ما نقصها ، وكراء مثلها في المدة التي
أقامت في يديه ، هذا قول الشافعي ، وأبي ثور .
وبه نقول .

وقال أصحاب الرأي : لا ضمان عليه . لأنه لم يغيرها ولا يحركها
عن حالها .
وزعموا أن هذا ليس كالدابة ، والجارية ، والثوب الذي يحول من
مكان إلى مكان .

قال أبو بكر : وليس بين شيء من ذلك فرق ، لأنه فيها غاصب
ظالم عليه أن يرد الجميع في كل حال . فإذا تلف الشيء الذي قد
تعدى فيه بأخذه كان ضامناً . والله أعلم .

م ٥٦١٢- وإذا اغتصب رجل داراً فباعها وقبضها المشتري ، ثم إن الغاصب
أقر أنه اغتصبها .

فإن لم يكن لرب الدار بينة أنها داره : كان على الغاصب قيمة
الدار ، لأنه أقر أنه أ تلف مالاً لإنسان ، ولا يقدر على خلاصه ،
فعليه قيمته .

وهذا على مذهب الشافعي ، وبه قال أبو ثور ، إلا أنه
قال : يضمن ثمن الدار ^(١) .

(١) اختلاف الفقهاء للطبري / ١٤٨ .

وقال أصحاب الرأي : ليس على الغاصب شيء ، قال : لأنه لم يحركها ولم يغيرها عن حالها .

وقال أبو يوسف : يضمن ولا يصدق على المشتري ، أستحسن ذلك وأدع القياس فيه ، ثم رجع إلى قول أبي حنيفة ^(١) .

قال أبو بكر : وقد ناقضوا في هذا فرعنوا أن رجلاً لو اغتصب جارية ، ثم باعها ، ثم أقر بعد البيع أنها جارية المغصوب منه : أن عليه القيمة .

وكذلك قولهم في الحيوان كله . وليس بين شيء من ذلك فرق إلا الاستحسان الذي من شاء فعل مثل فعلهم .

١٥- باب الغاصب يؤاجر ما اغتصب

قال أبو بكر :

م ٥٦١٣- واختلفوا في الرجل يغصب من رجل دابة ، فأجرها ، فأصاب من غلتها ، أو غصبه عبداً فأصاب من غلته ، لمن تكون الغلة ؟ فقال أصحاب الرأي : تكون الغلة للغاصب ، وعليه أن يتصدق به ، لأن الدابة أو العبد كان في ضمانه ، فإن تلف العبد أو الدابة من عمل الغاصب ضمن قيمتها ، وإذا ضمن القيمة استعان بالغلة في القيمة ، فإن فضل [٣٥٨/٢/ألف] عنه شيء تصدق به .

وقالوا : إن لم يمت العبد أو الدابة ولكنه باعه ، فأخذ ثمنه فاستهلكه فمات عند المشتري ، وضمن رب الجارية أو رب العبد

(١) راجع المبسوط ٧٣/١١ .

المشتري القيمة ، ورجع المشتري على الغاصب ^(١) بالثمن ، ويستعين الغاصب بالغلة في أداء الثمن إن لم يكن عنده وفاء .
فإن استعان بالغلة في أداء الثمن ، ثم أصاب بعد ذلك مالا تصدق بمثله إن كان استهلك يوم استهلك وهو غني عن ذلك ، وإن كان استهلكه يوم استهلكه وهو محتاج ، لم يكن عليه أن يتصدق بشيء من ذلك ^(٢) .

قال أبو بكر : وفي قول الشافعي ، وأبي ثور : إن أجره الغاصب فأجرته فاسدة ، لأنه أجر ما لم يملك ، وعلى الغاصب كراء المثل في المدة التي أقامت الدابة أو العبد غائبا عن صاحبهما . وهو ضمان لقيمتهم إن تلفا ^(٣) .

والذي قاله أصحاب الرأي يفسد من وجوه .
لأنهم قالوا : الأجرة للغاصب فحكموا له بأجرة شيء لا يملكه وإنما ملك الله المالكين ما حرموا من الملك لمن لا يملك ، ثم نقضوا ما جعلوه له فأوجبوا عليه أن يتصدق بالشيء . والشيء الذي أمره أن يتصدق به لا يخلو من أحد معينين .
إما أن يكون للغاصب ^(٤) ، فليس عليه أن يتصدق بما لا يريد الصدقة به من ماله .

(١) في الأصلين : " ورجع الغاصب على المشتري بالثمن " والتصويب من المبسوط ٧٧/١١ ، وانظر اختلاف الفقهاء للطبري ١٥٣ .

(٢) المبسوط ٧٧/١١ .

(٣) الأم ٢٥٠/٣ ، باب الغصب .

(٤) وفي الدار " إما أن يكون عليه الغاصب " .

أو يكون ذلك لرب الدابة أو العبد فلا يسع ^(١) الغاصب أن يتصدق بما لا يملك .

ثم زعموا ما هو أعجب مما ذكرناه . قالوا : إن أتلف الغاصب الدابة فعليه قيمتها . وجعلوا له ^(٢) أن يعطي الغلة التي أوجبوها للمساكين ، في القيمة . ثم حكموا حكماً آخر من عند أنفسهم فقالوا : إن استعان بالغلة في أداء الثمن ، ثم أصاب بعد ذلك مالاً ، تصدق بمثله إن كان استهلك يوم استهلك وهو غني عن ذلك ، فإن كان استهلكه يوم استهلكه وهو محتاج ، لم يكن عليه أن يتصدق بشيء من ذلك .

وهذه شروط ، وأحكام ، واستحسانات ، وضعوها لأنفسهم تحكماً ، هكذا لا يرجعون في شيء مما ذكرناه إلى حجة ، ولا يذكرونها في شيء من كتبهم ، ما يحتاج هذا القول إلى شيء من الإدخال غير حكايتها ، فإن حكايتها تدل على تناقضها .

ولا يجوز قبول مثل هذا إلا ممن فرض الله طاعته .

ولا يظن ظان أن في :

(ح ١٧٤٥) حديث رسول الله ﷺ : " الغلة بالضمان " ^(٣) .

حجة لهذا القائل لأن في بعض الأخبار :

(ح ١٧٤٦) أن رجلاً إبتاع عبداً فاستغله ، ثم ظهر على عيب ، فقضى

له رسول الله ﷺ : برده بالعيب فقال المقضي عليه : قد استغله ،

(١) وفي الدار " فلا يمنع " .

(٢) " له " ساقط من الدار .

(٣) أخرجه "حم" ١١٦/٦ ، من حديث عائشة .

فقال رسول الله ﷺ : " الغلة بالضمان " ^(١) .

وإذا كان هكذا فالعبد الذي حكم لمن هو في يديه
بغلته ملك له ، لو أعتقه جاز عتقه . وله استخدامه ، وبيعه ،
وهبته ، والصدقة به .

فإذا كان هكذا فله غلته ، لأنه ملك له ، والغاصب ظالم متعدٍ
لا ملك له ، وليس له أن يعتقه ، ولا يستخدمه ، ولا يبيعه ،
ولا يتصدق به .

فالجامع من هذين ما يلحقه من الخطأ في جمعه بينهما أكثر مما يلحقه
فيما يكون فيه من أن [٣٥٨/٢ ب] أمره أن يتصدق به مرة ،
ويستعين به في أداء القيمة ، ومرة لا يستعين به ، ولا يتصدق به على
ما ذكرناه عنه . والله أعلم .

م ٥٦١٤ - وإذا غصب رجل دابة ، فركبها ، فأقام رب الدابة البينة أنها نفقت
تحتة . وأقام الغاصب البينة أنه قد ردها عليه .

ففي قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي : تبطل البيتان جميعاً ، ويكون
على الغاصب قيمتها ، وذلك أن البيتين قهاترتا وبطلتا ، ولا يزول
الضمان عن الغاصب ^(٢) ، والله أعلم .
وبه نقول .

م ٥٦١٥ - وإذا اغتصب الرجل شيئاً فأجّره ، فعطب عند الذي استأجره ، فأخذ
رب السلعة المستأجر ^(٣) بالقيمة ، وذلك حين لم يجد الغاصب .

(١) أخرجه "بق" ٣٢٢/٥ ، و"حم" ٨٠/٦ ، والحاكم في المستدرک ١٥/٢ ، وقال : هذا حديث
صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، من حديث عائشة ، وقال الذهبي في مختصره : الغلة بالضمان ،
وبلفظ : الخراج بالضمان ، صحيح .

(٢) المبسوط ٨٠/١١ ، ٨١ .

(٣) هذه الجملة مكررة في الدار مع تحريف فيها .

فالأجرة فاسدة : ويرجع رب السلعة على المستأجر بكراء المثل
وبقيمة سلعته . ويرجع المستأجر على الغاصب بالقيمة التي أخذت منه
لرقبته لأنه غره^(١) والله أعلم ، وهذا قول أبي ثور^(٢) .
وقال أصحاب الرأي : يرجع بالقيمة التي ضمن^(٣) .
قال أبو بكر : قول أبي ثور صحيح .
قال أبو بكر :

م ٥٦١٦- وإذا أعار الغاصب السلعة التي اغتصب رجلاً فعطبت عنده .
ضمن المستعير القيمة ، ويرجع بها على الغاصب ، لأنه غره ،
وذلك لأنه أباح المنفعة ، ولم يكن المستعير متعدياً ولا جانياً ، وليس
عليه قيمة السلعة ، وإنما القيمة على الغاصب ، ولا يرجع بها على
أحد ، وعلى المستعير كراء المثل ، ويرجع به على الغاصب .
وإنما قلنا فيه وفي المستأجر : إذا ضمنا قيمة الرقبة رجعا على قول
من يضمنها ، وأما في قول من لا يضمنها ، فلا يضمنون شيئاً .
وإنما ضمناها الأجرة للاستمتاع ، ويرجع بها على الغاصب
المستعير ، لأنه غار له ، ولا يرجع المستأجر لأنه أخذ السلعة
على أجرة ، فأبطلنا^(٤) الكراء الذي عاقده الغاصب ،
وألزمناه كراء المثل .
وهذا قول أبي ثور .
وقال أصحاب الرأي : لا يرجع المستعير على الغاصب بشيء .

(١) في الطبري : للرقبة فقط لأنه غرة .

(٢) حكى عنه الطبري في اختلاف الفقهاء / ١٥٤ .

(٣) المبسوط ٨٢/١١ .

(٤) في الأصل " فإذا أبطلنا " وهذا من الدار .

١٦- باب اختلاف الغاصب والمغتصب منه الشيء في الشيء المغصوب

قال أبو بكر :

م ٥٦١٧- وإذا ادعى رجل على الرجل أنه غصبه شيئاً ، فقال
الغاصب : غصبته هذا بشيء آخر .

استحلف الغاصب على ما ادعى . فإن حلف لم يلزمه شيء ،
وبيع الحاكم الشيء الذي أقر به الغاصب ، فيعطيه المغصوب من ثمن
ما ادعى .

وذلك أن الغاصب لا يخلو أن يكون كاذباً فيما أقرب به ،
أو صادقاً ، فإن كان كاذباً ، كان القول قول المغصوب ، وبيع الذي
أقر به ، وأعطى ثمنه مما ادعى .

وإن كان صادقاً فإذا بيع فقد صار ثمنه إلى ربه .

وإن أقام المغصوب شاهداً على ما ادعى ، وكان عدلاً : حلف ما
شاهده وحكم له به . وهذا قول أبي ثور .

وقال أصحاب الرأي : القول قول الغاصب مع يمينه . ولا يحكم
إلا بشاهدين عدلين ، أو رجل وامرأتين ^(١) .

م ٥٦١٨- فإن أقام كل منهما بينة على ما ذكرناه طرحت البينتان جميعاً ،
وكان الجواب فيه في قول أبي ثور كجوابه [٣٥٩/٢ ألف] في
المسألة الأولى .

م ٥٦١٩- وقال أصحاب الرأي : إذا أقام الغاصب البيئة أنه غصبه ^(١) هذا الثوب [خَلَقَ كما هو وفيه خروق ، وأقام رب الثوب البيئة أنه غصبه هذا الثوب] ^(٢) ، وهو جديد ليس فيه خروق . قالوا : نأخذ بيئة رب الثوب وأقضي له بالثوب على الغاصب بقيمة ما نقصه .
قيل لهم : فلم لا تقبلوا بيئة الغاصب ؟ قال : لأن القول قوله ، ورب الثوب المدعي ^(٣) .

قال أبو بكر :

م ٥٦٢٠- وإذا اغتصب الرجل شيئاً ما كان الشيء مما يملك ، فرده على ربه وبه عيب ، فقال المصوب منه : لم يكن به هذا العيب .
وقال الغاصب : بل كان العيب به وقت غصبته : فالقول قول الغاصب مع يمينه إذا لم يكن لرب الشيء بيئة . وهذا قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي ^(٤) .
وبه نقول .

١٧- باب صبغ الثوب الذي غصبه الغاصب

قال أبو بكر :

م ٥٦٢١- واختلفوا في الثوب يغصبه الغاصب ، ثم صبغه صبغاً يزيد في ثمن الثوب أو ينقصه .

(١) وفي الدار " أنه غصبها " .

(٢) ما بين المعكوفين من الدار .

(٣) المبسوط ٨٣/١١ - ٨٤ ، ٨٢ .

(٤) المبسوط ٨٣/١١ .

ففي قول أبي ثور : إن كان الصبغ زيادة في ثمن الثوب ،
وأمكنه أخذه بلا ضرر على الثوب فذلك له . وإن لم يمكنه
استخراجه ، أو كان مستهلكاً في الثوب ، فلا شيء له ، وهذا
مستهلك بمشيئته .

وقال أصحاب الرأي : إذا اغتصب ثوباً من رجل فصبغه أصفر
أو أحمر ، ثم جاء المعتصب منه يطلب ثوبه فهو بالخيار : إن شاء ضمن
الغاصب ، وإن شاء أخذ الثوب وضمن الغاصب ما زاد الصبغ في
الثوب ، لأن الصبغ من متاع الغاصب .

وقال الشافعي : " إذا صبغه فزاد في ثمنه قيل للغاصب : إن شئت
فاستخرج الصبغ على أنك ضامن لما نقص . وإن شئت فأنت شريك
بما زاد الصبغ .

فإن لم يحق [الصبغ] ^(١) فلم يكن له قيمة ، قيل له : ليس
لك ههنا مال يزيد ، فإن شئت فاستخرجه وأنت ضامن نقصان
الثوب ، وإن شئت فدعه .

وإن كان ينقص الثوب ضمن النقصان . وله أن يخرج الصبغ على
أن يضمن له ما نقص الثوب ، وإن شاء ترك " ^(٢) .

" وقيل لابن القاسم : فإن غصبه فصبغه أحمر ، أو أسود ،
أو أصفر ؟ قال : ما سمعت من مالك فيه شيئاً ، وأرى أن صاحب
الثوب مخير في أن يدفع إلى الغاصب قيمة صبغه ، ويأخذ ثوبه ،
أو يسلمه إلى الغاصب ، ويأخذ منه قيمته يوم غصبه " ^(٣) .

(١) ما بين المعكوفين من الدار .

(٢) قاله في الأم ٢٥٤/٣ ، باب الغصب .

(٣) قاله في المدونة الكبرى ١٨٧/٤ .

م ٥٦٢٢- وقال أبو ثور : إذا اغتصب من رجل ثوباً ومن آخر عُصْفُراً ، فصبغ الثوب بالعصفر فإن الثوب لربه ، ويضمن الغاصب قيمة العصفر لصاحبه .

وقال أصحاب الرأي : أما صاحب العصفر فإن الغاصب ضامن لعصفره حتى يعطيه عصفاً مثله أو يعطيه قيمته . وأما صاحب الثوب فإنه بالخيار : إن شاء أخذ ثوبه وضمن للغاصب ما زاد في الثوب ، وإن شاء ضمنه ثوبه ، وكان الثوب للغاصب ^(١) .

م ٥٦٢٣- وكان الشافعي يقول : [٣٥٩/٢ ب] " إن غصبه زعفراناً وثوباً ، فصبغ الثوب بالزعفران : كان رب الثوب بالخيار : أن يأخذ الثوب مصبوغاً لأنه زعفرانه وثوبه ، ولا شيء له غير ذلك . أو يقوم ثوبه أبيض وزعفرانه صحيحاً فإن كان قيمته ثلاثين قوم ثوبه مصبوغاً بزعفران ، فإن كانت قيمته خمسة وعشرين ضمنه خمسة ، لأنه أدخل عليه النقص " ^(٢) .

قال أبو بكر :

م ٥٦٢٤- وإذا غصبه غزلاً فنسجه .

فهو لرب الغزل ، إلا أن يكون نقص من ثمن الغزل شيئاً فعلى الغاصب ما نقصه . هذا قول الشافعي ، وأبي ثور .

وقال أصحاب الرأي : إذا غصب كتاناً ، فغزله ونسجه ثوباً ، وجاء صاحب الكتان أو القطن ، فإنه له على الغاصب كتاناً مثل كتانه ، وقطناً مثل قطنه ، أو قيمته . ولا سبيل لصاحب الكتان على

(١) المسوط ٩٠/١١-٩١ .

(٢) قاله في الأم ٢٥٤/٣ ، باب الغصب .

الثوب ، لأنه ليس بالكتان ولا القطن بعينه ، وقد يتغير الكتان والقطن عن حاله .

م ٥٦٢٥- وإن اغتصب غزلاً فنسجه ثوباً فالجواب في هذا - في قولهم - : كالجواب في الكتان ^(١) ، ويكون الثوب [للغاصب] ^(٢) ، وهو ضامن لغزل مثل الغزل الذي غصبه ^(٣) .

قال أبو بكر : هذا كما قال الشافعي ، وأبو ثور ، لأن الغزل ، والقطن ، والكتان لربه ، ولا يجوز نقل ملكه عن ما ملكه الله إلا بحجة ، ولا حجة مع من نقل أملاك الناس عن أشياءهم بغير حجة .

م ٥٦٢٦- ومن قولهم وقول غيرهم : أنه لو غصبه جارية صغيرة طفلة ، فكبرت ، أو مريضة فبرئت ، أو مجنونة فصحت ، بعلاج أو غير علاج ، حتى صارت تسوى أضعاف ما كانت قيمتها يوم غصبها : أن ذلك لربها ، ولا شيء للغاصب فيما أنفق ^(٤) .

فكذلك كل مختلف فيه من هذه المسائل ، فهو لأرباب الشيء حتى يزول ملكهم بحجة ^(٥) .

(١) وفي الدر " الغزل " .

(٢) ما بين المعكوفين من الدار .

(٣) المبسوط ٩٢/١١ .

(٤) المبسوط ٨٥/١١ .

(٥) في الأصل " بغير حجة " .

١٨- باب الحنطة المغصوبة يزرعها الغاصب^(١)

قال أبو بكر :

م ٥٦٢٧- واختلفوا في الحنطة المغصوبة يزرعها الغاصب : كان ما أخرجت الأرض من الحنطة لصاحب الحنطة .

وكذلك لو اغتصبت فسيلة فغرسها ، أو نواة فغرسها : إن ما خرج منها لصاحب النواة أو الفسيلة . وليس للغاصب بقيامه ونفقاته شيء ، هذا قول أبي ثور ، وبه نقول .

وقال أصحاب الرأي : على الغاصب حنطة مثل حنطته ، وشعير مثل شعيره مثل كيله^(٢) والزرع للغاصب .

قيل لهم : فهل تحل^(٣) للغاصب زيادته ؟ .

قال : لا تحل له وعليه أن يتصدق بما فيه من فضل^(٤) ، وليس لرب الطعام الأول على الزرع سبيل .

وقالوا في النخلة يغصبها الرجل من الرجل صغيرة ، فأدركت . أو عود صغير فغرسه في أرضه ، فكبر ، فجاء رب النخلة أو العود ، قال : ليس له عليه سبيل ، ولكنه يضمن الغاصب قيمته يوم اغتصب .

(١) " الغاصب " ساقط من الدار .

(٢) في الأصل " كمثلته " .

(٣) وفي الدار " فهل تجب " .

(٤) في المبسوط : ولا يطيب له الفضل في قول أبي حنيفة ، ومحمد ، وعند أبي يوسف يطيب له الفضل لأنه كسبه ٩٤/١١-٩٥ .

١٩- باب الساجة المفصوبة ينحتها الغاصب ويحدث فيها أعمالاً

قال أبو بكر :

م ٥٦٢٨- واختلفوا في الخشبة المفصوبة يشقها الغاصب ألوأحاً .

فقلت طائفة : " يأخذ رب الخشبة الألواح [٣٦٠/٢ / الف]
فإن كانت الألواح مثل قيمة الخشبة أو أكثر ، أخذها ولا شيء
للغاصب في زيادة قيمة الألواح على الخشبة ، من قبل أن ماله فيها أثر
لا عين ، وإن كانت الألواح أقل قيمة من الخشبة ، أخذها وفضل
ما بين القيمتين .

ولو أنه عمل هذه الألواح أبواباً ، ولم يدخل فيها شيئاً من
عنده كان هكذا ، ولو أدخل فيها من عنده حديداً أو خشباً
أو غيرها : كان عليه أن يميز ماله من مال المغصوب ، ثم يدفع إلى
المغصوب ماله إذا ميز منها خشبه وحديده ، إلا أن يشاء أن يدع له
ذلك متطوعاً " ^(١) ، هذا كله قول الشافعي ، وبه قال أبو ثور .

وقال أصحاب الرأي : إذا غصبه كتناً أو قطناً ، فغزله أو نسجه
[ثوبا] ^(٢) ثم جاء صاحب الكتان أو القطن : فإن له على الغاصب
كتناً مثل كتانه ، أو مثل قطنه ، أو قيمته .

ولو غصبه ساجة فجعلها باباً ، أو غصبه حديدة فجعلها سيفاً ،
فهو ضامن لحديدة مثل الحديدة ، أو قيمة الساجة ، ويكون الباب
والسيف للغاصب ^(٣) .

(١) قاله في الأم ٢٥٥/٣ ، باب الغصب .

(٢) ما بين المعكوفين من الدار .

(٣) المسوط ٩٢/١١ - ٩٣ .

م ٥٦٢٩- وكان الشافعي يقول في الألواح التي شققها الغاصب من الخشبة : " لو أدخل لوحاً منها في سفينة ، أو بنى على لوح منها جداراً : كان عليه أن يؤخذ بقلع ذلك ، حتى يسلمه إلى صاحبه وما نقصه . وكذلك الخيط يخيّط به الثوب وغيره " (١) .

م ٥٦٣٠- فإن غصبه فخاط به جرح إنسان أو حيوان ، ضمن قيمة الخيط ، ولم يكن للمغصوب أن يترع خيطه من إنسان ، ولا حيوان حي .

وفرق الشافعي بينهما فقال : " هدم الجدار ، وقلع اللوح من السفينة ، ونقص الخياطة ليس بمحرم على مالكها ، لأنه ليس في شيء منها روح تتلف ولا تألم ، فلما كان مباحاً لمالكها كان مباحاً لرب الحق أن يأخذ حقه منها .

واستخراج الخيط من الجرح تلف للمجروح وألم عليه ، وهو محرم عليه أن يتلف نفسه ، وكذلك محرم على غيره أن يتلفه إلا بما أذن الله فيه من الكفر والقتل (٢) ، وكذلك ذوات الأرواح .

ولا يؤخذ الحق بمعصية الله تعالى ، وإنما يؤخذ بما لم يكن لله معصية قال (٣) : وفيه قول آخر : إن الخيط في حيوان لا يؤكل فلا يترع :

(ح ١٧٤٧) لأن النبي ﷺ " نهى عن صبر البهائم " (٤) .

وإن كان في حيوان يؤكل نزع الخيط ، لأنه حلال له " (٥) .

قال أبو بكر : بقول الشافعي أقول في هذه المسألة للعلل التي ذكرها .

(١) قاله في الأم ٢٥٥/٣ ، باب الغصب .

(٢) " من الكفر والقتل " ساقط من الدار .

(٣) القائل هو الربيع كما في الأم .

(٤) تقدم الحديث برقم ٧٩٤ ، ١٥٧٨ .

(٥) قاله في الأم ٢٥٥/٣-٢٥٦ ، باب الغصب .

قال أبو بكر :

م ٥٦٣١- وقد عارض أبو ثور أصحاب الرأي ، فذكر أنهم قالوا : إذا غصب عرصةً فبنى فيها ما قيمته مائة ألف ، والعرصة تسوي مائة درهم ، قالوا : يقال لصاحب البناء : اقلع بناءك ورد على الرجل عرصته ^(١) .

قال : فما الفرق بين العرصة والخشبة يبنى عليها ، والكتان يغزل ، والقطن أو الحديد يعمل سكيناً . وهذا كله ملك للمغصوب . كيف يملك الغاصب ما لا يملك بغير حجة ، ويخرج من ملك المغصوب ما هو له ، وما ينبغي أن يكون خطأ أيمن من هذا ولا أقبح ^(٢) ، وذلك إن كل مالك ^(٣) فعلى ملكه لا يزول عنه إلا بكتاب ، أو سنة ، أو إجماع من أهل العلم [٣٦٠/٢ ب] .

[ثم زعم في الحنطة والشعير ما كان فيها من الزيادة ، فعليه أن يتصدق به ، فإن كان ملكاً له فلم] ^(٤) يتصدق به ، وإن كان ليس بملك له فهو لملكه الأول .

وقال : إن غصبه عوداً فغرسه ، فجاء صاحبه ، إنه لا سبيل له إليه ، وعلى الغاصب قيمته . وهو عين ماله .

والجارية الصغيرة التي كبرت ، وعظم خلقها وقيمتها عين ماله ، فلم أمر برد أحد الشئيين ، وأطلق له في الأخرى أن يعطي قيمتها ، ما بينهما فرق .

(١) البدائع ١٤٩/٧ .

(٢) في الأصل " ولا أصح " .

(٣) وفي الدار " كل ما ملك " .

(٤) ما بين المعكوفين من الدار .

٢٠- باب الخمر يغتصب ويستهلك

قال أبو بكر :

م ٥٦٣٢- واختلفوا في الخمر يغصبها الرجل فيستهلكها .

فقال طائفة : لا شيء عليه ، لمسلم كانت الخمر أو لكافر ،
لأنه حرام لا يحل بيعه ولا شراؤه .

(ح ١٧٤٨) وقد روينا عن النبي ﷺ أنه قال : " لعن الله الخمر وعاصرها ،
ومعتصرها ، وحاملها ، والحمولة إليه ، وشاربها ، وبائعها ، ومبتاعها ،
وساقها ، ومسقاها " (١) .

(ح ١٧٤٩) وفي حديث أبي سعيد الخدري " قال : كان عندنا خمر ليتيم ،
فلما نزلت الآية التي في المائدة سألنا رسول الله ﷺ فقلنا : إنه ليتيم .
فقال : أهريقوه " (٢) .

قال أبو بكر : ولو كان إلى اتخاذ الخل منها سبيل لأمرهم
بفعله لأنه هـى عن إضاعة المال ، ولم يكن ليأمر بصب ما إلى اتخاذ
الخل منه سبيل .

(ح ١٧٥٠) مع أنا قد روينا عن النبي ﷺ " أنه هـى أن يتخذ من
الخمر خلا " (٣) .

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه في الأشربة ، باب ما جاء في الخمر وتحريمها ، كذا في موارد
الظمان / ٣٣٣ رقم ١٣٧٤ ، من حديث ابن عباس .

(٢) أخرجه "د" في الأشربة ، باب ما جاء في الخمر تخلل ٨٢/٤-٨٣ رقم ٣٦٧٥ ، و"ت" في
اليوع ، باب ما جاء في بيع الخمر والنهي عن ذلك ٤٦/٣-٤٧ ، من حديث أبي طلحة .

(٣) أخرجه "م" في الأشربة ، باب تحريم تخليل الخمر ١٥٧٣/٣ رقم ١١ (١٩٨٣) ، من حديث
أنس بن مالك .

وقد ذكرنا أسانيدھا في كتاب الأشربة ^(١) .
 وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : " لا تأكل خل خمر
 أفسدت ، حتى يكون الله بدأ بإفسادھا " ^(٢) .
 وقال أصحاب الرأي : إذا اغتصب من مسلم خمرأ فاستهلكھا ^(٣)
 فلا شيء عليه ، فإن جعلھا خلأ ، فلرب الخل ^(٤) أن يأخذ الخل
 من الغاصب .
 وكذلك لو غصبه جلد ميتة فدبغھ ^(٥) كان لرب الجلد أن
 يأخذھ .
 فإن كان الغاصب قد أنفقَ على الجلد نفقة ، فرب الجلد
 بالخيار : إن شاء ضمنه قيمة جلده ، وإن شاء أخذه ضمن للغاصب
 ما أنفق عليه ^(٦) .
 وإن اغتصب مسلم من رجل مسلم عصيراً ، فوجده عنده وقد
 صار خمرأ ، فإن الغاصب ضامن لقيمة العصير ، ولا سبيل لرد ^(٧)
 العصير على الخمر .
 وإن وجدها وقد صارت خلأ قال : هو بالخيار : إن شاء
 ضمنه [قيمة العصير] ^(٨) ، وإن شاء أخذ الخل ^(٩) .

(١) هذا يدل على أن كتاب الأشربة للمؤلف ، كتاب مستقل .

(٢) روى له "عب" ٢٥٣/٣ رقم ١٧١١٠ .

(٣) وفي الدار " فأسقاھا " .

(٤) وفي المبسوط " فلرب الخمر " .

(٥) وفي الدار " فدبغت " .

(٦) المبسوط ٩٦/١١ .

(٧) " لرد " ساقط من الدار .

(٨) ما بين المعكوفين من الدار .

(٩) المبسوط ٩٦/١١ - ٩٧ .

وقال أبو ثور : كما قلنا .

قال أبو بكر :

م ٥٦٣٣- وإذا اغتصب النصراني من النصراني خمرأ فاستهلكها ، ثم تحاكموا إلينا فاخترنا الحكم بينهم : لم نحكم بثمن خمر ، ولا خنزير ، ولا حرام ، ولم نحكم بينهم إلا بحكم الإسلام .

قال الله تعالى : ﴿ وإن حكمت فاحكم بينهم

بالقسط ﴾ ^(١) .

والقسط : العدل . والعدل : حكم الإسلام الذي أنزل الله تبارك وتعالى في كتابه . وهذا على مذهب الشافعي ، وأبي ثور .

م ٥٦٣٤- وقال أصحاب الرأي في النصراني يغصب النصراني خمرأ فيستهلكها ، عليه بمثلها بكيلها ، فإن أسلم الطالب ، أو المطلوب ، أو هما جميعاً بعدما قضي عليه ، أو قبل أن يُقضى عليه بشيء ، قال : أبطل عنه ذلك كله ولا آخذه بشيء منه ، إن كان المطلوب مسلماً لم أقض عليه بالخمر ، وإن كان الطالب مسلماً لم أقض له بالخمر ^(٢) [٣٦١/٢ ألف] .

وكذلك إن غصبه خنزيراً ، فاستهلكه ثم أسلم أو أحدهما ، قال : أما هذا فإني أقضي على الغاصب بالقيمة لأنها وجبت عليه يوم استهلكها ، والخمر أيضاً عليه مثلها . فلذلك اختلفا .

م ٥٦٣٥- فإن غصب مسلم ذمياً خمرأ واستهلكها ، قال : عليه قيمتها ، ولا يكون على المسلم خمر مثلها ^(٣) .

(١) سورة المائدة : ٤٢ .

(٢) المبسوط ١٠٤/١١ .

(٣) المبسوط ١٠٢/١١ .

قال أبو بكر : فيُقضى على المسلم بقيمة خنزير ، ويقضى

لمسلم بقيمة خنزير .

وقد حرم الله على المسلمين الخمر ، والخنزير ، وحرم ذلك

رسول الله ﷺ :

(ح ١٧٥١) وأخبرنا بأن الله إذا حرم شيئاً حرم ثمنه ^(١) .

ولا فرق بين الخمر والخنزير ، لأن تحريمهما موجود في

الكتاب والسنة .

وإذا غصب مسلم ذمياً خمرًا فاستهلكها ، فلا شيء عليه .

وكان أبو ثور يقول : إذا اغتصبه جلد ميتة مما يؤكل لحمه ،

فدبغه ، فلا شيء عليه .

وكان أبو ثور يقول : إذا اغتصبه فإن استهلك كان قيمته

وذلك أنه لما دبغه حل بيعه ، وكان بالدباغ متطوعاً لا شيء له ،

فلما استهلكه بعد أن حل كان له قيمته . والخمر لا قيمة لها ،

ولا يحل بيعها ^(٢) .

٢١- باب الرجلين يودعان الرجل شيئين فيخلط بينهما

قال أبو بكر :

م ٥٦٣٦- وإذا أودع رجل رجلاً حنطة ، وأودعه آخر شعيراً ،

فخلط بينهما .

(١) أخرجه "د" في البيوع والإجازات ، باب في ثمن الخمر والميتة ٧٥٨/٣ رقم ٣٤٨٨ ، من

حديث ابن عباس ، في حديث طويل وفيه هذا اللفظ .

(٢) حكى عنه الطبري في اختلاف الفقهاء / ١٦١ .

فالحنطة والشعير بين الرجلين على قدر أموالهما ، فإن كان تَقْصَ من قيمتها شيء بالخلط كان المستودع ما دخل في ذلك من النقص ، لأنه جان وهذا يشبه مذهب الشافعي ، وبه قال أبو ثور ^(١) . وكذلك نقول .

وفيه قول ثان ، في الرجل يغتصب من الرجل حنطة ، واغتصب من رجل آخر شعيراً ، فخلطهما جميعاً : أن عليه لصاحب الحنطة حنطة مثل حنطته ، ولصاحب الشعير شعيراً مثل شعيره . هذا قول أصحاب الرأي ^(٢) .

وذكر ابن القاسم أن هذا الذي قاله أصحاب الرأي تأويل قول مالك ^(٣) .

م ٥٦٣٧- وقال أصحاب الرأي : إذا لم يخلطهما هو وخلطهما رجل غيره لا يعرف ولا يقدر عليه ، قالوا : تباع الحنطة والشعير جميعاً ، ثم يقسم الثمن على قيمة حنطة هذا وشعير هذا ، فيعطى صاحب الحنطة ما أصاب الحنطة ^(٤) ، ويُعطى صاحب الشعير ما أصاب الشعير ^(٥) . وكذلك كل شيء مما يكال أو يوزن إذا اختلط بعضه ببعض مثل هذا .

قال أبو بكر : ليس بين أن يخلطهما الغاصب والمستودع ، وبين أن يخلطهما أجنبي من الناس فرق .
قال أبو بكر :

(١) اختلاف الفقهاء للطبري / ١٥٧ .

(٢) المبسوط ٩١/١١ .

(٣) المدونة ١٨٨/٤ .

(٤) " والشعير جميعاً إلى قوله : أصاب الحنطة " ساقط من الدار .

(٥) المبسوط ٩٧/١١ .

م ٥٦٣٨- وإذا اختلط حنطة لرجل وشعير لرجل ، فباعاه جُزافاً ، فقال صاحب الحنطة : كانت حنطتي كرين ، وقال صاحب الشعير : بل كانت حنطتك كراً [٣٦١/٢ ب] أو قال صاحب الشعير : كان شعيري كرين .

وقال صاحب الحنطة : بل كان شعيرك كراً .
اقتسما الثمن على ما أقر كل واحد منهما لصاحبه . هذا قول أبي ثور ^(١) .

وقال أصحاب الرأي : يخلف كل واحد منهما على أن لهذا كذا ، ولهذا كذا ^(٢) ، وهذا معنى قول أبي ثور ، لم يختلفوا في هذه المسألة .

م ٥٦٣٩- وقال الشافعي " في الرجل يغتصب من الرجل مكيال زيت ، فيصبه في زيت مثله أو خير منه ، يقال للغاصب : إن شئت أعطيته مكيال زيت مثل زيتيه ، وإن شئت أخذت من هذا الزيت مكيالاً ، ثم كان غير مزداد إذا كان زيتك مثل زيتيه ، وكنت تاركاً للفضل إذا كان زيتك خيراً ^(٣) من زيتيه ، ولا خيار للمغصوب لأنه غير منتقص .

فإن كان صب ذلك الزيت في زيت شر من زيتيه : ضمن الغاصب له مثل زيتيه ، لأنه قد انتقصَ زيتيه بصبه فيما هو شر منه .

وإن صب زيتيه في بان ^(٤) أو شيرق ، أو دهن طيب ، أو سمن ، أو عسل : ضمن في هذا كله ، لأنه لا يتخلص منه الزيت ، ولا يكون

(١) حكاه عنه الطبري في اختلاف الفقهاء / ١٥٧ .

(٢) المبسوط ٩٧/١١-٩٨ .

(٣) وفي الدار " أكثر من زيتيه " .

(٤) البان : شجر معروف ، الواحد : بانه . ودهن البان منه . المصباح .

له أن يدفع إليه مكبلاً منه ، وإن كان مكبال منه خيراً من الزيت ،
من قبل أنه غير الزيت " (١) .

ولو اغتصبه زيتاً فأغلاه على النار ، فنقص : كان عليه
أن يسلمه إليه وما نقص مكيالته . ثم إن كانت النار تنقصه شيئاً
في القيمة كان عليه أن يغرم نقصانه . فإن لم يكن تنقصه شيئاً في
القيمة فلا شيء عليه .

ولو غصبه حنطة جيدة (٢) فخلطها برديئة : كان كما وصفت في
الزيت : يغرم له مثلها بمثل كيلها ، إلا أن يكون يقدر على أن يميزها ،
حتى تكون معروفة ، وإن خلطها بمثلها أو أجود ، كان كما وصفت
في الزيت " (٣) .

م ٥٦٤٠ - واختلفوا في الرجل يغصب طعاماً ويجسه حتى يفسد .

فكان الشافعي يقول : " ولو اغتصبه حنطة جيدة فأصاها
عنده ماء ، أو عفن ، أو أكله ، أو دخلها نقص في عينها : كان
عليه أن يدفعها إليه وقيمة ما نقصها ، تقوم بالحال التي غصبها ،
والحال التي دفعها بها ، ثم يغرم (٤) فضل ما بين القيمتين " (٥) ،
وهذا قول أبي ثور .

وقال أصحاب الرأي : عليه طعام مثله ومثل كيله . ويكون
هذا الطعام للغاصب ، لأني أكره أن يأخذ طعامه وفضلاً

(١) قاله في الأم ٢٥٤/٣ ، باب الغصب .

(٢) في الأم " جديدة " .

(٣) قاله في الأم ٢٥٤/٣ ، باب الغصب .

(٤) في الأصل " دفعها لربها يوم يغرم " وهذا من الدار .

(٥) قاله في الأم ٢٥٤/٣ ، باب الغصب .

إذا أخذ ^(١) طعامه ونقصه ^(٢) .

قال أبو بكر : كما قال الشافعي أقول .

وقد ذكرت الذي منع مما قالوا : وهو قوله تعالى : ﴿ لَا تَأْكُلُوا

أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ

مِنْكُمْ ﴾ ^(٣) .

وتحريم النبي ﷺ الأموال :

(ح ١٧٥٢) وقوله : " لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه " ^(٤) .

فهؤلاء يزيلون ملك المالك عن ماله بغير حجة ، ويجعلون الملك

للمغاصب بغير ثبوت ، وكل ذلك غير جائز ، ولا يجوز إزالة ^(٥) ملك

مسلم عن ما ملكه الله إلا بحجة .

٢٢- باب ما يحدثه الغاصب في الشيء المغصوب مما ليس بعين قائمة فيه

قال أبو بكر :

م ٥٦٤١- واختلفوا في الرجل يغصب الصفر ، فيضرب منه كوزاً أو آنية ،

أو يغصب حديداً فيجعل منه دروعاً أو غير ذلك .

(١) في الأصل " أن يأخذ طعامه فضلاً أنه أخذ " .

(٢) المبسوط ٩٠/١١ .

(٣) سورة النساء : ٢٩ .

(٤) تقدم الحديث برقم ١٧٣٣ ، وراجع اتحاف الخيرة المهرة ٣/٣٥٦ .

(٥) وفي الدار " ولا يجوز له ملك مسلم " .

ففي قول الشافعي ، وأبي ثور : ذلك كله لصاحب حب الصفر
والحديد ، ويرجع عليه بنقصان [٣٦٢/٢ / ألف] إن كان .
وبه نقول .

م ٥٦٤٢ - وهكذا في قولهما في النقر يغتصبها الرجل فيضربها [دنانير
أو دراهم ، فذلك كله للمغصوب منه ، وليس للغاصب في
زيادة عمله شيء ، وإن دخل] ^(١) ذلك نقصان فعلى الغاصب
ما نقصه .

وقال الشافعي : " أصل ما يحدث الغاصب فيما اغتصب شيئان :
أحدهما : عين موجودة تميز ، وعين موجودة لا تميز .
والثاني : أثر لا عين موجودة .

فأما الأثر الذي ليس بعين موجودة فمثل ما وصفنا من
الماشية يغصبها صغاراً ، أو الرقيق يغصبهم صغاراً ، أو بهم
مرض فيداويهم ، وتعظم نفقته عليهم حتى يأتي صاحبهم ، وإنما ماله
في أثر عليهم ^(٢) لا عين .

وكذلك الطين يغصبه فيبله ^(٣) بالماء ، ثم يضربه لبنا " ^(٤) .

قال أبو بكر : في معنى ذلك : الثوب يغصبه فيقصره .

قال الشافعي : " والعين الموجودة التي لا تتميز : الثوب يغصب
قيمته عشرة دراهم ، فيصبغه بزعفران قيمته خمسة دراهم " ^(٥) .

(١) ما بين المعكوفين من الدار .

(٢) وفي الدار " فإن ماله في أثر عينهم لا عين ، وفي الأصل " فإنما فالذي أثر عليهم الأعين " ،
والتصويب من الأم .

(٣) وفي الدار " يسيله بالماء " ، وما أثبتته من الدار كما في الأم .

(٤) قاله في الأم ٢٥٣/٣ ، باب الغصب .

(٥) قاله في الأم ٣٥٣/٣ - ٣٥٤ ، باب الغصب .

وقد ذكر قوله في ذلك فيما مضى ^(١) .

وفرق أصحاب الرأي ^(٢) بين الفضة والذهب تضرب دراهم أو دنانير ، وبين النحاس والحديد يتخذ من أحدهما قدوراً وكيزاناً ، فقالوا في الحديد : هو ضامن لحديد مثله ، فإن لم يقدر على حديد مثله ضمن قيمته ، وكذلك الصفر يجعله كوزاً .

وقال في الفضة يضربها دراهم والذهب يضربه دنانير : إن رب الفضة والذهب يأخذ الدنانير والدراهم ، ولا أجر للغاصب فيه .

قال أبو بكر : ولو جهد بعض من يقلدهم فيما وضعوه في كتبهم أن يفرق بين عين الحديد ، والصفر ، والذهب ، والفضة ، ما قدر عليه .

ولا لهم في الفرق بينهما حجة تلزم ، إلا قولهم واستحسنهم .
فلو أن معارضاً عارضهم فجعل الصفر المضروب ، والحديد المعمول ، لرب [الصفر والحديد ، وقال : لا شيء للغاصب في العمل . وجعل على الذي ضرب الدراهم والدنانير مثل ذلك من] ^(٣) الذهب والفضة ، ما كان بينه وبين القوم فرق .

وقال يعقوب ، ومحمد لما رأوا أن لا فرق بين ما فرق أصحابهم من ذلك : يعطى فضة مثل فضته وذهباً مثل ذهبه ، ولا يعطى الدراهم ولا الدنانير .

فكانا أجود لمقاتلتهما ، وأبلغ في باب الخطأ من صاحبهما ^(٤) .

(١) راجع رقم المسألة ٥٦٤٢ .

(٢) والذي فرق في هذا هو أبو حنيفة ، وأما أبو يوسف ويعقوب ومحمد فلم يفرقا بين ذلك ، كما سيذكر المصنف بعد قليل . راجع المبسوط ١٠٠/١١ - ١٠١ .

(٣) ما بين المعكوفين من الدار .

(٤) المبسوط ١٠١/١١ .

وقيل لابن القاسم : أرأيت إن غضبت من رجل حديداً أو نحاساً ،
فصنعت منه قدوراً أو سيوفاً ، أ يكون للمغصوب أن يأخذ ذلك
أم لا ؟ قال : لا أرى له إلا وزناً مثل نحاسه أو حديدته ، قياساً
على قول مالك — ^(١) .

٢٣- باب الطعام يغصبه الغاصب ، ثم يطعمه صاحبه

قال أبو بكر :

م ٥٦٤٣- واختلفوا في الرجل يغصب حنطة ، أو تمرأ ، أو ثوباً أو شيئاً
مما يخفى ^(٢) ، ثم إن الغاصب وهب ذلك الشيء لربه ، أو أهدها إليه ،
فأكل مالك الطعام الطعام ، أو لبس الثوب حتى بلي ، وهو لا يعلم أن
ذلك له ^(٣) .

فقالت طائفة : لا شيء على الغاصب لأنه قد رد إليه ملكه ، وإن
كان لا يعلم . هذا قول أبي ثور ^(٤) ، وبه قال أصحاب الرأي ^(٥) .
وكذلك نقول .

وكذلك مثل الرجل يأخذ الدينار من كيس الرجل وهو
لا يعلم [٣٦٢/٢ ب] ثم يلقيه في كيسه : إنه لا ضمان عليه .
فكذلك الذي أخذ الطعام ، ثم رده إلى صاحبه .

(١) المدونة ١٩٠/٤ .

(٢) وفي الدار " أبو ثوبا يحى " ، وفي الأصل " أو ثوبا يحسى " ، والتصويب من اختلاف الفقهاء
للطبري ١٥٨-١٥٩ .

(٣) ذكره الطبري ونسبه إلى أبي حنيفة وأصحابه ١٥٨-١٥٩ .

(٤) حكى عنه الطبري ١٥٩ .

(٥) المبسوط ٩٩/١١ .

وقالت طائفة : " إذا أطعمه إياه والمغصوب لا يعلم به : كان متطوعاً بالأطعام ، وكان عليه الضمان ^(١) ، وإن كان المغصوب يعلم أنه طعامه فأكله ، فلا شيء له عليه ، من قبل أن سلطانه إنما كان على أخذ طعامه فقد أخذه " . هذا قول الشافعي ^(٢) .

م ٥٦٤٤ - [قال الشافعي] ^(٣) " فإن اختلفا فقال المغصوب : أكلته ولا أعلم أنه طعامي . وقال الغاصب : أكلته وأنت تعلم ، فالقول قول المغصوب مع يمينه إذا أمكن أن يكون يخفى ^(٤) ذلك بوجه من الوجوه " ^(٥) .

قال أبو بكر : يقال لبعض من تكلم عنه : رأييت لو أخذ صرة دنانير وهو لا يعلم ، ثم دفع الصرة إليه [وسكت ، وهو لا يعلم أنها صرته وأنفق ، أبيرأ حين دفعه إليه] ^(٦) ؟ . فإن قال : يبرأ . سئل عن الفرق بين ذبه وطعامه . وإن قال : لا يبرأ ، سئل عن العلة التي تمنع ردَّ الذهب عن صاحبه من البراءة . ولا أحفظ أن أحداً قال في الصرة إذا ردها عليه أنه لا يبرأ . والله أعلم .

قال أبو بكر :

(١) في الأصل " وكان عليه الطعام " ، وفي الأم " كان عليه ضمان الطعام .

(٢) قاله في الأم ٢٥٥/٣ ، باب الغصب .

(٣) ما بين المعكوفين من الدار .

(٤) " يخفى " ساقط من الدار .

(٥) قاله في الأم ٢٥٥/٣ ، باب الغصب .

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من الأصل .

م ٥٦٤٥- وقال أصحاب الرأي : إذا غصبه تمراً فنبذه الغاصب ، ثم سقاه إياه ، فإن الغاصب ضامن لتمر مثل تمره أو قيمته ، لأنه استهلكه حين نبذه (١) .

قال أبو بكر : وقياس قولهم في الخنطة يغصبها ، ثم يجعلها سويقاً ، أو دقيقاً ، أو سميداً ، أو نشاستج (٢) ، ثم أهدها إلى صاحب الخنطة : أن عليه قيمة كل شيء منه غيره عن حاله لصاحبه .
فرقوا بين الشيء بعينه يهديه إلى صاحبه ، وبين كل شيء غير عن حاله ثم أهدها إلى صاحبه .

وقد حكى أبو ثور عنهم أنهم قالوا : لو أن لصاً دخل دار رجل ، ولصاحب الدار حمّارٌ ، ورحىٌ ، وحنطة فألقى الخنطة في دلو صاحب الدار ، ثم (٣) ساق الحمار حتى طحن الخنطة ، فجاء صاحب المنزل إلى اللص : فله أن يقاتله على الدقيق حتى يقتله . وذلك أنه ملك له في قوله .

قال أبو ثور : فأى شيء أعجب من قول هذا القائل .
وقد قال بعض أصحاب أبي ثور ممن يكسر خلافه ، وخلاف الشافعي .

كأنه تأول في دفع رب الدار عن الدقيق :

(ح ١٧٥٣) قول النبي ﷺ : " من قتل دون ماله فهو شهيد " (٤) .

(١) المبسوط ١١/١٠٠ .

(٢) وهو : ما يستخرج من الخنطة . ويقال له : نشا . العرب .

(٣) وفي الدار " حتى ساق " .

(٤) أخرجه "خ" في المظالم ، باب من قاتل دون ماله ١٢٣/٥ رقم ٢٤٨٠ ، و"م" في الإيمان ،

باب الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره... الخ ١٢٤/١-١٢٥ رقم ٢٢٦ (١٤١) ،

من حديث عبد الله بن عمرو .

كأنه رأى أن الدقيق له ، وأن لصاحب الحنطة حنطة مثلها ، وأنه ظالم له حين دفعه عن دقيقه الذي صار له لما غيره عن حاله .
وقال أبو ثور : وقد كان ينبغي لقائل هذا ألا يعد في أهل العلم ، ولا أحسب عالماً ولا جاهلاً ورد عليه هذا القول إلا أنكره .
قال أبو بكر : والذي أقول به : إن الدقيق ، والسويق ، والسמיד ، وغير ذلك لصاحب الحنطة ، وعلى الغاصب ما نقص ذلك .
وإن أهدى ذلك لصاحبه ، فهو بريء منه إلا النقصان الذي لزمه بتغيير ذلك عن حالته .
ولا يملك الغاصب بتعديده شيئاً بوجه ولا بسبب . وقد ذكرنا ما يلزمه في مثل ما قلناه فيما مضى .

٢٤- باب إذا أقر أنه غصب شيئاً ، ثم استثنى منه بعد سكوته بعض ما أقر به [٢/٣٦٢/ألف]

م ٥٦٤٦- وإذا أقر ^(١) الرجل : اغتصبك هذا الدار ، ثم قال : والبناء لي .
أو قال : اغتصبك هذا الخاتم ، ثم قال : والفَصُّ لي ،
أو قال : اغتصبك هذه الحبة ، ثم قال : والظاهرة لي .
لم يقبل منه ، لأنه أقر بالدار ، ثم ادّعى بعضها ، وهذا قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي ^(٢) .

(١) وفي الدار " إذا قال " .

(٢) المبسوط ٩٩/١١ .

م ٥٦٤٧- وكذلك إذا أقر فقال : اغتصبتك هذه الأرض ، ثم قال : نخلها الذي فيها أنا غرستها ، لم يصدق في شيء من ذلك . وهكذا قال أصحاب الرأي .

م ٥٦٤٨- ولو قال : اغتصبتك هذه الجارية ، أو البقرة ، أو الناقة ، أو الشاة ، وولدها ، كان القول قوله مع يمينه ، لأن الجارية غير ولدها ، وكذلك الشاة ، والبقرة ، والناقة ، إلا أن يقيم رب الجارية ، أو الشاة ، أو البقرة ، أو الناقة بينة أنه اغتصبه ذلك في وقت يمكن أن يكون الولد بعد ذلك ، فيكون له ويكون تبعاً للأم . والله أعلم . هذا قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي .

٢٥- مسائل

م ٥٦٤٩- وإذا غصب رجل حنطة من رجل فاستهلكها ، ولم يكن للغاصب حنطة مثله ، فأراد أن يأخذ مكانها شعيراً ، أو تمرّاً ، أو عرضاً من العروض .

فلا بأس به بعد أن يقبض رب الحنطة الشيء الذي عوض منه قبل أن يتفرقا ، ولا يجوز أن يتفرقا ولم يقبض الشيء الذي يريد أن يأخذه مكان حنطته ، وهذا قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي ^(١) . وبه نقول ^(٢) .

م ٥٦٥٠- والجواب في الحنطة التي يستقرضها المرء من صاحبها كذلك .

(١) المبسوط ١١/١٠١ .

(٢) وهذا بالإجماع كما ذكر الطبري في اختلاف الفقهاء / ١٦٠ .

م ٥٦٥١- وإذا أقام الرجل بينة على رجل أنه اغتصبه سلعة من السلع ، وأقام
الذي في يده السلعة بينه أنه وهبها له ، أو اشتراها منه .
فالبينة بينة الذي بيده الشيء لما أمكن أن يشتريه منه أو يهبه له
بعدها غصب الشيء ، وهذا قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي ^(١) .
وكذلك نقول .

م ٥٦٥٢- وإذا كان الشيء بيد رجلين ، وادعى كل واحد منهما أن صاحبه
غصبه الشيء .

حلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ، وكان الشيء
بأيديهما على ما كان .

[وكذلك لو أقام كل واحد منهما بينة على ما ادعى : سقطت
البينتان ، وكان الشيء بأيديهما على ما كان] ^(٢) .

وهذا مذهب أبي ثور ، وأصحاب الرأي . وهو يشبه مذهب
الشافعي .

وبه نقول .

غير أن أصحاب الرأي قالوا : يقضي به بينهما نصفين ^(٣) .

قال أبو بكر : وليس لذكرهم القضاء ها هنا معنى ، إنما يترك
الشيء في أيديهما كما كان ، فأما قولهم يقضي بينهما فلا
معنى له .

قال أبو بكر :

(١) المبسوط ٩٨/١١ .

(٢) ما بين المعكوفين من الدار .

(٣) المبسوط ٩٨/١١ .

م ٥٦٥٣- وإذا أقام الرجل بيته على شيء بعينه أن الميت اغتصبه إياه ،
وأقام آخر البيته أنه استودعه الميت ، ففيها قولان .

أحدهما : أن يقرع بينهما ، فمن خرجت قرعته دفع إليه ، هذا
قول أبي ثور ، وذكر أن الشافعي كان يقول بالقرعة .

قال أبو بكر : وقد كان الشافعي يقول كذلك إذ هو بالعراق ،
ثم رجع عن ذلك بمصر .

والقول الثاني : أن يكون الشيء بينهما نصفين . هذا قول
أصحاب الرأي ^(١) .

قال أبو بكر : ويحتمل أن يوقف الأمر ^(٢) حتى يتبين ،
أو يصطلحا .
والله أعلم .

وذكر أبو ثور بعض الأخبار التي ذكرناها في القرعة في كتاب
الدعوى [٣٦٣/٢ ب] والبيات :

(ح ١٧٥٤) خبر عمران بن حصين أن النبي ﷺ أقرع بين الأعداء الستة ^(٣) .
(ح ١٧٥٥) وخبر عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان إذا سافر ^(٤) أقرع
بين نسائه ^(٥) .

م ٥٦٥٤- وإذا أقام رجل البيته على رجل أنه اغتصب منه شيئاً ، وقد مات
الغاصب ، وأقام آخر البيته أن الميت أقر له به .

(١) المبسوط ٩٨/١١ .

(٢) وفي الدار " يوقف الشيء " .

(٣) تقدم الحديث برقم ١٧٢٧ .

(٤) " كان إذا سافر " ساقط من الدار .

(٥) تقدم الحديث برقم ٩٤٨ .

فالبينة بينة المغصوب ، ولا يقبل إقرار الغاصب في الشيء الذي
ثبت أنه غصبه ، لأنه أقر في ملك غيره . وهذا قول أبي ثور ،
وأصحاب الرأي ^(١) .

م ٥٦٥٥- وإذا اغتصب شاة فأنزى عليها تيسا ، فجاءت بولد .
كانت الشاة والولد للمغصوب ، ولا شيء للغاصب فيه . وهذا
قول الشافعي .
وبه نقول .

قال الشافعي : من قبل شيئين : أحدهما : أن لا يحمل
عسب الفحل .
والآخر : أنه أقر فيه شيئا ، فانقلب الذي أقر إلى غيره .
قال أبو بكر :

م ٥٦٥٦- وإذا استهلك رجل لرجل شيئا ، فضمن عنه انسان قيمة ما استهلك
له ، ولم يكن لصاحب الشيء المستهلك بينة ^(٢) على قيمة ما استهلك
له ، واختلفوا في قيمته ، فقال رب الشيء : قيمتها ثلاثون . وقال
المستهلك : قيمتها عشرون . وقال الضامن : قيمتها عشرة .
حلف الضامن ، وكان عليه عشرة ، ثم رجع رب السلعة على
المستهلك بعشرة وحلف لأنه قد أقر أن قيمتها عشرون ، وهذا قول
أبي ثور ، وأصحاب الرأي ^(٣) .

قال أبو بكر : ويحتمل ألا يصح الضمان ، لأنه ضمن مجهولاً لا
يقف على صحة معرفته وقت الضمان حتى تقوم بينة ، وإذا لم يصح

(١) المبسوط ٩٨/١١ .

(٢) وفي الدار " قيمته على قيمة " .

(٣) المبسوط ٨٩/١١ - ٩٠ .

الضمان أخذ المستهلك بالعشرين التي أقرَّ بأنَّها قيمته ، ولم يطالب
الضامن بشيء .

م ٥٦٥٧- وإذا اغتصب شيئا فأتلفه إنسان ، فجاء رب السلعة فأقام البينة
أنها له ، وأقام المستودع بينة أن هذا ^(١) أودعه هذه السلعة ، حكم
بالسلعة لربها ، وكان المستودع خصما .

م ٥٦٥٨- ومثل هذا لو أن رجلا أقام بينة على جارية أنها له ، وقالت
الجارية : أنا لفلان رجل غائب : حكم له بها ، ولم يلتفت إلى قول
الجارية ، وإقرارها لفلان الغائب .

وكل واحد من الرجلين : الذي أودع السلعة والذي أقرت له
الجارية على حجته إذا حضر إن شاء الله .

م ٥٦٥٩- وإذا كان الغائب لو كان حاضرا قبلت عليه البينة وحكم عليه
للمدعي بالشئ ، فسواء حضر أو غاب .

وهذا على قول مالك ، والشافعي ، وأبي ثور .

وقال أصحاب الرأي : لا يحكم للمدعي ^(٢) بشئ ، وأقر السلعة
في يد المستودع .

[ثم قالوا] ^(٣) : إن كان ثوبا فأقام الذي هو في يديه
البينة أن فلانا استودعه إياه ، وأقام رب الثوب البينة أنه ثوبه
سرق منه . قال : أقضي له به ، واستحسن في السرقة ، ولا أراها
تشبه الغصب ^(٤) .

(١) " فأتلفه إنسان ... إلى قوله : بينة أن هذا " ساقط من الدار .

(٢) وفي الدار " على المدعي " .

(٣) ما بين المعكوفين من الدار .

(٤) المبسوط ٨٩/١١ .

قال أبو بكر : فإن كان الاستحسان حقاً ، [فينبغي أن يستعمله في كل شيء ، وإن كان القياس حقاً] ^(١) ، والاستحسان باطلاً : فلا ينبغي أن يختلف قوله وأحكامه .
وقد بينا في كتاب الدعوى والبيئات ما تركوا فيه أصولهم ، وأجازوا القضاء على الغائب في غير شيء .

٢٦- باب استهلاك ما يحرم ثمنه

قال أبو بكر :
م ٥٦٦٠- واختلفوا في الكلب - يقتله الرجل - من الكلاب المأذون في الانتفاع بها ، وفي أثمان الكلاب .
فقلت [٣٦٤/٢ ألف] طائفة : ليس على من قتل كلباً من الغُرم شيء ، هذا قول الشافعي .
وكان الأوزاعي يقول : الكلب لا يباع في مقاسم المسلمين .
وبمثل قول الشافعي قال أحمد بن حنبل .
قال أبو بكر : وكره ذلك الحسن البصري ، والحكم ، وهما .
وفيه قول ثان : وهو إباحة بيع الكلاب . هذا قول النعمان .
وفيه قول ثالث : وهو الرخصة في ثمن كلب الصيد من بين الكلاب رويها هذا القول عن جابر بن عبد الله ، وبه قال النخعي .
ورخص عطاء في ثمن كلب الصيد .

(١) ما بين المعكوفين من الدار .

وقد روينا عن عطاء فيه قولاً رابعاً : أنه قال : إن قتلت كلباً
ليس بعقور فاغرم لأهله ثمنه .

وفيه قول خامس : وهو كراهية أثمان الكلاب ، وتغريم من قتل
كلب صيد ، أو كلب ماشية قيمته . هذا قول مالك .

قال أبو بكر : لا قيمة لشيء أذن النبي ﷺ في قتله ، ونهى
عن ثمنه في :

(ح ١٧٥٦) حديث ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال : " ثمن الخمر ،
ومهر البغي ، وثن الكلب حرام " (١) .

وعلى أنه لو سُمح فيما ذكر من أمر النصراني لكان اللازم أن
يجعل على من أُلِف على نصراني خمرًا ، فوجبت فيه قيمته ،
أن يكون كلب النصراني مشبهًا بخمر النصراني ، وكلب المسلم مشبه
بخمر المسلم . فكما لا يجعل على من أُلِف على مسلم خمرًا قيمة ،
كذلك لا يجعل على من أُلِف على مسلم كلبًا قيمةً .

قال أبو بكر : وقد ثبت أن رسول الله ﷺ حرم بيع الخمر ،
والميتة ، والخنزير ، والأصنام ، فلا قيمة لشيء أُُلِف مما حرم
رسول الله ﷺ .

م ٥٦٦١- وفي معنى ذلك : الطنابير ، والعيذان ، والمزامير ، والطبول ،
وما يتخذ للهو ولا يصلح لغيره .

(١) أخرجه "قط" في البوع ٧/٣ رقم ١٩ ، من حديث ابن عباس بهذا اللفظ ، وبألفاظ
أخرى مثل : ثمن الكلب خبيث ، شر الكسب ثمن الكلب ، زجر عن ثمن الكلب ،
ونهى عن ثمن الكلب ، أخرجه "م" في المساقاة ، باب تحريم ثمن الكلب ، وحلوان
الكاهن... الخ ١١٩٨/٣-١١٩٩ رقم ٣٩-٤٢ (١٥٦٧-١٥٦٩) ، من حديث
أبي مسعود الأنصاري ، رافع بن خديج ، وجابر .

فمن أتلف من ذلك شيئاً فلا قيمة عليه ، إلا أن يكون بعض ما ذكرناه يصلح أن يجعل وعاء لغير ما ذكرنا ، فيكون على متلف ذلك قيمته ، لأنه يصلح ^(١) لغير اللهو .

وقد رويناه أن رجلاً كسر طنبوراً لرجل ، فخاصمه إلى شريح ، فلم يقض له بشيء ^(٢) .

وكان سفيان الثوري يقول لمن كسر طنبوراً لمعاهد ، فقال : [٣٦٥/٢ / ألف] يغرم ، وكذلك قال فيمن قتل خنزيراً لمعاهد ^(٣) .

وقال أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه : ما يعجبنا أن يفعل ذلك ^(٤) ، وإن فعل فليس عليه شيء . ليس له ثمن .

قال أبو بكر : وكما قال شريح ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق نقول .

[وقال أصحاب الرأي] ^(٥) فيمن غصب جلد ميتة فدبغه : كان لرب الجلد أن يأخذه ، فإن كان الغاصب قد أنفق على الجلد في دباغه ، فإن رب الجلد بالخيار : إن شاء ضمنه قيمة جلده ، وإن شاء أخذه وضمن للغاصب ما أنفق عليه .

م ٥٦٦٢ - وكان الشافعي يقول : إن كسر لنصراني صليباً ، فإن كان يصلح لشيء من المنافع مفصلاً ، فعليه ما بين قيمته مفصلاً ومكسوراً ، وإلا فلا شيء عليه .

(١) وفي الدار " لأنه لا يصلح " .

(٢) روى له " بق " ١٠١/٦ ، وكذا في الإفصاح ٢٤٧/٢ .

(٣) المغني ٢٢٤/٥ .

(٤) " ذلك " ساقط من الدار .

(٥) ما بين المعكوفين من الدار .

م ٥٦٦٣- وإن أراق له خمرًا ، أو قتل خنزيراً فلا شيء عليه ، ولا قيمة لحرم ، لأنه لا يجري عليه ملك .

وهذا قول أبي ثور في الخمر والخنزير ، ولا أحفظ ^(١) ما قال في الصليب . واحتج على من جعل قيمة في الخمر والخنزير لأنهما مال . فقال : أرأيت مجوسياً . اشترى بين يديك غنماً بألف درهم ، ثم وقدها كلها لبيعها ، فحرقها مسلم أو مجوسي فقال : هذا مالي وهذه ذكاته عندي ، وحلال في ديني ، وفيه ربح كثير ، وأنت تقري على بيعه وأكله ، وتأخذ مني الجزية عليه ، فخذ لي قيمته . قال : أقول ، ليس ذلك بالذي يوجب لك ، أن أكون شريكاً لك في الحرام ، ولا حق لك .

قال : فكيف حكمت بقيمة الخمر والخنزير ، وهما عندك حرام ؟

٢٧- باب الجنايات على الدواب

قال أبو بكر :

م ٥٦٦٤- اختلف أهل العلم في الرجل ينجي على الدابة ، فيقطع منها عضواً . فقالت طائفة : هي له ، وعليه ثمنها ، هذا قول ابن أشوع ، وقال في حمار قطع رجل ذنبه ^(٢) ، قال : يدفع إليه الحمار ويغرمه ثمنه .

وروينا عن شريح أنه قال : من كسر شيئاً فهو له وعليه مثله ، ومن كسر عصا أخيه فهي له وعليه مثلها .

(١) في الأصل " ولا يسقط .

(٢) وفي الأصل " وقال في قطاع الحمار قال : يدفع " .

وروينا عنه أنه قال : من أفسد شيئاً فهو له وعليه مثله ،
ومن خرق ثوباً فهو له وعليه مثله ، ومن كسر عوداً فهو له
وعليه مثله .

قال أبو بكر : وقد ذكرت مذهب أصحاب الرأي في
أشياء من هذا النحو : أنهم يجعلون الشيء المغير عن حالته للغاصب ،
ويجعلون عليه قيمته ، وهي مذكورة في بعض الأبواب التي ذكرناها
فيما مضى .

وقد ذكرت عن مالك في بعض المسائل أنه وافقهم على بعض
أقوالهم .

قال مالك في الثوب يفسده : رأيت أن يرفوه ، ثم يغرم ما نقصه
بعد الرفو ، وإن كان الفساد كثيراً فإنه يأخذ الثوب ويغرم قيمته يوم
أفسده لرب الثوب .

وكذلك في المتاع مثل ما في الثوب .

م ٥٦٦٥ - واختلفوا في الرجل يجني على عين الدابة .

فقال طائفة : في عين الدابة رُبْعُ ثمنها . روينا هذا القول عن
عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب . وليس ذلك بثابت
عن أحد منهما .

قال أبو بكر : وقد روينا عن شريح أنه قال في عين
الدابة إذا فقئت برقع ثمنها إذا كان صاحبها قد رضي جبرها ، وإن
شاء شراها ^(١) .

(١) روى له "عب" من طريق ابن سيرين عنه قال : ٧٧-٧٦/١٠ رقم ١٨٤١٧ ، وفي

آخره : قال معمر : وبلغني أن عمر بن الخطاب قضى بذلك .

قال أبو بكر : والذي يجب في كل ما ذكرته في هذا الباب من الجنايات على الآية ، والعصي ، والخشب ، والثياب ، والدواب وغير ذلك غير بني آدم ، إذا كان لما بقي من الشيء المجني عليه ثمن : أن يقوم الشيء قبل أن يُجنى عليه ، ويقوم بعدما جني عليه ، ثم ينظر ما بينهما ، فيغرم الغاصب أو الجاني ذلك ، ويكون الشيء المجني عليه لربه .

ولا يجوز ^(١) نقل [ملك] ^(٢) مسلم عما ملكه ، إلى ملك آخر بجناية يجنيها .

ولا نعلم مع من خالفنا في هذا الباب حجة .

وقال عبد الرحمن بن القاسم : سئل مالك عن رجل (كان) في أرض العدو ، وأنه دخل هو وجماعة من المسلمين مضيقاً ، فخاف على نفسه وعلى من معه ، فترل وأمر أصحابه بالتزول فقالوا له : لا تفعل فإننا نخشى أن يقطع بنا العدو ، فاركب ، فركب ورمحه في يده فأصاب به فرس رجل وهو لا يعمده وصاحبه لا يعلم ، فلم يسر إلا يسيراً حتى سقط (الفرس) وصاحبه يظن أن العدو هم الذي أصابوه . فترى عليه شيئاً ؟ قال : ما أرى شيئاً .

م ٥٦٦٦ - وكل من نحفظ عنه من أهل العلم يقولون : الخطأ والعمد في الجنايات على أموال الناس [٣٦٦/٢ ألف] واحد ، يغرمه من أصاب من ذلك شيئاً ، إلا في المأثم ، فإن من أخطأ فأتلف شيئاً لا مأثم عليه

(١) وفي الدار " ولا يزول نقل " .

(٢) ما بين المعكوفين من الدار .

وعليه الغُرم ، وإنما يلزم المأثم من علم الشيء فتعمّده ، وأصابه ،
فأتلفه ، ولا يفارق أحداً من الجانبين الغُرم^(١) .

[تم كتاب الغصب ، وبتمامه كَمَل كتاب الإشراف لابن المنذر
بحمد الله ومنه .

وكان الفراغ من نسخه يوم الجمعة السابع والعشرين من
شهر الحرم سنة أربع وثلاثين وسبعمائة . على يد العبد الفقير إلى الله
تعالى علي بن عمر بن عبد الله بن مسعود بن عكاش اليماني نسباً ،
الشافعي مذهباً ، حامداً وشاكراً ومصلياً]^(٢) .



(١) إلى هنا انتهت نسخة الأصل .

(٢) ما بين المعكوفين من الدار .

وهكذا انتهت مما أردت تخريجه من تحقيق كتاب " الإشراف على مذاهب العلماء " لابن
المنذر ، وذلك مساء يوم الجمعة الثالث عشر من شهر رجب سنة ألف وأربعمائة وعشرين من
الهجرة ، الموافق الثانية والعشرون من أكتوبر سنة ألف وتسعمائة وتسع وتسعين من الميلاد ، في
مدينة رأس الخيمة - الإمارات العربية المتحدة ، والحمد لله رب العالمين ، الذي هدانا لهذا وما
كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، وصلى الله على عبده ورسوله ، وخير خلقه محمد بن عبد الله ،
وعلى آله وصحبه أجمعين ، وسلم تسليماً كثيراً .

اتتهى
كتاب
الإشراف على مذاهب العلماء
لابن المنذر
النيسابوري ٣١٨هـ
ويتلوه
الفهارس العامة
في مجلدين

الفهارس

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
---------	-----------	-------------	------------

٩١- كتاب المعاقلة

٥	١	- باب إثبات دية الخطأ على عاقلة القاتل دونه	
		- أجمع أهل العلم على القول بدية الخطأ	
٥	٥٠٩٢	على العاقلة	
		- وأجمعوا على أن ولد المرأة إذا كانوا من غير	
٦	٥٠٩٣	عصبتها لا يعقلون عنها	
		- وأجمعوا على أن المرأة والصبي لا يعقلان	
٦	٥٠٩٤	مع العاقلة	
		- وأجمعوا على أن الفقير لا يلزمه من	
٦	٥٠٩٥	دية العاقلة	
٦	٥٠٩٦	٢ - باب ما يلزم كل رجل من العاقلة	
		- باب اختلاف أهل العلم فيما يلزم العاقلة	
٧	٣	من الدية	
٧	٥٠٩٧	- أجمع أهل العلم على أن دية الخطأ على العاقلة	
		- وأجمعوا على أن ما زاد على ثلث الدية	
٧	٥٠٩٨	على العاقلة	
٧	٥٠٩٩	- واختلفوا في الثلث وفيما دون الثلث	
٨	٥١٠٠	- أجمع أهل العلم على أن الدية على العاقلة	

رقم الصفحة	رقم المسألة	رقم الباب	الموضوع
---------------	----------------	--------------	---------

			- وأجمعوا على أن ما زاد على ثلث الدية على العاقلة
٨	٥١٠١		
٩	٥١٠٢	٤	- باب الوقت الذي تحمل فيه دية الخطأ
			- أجمع أهل العلم على أن العاقلة لا تعقل مهر المثل
١٠	٥١٠٣		
١٠		٥	- باب ما لا تحمله العاقلة وما اختلف فيه منه
			- أجمع أهل العلم على أن العاقلة لا تحمل دية العمد
١٠	٥١٠٤		
١٠	٥١٠٥		- وأجمعوا على أنها تحمل دية الخطأ
١٠	٥١٠٦		- واختلفوا في الحر يقتل العبد الخطأ
١١	٥١٠٧		- واختلفوا في المعترف بجناية خطأ
١١	٥١٠٨	٦	- باب جناية الرجل على نفسه خطأ
١٢	٥١٠٩		- واختلفوا في رجل وجد في بيته مقتولاً
١٢	٥١١٠	٧	- باب خطأ الإمام
			- باب من يجب عليه عقل ما لا قود فيه من جنایات العمد
١٢		٨	
١٢	٥١١١		- اختلفوا في المأمومة وما أشبهها
١٣	٥١١٢	٩	- باب من يلزم دية شبه العمد
			- باب الرجل يكون مع غير قومه ، وجناية من لا عاقلة له
١٣		١٠	
			- واختلفوا في الرجل يكون مع غير قومه فيجني جناية خطأ
١٣	٥١١٣		

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- واختلفوا في جنابة من لا عاقلة له		٥١١٤	١٤
- واختلفوا في المعتق سائبه		٥١١٥	١٤
- لا يعقل عن المسلم أهل الذمة		٥١١٦	١٥
- إذا قتل الذمي خطأ ، لزم ذلك عاقلته		٥١١٧	١٥
- جماع أبواب الأجنة	١١		١٥
- دية الغرة في الجنين		٥١١٨	١٥
- لا فرق بين ذكران الأجنة وإناتهم		٥١١٩	١٥
- باب ما جاء في سن الغرة التي يجب قبولها في الجنين ومبلغ قيمتها	١٢	٥١٢٠	١٦
- باب ما جاء في جنين الأمة	١٣	٥١٢١	١٧
- باب في جنين الكتابية	١٤	٥١٢٢	١٨
- باب ما جاء في المرأة يجني عليها فتطرح جينها حياً ثم يموت	١٥	٥١٢٣	١٩
- باب ما جاء في الصفة التي يستحق بها الجنين اسم الحياة	١٦	٥١٢٤	١٩
- باب ما جاء في المرأة تطرح أجنة	١٧	٥١٢٥	٢٠
- وإذا قتلت المرأة وفي بطنها الجنين		٥١٢٦	٢١
- مسائل من هذا الباب	١٨		٢١
- واختلفوا في الجنين يخرج بعضه من بطن أمه		٥١٢٧	٢١
- دية الجنين موروثه على كتاب الله		٥١٢٨	٢١
- إن كان الضارب الأب لا يرث من تلك الغرة		٥١٢٩	٢١

- أعتق رجل ما في بطن الجارية ،
فضرهما رجل ٥١٣٠ ٢٢
- اختلف الجاني والجني عليها ، فقالت : طرحته
حياً ٥١٣١ ٢٢
- أبواب الكفارات التي تلزم القاتل ١٩ ٢٢
- أجمع أهل العلم على أن على القاتل خطأ
الكفارة ٥١٣٢ ٢٢
- واختلفوا في الجماعة يقتلون الرجل خطأ ٥١٣٣ ٢٢
- باب ما جاء في الكفارة في قتل العمد ٢٠ ٥١٣٤ ٢٣
- باب وجوب الكفارة على قاتل الذمي ٢١ ٥١٣٥ ٢٤
- باب وجوب الكفارة مع الغرة في الجنين
تطرحه المرأة من الضرب ٢٢ ٥١٣٦ ٢٤
- أبواب أحكام العبيد والإماء في الجراحات
والديات ٢٣ ٢٥
- أجمع أهل العلم على أن في العبد يقتل
خطأ قيمته ٥١٣٧ ٢٥
- واختلفوا في العبد يقتل وقيمه أكثر من
دية الحر ٥١٣٨ ٢٥
- باب جراحات العبيد ٢٤ ٥١٣٩ ٢٦
- باب العبد يجني ثم يعتقه سيده وهو عالم
بجنايته أو لا يعلم ذلك ٢٥ ٥١٤٠ ٢٧

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
---------	-----------	-------------	------------

- باب حكم العبد الجاني	٢٦	٥١٤١	٢٨
- وإن كان القتل عمداً فلهم القود		٥١٤٢	٢٩
- باب العبد يجني على نفر شتى بعضهم قبل بعض	٢٧	٥١٤٣	٣٠
- باب العبد بين الرجلين يعتقه أحدهما ويقتله الآخر	٢٨	٥١٤٤	٣٠
- للرجل عبدان فقتل أحدهما الآخر		٥١٤٥	٣١
- باب جناية المكاتب	٢٩	٥١٤٦	٣١
- جناية المكاتب عليه		٥١٤٧	٣٢
- باب جناية المدبر	٣٠	٥١٤٨	٣٢
- باب جناية أم الولد	٣١		٣٣
- جناية أم الولد على سيدها		٥١٤٩	٣٣
- وإذا جنت أم الولد جناية بعد جناية		٥١٥٠	٣٣
- واختلفوا في أم الولد تجني على سيدها		٥١٥١	٣٤
- باب الجمل الصؤول	٣٢	٥١٥٢	٣٥
- باب الجنائيات على الدواب	٣٣	٥١٥٣	٣٥
- واختلفوا فيما يجب في جنين الدابة		٥١٥٤	٣٦

٩٢- كتاب القسامة

- باب الحكم بالينة على المدعي واليمين على المدعى عليه	١	٥١٥٥	٣٧
---	---	------	----

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- اختلف أهل العلم في القسامة		٥١٥٦	٣٨
- باب القود بالقسامة	٢	٥١٥٧	٣٩
- واختلفوا في عدد من يجب أن يقتل به		٥١٥٨	٣٩
- باب الأسباب التي إذا كانت موجودة وجب الحكم إذا إدعى ذلك المدعي	٣	٥١٥٩	٤٠
- باب الأولياء الذين يحلفون في القسامة وكم أقل ما يحلف منهم	٤	٥١٦٠	٤١
- إن عفو كل ذي سهم جائز		٥١٦١	٤٢
- لا يقسم إلا وارث كان القتل عمداً أو خطأ		٥١٦٢	٤٢
- باب العدد الذين يقسمون من الأولياء	٥	٥١٦٣	٤٣
- باب القتل يوجد في الحلة أو القرية مع فقد اللوث الرجل الذي يوجب القسامة	٦	٥١٦٤	٤٤
- باب - مسائل	٧		٤٥
- واختلفوا في القتل يوجد في دار قوم		٥١٦٥	٤٥
- واختلفوا في القتل يوجد في الحلة		٥١٦٦	٤٥
- لا قسامة فيما دون النفس		٥١٦٧	٤٦
- في القسامة لا يبرأ أقل من خمسين يمينا		٥١٦٨	٤٦
- باب الفريقين يقتتلان ثم يفرقان عن قتيل لا يُدرى من قتله	٨	٥١٦٩	٤٧
- باب قتيل الجماعات في الزحام لا يُدرى من قتله	٩	٥١٧٠	٤٨

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
---------	-----------	-------------	------------

- باب القسامة في العبد ١٠ ٥١٧١ ٤٩
- القسامة في قتل الخطأ ٥١٧٢ ٤٩
- باب صفة اليمين في القسامة ١١ ٤٩
- أجمعوا على أن من حلف بالله أنه حالف ٥١٧٣ ٥٠
- واختلفوا في كيفية اليمين في القسامة ٥١٧٤ ٥٠

٩٣- كتاب المرتد

- باب حكم المرتد والمرتدة ١ ٥٢
- واختلفوا في إستتابة المرتد ٥١٧٥ ٥٣
- واختلف الذين رأوا أن يستتاب المرتد ٥١٧٦ ٥٣
- باب إرتداد المرأة المسلمة ٢ ٥١٧٧ ٥٥
- واختلفوا في الأمة ترتد عن الإسلام ٥١٧٨ ٥٦
- باب النصرانيين يسلم أحدهما ٣ ٥٦
- أجمع أهل العلم على أن النصرانيين إذا أسلم أحدهما لا يكون أولادهما مسلمين إذا كانوا بالغين ٥١٧٩ ٥٦
- واختلفوا إذا كان أولادهما غير بالغين ٥١٨٠ ٥٧
- واختلفوا في صبي لم يبلغ ابن عشر سنين إرتد عن الإسلام ٥١٨١ ٥٧
- باب من إنتقل من كفر إلى كفر ٤ ٥١٨٢ ٥٨
- باب المغلوب على عقله يتكلم بالردة والسكران يتكلم بالكفر ٥ ٥١٨٣ ٥٨

- | | | |
|----|------|--|
| ٥٩ | ٥١٨٤ | - واختلفوا في السكران يرتد |
| | | - باب إرتداد العبد والأمة وجنابتهما في حال إرتدادهما |
| ٥٩ | ٥١٨٥ | ٦ |
| ٥٩ | ٥١٨٦ | - إذا جنى العبد وهو مرتد |
| | | - باب ما يجب على من سب نبي الله صلى الله عليه وسلم |
| ٦٠ | ٥١٨٧ | ٧ |
| ٦١ | ٥١٨٨ | ٨ |
| ٦٢ | ٥١٨٩ | - أوجب الوالي نصرانياً على الإسلام |
| | | - أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ما كانوا يرون طلاق المكره شيئاً |
| ٦٢ | ٥١٩٠ | |
| ٦٣ | ٥١٩١ | ٩ |
| ٦٥ | ٥١٩٢ | ١٠ |
| | | - باب مال المرتد المقتول على رده |
| | | - باب ما يفعل المرتد في ماله من هبة وعتق وعطية وغير ذلك |
| ٦٦ | | ١١ |
| ٦٦ | ٥١٩٣ | - اختلفوا في المرتد يعتق عبداً من عبيده |
| | | - أجمع أهل العلم على أن المرتد لا يزول ملكه عن ماله بإرتداده |
| ٦٧ | ٥١٩٤ | |
| | | - وأجمعوا كذلك أنه يرجوعه إلى الإسلام |
| ٦٧ | ٥١٩٥ | مردود إليه ماله |
| ٦٧ | | ١٢ |
| | | - باب لحوق المرتد بدار الحرب |
| | | - أجمع أهل العلم على أن المرتد إذا تاب ورجع إلى الإسلام ، أن ماله مردود إليه |
| ٦٧ | ٥١٩٦ | |

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- واختلفوا في مال المرتد اللاحق بدار الحرب		٥١٩٧	٦٨
- باب حكم ولد المرتد	١٣	٥١٩٨	٦٨
- باب قتل المرتد وجرحه	١٤	٥١٩٩	٦٩
- واختلفوا فيمن جرح مرتدًا ثم أسلم المرتد		٥٢٠٠	٧٠
- باب ما يحدثه المرتد في حال إرتداده	١٥	٥٢٠١	٧٠
- باب مسألة	١٦		٧١
- واختلفوا في المسلم يصيب حدًا ثم يرتد ثم يرجع عن الإسلام		٥٢٠٢	٧١
- باب زوجة المرتد والحكم فيها	١٧	٥٢٠٣	٧٢
- باب ذبيحة المرتد	١٨	٥٢٠٤	٧٣
- باب إستتابة القدرية وسائر أهل البدع	١٩	٥٢٠٥	٧٣
- باب صفة كمال وصف الإيمان	٢٠		٧٥
- أجمع أهل العلم على أن الكافر إذا قال أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله وأتبرأ من كل دين ، أنه مسلم		٥٢٠٦	٧٥
- واختلفوا فيمن شهد شهادتين ولم يزد على ذلك		٥٢٠٧	٧٦
- باب المرتد مرة بعد مرة	٢١	٥٢٠٨	٧٧
- باب تأديب المرتد إذا رجع إلى الإسلام	٢٢	٥٢٠٩	٧٨
- مسائل من هذا الكتاب	٢٣		٧٨
- أجمع أهل العلم على أن شهادة شاهدين يجب قبولهما على الإرتداد		٥٢١٠	٧٩

- ٧٩ ٥٢١١ - إذا كان على المرتد دين تدينه قبل الردة
- ٧٩ ٥٢١٢ - وإن كان للمرتد دين
- ٧٩ ٥٢١٣ - ليس للمرتد أن ينكح مسلمة أو ذمية
- ٨٠ ٥٢١٤ - وإن إرتد عن الإسلام فقتل رجلاً خطأ
- ٨٠ ٥٢١٥ - إذا تكلم المراهق من المسلمين بالكفر
- ٨٠ ٥٢١٦ - ميراث المرتد لورثته من المسلمين

٩٤. كتاب العتق

- ٨٢ ٥٢١٧ ١ - باب الحكم في المعتق شركاء له في عبد
- باب الحكم في العبد بين الرجلين يعتق أحدهما نصيبه وهو معسر
- ٨٤ ٥٢١٨ ٢ - واختلفوا في رجوع العبد بما سعى فيه على المعتق إذا أيسر
- ٨٥ ٥٢١٩ - وإذا كان العبد بين ثلاثة أنفس
- ٨٦ ٥٢٢٠ - واختلفوا في المعتق يكون موسراً يوم أعتق
- ٨٧ ٥٢٢١ - واختلفوا في الجارية بين رجلين تكون حاملاً
- ٨٧ ٥٢٢٢ - الرجل يعتق شركاً له في عبد
- ٨٧ ٥٢٢٣ - الرجل يعتق شركاً له في عبد عند الموت خاصة
- ٨٧ ٥٢٢٤ - باب الرجل يعتق بعض عبده أو عبيده
- ٨٨ ٣ - أجمع أهل العلم على أن الرجل إذا أعتق عبداً له في صحته وهو موسر أن عتقه ماضٍ عليه
- ٨٨ ٥٢٢٥

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- واختلفوا في الرجل يعتق عبده وهو صحيح		٥٢٢٦	٨٨
- واختلفوا في الرجل يعتق عبده في مرضه الذي مات فيه		٥٢٢٧	٨٩
- باب الرجل يعتق من عبده يده أو رجله أو ما أشبه ذلك	٤	٥٢٢٨	٩٠
- واختلفوا في الرجل يقول لعبده : ظفرك حر		٥٢٢٩	٩١
- باب ملك الرجل وولده أو والده	٥		٩١
- أجمع أهل العلم على أن الرجل إذا ملك والده أو ولده أنه يعتق عليه		٥٢٣٠	٩١
- وأجمعوا على أن من ملك جزءاً ، أن الجزء الذي يملكه يعتق عليه		٥٢٣١	٩١
- واختلفوا فيمن ملك شخصاً ممن يعتق عليه			
إذا ملك بشراء أو هبة		٥٢٣٢	٩١
- يعتق عليه أبواه وأجداده لأبيه وأمه		٥٢٣٣	٩٢
- باب اختلاف أهل العلم فيمن يعتق على المرء إذا ملكهم غير الوالد والولد من سائر القرايات	٦	٥٢٣٤	٩٣
- واختلفوا في وجوب العتق على ذوي المحارم من الرضاة		٥٢٣٥	٩٥
- باب مال العبد المعتق	٧	٥٢٣٦	٩٦
- باب الإستهناء في العتق	٨		٩٧

- أجمع أهل العلم على أن من قال لعبده : أنت حر ، وقد أعتقتك ، أنه يعتق عليه
- ٩٧ ٥٢٣٧
- واختلفوا في الرجل يقول : أنت حر إن شاء الله
- ٩٨ ٥٢٣٨
- باب عتق الرجل أمته واستثنى ما في بطنها
- ٩٨ ٩
- أجمع أهل العلم على أن الرجل إذا أعتق ما في بطن أمته ، أن الولد حر
- ٩٨ ٥٢٣٩
- واختلفوا في الرجل يعتق أمته ويستثنى ما في بطنها
- ٩٩ ٥٢٤٠
- باب إشتراط الخدمة على المعتق
- ١٠٠ ٥٢٤١ ١٠
- واختلفوا في الرجل يقول لأمته : أنت حرة على أن تؤدي إلى كل شهر خمسة دراهم
- ١٠١ ٥٢٤٢
- وإذا قال : اخدمني عشر سنين وأنت حر
- ١٠١ ٥٢٤٣
- واختلفوا في شراء المعتق بهذا الشرط
- ١٠١ ٥٢٤٤
- مسائل
- ١٠٢ ١١
- واختلفوا في الرجل يقول لأمته : أول ولد تلدينه حر فولدت ولدين
- ١٠٢ ٥٢٤٥
- فإن ولدت ولداً ميتاً
- ١٠٢ ٥٢٤٦
- واختلفوا إذا قال : أول مملوك أملكه فهو حر ، فملك أختين
- ١٠٣ ٥٢٤٧

- وأجمع أهل العلم على أن الرجل إذا قال لأُمته : كل ولد تلدينه فهو حر ، فولدت أولاداً ، أنهم أحرار
- ١٠٣ ٥٢٤٨
- فإن باع الأمة ثم ولدت بعد زوال ملكه عنها أولاداً
- ١٠٣ ٥٢٤٩
- باب الرجل يعاتب غلامه يقول : ما أنت إلا حر
- ١٠٤ ٥٢٥٠ ١٢
- باب تقديم العتق قبل الملك
- ١٠٤ ٥٢٥١ ١٣
- باب الرجل يقول لعبده إن بعثك فأنت حر
- ١٠٦ ٥٢٥٢ ١٤
- باب العبد يدس المال إلى من يشتريه من مولاه
- ١٠٧ ٥٢٥٣ ١٥
- باب عتق من عليه دين
- ١٠٨ ٥٢٥٤ ١٦
- باب أحكام العبد المعتق بعضه
- ١٠٩ ٥٢٥٥ ١٧
- باب الشريكين في العبد يشهد أحدهما على صاحبه أنه أعتق حصته من العبد
- ١١١ ٥٢٥٦ ١٨
- باب مسائل
- ١١٢ ١٩
- شهد رجلان على أنه أعتق عبده ، فردت شهادتهما ثم اشتراه أحدهما
- ١١٢ ٥٢٥٧
- واختلفوا في الشاهدين يشهدان على رجل أنه أعتق أحد عبديه ولا يدریان أيهما هو
- ١١٢ ٥٢٥٨

- اختلفوا في رجل شهد عليه شهود أنه
طلق إحدى امرأته ونسوها وله نسوة
وهو يحدد ١١٢ ٥٢٥٩
- باب عتق الصبي والمجنون والمولى عليه
والسفيه والسكران ١١٣ ٢٠
- أجمع أهل العلم على أن عتق الصبي لا يجوز ١١٣ ٥٢٦٠
- واختلفوا في عتق السكران ١١٤ ٥٢٦١
- واختلفوا في طلاق السكران ١١٤ ٥٢٦٢
- واختلفوا في عتق المولى عليه ١١٤ ٥٢٦٣
- السفيه يعتق أم ولده ١١٤ ٥٢٦٤
- باب إذا قال الرجل : كل مملوك لي حر
وله عبيد وإماء وأمهات وأولاد ومكاتبون
وغير ذلك ١١٤ ٥٢٦٥ ٢١
- باب إختلاف أهل العلم في إسترقاق أولاد
الإماء من العرب ١١٦ ٥٢٦٦ ٢٢
- باب عتق الرجل عن الرجل عبداً بأمره ١١٩ ٢٣
- أجمع أهل العلم على أن الرجل إذا أعتق عن
الرجل عبداً بغير أمره ، أن الولاء للمعتق ١١٩ ٥٢٦٧
- واختلفوا في الرجل يقول : أعتق عني
عبدك فلاناً ١١٩ ٥٢٦٨
- باب عتق الرجل أحد مملوكه ومات
قبل أن يبين ١٢٠ ٥٢٦٩ ٢٤

			- باب الرجل يقول لعبده : أنت حر إن كلمت فلاناً فباعه بيعاً صحيحاً ثم كلم فلاناً
١٢٢	٥٢٧٠	٢٥	- وكذلك لو حلف بطلاق امرأته لا يكلم فلاناً ، ثم طلقها رجعيّاً ثم كلم
١٢٢	٥٢٧١		- باب العتق إلى الأجل المسمى
١٢٢	٥٢٧٢	٢٦	- باب قول الرجل لعبده أو لأمته : إن لم أضربك فأنت حرة فباعها
١٢٣	٥٢٧٣	٢٧	- باب أحكام المريض
١٢٤		٢٨	- أجمع أهل العلم على أن ما يحدثه المريض المخوف عليه في مرضه الذي يموت فيه ، أن ذلك في ثلث ماله
١٢٤	٥٢٧٤		- واختلفوا فيمن أعتق رقيقه عند موته ولا مال له
١٢٤	٥٢٧٥		- باب اختلافهم في كيفية القرعة
١٢٥	٥٢٧٦	٢٩	- باب عتق الراهن العبد المرهون
١٢٦		٣٠	- أجمع أهل العلم على أن الراهن ممنوع من بيع الرهن
١٢٦	٥٢٧٧		- واختلفوا في الراهن يعتق العبد المرهون
١٢٦	٥٢٧٨		بغير إذن المرقن
١٢٧	٥٢٧٩		- وإن كان الراهن معسراً والمسألة بجالها
١٢٧		٣١	- باب العبد الذي مثل به سيده

- أكثر أهل العلم لا يوجبون عتق من مثل به
من العبيد
١٢٧ ٥٢٨٠
- ولاء من مثل به السيد
١٢٧ ٥٢٨١
- عقاب السيد إذا مثل عبده
١٢٧ ٥٢٨٢
- تعريف المثلة عند مالك
١٢٨ ٥٢٨٣
- باب الكلام الذي يوجب العتق والذي لا
يوجبه
١٢٨ ٣٢
- أجمع أهل العلم على أن الرجل إذا قال
لعبد: أنت حر ، أنه حر
١٢٨ ٥٢٨٤
- وإذا قال السيد لعبد: لا سييل لي عليك
١٢٨ ٥٢٨٥
- وإذا قال ، يا بني ، أو يا بنية
١٢٨ ٥٢٨٦
- وإذا قال لغلام مجهول النسب : هذا ابني
١٢٩ ٥٢٨٧
- وإذا قال لأكبر منه : هذا ابني
١٢٩ ٥٢٨٨
- وكذلك لو قال العبد له
١٢٩ ٥٢٨٩
- وإذا قال : لا سلطان لي عليك ، وقال : لم
أرد عتقك
١٢٩ ٥٢٩٠
- وإذا قال لغلامه : هو حر النفس
١٢٩ ٥٢٩١
- مسائل من كتاب العتق
١٣٠ ٣٣
- قال السيد يا سالم فأجابه نافع فقال : أنت
حر
١٣٠ ٥٢٩٢
- قال لمملوك رجل : أنت حر من مالي ثم
اشتراه
١٣٠ ٥٢٩٣

١٣٠	٥٢٩٤	- قال لعبد رجل : أنت حر في مالك فبلغ ذلك السيد
١٣٠	٥٢٩٥	- أجر رجل عبده من رجل ثم أعتق المولى قبل انقضاء الإمارة
١٣٠	٥٢٩٦	- واختلفوا في الرجل يعتق عبد ولده الصغير
١٣١	٥٢٩٧	- وإذا قال : بعتك لنفسك بألف درهم
١٣١	٥٢٩٨	- وإذا قال : أعتقتك أمس على ألف درهم
١٣١	٥٢٩٩	- وإذا قال إذا أديت إلى ألف درهم فأنت حر
١٣١	٥٣٠٠	- وإذا قال ذلك ، ثم بدا له ألا يقبل منه شيئاً
١٣٢	٥٣٠١	- وإذا قال لعبده : أنت حر وعليك ألف درهم
١٣٢	٥٣٠٢	- أعتق الرجل عن أبيه ، وهو حي
١٣٢	٥٣٠٣	- يشتري الرجل عبداً بثوب ثم يعتق العبد ويستحق الثوب
١٣٣	٥٣٠٤	- قال الرجل لعبده : أنت حر اليوم
١٣٣	٥٣٠٥	- قال الرجل لعبده : هو لله
١٣٣	٥٣٠٦	- واختلفوا في امرأة حلفت بعق جارية ليس لها غيرها فحنثت ولها زوج

٩٥- كتاب الأطعمة

١٣٦	٥٣٠٧	- حرم الله في سورة المائدة الخمر
١٣٨	٥٣٠٨	- باب تحريم النبي صلى الله عليه وسلم كل ذي ناب من السباع

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- باب الضبع واختلاف أهل العلم فيه	٢	٥٣٠٩	١٣٩
- باب الثعلب والمهر	٣	٥٣١٠	١٤٠
- والمهر حرام أكله		٥٣١١	١٤٢
- باب فمي النبي صلى الله عليه وسلم عن لحوم			
الحمر الأهلية ولحوم البغال	٤	٥٣١٢	١٤٣
- باب النهي عن أكل ما قطع من ذوات			
الأرواح قبل أن تذكى من الدواب التي يحل			
أكلها مذكاة	٥		١٤٤
- أجمع أهل العلم على أن ما قطع من الأنعام ،			
ميتة		٥٣١٣	١٤٤
- ولا يجوز قطع شيء من أعضاء البهيمة		٥٣١٤	١٤٥
- وقد اختلفوا في إحصاء الدواب		٥٣١٥	١٤٦
- واختلفوا في معنى قوله تعالى : ولآمرهم			
فليغيرن خلق الله		٥٣١٦	١٤٧
- باب تحريم لحوم الجلالة واختلافهم في			
أكل لحومها	٦	٥٣١٧	١٤٧
- باب المقدار الذي تحبس الجلالة لتطيب			
لحومها فيجوز أكل لحمها وشرب لبنها			
والحمل عليها والركوب	٧		١٤٩
- إذا غُلقت الجلالة أربعين يوماً فقد حل لحمها		٥٣١٨	١٤٩
- والدجاجة الجلالة تحبس ثلاثة أيام		٥٣١٩	١٤٩

			- باب القرد والفيل والبان الأثن والحيات
١٥٠		٨	والعقارب والترياق وغير ذلك
١٥٠	٥٣٢٠		- اختلف أهل العلم في أكل لحم القرد
١٥١	٥٣٢١		- اختلف أهل العلم في أكل لحم الفيل
١٥١	٥٣٢٢		- واختلفوا في شرب ألبان الأتن للعلاج
١٥٢	٥٣٢٣		- واختلفوا في استعمال الترياق
١٥٢	٥٣٢٤		- واختلفوا في شرب أبوال الأنعام
١٥٤		٩	- باب الفأر والغراب وغير ذلك
١٥٤	٥٣٢٥		- اختلف أهل العلم في أكل الفأرة
١٥٥	٥٣٢٦		- واختلفوا في أكل لحوم الغربان
			- جماع أبواب ما أباح كتاب الله أكله
١٥٨	٥٣٢٧	١٠	وما لم يأت بتحريمه حجة
١٥٩	٥٣٢٨	١١	- باب أكل لحوم الخيل وحمير الوحش
١٦١	٥٣٢٩	١٢	- باب لحم الظبي والضب
١٦٢	٥٣٣٠		- واختلفوا في أكل الضب
١٦٣		١٣	- باب الأرنب واليربوع والوبر والقنفذ
١٦٣	٥٣٣١		- اختلفوا في أكل الأرنب
١٦٤	٥٣٣٢		- واختلفوا في أكل اليربوع
١٦٥	٥٣٣٣		- واختلفوا في أكل الوبر
١٦٥	٥٣٣٤		- واختلفوا في أكل القنفذ
١٦٥	٥٣٣٥	١٤	- باب الجراد

- اتفاق أهل العلم في أكل الجراد إذا أخذ حياً فقطعت رأسه
١٦٦ ٥٣٣٦
- واختلفوا فيما إذا أخذ ميتاً ، أو حياً فيموت الجراد
١٦٦ ٥٣٣٧
- اتفق أهل العلم على أكل الجراد إذا أخذ اليهودي أو النصراني
١٦٧ ٥٣٣٨
- واختلفوا فيما إذا أخذ المجوسي أو اصطاد الجراد
١٦٧ ٥٣٣٩
- باب صيد البحر والخبر الدال على أن المراد من قوله تعالى : { حرمت عليكم الميتة } بعض الميتة دون بعض
١٦٨ ١٥
- أجمع أهل العلم على أن صيد البحر حلال للحلال والمحرم
١٦٩ ٥٣٤٠
- واختلفوا في قوله تعالى : وطعامه متاعاً لكم وللسيارة
١٦٩ ٥٣٤١
- باب غسل آنية المشركين
١٦٩ ٥٣٤٢ ١٦
- باب إباحة أكل الميتة عند الضرورة
١٧٠ ١٧
- أجمع أهل العلم على إباحة أكل الميتة في حال الإضطرار
١٧١ ٥٣٤٣
- واختلفوا في قوله تعالى : فمن اضطر غير باغٍ واختلفوا في الحرم يضطر فيجد الصيد والميتة
١٧١ ٥٣٤٤
١٧٢ ٥٣٤٥

رقم الصفحة	رقم المسألة	رقم الباب	الموضوع
---------------	----------------	--------------	---------

			- واختلفوا فيمن وجد ميتة وأموال
١٧٢	٥٣٤٦		الناس واضطر
١٧٢	٥٣٤٧		- واختلفوا في قدر ما يأكل الرجل من الميتة
			- باب اختلافهم في التداوي بالخمير والإمشاط
١٧٣	٥٣٤٨	١٨	به وشربه عند الضرورة
١٧٥	٥٣٤٩	١٩	- باب ما أبيح للمرء من مال أخيه
			- باب الاستشفاء بأكل الشونيز والتبرك وأكل
١٧٧		٢٠	الكمأة والحلوى والعسل والأترج وغير ذلك
			- باب آداب الأطعمة وما فيها من
١٧٨		٢١	وجوه السنن
١٧٨	٥٣٥٠		- يستحب غسل اليدين قبل الأكل وبعده
١٧٩	٥٣٥١		- يستحب أن يقول قبل الأكل بسم الله
١٧٩	٥٣٥٢		- فإن نسي بسم الله فليقل بسم الله أوله وآخره
١٧٩	٥٣٥٣		- يستحب أن يأكل المرء بيمينه
١٧٩	٥٣٥٤		- يستحب ترك الإتكاء عند الأكل
١٧٩	٥٣٥٥		- يستحب خلع النعال إذا وضع الأكل
١٨٠	٥٣٥٦		- يكره أن يقرن الرجل ثمرتين إذا أكل مع غيره
١٨٠	٥٣٥٧		- يكره الأكل من وسط الصفحة
			- لا يكره الأكل من وسط الصفحة في مختلف
١٨٠	٥٣٥٨		الأنواع من الطعام
١٨١	٥٣٥٩		- يستحب أن يأكل المرء بالأصابع الثلاث
١٨١	٥٣٦٠		- يستحب أن يسلمت الصفحة ويلعقها إذا أكل

رقم الصفحة	رقم المسألة	رقم الباب	الموضوع
١٨١	٥٣٦١		- يستحب أن يلعق الرجل أصابعه التي يأكل بها
١٨١	٥٣٦٢		- إباحة مسح اليد بالمنديل
١٨١	٥٣٦٣		- يستحب الاجتماع على الطعام
١٨٢	٥٣٦٤		- يستحب أكل اللقمة الساقطة
١٨٢	٥٣٦٥		- يستحب الأكل على السفر
١٨٣	٥٣٦٦		- يستحب أكل الطعام إذا اشتهاه المرء
١٨٣	٥٣٦٧		- يستحب ادخار الثمر
			- يستحب أن يضع نوى التمر على ظَهر أصبعيه ورميه
١٨٣	٥٣٦٨		- يستحب جمع الأكل بين الشيء الحار والبارد
١٨٣	٥٣٦٩		- يستحب أكل الدباء تبركاً
١٨٤	٥٣٧٠		- يستحب قلة الطعام وترك الشبع أفضل
١٨٥	٥٣٧١		- يستحب أن يترك المرء بأكل الزيت
١٨٥	٥٣٧٢		- الخل والزيت مما يأتدم به عوام الناس بالحجاز
١٨٥	٥٣٧٣		- باب الدعوات وإطعام الطعام
١٨٦		٢٢	وفضائله وآدابه
١٨٦	٥٣٧٤		- يستحب إذا طبخ المرء أن يكثر المرقعة
١٨٧	٥٣٧٥		- يستحب أن يجيب المرء الدعوة
			- يستحب أن يكون دعاء الضيف من أدعية النبي صلى الله عليه وسلم
١٨٧	٥٣٧٦		- يستحب أن يطعم المرء مملوكه مما يأكل
١٨٧	٥٣٧٧		

- يستحب أن يقول المرء إذا رفعت
المائدة : الحمد لله حمداً كثيراً

١٨٩ ٥٣٧٨

٩٦- كتاب الأشربة

١٩٢	١	- باب آداب الشاربين
١٩٣	٥٣٧٩	- لا يجوز النفخ في الشراب
١٩٣	٥٣٨٠	- لا يحرم الشراب إن نفخ نافخ فيه
١٩٣	٥٣٨١	- يكره الشراب من في السقاء
١٩٥	٥٣٨٢	٢ - باب الشرب قائماً
١٩٧	٥٣٨٣	٣ - باب الشرب في آنية الذهب والفضة
١٩٨	٥٣٨٤	- واختلفوا في آنية المفضضة
		- باب الأنبذة التي كانت تنبذ لرسول الله صلى
١٩٩	٥٣٨٥	٤ الله عليه وسلم
٢٠١	٥٣٨٦	٥ - باب النهي عن الخليطين
		- باب النهي عن الإنتباز في الدباء والجرو النقيير
٢٠٤	٥٣٨٧	٦ والمنزف
٢٠٧	٧	- باب أبواب تحريم الخمر
		- باب ما يتخذ منه الخمر وذكر تحريم ما أسكر
٢٠٨	٨	من الأشربة كلها
٢٠٩	٥٣٨٨	- كل مسكر حرام وأقوال الفقهاء
٢١١	٥٣٨٩	٩ - باب الطلاء
٢١٤	٥٣٩٠	١٠ - باب اتخاذ الخمر خلاً

رقم الصفحة	رقم المسألة	رقم الباب	الموضوع
---------------	----------------	--------------	---------

- الإصطباغ بخل الخمر ٢١٤ ٥٣٩١
- باب شرب الفقاع ٢١٦ ٥٣٩٢ ١١

٩٧- كتاب قتال أهل البغي

- اعتزال جماعة الصحابة عن الفتن ٢١٨ ٥٣٩٣
- واختلفوا في قتل المدبر والأسير ٢٢١ ٥٣٩٤
- باب ما أصاب أهل التأويل من الخوارج وغيرهم من مال أو دم على وجه التأويل أو أصاب أهل العدل منهم ٢٢٢ ٥٣٩٥ ١
- باب اختلاف أهل العلم من أموال أهل البغي ٢٢٤ ٥٣٩٦ ٢
- باب الفئتين تلتقيان فيقتل بينهما قتيل والقاتل وارثه ٢٢٦ ٥٣٩٧ ٣
- باب الصلاة على من قتل من الفريقين في المعركة ٢٢٨ ٥٣٩٨ ٤
- والصلاة على القدرية والإباضية ٢٢٩ ٥٣٩٩
- باب أقضية الخوارج ٢٢٩ ٥٤٠٠ ٥
- باب الإستعانة بأهل الذمة وبأهل الحرب على أهل البغي ٢٣١ ٥٤٠١ ٦
- باب الرجال من أهل العدل يكونون في عسكر أهل البغي والرجال من أهل البغي يكونون في عسكر أهل العدل ٢٣١ ٥٤٠٢ ٧
- مسائل من كتاب أهل البغي ٢٣٢ ٨

رقم الصفحة	رقم المسألة	رقم الباب	الموضوع
---------------	----------------	--------------	---------

٢٣٣	٥٤٠٣		- قاتلت المرأة والعبد مع أهل البغي
			- أجمع أهل العلم على أن ينظر الإمام في أمر
٢٣٣	٥٤٠٤		أهل البغي
			- تحصن الخوارج واحتاج الإمام إلى
٢٣٣	٥٤٠٥		رميهم بالمنجنيق
			- أمان العبد المسلم جائز لأهل البغي
٢٣٤	٥٤٠٦		وأهل الحرب
٢٣٤	٥٤٠٧		- غزا أهل البغي المشركين مع أهل العدل
٢٣٥	٥٤٠٨		- دفاع الإمام عن الحصن الذي فيه المسلمون
٢٣٥	٥٤٠٩		- غدر أهل البغي بعد التوافق
٢٣٦	٥٤١٠		- واختلفوا في دفع الزكاة إلى الخوارج
			- باب الحال التي يجب على المرء القتال فيها في
			أيام الفتن والحال التي يجب على المرء الوقوف
٢٣٦	٥٤١١	٩	عن القتال فيه وكف يده ولسانه
٢٣٧		١٠	- باب الوجه الأول من الوجهين
			- باب الوجه الثاني الذي يجب على الناس
٢٣٨		١١	الوقوف عن القتال فيا وطلب السلامة منه

٩٨- كتاب الساحر والساحرة

			- اختلف أهل العلم في قتل الساحر الذي
٢٤١	٥٤١٢		يسحر بكلام يكون كفرة

٩٩- كتاب أحكام تارك الصلاة

- | | | | |
|-----|------|---|---|
| ٢٤٤ | ٥٤١٣ | | - لاحظ في الإسلام ممن ترك الصلاة |
| ٢٤٦ | ٥٤١٤ | ١ | - باب اختلاف أهل العلم في تارك الصلاة |
| ٢٥٠ | ٥٤١٥ | ٢ | - باب اختلاف أهل العلم في الكافر يرى يصلي |

١٠٠- كتاب القسمة

- | | | | |
|-----|------|---|---|
| | | | - أجمع أهل العلم على أن الربع أو الأرض |
| ٢٥٤ | ٥٤١٦ | | تقسم بين الشركاء إذا احتملت القسمة |
| | | | - باب ما لا يجب قسمة مما فيه فساد على |
| ٢٥٥ | | ١ | الشركاء وضرر عليهم |
| | | | - أجمع أهل العلم على أن لؤلؤة لا تقطع بين |
| ٢٥٨ | ٥٤١٧ | | الشركاء |
| | | | - يجوز تقسيم الرقيق والكراع والسلاح بين |
| ٢٥٨ | ٥٤١٨ | | الشركاء |
| ٢٥٩ | | ٢ | - باب قسم الدار والأرض تحتل القسمة |
| | | | - أجمع أهل العلم على أن الدار والأرض تقسم |
| ٢٥٩ | ٥٤١٩ | | بين الشركاء |
| | | | - واختلفوا فيه إذا دعا البعض إلى القسم وأبى |
| ٢٥٩ | ٥٤٢٠ | | الآخرون |
| ٢٦١ | ٥٤٢١ | ٣ | - باب في الدور تكون بين جماعة شركاء |

			- باب المال يكون بأيدي جماعة فيريدون قسم
٢٦٢		٤	ذلك بينهم
			- أجمع أهل العلم على أن جماعة من أي بلد
			طلبوا قسم الأرض يجب على الإمام أن يقسم
٢٦٢	٥٤٢٢		ذلك بينهم
			- واختلفوا في قسمة ذلك إذا لم تكن
٢٦٢	٥٤٢٣		عندهم البينة
			- باب الدار تكون بين جماعة فيهم
٢٦٣		٥	صغير وغائب
			- واختلفوا في الدار والأرض بين جماعة وفيهم
٢٦٣	٥٤٢٤		الصغير أو النائب
			- لا يقسم القاضي الحائط ولا الحمام
٢٦٤	٥٤٢٥		بين الرجلين
			- لا يقسم القاضي الحائط ولا الحمام
٢٦٤	٥٤٢٦		لأجل الضرر
٢٦٤	٥٤٢٧		- والقسمة على الرجال والنساء سواء
٢٦٤	٥٤٢٨		- والقسمة على أهل الذمة سواء
٢٦٤	٥٤٢٩		- والقسمة بين العبد والحر سواء
٢٦٤	٥٤٣٠		- والقسمة بينهم من حيث الشراء والميراث
			- باب الدار تقسم بين الشركاء فيدعي
٢٦٥	٥٤٣١	٦	بعضهم غلطاً

رقم الصفحة	رقم المسألة	رقم الباب	الموضوع
---------------	----------------	--------------	---------

٢٦٥	٥٤٣٢	٧	- باب أجرة القسام وشهادتهم
٢٦٧	٥٤٣٣		- واختلفوا في الأجرة وأنصباؤهم مختلفة
٢٦٧	٥٤٣٤		- واختلفوا في شهادة القسام
٢٦٨	٥٤٣٥		- لا تجوز شهادة قاسم واحد
			- باب العبد يكون بين جماعة يدعو أحدهم إلى بيع الجميع ليقبض حصته من الثمن ويأبى أصحابه البيع
٢٦٨	٥٤٣٦	٨	- باب قسم الرقيق والأنعام والثياب وسائر الأمتعة سوى الرباع والأرضين
٢٦٩	٥٤٣٧	٩	- باب صفة القسم
٢٧١	٥٤٣٨	١٠	- باب الشيء المقسوم يستحق بعضه
٢٧٤	٥٤٣٩	١١	- مسائل من هذا الكتاب
٢٧٥		١٢	- قدم الوصي بينة على الوصية ولم يحضر خصم وارث
٢٧٥	٥٤٤٠		- اقتسم رجلان داراً فوقع الباب لأحدهما
٢٧٦	٥٤٤١		- واختلفوا في العلو والسفل في الدار
٢٧٦	٥٤٤٢		- دفع للرجل ساحة من الأرض وللآخر بناء
٢٧٧	٥٤٤٣		- اقتسم رجلان داراً بالخيار ثلاثة أيام
٢٧٨	٥٤٤٤		

١٠١- كتاب الوكالة

٢٨٠	٥٤٤٥	١	- باب وكالة الحاضر الصحيح البدن
٢٨١	٥٤٤٦	٢	- باب توكيل الرجل والمرأة والصبي والعبد

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- واختلفوا في الصبي يوكل بطلب حقوقه		٥٤٤٧	٢٨١
- وكل الرجل الصبي بالخصومة وهو يعقل		٥٤٤٨	٢٨١
- لا يوكل الصبي إلا بإذن الأب		٥٤٤٩	٢٨١
- يجوز أن يوكل الرجل المرأة والمرأة الرجل		٥٤٥٠	٢٨٢
- ويوكل المسلم الذمي والذمي المسلم		٥٤٥١	٢٨٢
- ويوكل الحر العبد والعبد الحر		٥٤٥٢	٢٨٢
- المكاتب مثل العبد في التوكيل		٥٤٥٣	٢٨٢
- وكل الرجل زوجته ثم طلقها ثلاثاً		٥٤٥٤	٢٨٢
- وكل عبده ثم باع العبد		٥٤٥٥	٢٨٢
- وكل المسلم الحربي المستأمن		٥٤٥٦	٢٨٢
- وكل الرجل الرجل في خصومة ثم ذهب عقله		٥٤٥٧	٢٨٣
- وكل الرجل الرجل ثم ذهب عقله ثم رجع		٥٤٥٨	٢٨٣
- أجمع أهل العلم على أن الموكل إذا مات أن وكالة الوكيل تنفسخ بموته		٥٤٥٩	٢٨٣
- وأجمعوا جميعاً على أن نومهما أو أحدهما لا يبطل الوكالة		٥٤٦٠	٢٨٣
- باب إقرار الوكيل على من وكله به	٣		٢٨٣
- أجمع أهل العلم على أن إقرار الوكيل الذي جعل إليه الموكل أن يقر عليه ، جائز		٥٤٦١	٢٨٣
- واختلفوا في الرجل يوكل الرجل بخصومة ثم أقر أن الخصومة حق		٥٤٦٢	٢٨٤
- باب الوكالة في الحدود والقصاص	٤	٥٤٦٣	٢٨٤

- | | | |
|-----|------|---|
| ٢٨٥ | ٥ | - باب إثبات الوكالة وليس الخصم بحاضر
وغير ذلك |
| ٢٨٥ | ٥٤٦٤ | - واختلفوا في إثبات الوكالة وليس معه
خصم حاضر |
| ٢٨٦ | ٥٤٦٥ | - أجمع أهل العلم على أن الوكيل إذا أراد أن
يوكل غيره ، فإن ذلك له |
| ٢٨٦ | ٥٤٦٦ | - واختلفوا فيه إذا لم يجعل ذلك في كتاب |
| ٢٨٦ | ٥٤٦٧ | - ادعى رجل أنه وكيل لرجل فصدقه الخصم |
| ٢٨٦ | ٥٤٦٨ | - وكل الرجل الرجل بكل قليل وكثير |
| ٢٨٧ | ٥٤٦٩ | - باب إذا وكله ببيع سلعة فاشتراها من نفسه
وغير ذلك |
| ٢٨٧ | ٥٤٧٠ | - أوصى رجل إلى رجل تركته |
| ٢٨٧ | ٥٤٧١ | - بيع الرجل السلعة التي وكل ببيعها من عبده |
| ٢٨٧ | ٥٤٧٢ | - وكل الرجل ببيع داره رجلين فباع أحدهما |
| ٢٨٨ | ٥٤٧٣ | - واختلفوا في الرجل يأمر الرجلين ببيع شيء
فباعاه بما لا يتغابن الناس بمثله |
| ٢٨٨ | ٥٤٧٤ | - وإن كانت السلعة مستهلكة |
| ٢٨٨ | ٥٤٧٥ | - وكلهما أن يشتريا شيئاً فراد على الثمن مائلاً |
| ٢٨٩ | ٥٤٧٦ | - وكل وسمى ثمناً في البيع والشراء
فخالف الوكيل |
| ٢٨٩ | ٥٤٧٧ | - وكل ببيع عبد له فباع نصفه من رجل |

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
---------	-----------	-------------	------------

وكل بيع عبد له فباع نصفه ولم يبع الآخر	٧٨٤٥	٢٨٩	-
مسائل	٧	٢٨٩	-
وكل بيع سلعة فباع بالأغلب من نقد البلد	٧٩٥٤	٢٨٩	-
فإن باع السلعة بغير الدنانير والدراهم	٨٠٤٤	٢٩٠	-
وكل بالبيع فباع بالنسيئة	٨١٤٤	٢٩٠	-
وكل بإجارة عبد في عمل معلوم فأجره			-
في غير ذلك	٨٢٤٤	٢٩٠	-
وكل بإجارة عبد فتلف العبد	٨٣٤٤	٢٩٠	-
باب إذا عزل الوكيل وهو لا يعلم			-
وغير ذلك من المسائل	٨٤٨٤	٢٩١	-
وكل بقبض عبد له ، فادعى العبد العتق	٨٥٤٤	٢٩١	-
وكل بإخراج امرأة له فادعت المرأة الطلاق	٨٦٤٤	٢٩٢	-
وكل بقبض دار له فأقام الذي بيده الشراء	٨٧٤٤	٢٩٢	-
وكل بقبض دين له فأقام البينة بالوفاء	٨٨٤٤	٢٩٢	-
باب بيع الوكيل سلعة فيها عيب	٨٩٤٤	٢٩٣	-
باع الوكيل ولم يقم بينة ولم يحلف	٩٠٤٤	٢٩٣	-
الوكيل البائع أبرأ المشتري من الثمن	٩١٤٤	٢٩٣	-
وكل بقبض دين له فأبرأ الوكيل الغريم	٩٢٤٤	٢٩٤	-
باب الوكالة في شراء ما يجوز وما لا يجوز			-
ووكالة الوصي	١٠	٢٩٤	-
وكل الرجل الرجل أن يشتري جارية له	٩٣٤٤	٢٩٤	-

رقم الصفحة	رقم المسألة	رقم الباب	الموضوع
٢٩٤	٥٤٩٤		- وكله أن يشتري عبداً حبشياً أو سندياً
٢٩٤	٥٤٩٥		- وكل أن يشتري عبداً وسمى الثمن
			- وكل أن يشتري أمة وسمى جنساً
٢٩٤	٥٤٩٦		فاشترى عمياء
٢٩٥	٥٤٩٧		- أمر أن يشتري جارية بأربعين فيزيد الدينار
			- أمر أن يشتري جارية بأربعين فيزيد ثم يقول :
٢٩٥	٥٤٩٨		قد رضيت به
٢٩٥	٥٤٩٩		- وكل وصي الأب وكيلين فاشترى أحدهما
٢٩٥	٥٥٠٠		- وكل الأب في مال ابنه الطفل ثم مات الأب
٢٩٦		١١	- باب الوكالة في بيع عبيدين
			- وكل بيع عبيدين بألف فباع أحدهما
٢٩٦	٥٥٠١		بأربعمائة درهم
			- وكل بيع عبيدين فباع أحدهما بأقل من الثمن
٢٩٦	٥٥٠٢		المعروف
٢٩٦		١٢	- باب الوكالة في بيع الخمر والخنزير ومسائل
٢٩٦	٥٥٠٣		- وكل المسلم الذمي بيع خمر
٢٩٧	٥٥٠٤		- وكل المسلم الذمي بيع خمر والمشتري ذمي
٢٩٧	٥٥٠٥		- وكل الرجل صبيّاً لم يبلغ
٢٩٧	٥٥٠٦		- وكل الرجل عبداً له بالبيع والشراء
٢٩٧	٥٥٠٧		- وكل الرجل عبداً لغيره بالبيع والشراء
٢٩٧	٥٥٠٨		- وكل الرجل صبيّاً وذلك بإذن أبيه

٢٩٧	٥٥٠٩		- وكل الرجل وكيلاً ببيع أو شراء فالوكيل مؤتمن
٢٩٧	٥٥١٠		- وكل بقبض الثمن فهلك الثمن بعد القبض
٢٩٨	٥٥١١		- ادعى المشتري أنه جعل قبض الثمن إلى الوكيل
٢٩٨	٥٥١٢	١٣	- باب اختلاف الوكيل والموكل في الثمن ومسائل
٢٩٩	٥٥١٣		- وكل الرجل ببيع العبد فقال الموكل قد أخرجتك من الوكالة
٢٩٩	٥٥١٤		- وكل الرجل ببيع العبد وبالإشهاد عليه فباع ولم يشهد
٢٩٩	٥٥١٥		- وكل الرجل ببيع العبد برهن فباعه بغير رهن
٢٩٩	٥٥١٦		- وكل الرجل ببيع العبد بنسيئة بكفيل فباعه بغير كفيل
٣٠٠	٥٥١٧		- اختلف الوكيل والموكل في الرهن والكفيل
٣٠٠	٥٥١٨		- وكل الرجل الرجل بالبيع من رجل فباع من رجل آخر
٣٠٠	٥٥١٩		- وكل الرجل الرجل بالبيع من رجل فباع منه ومن آخر
٣٠٠	٥٥٢٠		- وكل الرجل الرجل ببيع عبده فباعه من رجل لم يره

الموضوع

رقم
الباب

رقم
المسألة

رقم
الصفحة

- وكل الرجل الرجل يبيع عبده فباعه
من ابن الآمر ٥٥٢١ ٣٠١
- واختلفوا فيه إن باعه من عبد الآمر ٥٥٢٢ ٣٠١
- وكل الرجل يبيع عبد له فباعه ثم ادعى
هلاك الثمن ٥٥٢٣ ٣٠١
- وكل الرجل يبيع عبد له فباعه ودبره أو وهبه ٥٥٢٤ ٣٠٢
- باب الرجلين يوكل كل واحد منهما رجلاً
بعينه يبيع عبد له ٥٥٢٥ ١٤ ٣٠٣
- باع واحد منهما عن رجل بثلث مسمى ٥٥٢٦ ٣٠٣
- باع سيد أحد العبدین بيعاً فاسداً ٥٥٢٧ ٣٠٣
- باع الوكيل العبد بيعاً فاسداً وتلف العبد
عند المشتري ٥٥٢٨ ٣٠٣
- باب الرجل يوكل الرجلين يبيع عبده كل
واحد منهما وكله ببيعه على حدة ٥٥٢٩ ٣٠٤
- فإن علم الأول والثاني بذلك ٥٥٣٠ ١٥ ٣٠٤
- واختلفوا فيه إن لم يعلم الأول منهما ٥٥٣١ ٣٠٤
- وكل الرجل يبيع عبد له وأراد الوكيل قبض
ثمن العبد ٥٥٣٢ ٣٠٥
- ليس للموكل قبض ثمن العبد من المشتري إلا
أن يوكل بذلك ٥٥٣٣ ٣٠٦
- باب اختلاف من القول ٥٥٣٤ ١٦ ٣٠٦

رقم الصفحة	رقم المسألة	رقم الباب	الموضوع
٣٠٧		١٧	- باب الوكالة في بيع العروض
			- وكل الرجل بالبيع فباعه والمشتري يسرده
٣٠٧	٥٥٣٥		بعيب وجده
٣٠٧	٥٥٣٦		- وكله ببيع عدل زطي فباعه ثوباً ثوباً
٣٠٨	٥٥٣٧		- ولو باع ثوباً واحداً ولم يبيع سوى ذلك
			- وكل الرجل ببيع حنطة تكال أو يبيع
٣٠٨	٥٥٣٨		دار أو عبد
٣٠٨	٥٥٣٩		- وكل ببيع عدل زطي بألف درهم فباعه نسيئة
			- وكل ببيع عدل فدفن إلى القصار وهلك
٣٠٨	٥٥٤٠		شيء منه
			- وكل ببيع جراب هروى فقطعه
٣٠٩	٥٥٤١		قمصاً وخاطها
٣٠٩	٥٥٤٢		- وكل رجلاً وقال : بيع هذا المتاع بيعاً فاسداً
٣١٠		١٨	- باب الوكالة في الشراء
			- وكل الرجل لشراء العبد فاشتراه
٣١٠	٥٥٤٣		لنفسه وأشهد
٣١٠	٥٥٤٤		- وكله أن يشتري بألف فاشترى بأقل من ألف
			- وكله أن يشتري له عبداً فاشتراه بعرض
٣١٠	٥٥٤٥		من العروض
			- وكله أن يشتري له عبداً والوكيل
٣١١	٥٥٤٦		ابن ذلك العبد

- وكله أن يشتري كرّ حنطة من العراق
فاشترى واستأجر الإبل
٣١١ ٥٥٤٧
- قال الموكل : استأجر على الكرّ بدينار
فاستأجر بدينارين
٣١١ ٥٥٤٨
- وكل الرجل لشراء العبد ثم وكل
الآخر لذلك
٣١١ ٥٥٤٩
- إن اشترى الرجل لثالث ، أو لنفسه
٣١٢ ٥٥٥٠
- أمر أن يشتري جارية بعينها فاشترها لنفسه
٣١٢ ٥٥٥١
- باب الوكالة في الصرف
٣١٢ ١٩
- أجمع أهل العلم على أن الوكالة في
الصرف جائزة
٣١٢ ٥٥٥٢
- وكل الرجل الرجلين بدراهم يصرفانها
٣١٢ ٥٥٥٣
- وإن وكل الوكيلان رب المال بقبض الدنانير
٣١٤ ٥٥٥٤
- وكل الرجل لشراء عبد له فاشترى له واقتربا
٣١٤ ٥٥٥٥
- باب الوكالة في السلم
٣١٥ ٢٠
- وكل رجلاً يسلم له عشرة دراهم في حنطة
٣١٥ ٥٥٥٦
- للوكيل أن يقبض الطعام إذا حل إن
وكله بذلك
٣١٥ ٥٥٥٧
- وإذا حل المسلم فأنظر الوكيل المسلم
إليه بالطعام
٣١٦ ٥٥٥٨
- وكل الرجل أن يسلم له دراهم في حنطة
فأسلمها ولم يشهد
٣١٦ ٥٥٥٩

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
---------	-----------	-------------	------------

- وإذا وجد النصف زيوفاً رد ذلك ٣١٧ ٥٥٦٠
- باب الوكالة في الدين ٣١٧ ٢١
- وكل الرجل رجلين بقبض دينه ٣١٧ ٥٥٦١
- وكل الرجل رجلاً بدينه ولم يقل بقبضه ٣١٧ ٥٥٦٢
- وكل الرجل بقبض الدين فرفض ثم ذهب وقبض ٣١٨ ٥٥٦٣
- وكل بقبض دين له على زيد فليس له غير ذلك ٣١٨ ٥٥٦٤
- واختلفوا في الوكيل يأخذ كفيلاً بالمال ٣١٨ ٥٥٦٥
- وإذا وكله بكل قليل وكثير ٣١٨ ٥٥٦٦
- وكل ذمياً بتقاضي خمر له على ذمي ٣١٩ ٥٥٦٧
- فإن قبض المسلم الخمر وأهرقها فقد أحسن ٣١٩ ٥٥٦٨

١٠٢- كتاب الغصب

- باب التغليظ على من أخذ شبراً من الأرض بغير حقه ٣٢٣ ١
- باب التغليظ على من اقتطع أرضاً غصباً بيمين فاجرة ٣٢٤ ٢
- باب الجارية يغتصبها الرجل فيزيد ثمنها عند الغاصب أو ينقص ثم تتلف في يد الغاصب ٣٢٥ ٣

- أجمع أهل العلم على أن من غصب جارية صغيرة فكبرت يجب عليه أن يرفع الجارية ولا شيء له فيما أنفق عليها
- ٣٢٥ ٥٥٦٩
- واختلفوا فيه إن زادت قيمتها وتلفت في يد الغاصب
- ٣٢٥ ٥٥٧٠
- واختلفوا في الجارية المغصوبة تنقص قيمتها
- ٣٢٦ ٥٥٧١
- إذا غصب جارية وغلا السعر ثم رخص
- ٣٢٨ ٥٥٧٢
- وإذا نقص قيمة الجارية لتغير السعر
- ٣٢٨ ٥٥٧٣
- باب اختلافهم في الشيء يغصب وله غلة
- ٣٢٨ ٥٥٧٤ ٤
- واختلفوا في الرجل يغصب الجارية وهي تسوى ألف درهم فزادت عنده فتسوى ألفي درهم ثم نقصت
- ٣٣٠ ٥٥٧٥
- باب الجارية تغصب ويبيعها الغاصب
- ٣٣١ ٥٥٧٦ ٥
- باب الجارية تغصب وتلد أولاداً في يد الغاصب
- ٣٣٢ ٥٥٧٧ ٦
- وإن ماتت الأم وبقي الولد
- ٣٣٣ ٥٥٧٨
- باب الرجل يغصب الجارية ثم يصيها وتلد أولاداً
- ٣٣٤ ٥٥٧٩ ٧
- باب الشهادة على الجارية المغصوبة
- ٣٣٥ ٨
- واختلفوا في الشاهد يشهد أن هذه الجارية جارية زيد
- ٣٣٥ ٥٥٨٠

أقام رب الجارية شاهداً والغاصب قال : إنها جاريته	٥٥٨١	٣٣٥
باع الغاصب الجارية ثم أجاز صاحب الجارية بيع الغاصب	٥٥٨٢	٣٣٦
قال : بعني جاريته فقال : قد أجزتك	٥٥٨٣	٣٣٦
باع الغاصب الجارية وقبض الثمن وأجاز رب الجارية وهلك الثمن	٥٥٨٤	٣٣٧
والمسألة بحالها وولدت الجارية عند المشتري واختلّفوا في المشتري إن أعتق الجارية حين اشتراها ثم أجاز رب الجارية البيع	٥٥٨٥	٣٣٨
والمسألة بحالها وماتت الجارية عند المشتري	٥٥٨٦	٣٣٨
ولو جنى عليها ففُقِّتَ عينها أو قطعت يدها	٥٥٨٧	٣٣٩
اغتصب الجارية وباعها وحدث عيب عند المشتري	٥٥٨٨	٣٣٩
باب إذا أقر الغاصب بالغصب بعد البيع	٥٥٨٩	٣٤٠
غصب الجارية وباعها وأقر ولم يكن لرب الجارية بينة	٩	٣٤١
غصب الجارية وباعها من رجل ثم اشتراها من ربه	٥٥٩٠	٣٤١
اشتراها الغاصب من ربه ثم باعها من الذي اشتراها	٥٥٩١	٣٤١
	٥٥٩٢	٣٤١

- غصب جارية ثم أقر عند الحاكم ، ثم ادعى
أنها ماتت ٥٥٩٣ ٣٤٣
- اختلفوا في رب الجارية إذا لم تكن له بينة على
قيمتها ٥٥٩٤ ٣٤٣
- قال رب الجارية : إن قيمتها ألف درهم
وخالف الغاصب ٥٥٩٥ ٣٤٤
- باب القيمة يدفعها الغاصب ثم تظهر الجارية ١٠ ٥٥٩٦ ٣٤٤
- باب الغاصب يولد الجارية ويقر لرب الجارية
بأنها له ولا بينة له وجحدت الجارية ذلك ١١ ٣٤٥
- غصب رجل جارية وأولدها ثم ادعاها رجل
أقام رب الجارية البينة ولم تشهد أن هذا
غصبه إياها ٥٥٩٨ ٣٤٦
- أقام الرجل البينة أنها له ، فادعت أن المولى
الأول قد أعتقها ٥٥٩٩ ٣٤٦
- أقامت الجارية البينة أن المولى الأول أعتقها
اغتصب الرجل شيئاً من الحيوان وقد هلك ٥٦٠٠ ٣٤٧
- باب الفرق بين السلع التي يجب على متلفها
مثلها والسلع التي يجب على متلفها قيمتها ١٢ ٥٦٠٢ ٣٤٨
- الذي على متلفه مثل ما أتلف مثل الخنطة
وإن كان شيئاً له مثل ولم يوجد ٥٦٠٣ ٣٤٨
- اختلف أهل العلم في ثوب غصبه وقطعه ٥٦٠٤ ٣٤٨
- ٥٦٠٥ ٣٥٠

رقم الصفحة	رقم المسألة	رقم الباب	الموضوع
٣٥٢	٥٦٠٦		- واختلفوا في رجل أفسد ثوباً
٣٥٣	٥٦٠٧		- اغتصب ثوباً فتخرق في يده
٣٥٣	٥٦٠٨		- اغتصب دابة فقطع رجلها
٣٥٤	٥٦٠٩		- ليس بين الخرق الكبير والصغير فرق
			- باب الجارية يغصبها الرجل وقيمتها ألف
٣٥٤	٥٦١٠	١٣	درهم فيجني عليها جان وقيمتها ألفا درهم
٣٥٦	٥٦١١	١٤	- باب الدار يغصبها الرجل وتنهدم
٣٥٦	٥٦١٢		- وإذا اغتصب داراً فباعها ثم أقر الغاصب
٣٥٧	٥٦١٣	١٥	- باب الغاصب يؤاجر ما اغتصب
			- غصب دابة فهلكت وادعى أنه ردها
٣٦٠	٥٦١٤		إلى المالك
٣٦٠	٥٦١٥		- اغتصب شيئاً فأجره
٣٦١	٥٦١٦		- أعار الغاصب السلعة رجلاً فعطبت عنده
			- باب اختلاف الغاصب والمغتصب منه الشيء في
٣٦٢		١٦	الشيء المغصوب
			- ادعى رجل على رجل أنه غصبه شيئاً
٣٦٢	٥٦١٧		فقال : غصبته بشيء آخر
٣٦٢	٥٦١٨		- فإن أقام كل منهما بينة على ما ذكرناه
			- أقام بينة على ثوب أنه مخروق والثاني
٣٦٣	٥٦١٩		أنه جديد
			- اغتصب شيئاً مم يملك وبه عيب ، فقال : لم
٣٦٣	٥٦٢٠		يكن به عيب

رقم الصفحة	رقم المسألة	رقم الباب	الموضوع
٣٦٣	٥٦٢١	١٧	- باب صبغ الثوب الذي غصبه الغاصب
			- اغتصب من شخص ثوباً ومن آخر عصفراً
٣٦٥	٥٦٢٢		فصبغ الثوب
٣٦٥	٥٦٢٣		- غصب زعفراناً وثوباً فصبغه
٣٦٥	٥٦٢٤		- وإذا غصبه غزلاً فنسجه
٣٦٦	٥٦٢٥		- وإذا غصبه غزلاً فنسجه ثوباً
٣٦٦	٥٦٢٦		- غصب جارية طفلة صغيرة فكبرت
٣٦٩	٥٦٢٧	١٨	- باب الخنطة المغصوبة يزرعها الغاصب
			- باب الساجة المغصوبة ينحتها الغاصب
٣٦٨		١٩	ويحدث فيها أعمالاً
٣٦٨	٥٦٢٨		- واختلقوا في الخشبة المغصوبة يشقها الغاصب
			- وقالوا في الألواح التي شقها الغاصب من
٣٦٩	٥٦٢٩		الخشبة
٣٦٩	٥٦٣٠		- غصب خيطاً فخاط به جرح إنسان أو حيوان
٣٧٠	٥٦٣١		- غصب عرصة فبنى فيها ما قيمة مائة ألف
٣٧١	٥٦٣٢	٢٠	- باب الخمر يغتصب ويستهلك
			- اغتصب النصراني من النصراني خمرأ
٣٧٣	٥٦٣٣		فاستهلكها
			- وإذا اغتصب النصراني من النصراني وأسلم
٣٧٣	٥٦٣٤		الطالب والمطلوب
٣٧٣	٥٦٣٥		- وإن غصب المسلم ذمياً خمرأ

			- باب الرجلين يودعان الرجل شيئين فيخلط بينهما
٣٧٤	٥٦٣٦	٢١	
٣٧٥	٥٦٣٧		- وإذا لم يخلطهما هو وخلطهما رجل آخر
٣٧٦	٥٦٣٨		- وإذا اختلط شعيرٌ وحنطة فباعاه جزافاً
			- الرجل يغتصب مكيال زيت فيصبه في زيت مثله
٣٧٦	٥٦٣٩		
			- واختلفوا في الرجل يغتصب طعاماً ويحبسه حتى يفسد
٣٧٧	٥٦٤٠		
			- باب ما يحدثه الغاصب في الشيء المغصوب مما ليس ربعين قائمة فيه
٣٧٨		٢٢	
			- واختلفوا في الرجل يغصب الصفر فيضرب منه كوزاً أو آنية
٣٧٨	٥٦٤١		
			- وهكذا في النقر يغصبها الرجل فيضربها دنانير أو دراهم
٣٧٩	٥٦٤٢		
٣٨١	٥٦٤٣	٢٣	- باب الطعام يغصبه الغاصب ثم يطعمه صاحبه
			- فإن اختلفا فقال المغصوب : أكلته ولا أعلم أنه طعامي
٣٨٢	٥٦٤٤		
٣٨٣	٥٦٤٥		- غصبه تمراً فبذه الغاصب ثم سقاه إياه
			- باب إذا أقر أنه غصب شيئاً ثم استثنى منه بعد سكوته بعض ما أقر به
٣٨٤	٥٦٤٦	٢٤	
			- أقر الغصب وقال : نخلها في الأرض أنا غرستها
٣٨٥	٥٦٤٧		

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- ولو قال : اغتصبتك هذه الجارية وولدها	٢٥	٥٦٤٨	٣٨٥
- مسائل			٣٨٥
- غصب حنطة فاستهلكها ، ولم يكن عند			
الغاصب حنطة مثلها		٥٦٤٩	٣٨٥
- وكذلك استقرض المرء حنطة ، ولم يكن عنده			
حنطة مثلها		٥٦٥٠	٣٨٥
- اغتصب سلعة وادعى أنه وهبها له		٥٦٥١	٣٨٦
- وإذا كان الشيء بيد رجلين وادعى كل			
واحد أن صاحبه غصبه		٥٦٥٢	٣٨٦
- أقام بينة أن الرجل اغتصبه الميت إياه وقال			
الثاني : أنه استودعه		٥٦٥٣	٣٨٧
- أقام بينة أنه اغتصبه شيئاً ، ومات الغاصب ،			
وأقام الآخر البينة أن الميت أقر له به		٥٦٥٤	٣٨٧
- اغتصب شاة فأنزى عليها تيساً فجاءت بولد		٥٦٥٥	٣٨٨
- استهلك رجل لرجل شيئاً فضمن عنه إنسان			
قيمة ما استهلك له ، ولم يكن لصاحب الشيء			
المستهلك بينة		٥٦٥٦	٣٨٨
- اغتصب شيئاً فأقام رب الشيء بيعه ، وجاء			
شخص فقال : إنه أودعه		٥٦٥٧	٣٨٩
- أقام بينة على جارية أها له ، وقالت هي : أنا			
لفلان رجل غائب		٥٦٥٨	٣٨٩

- وفي هذه المسألة ، كان الغائب حاضراً ،			
قبلت عليه البينة	٢٦	٥٦٥٩	٣٨٩
- باب استهلاك ما يحرم ثمنه			٣٩٠
- واختلفوا في الكلب يقتله الرجل		٥٦٦٠	٣٩٠
- واختلفوا في الطنابير والمزامير والطبول			
يتلفها الرجل	٢٧	٥٦٦١	٣٩١
- وكذلك إذا كسر الرجل المسلم			
صلياً لنصراني		٥٦٦٢	٣٩٢
- وكذلك إذا أراق لنصراني خمراً أو قتل خنزيراً		٥٦٦٣	٣٩٣
- باب الجنائيات على الدواب			٣٩٣
- اختلف أهل العلم في الرجل يجني على الدابة			
فيقطع منها عضواً		٥٦٦٤	٣٩٣
- واختلفوا في الرجل يجني على عين الدابة		٥٦٦٥	٣٩٤
- أهل العلم يقولون : الخطأ والعمد في الجنائيات			
على أموال الناس واحد		٥٦٦٦	٣٩٥

